Distribution: General
Original: English

GC 26

May 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تقرير مجلس المحافظين

دورة الذكرى الخامسة والعشرين

روما، 19-20 فبراير/شباط 2003

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
من خلال تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

Document 335317
Library:DMS

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول –	افتتاح الدورة وسير أعمالها	1 - 10	1–2
	ألف – افتتاح الدورة	3	1
	باء – جدول الأعمال والوثائق	4	1
	جيم – الجلسة الافتتاحية للدورة	5 - 7	1
	دال – بيان رئيس الصندوق	8	1
	هاء – البيانات العامة	9	1
	واو – اختتام الدورة	10	2
الثاني –	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين	11 - 34	3–8
	ألف – طلب عضوية غير أصلية	11 - 12	3
	باء – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق	13 - 14	3
	جيم – التجديد السادس لموارد الصندوق	15-18	3–4
	دال – القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001	19	4
	هاء – الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2003/حساب أمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	20-21	4
	واو – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين	22-29	4–7
	زاي – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000–2002)	30	7
	حاء – تقرير مرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (برنامج التغيير الاستراتيجي)	31	7
	طاء – تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر	32	7
	ياء – تقريـــر مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	33	8
	كاف – إقرار نشر الوثائق	34	8

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث –	ألف – المحاضر الموجزة		
	(بما فيها موجز البيانات العامة التي أدلى بها شفهيا أو على شبكة الإنترنت المحافظون والمراقبون)	296-35	64-9
(i)	الجلسة الأولى – 19 فبراير/ شباط 2003	91-35	18-9
(ii)	الجلسة الثانية – 19 فبراير/ شباط 2003	206-92	42-19
(iii)	الجلسة الثالثة – 20 فبراير/ شباط 2003	226-207	48-43
(iv)	الجلسة الرابعة – 20 فبراير/ شباط 2003	289-227	62-49
(v)	بيانات عامة لشبكة الإنترنت	296-290	64-63
	باء – مناقشات الموائد المستديرة	321-297	71-65
	المقدمة	299-297	66-65
	موجز مناقشات الموائد المستديرة الذي قدمه السيد كليمنس فان دي ساند، مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج	321-300	71-66
	جيم – بيانات عامة أخرى للمحافظين		92-72
	ألبانيا		73-72
	بنغلاديش		75-74
	بنين		77-76
	بوركينا فاصو		80-78
	أثيوبيا		83-81
	غينيا		85-84
	هايتي		87-86
	الهند		89-88
	الأردن		91-90
	مالديف		93-92
	المغرب		95-94
	الولايات المتحدة		97-96
	اللجنة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية		99-98

الصفحة	الفصل	الفقرات	الصفحة
الرابع –	البيانات والخطب الخاصة		131-100
	بيان ترحيب من السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق، بمناسبة زيارة فخامة الرئيس كارلو ازيليو شامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية؛ وسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ ونيافة الكاردينال انجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي		101-100
	الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس كارلو ازيليو شامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية		105-102
	كلمة افتتاحية للسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة		108-106
	رسالة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني التي ألقاها نيابة عنه نيافة الكاردينال انجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي		110-109
	بيان تقدير من القائم بأعمال المحافظ لجمهورية إكوادور، نيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق ردا على بيانات الافتتاح لفخامة الرئيس كارلو ازيليو شامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية؛ والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ ورسالة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني التي ألقاها نيابة عنه نيافة الكاردينال انجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي		111
	بيان المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، السيد جاك ضيوف		113-112
	كلمة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد جيمس ت. موريس		115-114
	بيان رئيس الصندوق، لينارت بوغه، في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين		124-116
	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: موجز جلسة المناقشات العامة		127-125
	بيان رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد بونغاران ساراغي، بمناسبة اختتام دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين		131-128

الملاحق		الصفحة
الأول –	قائمة بالمشاركين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين	205-132
الثاني –	جدول الأعمال وبرنامج الأنشطة	209-206
الثالث –	قائمة بالوثائق التي عرضت على مجلس المحافظين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين	211-210
الرابع –	القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين	249-212

الجلسة الافتتاحية

السيد وولتر فلتروني، عمدة روما، يرحب بكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة

السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع كبار المدعوين

فخامة الرئيس كارلو ازيليو تشامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية يلقي كلمته في حفل الافتتاح

نيافة الكاردينال انجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي، يلقي كلمته

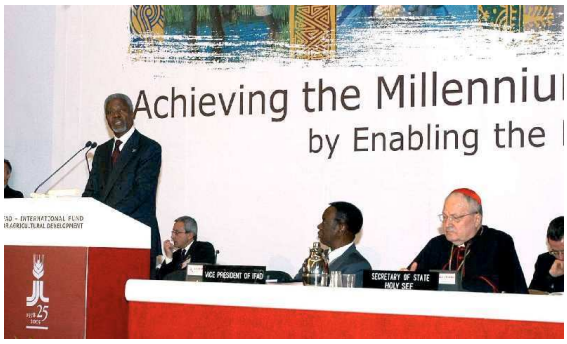

السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة يلقي كلمته

الفصل الأول

افتتاح الدورة وسير أعمالها

1 - عقدت دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مدينة روما في الفترة 19-20 فبراير/ شباط 2003. وترد في الملحق الأول قائمة بالمشاركين في الدورة.

2 - عقد المجلس أربع جلسات، وترد المحاضر الموجزة لها في الجزء "ألف" من الفصل الثالث.

ألف - افتتاح الدورة

3 - افتتح الدورة سعادة بنغاران ساراجي، وزير زراعة جمهورية إندونيسيا ورئيس مجلس محافظي الصندوق.

باء - جدول الأعمال والوثائق

4 - اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال الوارد مع برنامج أنشطة الدورة في الملحق الثاني. وترد قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. وترد في الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم - الجلسة الافتتاحية للدورة

5 - ألقى فخامة كارلو أزيليو تشامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية، بيانا افتتاحيا. كما ألقى السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، بيانا افتتاحيا. ويرد هذان البيانان في الفصل الرابع.

6 - ثم القيت رسالة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، التي ألقاها نيابة عنه نيافة الكاردينال أنجلو سودانو. ويرد نص هذه الرسالة في الفصل الرابع.

7 - كما ألقى كل من السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بيانا بهذه المناسبة. ويرد نص البيانين في الفصل الرابع.

دال - بيان رئيس الصندوق

8 - يرد النص الكامل لبيان السيد لينارت بوغة رئيس الصندوق في الفصل الرابع.

هاء - البيانات العامة

9 - يرد في الجزء ألف من الفصل الثالث موجز للبيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون والمراقبون وكذلك البيانات التي أرسلها ممثلو الدول الأعضاء من خلال الشبكة الإلكترونية. ويتضمن الجزء باء من الفصل الثالث موجز لمناقشات الموائد المستديرة الأربع. كما ترد في الجزء جيم من الفصل الثالث البيانات العامة التي قدمها ممثلو الدول الأعضاء كتابة ولم يلقوا بيانات شفوية أمام المجلس.

واو – اختتام الدورة

10 – ألقـــى رئيس المجلس، سعادة بنغاران ساراجي، بيانا أوجز فيه نتائج المداولات الرئيسية للمجلس، ويرد النص الكامل لبيان اختتام أعمال دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

ألف – طلب عضوية غير أصلية

11 – بحث مجلس المحافظين الوثيقة GC 26/L.2، واعتمد في 19 فبراير/شباط 2003، القرار 129/د–26 الذي يوافق فيه على انضمام جمهورية تيمور ليشتي إلى عضوية الصندوق.

12 – لاحظ المجلس أن تيمور ليشتي ستدرج كعضو غير أصلي في الصندوق ضمن الدول الأعضاء من القائمة جيم (القائمة الفرعية جيم–2) وفقا لما اتفق بشأنه مع أعضاء هذه القائمة.

باء – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق

13 – أخذ مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق الوارد في الوثيقتين GC 26/L.3 و GC 26/L.3/Add.1. ولاحظ المجلس أن مجموع قيمة وثائق المساهمات والمبالغ المدفوعة نقدا أو بسندات إذنية مقابل التعهدات غير المستندة إلى وثائق مساهمات بلغ 348.3 مليون دولار أمريكي، أي 79% من مجموع قيمة التعهدات. ولوحظ أيضا أن قيمة المبالغ المدفوعة نقدا أو بسندات إذنية بلغت 251.5 مليون دولار أمريكي، أي 57% من مجموع التعهدات.

14 – كما لوحظ أيضا أنه بالنسبة للمساهمات الاضافية في التجديد الخامس لموارد الصندوق، تعهدت بلجيكا بتقديم ما يعادل نحو 15.5 مليون دولار أمريكي تقريبا، دفعتها بالفعل، لغرض تحقيق أهداف الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث. كما قدمت إيطاليا ما تعهدت به لحساب أمانة مبادرة الديون في الصندوق للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو مبلغ يعادل 3.9 مليون دولار أمريكي تقريبا.

جيم – التجديد السادس لموارد الصندوق

15 – استعرض مجلس المحافظين ووافق على الوثيقة GC 26/L.4، وعنوانها "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004–2006)". وأحيط المجلس علما بمسائل السياسات المعينة التي حددتها هيئة المشاورات والتي تحتاج إلى معالجتها أثناء فترة التجديد، وأعرب عن تقديره للتوجيهات التي أعطتها هيئة المشاورات بالنسبة لهذه المسائل.

16 – كما استعرض المجلس الوثيقة GC 26/L.4/Add.1، وأصدر في 19 فبراير/شباط 2003، قراره رقم 130/د–26 بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق. وأعرب عن اغتباطه لانتهاء المفاوضات الخاصة بهذا التجديد في أقل من سنة واحدة. وهي المفاوضات التي أسفرت عن تحقيق هدف التجديد المتفق عليه، وهو 560 مليون دولار أمريكي للفترة 2004–2006، وهو أعلى هدف يتفق عليه منذ أول تجديد لموارد الصندوق، وهو ما يؤكد الدعم القوي الذي يحظى به الصندوق وأعضائه.

17 - وفيما يتعلق ببرنامج الإقراض في الصندوق، تم التذكير بأن المجلس التنفيذي كان قد وافق في دورته السابعة والستين في سبتمبر/أيلول 1999، على أن يخصص الصندوق قروضا إقليمية بناء على توصية اللجنة المخصصة المعنية بالإقراض الإقليمي. وأحيط المجلس علما بأن هذه المخصصات الإقليمية ستظل سارية في برنامج الإقراض المعمول به في الصندوق، إلى أن يتخذ المجلس التنفيذي أي قرار جديد بشأن هذا الموضوع.

18 - وبالنسبة للمساهمات الإضافية في فترة التجديد السادس لموارد الصندوق، توجه المجلس بالشكر إلى بلجيكا على دعمها الكبير والمستمر للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث، وإلى كل من الهند والمملكة المتحدة على تعهدهما بمساهمات إضافية كبيرة لتدعيم قدرة الصندوق على الابتكار.

دال - القوائم المالية المراجعة للصندوق - 31 ديسمبر/كانون الأول 2001

19 - بحث مجلس المحافظين واعتمد القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 ونتائج عملياته حتى ذلك التاريخ، وذلك على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى حاء في الوثيقة GC 26/L.5 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

هاء - الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2003/ حساب أمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

20 - بعد بحث الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق لعام 2003 المعروضة في الوثيقتين GC 26/L.6 و GC 26/L.6/Add.1، اعتمد مجلس المحافظين القرار 131/د-26 في 19 فبراير/ شباط 2003. وفي موافقته على الميزانية الإدارية لعام 2003، فوض مجلس المحافظين المجلس التنفيذي بالموافقة على أي تمويل قد يظل مطلوبا بعد تلقي المساهمات الطوعية الخاصة بالتقييم المستقل لأعمال الصندوق الذي أوصت به هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. وسيسجل هذا التمويل باعتباره مصروفات لا تتكرر من الميزانية العامة إلى الميزانية الإدارية لعام 2003.

21 - فضلا عن ذلك بحث مجلس المحافظين الوثيقة GC 26/L.7 واعتمد القرار 132/د-26 الخاص بإنشاء حساب أمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

واو - انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

22 - وفقا للمادة 40 - 2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وبعد بحث الوثائق GC 26/L.8، GC 26/L.8/Add.1، و GC 26/L.8/Add.2، انتخب المجلس، في 20 فبراير/ شباط 2003، الأعضاء والأعضاء المناوبين الجدد في المجلس التنفيذي لمدة ثلاث سنوات.

23 - انتخبت من القائمة ألف: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية، كأعضاء؛ وايرلندا، بلجيكا، سويسرا، النمسا، الدنمارك، المملكة المتحدة، النرويج، وأستراليا، كأعضاء مناوبين. وقرر مجلس المحافظين أن تتبادل كل من هولندا والمملكة المتحدة مقعديهما، أي أن تكون المملكة المتحدة عضوا وهولندا عضوا مناوبا في آخر سنة من سنوات فترة الولاية، أي عام 2005.

24 - ومن بلدان القائمة باء إنتخب: الكويت، نيجيريا، المملكة العربية والسعودية، وفنزويلا كأعضاء، كما انتخبت كأعضاء مناوبين: دولة الإمارات العربية المتحدة كمناوب للكويت؛ وإندونيسيا كمناوب للمملكة العربية السعودية؛ والجزائر كمناوب لفنزويلا. ولما كانت المادة 40-1 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين تنص على أن أي بلد يكون هناك إجراء محاسبي ضده وقت الانتخابات لا يكون مؤهلا للانتخاب أو التعيين في المجلس التنفيذي، فإن أحد مقاعد الأعضاء المناوبين، هو المقعد المقترن بنيجيريا، قد ظل شاغرا. بيد أنه تقرر أنه يمكن لبلدان القائمة باء، خلال فترة الولاية التي تستمر ثلاث سنوات، أن تعدل عضويتها بحيث تشمل أي عضو غير مؤهل لعضوية المجلس التنفيذي يكتسب هذه الأهلية خلال تلك الفترة.

25 - من بلدان القائمة الفرعية جيم 1، أي المجموعة الأفريقية، انتخبت: الكاميرون ومصر كعضوين والسودان وموزامبيق كعضوين مناوبين.

26 - من بلدان القائمة الفرعية جيم 2، أي مجموعة أوروبا، وآسيا والمحيط الهادي، إنتخبت الصين للسنتين 2003 و2004، على أن تحل محلها باكستان في عام 2005؛ وانتخبت الهند للفترة بأكملها. كما انتخبت البلدان التالية كأعضاء مناوبين: باكستان كعضو مناوب للصين في السنة الأولى على أن تحل سري لانكا محلها عام 2004؛ ورومانيا كعضو مناوب للهند في السنة الأولى على أن تحل جمهورية كوريا محلها في عامي 2004 و2005؛ وأخيراً، انتخبت الصين كعضو مناوب لباكستان في عام 2005.

27 - من البلدان الأعضاء في القائمة الفرعية جيم 3، أي مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، انتخبت: البرازيل والمكسيك كعضوين وبنما كعضو مناوب للبرازيل للسنة الأولى تعقبها غواتيمالا للسنتين 2004 و2005؛ والأرجنتين كعضو مناوب للمكسيك.

28 - بالنسبة لتبادل مقاعد العضوية بين أعضاء القائمتين الفرعيتين جيم-2 وجيم-3، وافق مجلس المحافظين على أن يبدأ هذا التبادل اعتبارا من آخر يوم من أيام شهر فبراير/شباط من السنة المقررة. وتقرر أن هذا الإجراء لن يكون بحاجة إلى موافقة جديدة من جانب مجلس المحافظين.

29 - بناء على ما تقدم، يكون تشكيل المجلس التنفيذي لفترة السنوات الثلاث المقبلة على النحو التالي:

عضوية المجلس التنفيذي
لفترة ولاية تستغرق ثلاث سنوات بين عامي 2003 و2005

العضو	العضو المناوب
القائمة ألف	
كندا	ايرلندا
فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	سويسرا
إيطاليا	النمسا
اليابان	الدانمرك
هولندا (2003-2004)	المملكة المتحدة (2003-2004)
السويد	النرويج
المملكة المتحدة (2005)	هولندا (2005)
الولايات المتحدة	أستراليا

(ستتناوب هولندا والمملكة المتحدة المقاعد بالنسبة لعام 2005.)

القائمة باء	
الكويت	الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	--
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
فنزويلا	الجزائر

(قـــرر مجلـــس المحافظين أنه من الجائز تعديل عضوية القائمة باء، خلال فترة الولاية التي تستغرق ثلاث سنوات، بحيث تشمل أي عضو لا يتمتع وقت الانتخاب بالأهلية لعضوية المجلس التنفيذي والذي قد يكتسب هذه الأهلية لاحقا.)

القائمة جيم

القائمة الفرعية جيم-1
أفريقيا

الكاميرون	السودان
مصر	موزامبيق

العضو	العضو المناوب
القائمة الفرعية جيم-2	
أوروبا، آسيا والمحيط الهادي	
الصين (2003-2004)	باكستان (2003)
	سري لانكا (2004)
الهند (2003-2005)	رومانيا (2003)
	جمهورية كوريا (2004-2005)
باكستان (2005)	الصين (2005)
القائمة الفرعية جيم-3	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
البرازيل	بنما (2003)
	غواتيمالا (2004-2005)
المكسيك	الأرجنتين

زاي - تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000 – 2002)

30 - أحاط مجلس المحافظين بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 26/L.9/Rev.1، والتقرير الشفوي المقدم من السيد كليمنس فان دي ساند، مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج، بشأن تنفيذ توصيات خطة العمل الواردة في الوثيقة المعنونة "الشراكة من أجل استئصال الفقر الريفي: تقرير هيئة المشاورات الخاصة باستعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق، 2000-2002".

حاء - تقرير مرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (برنامج التغيير الاستراتيجي)

31 - أحاط المجلس بالتقرير المرحلي السنوي الثالث عن برنامج تطوير أسلوب العمل في الصندوق الوارد في الوثيقة GC 26/L.10، والتقرير الشفوي التكميلي المقدم من السيد سيريل انويزي، نائب رئيس الصندوق، عن التوجه الجديد والقوي الذي يسير نحوه هذا البرنامج.

طاء - تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

32 - أحاط مجلس المحافظين بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 26/L.11 والتقرير الشفوي المقدم من السيد بروس مور، منسق الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر، بشأن النتائج التي تحققت منذ الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين في مجال تحسين حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية في البلدان والأقاليم المشمولة بالأنشطة الجارية للائتلاف. كما أحيط المجلس علما بأن اسم الائتلاف قد تغير الآن وأصبح "الائتلاف الدولي المعني بالأراضي".

ياء - تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

33 - أحـــاط مجلس المحافظين بالتقرير التحريري الوارد في الوثيقة GC 26/L.12، والتقرير الشفوي من السيد بير ريدن، مدير الآلية العالمية، بشأن الاستراتيجية التشغيلية المتطورة للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأنشطتها خلال عام 2002 في البلدان المتأثرة بالجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا.

كاف - إقرار نشر الوثائق

34 - أقـــر مجلـــس المحافظيـــن نشر الوثائق التي اعتمدها في الدورة ولاحظ أنها ستنشر بعد ذلك في الموقع العام للصندوق على شبكة الإنترنت.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما فيها موجز البيانات العامة التي أدلى بها شفهيا أو على شبكة الإنترنت المحافظون والمراقبون)

(i) المحضر الموجز للجلسة الأولى من دورة
الذكرى الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 10.00 صباح يوم
الأربعاء 19 فبراير/شباط 2003

رئيس المجلس: بونغاران ساراغي (إندونيسيا)
رئيس المجلس: روي فاتوراكيس (سوازيلاند)

الفقرات

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)

طلبات العضوية غير الأصلية (البند 3 من جدول الأعمال)

الحفل الافتتاحي

رسالة افتتاحية من رئيس الجمهورية الإيطالية

رسالة افتتاحية من الأمين العام للأمم المتحدة

رسالة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)

- تيمور ليشتي
- أسبانيا
- اليابان
- السودان
- جمهورية كوريا
- كينيا
- مصر
- الصين
- الجزائر
- تايلاند
- قطر
- فرنسا

35 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة العاشرة صباحا.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

36 - **رئـــيس الجلسة**، أعلن افتتاح دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين، ورحب بالمشاركين. وقال إن الشكل الناجح للنقاش في فريق للخبراء كما أدخل في الدورة السابقة للمجلس سيتبع مرة أخرى في الدورة الحالية في إطار الموضوع "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر تمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم"، وهو الموضوع الذي يؤذن بإجراء حوار سياساتي نشط ومثير للاهتمام. وإنه لمن الأهمية بمكان أن يواصل الصندوق عمله المحمود من أجل الحد من الفقر الريفي وأن يحافظ على مكانه اللائق في التنمية المجتمعية.

الموافقة على جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 26/L.1)

37 - **اعتمد جدول الأعمال (GC 26/L.1).**

طلبات العضوية غير الأصلية (البند 3 من جدول الأعمال) (GC 26/L.2)

38 - **رئيس الجلسة** دعا مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 26/L. 2.

39 - **تم اعتماد القرار 129/د- 26.**

40 - **رئـــيس الجلسة** رحب بجمهورية تيمور- ليشتي الديمقراطية بوصفها الدولة العضو الثالثة والستين بعد المائة فـــي الصـــندوق، وطلب إلى المجلس أن يحيط علما بأن تيمور- ليشتي ستقبل كعضو غير أصلي في القائمة جيم للدول الأعضاء في الصندوق، وذلك طبقا لما اتفق عليه مع أعضاء القائمة.

الحفل الافتتاحي

41 - **الســـيد بوغه** (رئيس الصندوق) قال إن من دواعي الشرف الترحيب بصاحب السعادة كارلو آزيليو تشامبي، رئـــيس جمهوريـــة إيطاليا إلى دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين. وذكر بالدعم الذي ما زالت إيطاليا تقدمه للصندوق منذ زمن طويل، وقال إنها أدت منذ نشأة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمـــية ومعالجـــة الـــنزاعات وبناء السلام، وفي الاعتراف بأهمية الزراعة والتنمية الريفية في تلك الجهود. وقال إن حضـــور الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الحالية للمجلس يحظى بتقدير خاص بالنظر إلى التحديات الضخمة التي تواجـــه العـــالم وإلى ثقل المسؤولية التي يضطلع بها الأمين العام. وإن الأمم المتحدة تسعى تحت قيادته لا إلى التصدي للطـــوارئ والنزاعات فحسب، بل وإلى التغلب أيضا على الفقر والحرمان وانعدام الأمن والاستبعاد التي كثيرا ما تكون هـــي أســـباب النزاع. وإن قمة الألفية التي أسهم فيها إسهاما كبيرا لتبين على نحو واضح تصميم المجتمع الدولي على القضـــاء على الفقر والجوع. وأعرب الرئيس أيضا عن سروره بالترحيب بنيافة الكاردينال سودانو الذي سينقل رسالة عن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. وقال أخيرا إن حضور المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمدير التنفـــيذي لـــبرنامج الأغذية العالمي دليل على التعاون القوي الوثيق الذي يتمتع به الصندوق مع تلكما المنظمتين؛ وإن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع تتيح فرصة لتوطيد التعاون بقدر أكبر.

رسالة افتتاحية من فخامة كارلو آزيليو تشامبي، رئيس جمهورية إيطاليا

42 - **السيد تشامبي** (رئيس جمهورية إيطاليا) ألقى خطابا افتتاحيا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

43 - **رئـــيس الجلسة** شكر الرئيس تشامبي على خطابه الذي أكد التزام بلده بالأهداف المشتركة فيما يتعلق بتعزيز التنمية وتقديم العون للمحتاجين.

رسالة افتتاحية من السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

44 - **السيد عنان** (الأمين العام للأمم المتحدة) ألقى خطابا افتتاحيا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

45 - **رئـــيس الجلسة** أعرب عن تقدير مجلس المحافظين لخطاب السيد أنان بما فيه من حفز على التفكير. وقال إن حضـــوره دلـــيل على الرابطة القوية التي تربط أسرة الأمم المتحدة وعلى إيمانه الشخصي بعمل الصندوق. وإن كلماته تشجع الموظفين على تعزيز جهودهم من أجل تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة.

رسالة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

46 - **رئـــيس الجلسة** دعا نيافة الكاردينال أنجلو سوندانو، وزير خارجية الفاتيكان إلى إلقاء رسالة نيابة عن قداسة البابا يوحنا بولس الثاني.

47 - **الكاردينـــال ســـوندانو** (وزيـــر خارجية الفاتيكان) تلا رسالة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، ويرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

48 - **رئـــيس الجلســـة** طلـــب إلـــى الكاردينال سوندانو أن ينقل إلى قداسة البابا يوحنا بولس الثاني امتنان مجلس المحافظين لكلماته الحكيمة التي من شأنها أن تدفع المجلس إلى التفكر في مداولاته.

49 - **الســـيد شـــيريبوغا فـــيغا** (إكوادور)، تحدث نيابة عن مجلس المحافظين فأعرب عن امتنانه للضيوف الثلاثة لبياناتهم الملهمة التي تؤكد بوضوح أهمية العمل من أجل عالم يخلو من الجوع، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن تمتع الصندوق بمكانة راسخة في عالم المساعدات الإنمائية يرجع إلى حد بعيد إلى الدعم الذي يتلقاه من أولئك القادة النموذجيـــن. ولقد كان رئيس جمهورية إيطاليا وشعبها شركاء مخلصين في جهود الصندوق. ويشير نداء الرئيس من أجـــل إقامة وحدة جديدة بين الشمال والجنوب إلى الطريق المؤدي إلى هدف مشترك. ولقد كان من المشجع إلى أقصى حد الاستماع إلى ما يشعر به السيد أنان من اعتزاز مشترك بالانتماء إلى أسرة الأمم المتحدة وإلى تأكيده على الشراكة بين المجتمع المدني والمجتمع الدولي في الحرب ضد الفقر والجوع. وفي الختام قال المتحدث إن دعم الفاتيكان لأهداف الصندوق فيما يتعلق بالعمل على تحقيق حياة أفضل لجميع بني الإنسان أمر مشجع غاية التشجيع.

بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

50 - **الســـيد ضيوف** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

51 - **رئـــيس الجلســـة** شكر السيد ضيوف على رسالته المفيدة. وقال إن المجلس يقدر ما بين المنظمتين من تعاون يتزايد قوة على قوة عبر السنين.

52 - **السيد فاتوراكيس (سوازيلاند) ترأس الجلسة.**

بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

53 - **السيد موريس** (المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي) أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

54 - **رئيس الجلسة** شكر السيد موريس على بيانه وأعرب عن تقديره للتعاون الممتاز بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعـــية وبرنامج الأغذية العالمي، وهو التعاون الذي يواصل النمو لصالح الذين ما زالوا في أمس الحاجة إلى الأمن الغذائي.

55 - **السيد ساراغي (إندونيسيا) ترأس الجلسة.**

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

56 - **السيد بوغه،** (رئيس الصندوق)، ألقى بيانا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

57 - **رئـــيس الجلســـة** أعـــرب عن تقدير مجلس المحافظين للبيان الذي أدلى به السيد بوغه والذي تضمن عرضا ممتازا لعمل الصندوق وللمبادئ التي سيهتدي بها في المستقبل. وقال إنه مما يبعث على الرضى بصفة خاصة الإحاطة علما بالتزامه والتزام موظفيه ببلوغ أهداف قمة الألفية.

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)

58 - **الســـيد دا سيلفا** (تيمور- ليشتي) شكر مجلس المحافظين على قبول عضوية بلده في الصندوق الدولي للتنمية الزراعـــية. وقـــال إن عضوية الصندوق تأتي في أوانها بالنسبة لبلد جديد يمر بتحول سياسي واقتصادي حاسم ويتطلب المساعدة التقنية لينقل رؤياه الاستراتيجية إلى حيز الواقع. وحيا الجهود التي يبذلها الصندوق للحد من الفقر والجوع في العـــالم النامي، كما حيا الجهات المانحة لتقديمها المساعدة لتيمور- ليشتي. وقال إنه ينبغي الثناء على البرتغال لالتزامها القوي بمساعدة بلده في كفاحه من أجل الاستقلال وكذلك في إعادة بنائه.

59 - وقال المتحدث إن الزراعة تؤدي دورا كبيرا في عملية التحول. وترتكز الخطة الوطنية متوسطة الأجل للتنمية علـــى هدفيـــن رئيســـيين همـــا الحد من الفقر وتعزيز النمو المستدام والعادل على أمل أن تصبح الصناعات في مجال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك مستدامة وقادرة على التنافس ومزدهرة بما يكفي لتحسين مستويات المعيشة لسكان الـــبلد، وذلـــك عـــن طريق سياسات ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل الريفية وموارد بديلة للدخل، وخاصـــة بالنســـبة لأفقـــر الفقراء. غير أن القطاع الزراعي يعاني من القيود الناجمة عن انخفاض الإنتاجية بسبب قلة الفـــرص المـــتاحة للمزارعيـــن للوصـــول إلى التكنولوجيا والمدخلات الحديثة، ونقص الموارد النقدية، وقلة المعرفة بالتكنولوجـــيات الـــبديلة ومهارات إدارة المزارع، وقلة خدمات الدعم التقني. والأمر يدعو إلى تحقيق مزيد من التنوع الزراعي، وهو ما يقتضي بذل جهود إنمائية متكاملة. وقال المتحدث إن اشتداد المنافسة في الأسواق العالمية للبن، وهو

سلعة التصدير الكبرى في البلد في السنوات الماضية، قد جعل من الضروري تحسين الإنتاج النوعي وزراعة البن زراعة بينية مع محاصيل نقدية أخرى. وما زالت بنى التسويق التحتية غير كافية. وتتعرض الموارد الطبيعية للمخاطر بسبب تدهور الغابات، وينبغي دمج المشاكل البيئية في الجهود المبذولة للحد من الفقر.

60 - وقال المتحدث إن تيمور- ليشتي بوصفها بلد جديد تعاني من الآلام المتزايدة المقترنة ببناء الأمة. غير أنها واثقة من أن سياستيها الخاصتين بالأمن الغذائي وفرص العمل الريفية ستصبحان هما اللبنتان الأساسيتان في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الوطنية.

61 - **السيد دوميك** (أسبانيا) قال إن حكومته ملتزمة التزاما عميقا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال خفض الفقر إلى النصف بحلول سنة 2015، وإنها شاركت بنشاط في المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا في مجال التنمية. وفي سنة 2002 شرعت أسبانيا، بوصفها عندئذ رئيسا للاتحاد الأوروبي، في مبادرة يحول بمقتضاها 0.39% من إجمالي الناتج القومي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد إلى المساعدات الإنمائية الرسمية بحلول سنة 2006. وفي سنة 2003 ستزيد المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من أسبانيا بنسبة 21.72% عن السنة السابقة.

62 - وقال المتحدث إن أي نشاط يهدف إلى مكافحة الفقر والجوع لا بد له لكي يكون فعالا أن يراعي السياق الواسع لمنع النزاعات وحلها، وللديمقراطية والإدارة السليمة واحترام حقوق الإنسان. ومثل هذا النشاط ينبغي أن ينفذ حيثما كان الفقر مستمرا، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل بل وفي البلدان متوسطة الدخل. ورأى أن الملكية والشراكة عنصران أساسيان في مكافحة الفقر. وتعني الملكية من بين ما تعني إشراك السكان المحليين في تصميم المشروعات، كما تعني تحقيق مزيد من العدل في تمثيل البلدان والمناطق في إدارة الصندوق. أما الشراكة فهي تعني أن الصندوق ينبغي أن يواصل المشاركة في الحوار المواتي لتحقيق توافق الآراء بين العالم المتقدم والعالم النامي، وإقامة أحلاف استراتيجية مع كبريات الجهات المانحة متعددة الأطراف، والبناء على أساس من علاقات التآزر المقامة مع المنظمات التي تتخذ مقرها في روما، والسعي إلى مزيد من الاتساق مع خطط الدول الأعضاء في مجال التعاون الدولي.

63 - وقال المتحدث إن أسبانيا قد تعهدت بزيادة مساهمتها في التجديد السادس للموارد بنسبة 25%، وهي ترجو أن تفي الدول الأعضاء بتعهداتها المستحقة للتجديدات السابقة وأن تسدد مساهماتها بسرعة. وقال إن أسبانيا تنظر في اتباع نهج جديدة في مجال التعاون مع الصندوق، وذلك مثل التمويل المشترك للمشروعات عن طريق برنامج الائتمانات الصغيرة التابع للوكالة الأسبانية للتعاون الدولي. وهي تقدم ما لديها من خبرات في مجالات مثل مكافحة التصحر وتآكل التربة ومواجهة المخاطر الطبيعية، كما تدرس إمكانية تحويل جزء من ديون عدد من أفقر البلدان إلى مشروعات التنمية الريفية. وقد ساهمت أسبانيا بما يزيد على 1.4 مليون دولار أمريكي لتخفيف عبء الديون التي تثقل كاهل أفقر البلدان، وهي تعتقد أن الصندوق ينبغي أن تتاح له فرص معقولة للوصول إلى موارد مبادرة البنك الدولي الخاصة بالديون لصالح الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وينبغي أن يواصل المشاركة في تخفيف الديون دون إخلال ببرنامجه الخاص بالقروض والمنح.

64 - وقال المتحدث إن الاستراتيجية الجديدة التي يتبعها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإدارة حافظة استثماراته جديرة بالترحيب، ولكن ينبغي توخي الحذر للحد من المخاطر وتلافي الخسائر في المستقبل. كما ينبغي للصندوق أن يمضي بحذر في الانتقال إلى نظام يقوم على الأداء في تخصيص الموارد. والأمر يقتضي إدخال مزيد من التحسينات

فـــي عـــدة مجـــالات أخرى، بما في ذلك ضرورة تحقيق مزيد من الوضوح لصورة الصندوق، ومزيد من الفعالية في صياغة المشروعات مع التأكيد على المجالات التي يتمتع فيها بمزية واضحة، واستخدام آليات محسنة للتقييم.

65 - **الســـيد ماتســـوبارا** (اليابان)، قال بعد أن أعلن أن اليابان ستسهم ماليا في المناسبات المنظمة لإحياء الذكرى الخامسة والعشرين للصندوق وإعرابه عن التأييد لنهج الصندوق في تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة، إن حكومته قـــد تعهدت بدفع 30 مليون دولار أمريكي للتجديد السادس لموارد الصندوق رغم القيود المالية الصارمة التي تواجهها. وبالـــنظر إلى الأهمية التي تعلقها اليابان على صحة النساء وتعليمهن ومشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فإنهـــا قـــد أنشأت في 1995 صندوقا لدور النساء في التنمية ومولته حتى اليوم بمبالغ كبيرة. كما قدمت منحا وقروضا ومســـاعدة تقنـــية دعما للزراعة، وركزت على إدخال تحسينات على تقديم الغذاء وإنتاجه، وتوريد الأسمدة والمعدات، والـــري، والتوزيع، ودورات التدريب لصالح المواطنين في البلدان النامية، وإرسال الخبراء والمتطوعين اليابانيين إلى هـــذه الـــبلدان. وقـــال المتحدث إن أحد المشروعات الفريدة التي يضطلع بها بلده يتعلق باستنباط وتعميم الأرز الجديد لأفريقيا، وهو نوع يتميز بقصر دورة نموه وقدرته على مقاومة الإجهاد.

66 - وقال إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يستدعي اتباع نهج شامل يحشد المساعدات الإنمائية الرسمية ورؤوس الأمـــوال الخاصة بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والموارد التي تتيحها التجارة؛ وإن اعتماد البلدان المتلقية علـــى الـــنفس وتمـــتعها بالملكية شرطان لازمان للتطبيق الناجح للمساعدة التقنية، وهو ما يصدق أيضا على الشراكة والتضـــامن بين أعضاء المجتمع الدولي. ورأى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنه أن يكون أداة فعالة لتحسين إنجازات مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

67 - وقـــال إن الـــيابان تعتزم مواصلة تقديم الدعم بنشاط إلى التنمية الريفية، وإنها ستستضيف في 2003 المنتدى العالمـــي للمياه والمؤتمر الوزاري الدولي، كما ستستضيف في وقت لاحق من نفس السنة مؤتمر طوكيو الدولي الثالث للتنمية الأفريقية.

68 - **السيد الخليفة أحمد** (السودان)، قال إن الاستقرار الاقتصادي قد تحقق في جميع القطاعات ببلده كما يتبين من زيـــادة النمو بنسبة 7% وانخفاض التضخم بنسبة 10 في المائة. وترجع هذه المكاسب إلى حد ما إلى اكتشاف البترول. وقد أصبح قطاع الزراعة يمثل 50% من الدخل القومي. كما زادت الإنتاجية وإنتاج المحاصيل الغذائية، وهو ما كان له تأثـــير إيجابـــي علـــى الأمن الغذائي. وقال المتحدث إن السودان يعمل حاليا على تحسين البنى التحتية الزراعية ويسن قوانيـــن للإعفاء الضريبي لتشجيع الاستثمار في الزراعة بهدف إنتاج مزيد من الأغذية ومن ثم زيادة الأمن الغذائي في نطـــاق الـــبلد وخارجـــه. وتبشر مفاوضات السلام الحالية بالخير بالنسبة للاستقرار اللازم لتعزيز تنمية السودان. وقد وضـــعت الحكومة للزراعة استراتيجية شاملة جديدة لخمس وعشرين سنة، وهي تنص على اضطلاع النساء بدور هام، وترجو الحكومة أن يساعد الصندوق على تنفيذ مشروعاتها. ويجري إعداد استراتيجية للحد من الفقر.

69 - وقال المتحدث إن الزراعة ما زالت هي عماد الاقتصاد. وكما هو الحال في الاقتصادات النامية الأخرى، أدى التدهور البيئي والقحط والاستخدام غير الرشيد للموارد إلى انعدام الأمن الغذائي. وناشد المجتمع الدولي أن يساعد على حـــل المشـــكلات وأن يلغـــي ديون السودان وديون البلدان الفقيرة الأخرى المثقلة بالديون. وأثنى على نشاط الصندوق الدولـــي للتنمية الزراعية في السودان، وخاصة في المناطق الهامشية، وأعرب عن رجائه في أن يستمر الصندوق في

دعـم الجهـود الذاتية لبلده في مجال التنمية. ومن أمثلة التدابير المتخذة للحد من الفقر نقل 35% من أموال الزكاة إلى الأسر الفقيرة، وهي نسبة ستصل إلى 65% في نهاية الاستراتيجية.

70 - وفي معرض الحديث عن التطورات الراهنة على الساحة الدولية، أشار المتحدث إلى العواقب والآثار الإنسانية الوخـيمة التـي تصيب جهود الحد من الفقر نتيجة لنشوب حرب في الشرق الأوسط، وأعرب عن الأمل في أن يتغلب صـوت العقـل ويتحقق سلام عادل وشامل. وقال إن السودان يعتزم الاضطلاع بمسؤولياته تجاه الصندوق وسيبذل كل الجهود الممكنة لتوثيق علاقاته معه.

71 - **السـيد يونغ-أوه** (جمهورية كوريا)، قال إن الصندوق قد استرعى خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية انتباه راسمي السياسات في العالم المتقدم والعالم النامي إلى الدور الحاسم الذي تؤديه الزراعة في التغلب على الفقر، وقد بيـن هـو نفسـه الطـريق إلى الحد من الفقر عن طريق اتباع نهجه الابتكارية. ورغم أن التطورات العلمية والثورة الخضراء قد مكنت البشرية إلى حد ما من التغلب على نقص الغذاء، فإن ما يزيد على خمس سكان العالم ما زال يعيش في فقر مدقع. وقال إن الإدارة السليمة هي أحد المتطلبات الأساسية الكبرى لمكافحة الفقر والجوع. وقد تغلبت جمهورية كوريـا على تلك الويلات عن طريق التنفيذ الناجح لخطتها الوطنية للتنمية. وفي عصر العولمة تعد الدائرة المفرغة ما بيـن الجوع والفقر في أي بلد أو منطقة عقبة في طريق تطور ونمو الاقتصاد العالمي. ويحتاج المجتمع الدولي إلى أن يتبع نهجا طويل الأجل في المساعدة على إقامة نظام سليم في الإدارة مع وضع خطط عمل أكثر شمولا من أجل تحسين الأمن الغذائي العالمي.

72 - وينبغـي للصـندوق، بالـنظر إلى عدم اليقين الراهن وسرعة إيقاع التغير، أن يتبع نظاما أكثر مرونة لإدارة مشروعاته. وينبغي إقامة مزيد من التعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ مقرها في روما. كما ينبغي بذل كل الجهود الممكـنة لـتعزيز المؤسسـات الممـثلة للفقراء الريفيين. وليس الفقر عقبة تعوق النمو الاقتصادي الاجتماعي المستدام فحسـب، بل هو أيضا أحد الأسباب الأساسية للإرهاب. وبناء على ذلك يتعين على جميع الدول الأعضاء في الصندوق أن تـتعاون تعاونـا كاملا في الحرب على الجوع والفقر لضمان مزيد من الأمن والازدهار في العالم. أما فيما يتعلق بالتجديد السادس للموارد، فإن جمهورية كوريا تعتزم إبقاء مساهمتها على نفس المستوى الذي كانت عليه بالنسبة للتجديد الخامس.

73 - **السيد فاتوراكيس (سوازيلاند) ترأس الجلسة.**

74 - **السـيد أراب كـيروا** (كينيا) قال إن أهداف الصندوق تتمشى مع المطامح والأهداف الوطنية لبلده فيما يتعلق بـالحد مـن الفقـر وتوفير الأمن الغذائي لشعبه. وقد أعطيت الأولوية منذ الحصول على الاستقلال في 1963 للقطاع الزراعـي، وهـو القطاع الذي يوفر سبل العيش لغالبية السكان ويسهم بنسبة 65% من إيرادات العملة الأجنبية. إلا أن القطاع يواجه عددا من التحديات الخطيرة، وفي الوقت الحاضر يعيش أكثر من 50% من السكان تحت خط الفقر.

75 - ورغـم هذه المشكلات فإن كينيا ملتزمة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بخفض الفقر إلى النصف بحلـول سنة 2015. ولهذا الغرض بدأ العمل في برنامج رائد للأمن الغذائي في منطقة من أفقر المناطق في البلد ومن المقـرر أن يتخذ نموذجا فيما بعد في مناطق أخرى مع اشتراك الوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير

الحكومـــية، والمنظمات الدينية والمزارعين. وتتضمن التدابير الأخرى استراتيجيات تقوم على التمكين في مجال التنمية الريفية والحد من الفقر، وإنشاء وحدة لمواجهة الكوارث والمشاركة النشطة في الكتل التجارية الإقليمية.

76 - وقـــال المـــتحدث إن الصندوق قد قدم لكينيا 108 مليون دولار أمريكي على شكل قروض و15 مليون دولار أمريكي على شكل منح لصالح 14 مشروعا. وإن كينيا تعلق أهمية خاصة على دور النساء كأطراف موكلة بالتغيير في المـــناطق الريفية. وقال إن بلده يبذل قصارى جهده للوفـــاء بالتزاماته تجـــاه الصندوق وأن من المتوقع أن يتعهد بدفع 000 60 دولار أمريكي للتجديد السادس للموارد.

77 - **السيد بدير** (مصر) عاد إلى التعبير عن دعم بلده للصندوق كما يشهد على ذلك حضور الرئيس مبارك دورتي مجلـــس المحافظيـــن. وقـــال إن أهداف الصندوق تتمشى مع أهداف البرنامج القومي لبلده، وخاصة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والمائية والمجتمعات الزراعية الجديدة. ويواصل الصندوق دعم القطاع الزراعي في بلده من خلال عدة مشـــروعات مشـــتركة. وقد اتخذت مصر تدابير نشطة لتعزيز إنتاج المحاصيل والسلع الغذائية ولزيادة المساحة الكلية للأراضي المزروعة، وهي الآن تعمل في تنفيذ مشروعات استصلاح الأراضي وإنشاء مجتمعات محلية زراعية جديدة عن طريق ثلاثة مشروعات كبرى. ويجري إيلاء عناية خاصة إلى توفير فرص العمل لخريجي الجامعات عن طريق نظام للمبادلات والإنتاج، وإلى تحسين المنتجات الزراعية، وتكنولوجيات الحصاد، والتعبئة والتكييف، والبحث عن منافذ جديدة إلى الأسواق، وإلى التدريب. ويجري تنفيذ مخطط لتسهيل تقديم القروض للشباب لمساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أن الكثير من المشروعات يركز على إسهام النساء، وخاصة في مناطق التنمية الجديدة.

78 - وشـــدد المـــتحدث على أهمية تنفيذ توصيات القمة العالمية للغذاء: خمس سنوات فيما بعد، وخاصة فيما يتعلق بقضـــايا التمايز بين الجنسين، والشراكات لمكافحة الفقر، وهي التوصيات المتسقة مع استراتيجية مصر الزراعية. أما فـــيما يـــتعلق بالتجديد السادس لموارد الصندوق، فإن مصر تعتزم إبقاء مساهمتها على نفس المستوى الذي كانت عليه بالنسبة للتجديد الخامس للموارد.

79 - **الســـيد هـــان** (الصين) قال إن حوالي 800 مليون نسمة ما زالوا يعيشون في حالة من الفقر بالرغم من جهود الصـــندوق فـــي الحد من الفقر وضمان الأمن الغذائي طيلة السنوات الخمس والعشرين الماضية، وهو ما يدعو إلى أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود. كما شهدت نفس الفترة سلسلة من الإصلاحات وانفتاح بلده وتنميته، وتحقق تقدم كبـــير من حيث التنمية الزراعية والريفية. ورغم أن نصيب بلده من إجمالي المساحة المزروعة في جميع أنحاء العالم يقل عن 10%، فقد استطاع أن يوفر ما يكفي من الغذاء والثياب لما يقرب من 25% من سكان العالم. وتعتزم حكومته أن تواصـــل عملهـــا من أجل الحد من الفقر في جميع أنحاء البلد عن طريق برنامج للحد من الفقر الريفي لفترة السنوات 2001 – 2010، مـــع بذل جهود مركزة على إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات. ويقوم البلد بتنفيذ استراتيجيته المتكاملة للتنمية الريفية عن طريق تعزيز القطاع الزراعي، وضمان الأمن الغذائي، والإسراع في إعادة هيكلة القطاع الزراعي، ورفع الإنتاج، وزيادة دخول المزارعين، ومواصلة تحويل الزراعة التقليدية.

80 - وقـــال المـــتحدث إن حكومـــة الصين قد تعهدت، رغم القيود المالية التي تواجهها وزيادة الطلب المحلي على الموارد اللازمة للحد من الفقر، بزيادة ما تدفعه للتجديد السادس للموارد عما دفعته للتجديد الخامس، وذلك تقديرا لعمل الصندوق في المساعدة على الحد من الفقر في العالم وبلوغ أهداف التنمية في الألفية الثالثة.

81 - **السيد بركات** (الجزائر) قال إن الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالقضاء على الجوع والفقر لا يمكن تحقيقها إلا إذا عمل المجتمع الدولي على بناء نظام اجتماعي اقتصادي يتميز بمزيد من التوازن والإنصاف. ومن شأن الشراكة النشطة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني أن تمكن من استهداف أضعف السكان على نحو أكثر فعالية، ومن الحصول على نتائج أفضل. ويعد التصحر أحد الأسباب الرئيسية للفقر، وخاصة في أفريقيا، ومن المؤسف أنه لم تحشد موارد كافية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهو ما يدعو إلى أن يقدم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان المعنية مزيدا من الدعم من حيث الأموال وتبادل التكنولوجيات الجديدة ونقلها. وقال المتحدث إن مساهمات الصندوق في الآلية العالمية الخاصة بالاتفاقية جديرة بأشد الترحيب، وكذلك اختيار قمة جوهانسبرغ للمرفق العالمي للبيئة كمصدر لتمويل الاتفاقية.

82 - وقال إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحرج في كثير من البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، أصبح يهدد بقاء ملايين البشر. وإن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والتي ترمي إلى إقامة شراكات جديدة مع البلدان المتقدمة، قد لقيت الترحيب من المجتمع الدولي، وينبغي أن تدعم بنشاط. والأمر يستدعي تدابير عاجلة يتخذها المجتمع الدولي، وخاصة البلدان الصناعية، لكي تنقل إلى حيز الواقع الالتزامات المحددة في مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ لبلوغ أهداف التنمية في الألفية الثالثة.

83 - **السيد شومسري** (تايلاند) قال بعد أن أثنى على رئيس الصندوق لاختياره موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين، إن من أهم أولويات حكومته مكافحة الفقر. وأشار إلى أن تايلاند لديها الآن خبرة عمرها 25 سنة في هذا المجال، وقد أصبح مشروعها الخاص بالنهوض بصغار المزارعين، وهو المشروع الذي كان رائدا في الأصل، بندا دائما على جدول أعمال الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد التنفيذ الناجح لمخطط إعادة تنظيم الديون بالنسبة لصغار المزارعين ومشروع صندوق المليون باهت للقرى، بدأ العمل في مبادرتين أخريين، وهما برنامج المنتج الواحد للقرية الواحدة وبرنامج المصرف الشعبي، لزيادة دخول الفقراء الريفيين. وقد ثبت نجاح هذه البرامج على صعيد القواعد الشعبية، ولكنها تتطلب بيئة اقتصادية دولية مؤيدة لضمان استدامة الآثار.

84 - وقال المتحدث إن تايلاند تؤيد استراتيجيات الصندوق الإقليمية للحد من الفقر في آسيا والمحيط الهادي وغير ذلك من المناطق في العالم.

85 - **السيد المهندي** (قطر) قال إن الجهود التي يبذلها الصندوق لمساعدة الفقراء على تحقيق الأمن الغذائي قد تعززت بالتجارب التي اكتسبها في التصدي للتحديات العديدة التي واجهها منذ نشأته. وقد دأبت قطر على دعم الصندوق في تلك الجهود، مراعية أهمية التركيز على تنمية الزراعة بوصفها مصدرا متجددا ومستداما للأمن الغذائي العالمي. وفيما يتعلق بموارد المياه والتربة بما لها من أهمية بالغة للتنمية الزراعية في الشرق الأوسط، أهاب المتحدث بالصندوق أن يكفل إدخال التكنولوجيات المتقدمة إلى المنطقة، وتوفير الدعم للدراسات الميدانية، وتخصيص الموارد اللازمة من أجل الإسراع بعملية الحد من الفقر والجوع. ومن الضروري بصفة عامة أن تفتح البلدان الغنية أسواقها للمنتجات الزراعية الواردة من البلدان الفقيرة وأن تلغي قوانين الحماية الجمركية من أجل الإسراع بخطط التنمية لصالح صغار المزارعين في البلدان الفقيرة. وتأييدا لهذه الأهداف قامت قطر مؤخرا، رغم التزاماتها الإقليمية والدولية المتزايدة، بدفع 7 ملايين دولار أمريكي من مساهماتها التي تعهدت بها للصندوق. يضاف إلى ذلك أنها أعلنت الآن مساهمتها البالغ

قيمـــتها ملـــيون دولار أمريكي في التجديد السادس لموارد الصندوق، وأنها ستجدول تسديدها للمساهمات التي ما زالت مستحقة نظرا لوجود ظروف استثنائية.

86 - وقال إنه ينبغي للصندوق في رأيه أن يتيح لكبار الموظفين من جميع الدول الأعضاء فرصا متكافئة للمشاركة في أنشطته؛ وإن بلده الذي كان عضوا مؤسسا للصندوق يرجو أن يفيد من تلك الفرص التي ينبغي أن تكون متسقة مع التوزيع الجغرافي العادل للدول الأعضاء. وأكد في الوقت نفسه أن بلده سيواصل التعاون مع الصندوق وتقديم الدعم له من أجل تحقيق أهدافه.

87 - **الســـيد فـــايول** (فرنســـا) قال إن الصندوق بقي طيلة السنوات الخمس والعشرين من حياته مخلصا لتفويضه الأصـــلي فـــيما يتعلق بمساعدة أفقر السكان الريفيين، وإنه يواجه الآن المهمة الهامة التي تقتضي بلوغ أهداف الإنمائية للألفـــية فيما يتعلق بالحد من الفقر. والصندوق هو المنظمة الوحيدة التي تركزت عملياتها منذ نشأتها على مكافحة الفقر الريفـــي، وبرهنت على خبرتها في ذلك المجال؛ فقد أظهرت قدرة على الابتكار وأقامت لذلك الغرض بنجاح شراكات بين الجهات المانحة والمستفيدين. وإن صدور حوالي 20% من موارد الصندوق عن البلدان المستفيدة لدليل واضح على اعترافها بإنجازات المؤسسة.

88 - وقال المتحدث إن الأمرين الرئيسيين اللذين تتوقعهما فرنسا من الصندوق في الشهور القادمة هما أنه ينبغي أن يصـــلح وضـــعه المالي، ويوطد دور أفريقيا في المنظمة. وقد أدت الصعوبات المالية التي يعاني منها الصندوق نتيجة لاتـــباع سياســـات استثمارية تمخضت عن خسائر ضخمة في الأسواق المالية إلى الحد من إمكانيات الاضطلاع ببرامج جديـــدة. وقـــد غـــير الصـــندوق مـــن تلك السياسات في سنة 2002 وتمثل الأسهم الآن أقل من 10% من إجمالي حجم اســـتثماراته، ولكـــن تلك الخسائر ما زال لها آثار سلبية على أداء الصندوق، ولهذا السبب كان بلده يؤيد تصفية حافظة الأسهم واتباع سياسة للاستثمار الآمن.

89 - أما فيما يتعلق بأفريقيا، فإن الصندوق يتجه الآن نحو نظام لتخصيص الموارد بناء على الأداء. ولكن ينبغي أن يراعى أن الصندوق لا يساعد البلدان بقدر ما يساعد السكان الريفيين الفقراء فيها، وأن ما تقتضيه الحاجة بناء على ذلك هـــو نظام لتقدير الأداء يقوم على معايير موضوعية وشفافة يؤخذ فيها أولئك السكان بعين الاعتبار. وقال المتحدث إن فرنســـا ســـتبذل كل الجهود الممكنة للتأكد من أن النظام الجديد لن يمس الالتزام بمنح أفريقيا نصف قروض الصندوق الميسرة على الأقل؛ فهي تواجه كثيرا من المشكلات الخطيرة، بما في ذلك جائحة الإيدز والمجاعة ونقص المياه والبنى التحتـــية. وإذا كانـــت هناك قارة يتعين على الصندوق أن يركز جهوده عليها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تلك القـــارة هي أفريقيا. وفي هذا الصدد يعد دعم الصندوق للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أمرا جديرا بالترحيب، وينبغي أن يتواصل.

90 - وقـــال المـــتحدث إن تقرير المشاورة الخاصة بالتجديد السادس للموارد يدل بوضوح على الأولويات الرئيسية لفرنســـا، وهي إصلاح الوضع المالي، والمحافظة على مستوى القروض المقدمة إلى أفريقيا، وتقديم الدعم إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإذا واصل الصندوق السعي إلى تحقيق تلك الأهداف في سنة 2003 فإنه يبقى وفيا للمهمة المناطة به، وسيكون بمستطاع فرنسا أن تعلن زيادة مساهمتها في التجديد السادس للموارد.

91 - **ورفعت الجلسة في الساعة 13.20.**

(ii) المحضر الموجز للجلسة الثانية من دورة
الذكرى الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 15.00 من بعد ظهر يوم
الأربعاء 19 فبراير/شباط 2003

رئيسا المجلس: بونغاران ساراغي (إندونيسيا)

الفقرات

جلسة مناقشة عامة حول موضوع دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين:
"تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تمكين الفقراء من التغلب على الفقر"

التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)

تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000 – 2002) (البند 11 من جدول الأعمال)

القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 (البند 8 من جدول الأعمال)

الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2003 (البند 9 من جدول الأعمال) (تابع)

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

- الكاميرون
- أيسلندا (بالنيابة عن البلدان الاسكندنافية)
- تونس
- ألمانيا
- باكستان
- نيجيريا
- زيمبابوي (بالنيابة عن مجموعة بلدان أفريقيا)
- إيطاليا

92 - **دعيت الجلسة للانعقاد في الساعة 15.05.**

جلسة مناقشة عامة حول موضوع دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين: "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تمكين الفقراء من التغلب على الفقر" (GC 26/INF.4)

93 - **رئيس المجلس** بدأ بتقديم الضيوف الذين وافقوا على اقتسام أفكارهم وتجاربهم مع المجلس السيدة ايفيلين هيرفكنز، المنسق التنفيذي لحملة الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوزيرة السابقة للتعاون الإنمائي في هولندا، التي وافقت على أن تتولى إدارة النقاش. والدكتور سيد عبد الله، المدير العام لصندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، وهو أحد أقوى شركاء الصندوق. وسعادة جان. أو. كارلسون، وزير التعاون الإنمائي، وسياسات الهجرة واللجوء السياسي في السويد، الذي يحمل سجلا مشرفا في مجلس وزراء السويد عندما كان يعمل كنائب لوزير الدولة في وزارتي المالية والتعاون مع الدول الاسكندنافية. والسيد ألفا عمر كوناري، الرئيس السابق لجمهورية مالي، الذي كان قد شارك في دورة الذكرى العشرين لمجلس المحافظين. وأخيرا الدكتورة نفيس صادق، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن مرض الإيدز في آسيا، والمديرة التنفيذية السابقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

94 - **السيد بوغه** (رئيس الصندوق) قال إن الدورة الحالية لمجلس المحافظين جمعت عددا كبيرا من الوزراء وكبار المسؤولين بمناسبة دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق. ومع ذلك فإن الوقت لا يسمح بالرضا، مع التهديد بالحرب والإرهاب، وملايين المتضررين من الحروب والنزاعات، وخطر المجاعة في أفريقيا، والأعداد المتزايدة من ضحايا مرض الإيدز.

95 - وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه إلى المجلس، فإن الأسباب الكامنة وراء النزاعات تمتد في أغلب الأحيان بجذورها إلى الفقر، والحرمان المزمن، والاستبعاد، والفقر المدقع في المناطق الريفية. إن مشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن أكثر من 100 بلد في هذه الدورة، يتيح فرصة فريدة لتقاسم الأفكار بشأن معالجة مثل هذه المشكلات. ولقد عززت نتائج المناقشة العامة في الدورة السابقة مساهمة الصندوق في مؤتمر مونتيري الدولي بشأن تمويل التنمية. فالرسالة الخاصة بالأهمية البالغة للحد من الفقر بدأت تسمع في جميع أنحاء العالم، وأصبحت تحظى بأولوية جديدة لدى مجتمع التنمية.

96 - **السيدة هيرفكنز** (رئيسة الجلسة) قالت إن أهم هدف بالنسبة للصندوق من بين الأهداف الإنمائية للألفية هو الهدف الأول، أي تخفيض عدد من يعيشون في ظل الفقر ومن يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015. واتفق في مونتيري على أن المسؤولية الأولى عن القضاء على الفقر تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، وإن كان ذلك لن يتحقق إلا إذا عملت البلدان الغنية على صياغة شراكة عالمية توفر قدرا كافيا وفعالا من المساعدات إلى العالم النامي، وتتيح فرصا للتجارة، وتقلل من دعمها للزراعة، وتخلق، بشكل عام، بيئة مواتية للبلدان الفقيرة لكي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

97 - وكان من المهم أن تكون المناقشة العامة فعالة وتلقائية، وألا تقوم على أساس بيانات معدة من قبل. واقترح تقسيم المناقشة إلى ثلاثة أجزاء كل منها يمتد لفترة 45 دقيقة، ابتداء بالهدف الأول. ويخصص الجزء الثاني من المداولة

لمناقشة الأهداف 2، 3، 4، 5، 6 و7، على أن يخصص الجزء الثالث للهدف 8 وقالت إنها تود أن تهنئ الصندوق، نيابة عن جميع الحاضرين، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشائه.

منسقو الجلسات والمتحدثون

السيدة ايفيلين هيرفكنز، المنسقة التنفيذية للأمين العام
المسؤولة عن حملة الأهداف الإنمائية للألفية

الدكتور سيد عبد الله، المدير العام لصندوق
الأوبيك للتنمية الدولية

سعادة الفا عمر كوناري الرئيس السابق لجمهورية مالي مع السيد لينارت
بوغه رئيس الصندوق

معالي البروفسور بونغاران ساراغي، وزير الزراعة في جمهورية
إندونيسيا، رئيس مجلس المحافظين

معالي السيد جان كارلسون وزير التعاون الإنمائي والهجرة
وسياسات اللجوء السياسي في مملكة السويد

الدكتورة نفيس صادق، المستشارة الخاصة/المبعوثة الخاصة للأمين العام بشأن مرض الإيدز في آسيا،
والمديرة التنفيذية السابقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

98 – **السيد ساراغي** قال إنه لا طائل من وراء الحديث عن تحسين التعليم، والصحة، والبنى الأساسية، وقضايا التمايز بين الجنسين وما إلى ذلك، ما لم يتم التغلب على الجوع والفقر. فهذا هو الهدف الأساسي. فالفقر ظاهرة ريفية بالأساس، ولكنها طفحت على المناطق الحضرية عندما فشلت الحكومات في القضاء عليها في المناطق الريفية. فقد كانت مشروعات التنمية الزراعية تعتبر في الماضي حلا لهذه المشكلة، ولكن الفوائد الأساسية من مثل هذه التدخلات كانت تذهب في أغلب الأحيان إلى من لا يمارسون أنشطة زراعية، دون أن يتحسن وضع المزارعين عندما تنتهي هذه المشروعات. فإذا كان المجتمع الدولي جادا بالفعل في القضاء على الجوع والفقر، فإن ما يحتاجه هو نموذج للتنمية الزراعية موجه نحو احتياجات الفقراء على المستويين المحلي والقطري. فأي نموذج يركز على تنمية التجارة الزراعية سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وزياد الدخل، وسيجلب فوائد مباشرة على الزراعة وعلى من يعيشون في المناطق الريفية على السواء.

99 – **السيد كوناري** قال إنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن تعهدات مؤتمر القمة العالمي للأغذية لن تتحقق قبل عام 2020، بل إن هناك خطر من أن يتفاقم الفقر في أفريقيا خلال العشرين عاما القادمة رغم كل الجهود التي بُذلت حتى الآن. ولذا فمن الضروري إعادة النظر في استراتيجيات التنمية واستنباط استراتيجيات جديدة.

100 – وإذا كان لنا أن نحد من الفقر بالفعل، فلابد من التركيز بصورة أكبر على الزراعة. فربما كان أحد أسباب الفشل في الماضي هو عدم الاهتمام بالقدر الكافي بهؤلاء المعنيين بصورة مباشرة وبالموارد التي توجه نحو التنمية. ومن بين الأسباب الأخرى أن هناك عددا من المعوقات المتصلة بالتجارة. ولاشك أن معرفة أوجه القصور هذه ترسي أساسا واضحا للعمل. كما كانت هناك مشكلات تتعلق بمرض الإيدز وضرورة ضمان السلام، وكلها تشير إلى ضرورة التحرك نحو التنمية المستدامة بإعادة النظر في السياسات والبرامج وطريقة تنفيذ سياسات اللامركزية والالتزام بالتكامل الإقليمي. وإذا كان الصندوق يركز على الزراعة، فلا ينبغي التغاضي عن مشكلات السياسات والإدارة، والمشكلة المأساوية الخطيرة لمرض الإيدز. وحتى مع التركيز على الاستثمار في الإنتاج الزراعي من أجل مكافحة الجوع، لا يمكن النظر إلى قضية واحدة بمعزل عن الأخرى، فلا يمكن نسيان المشكلات المتعلقة بالتعليم والصحة: فالأموال تقرض من أجل المدارس ومن أجل تحسين الصحة، ولكن إذا لم يزد الإنتاج فمن الذي سيسدد هذه القروض؟ وقد كان هناك خوف من الدخول في دائرة مفرغة من الديون. ولذا فمن المهم التعامل مع المسائل السياسية للحكم، بالتركيز والاهتمام بالزراعة كطريق وحيد لحل المشكلات على المدى البعيد.

101 – **السيدة نفيس صادق** قالت إنها تقدر المداخلتين السابقتين، وإن كانت غير واثقة من أنها توافق على أي منهما، بل إنها تختلف تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية نفسها. فالهدف 3 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يحتوي على كلام كثير عن أهمية النساء، اللواتي يشكلن ثلثي فقراء الريف في العالم، ومع ذلك فعند معالجة مشكلة الفقر في الريف عمليا نجد أنه يعني أساسا الرجل بين فقراء الريف، وإعطائه السلطة وزيادة تهميش المرأة. ولذا، وكما قال المتحدث السابق، فهناك حاجة إلى التفكير في نهج جديدة. والاستنتاج الواضح هو أن الموارد ينبغي أن تذهب إلى النساء. وما لم نولي اهتماما بالهدف 3، فلن ننجح في تحقيق أي هدف من الأهداف الأخرى. فالمساواة بين الجنسين ينبغي أن تتخلل جميع الأهداف والأغراض والمؤشرات. أما في الواقع، فإن تخفيض عدد الفقراء إلى النصف يعني

تخفيض نسبة 30% من فقراء العالم وهم من الرجال وترك 70% منهم وهم النساء ليجمعن فتات موائد الرجال. بينما هذه هي القضية الرئيسية التي ينبغي علاجها.

102 – ولقد اتخذت قرارات عديدة، ولكنه من المؤلم أن نرى كيف تطبق. فرغم قصور الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها أيضا غير معروفة لجميع صانعي القرار الرئيسيين في العالم. فعندما ناقش وزراء الحكومات المختلفة مشكلة الجوع والفقر، لم يفكروا في أن المرأة هي الأكثر تضررا من الرجل. فالفقراء ينبغي أن يقودوا المسيرة، والنتيجة الطبيعية الواضحة هي أن النساء ينبغي أن يقدن المسيرة. ولكن ذلك لم يحدث أبدا على المستوى القطري. بل الواقع أن العكس هو الذي حدث: فقد افترض أن المرأة لا تعرف، وأنه يتعين إبلاغها بما ينبغي عليها عمله. والمثال الصارخ على ذلك في مجالي الصحة والتعليم. فالحوار الدولي يدور الآن حول كيفية حرمان المرأة من خدمات الصحة الإنجابية. واصبح على المرأة الآن أن تحارب من أجل المكاسب التي حققتها، بالدفاع عن هذه المكاسب، بدلا من السير قدما إلى الأمام.

103 – **السيدة هيرفكنز** (رئيسة الجلسة) قالت إن الوسيلة الوحيدة لتفعيل الأهداف الإنمائية للألفية هو ضمان أن تكون جميع المؤشرات خاصة بالجنسين.

104 – **السيد باسيت** (كندا) الذي نقل تحيات السيدة سوزان ويلان وزيرة التعاون الدولي، والتي كانت تعتزم المشاركة في جلسة المناقشات هذه ولكنها اضطرت للبقاء في عاصمة بلادها لإقرار الميزانية الفيدرالية وبهذا الصدد فقد أعرب السيد باسيت عن سروره لتأكيد التزام كندا بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وقال إن الغالبية العظمى من فقراء الريف في العالم تعيش فوق أراض متدهورة، وأنه ما لم يتم حل هذه المشكلة فلن يخرجوا من دائرة الفقر التي يعيشون فيها. وبالتالي فإن الخطوة الأولى هي إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على موارد إنتاجية. ومن بين طرق تحقيق ذلك الإصلاح الزراعي، وتحديدا عن طريق إعطاء المرأة الريفية الحق في حيازة الأراضي والقدرة على استخدامها كضمان. وهناك طريقة أخرى عن طريق إتاحة الفرصة للحصول على الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والمالية. وقال إن الضمان سيتيح للمرأة الحصول على تمويل، وإن كان الأمر يحتاج إلى آليات لتعليم المزارعين الريفيين طرقا جديدة للزراعة، وأساليب زراعية جديدة وأكثر استدامة. وهناك طريقة ثالثة أيضا هي إتاحة الفرصة أمام فقراء الريف للتطورات التكنولوجية التي تناسبهم، سواء التكنولوجيات الصغيرة أو حتى تلك المتقدمة للغاية – من أجل تنمية الإنتاج الزراعي. فهذه الأهداف ينبغي أن يكون لها أولويتها في خطط التنمية القطرية، لأنه لا يمكن فرضها من الخارج.

105 – **السيد كيسامبا – موجيروا** (أوغندا) قال إن تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية هو مسؤولية العديد من مختلف المؤسسات والمصالح الحكومة في أي بلد، وأن هذه الأهداف لن تتحقق ما لم تعمل جميع عناصرها بصورة سليمة. وبالتالي فمن المهم النظر إلى التدخلات كحزمة واحدة، وضمان أن تقوم الأجهزة ذات الصلة بالعمل معا بتناسق وفعالية. فليست هناك مؤسسة واحدة في أي بلد من البلدان تستطيع، مثلا، أن تعمل وحدها لتخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. فزيادة الإنتاجية والربحية الزراعية ليست مسؤولية الإدارات الزراعية فحسب، بل هي أيضا مسؤولية الأجهزة المسؤولة عن التعليم والصحة والمرافق الأساسية والتمويل الريفي والمجالات الأخرى.

106 - **السيد كابايجا** (رواندا) قال إن هناك حاجة إلى تركيز المداولات على الفقر. ففقراء الريف في أفريقيا لا يملكون سوى الفتات من كل شئ، وفي محاولة لسد احتياجاتهم مرة واحدة، يصبح الحديث عن الجوع والفقر ووفيات الأطفال الرضع. أما في الماضي فقد كان الحديث عن نمو الاقتصاد، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والإصلاحات الهيكلية. أما الآن فإن الحديث حول استراتيجيات الحد من الفقر، وهو ما يمثل تحولا عن استراتيجيات استئصال الفقر. فضمانا للتعليم الإلزامي المجاني في المناطق الريفية، يحتاج الناس هناك على الأقل إلى المال القليل لكي يشتروا ملابسا لأطفالهم الذين سيذهبون إلى المدارس، أي أنهم يحتاجون إلى موارد. وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية الزراعية ضرورية، وهو ما يعني ضرورة التركيز على ذلك. فالصندوق يواجه في بعض الأحيان احتياجات كثيرة: مثل الحاجة إلى طريق، وإلى عيادة صحية، وإلى مدرسة، وإلى مركز مجتمعي للنساء وآخر للشباب، وهياكل حكومية بحاجة إلى دعم. والصندوق يصمم مشروعا ويضع فيه أمواله، ولكن بعد بضع سنوات عندما ينتهي المشروع، يترك الناس عاجزين عن القيام بأي شئ لأنفسهم. ومن الأفضل للصندوق أن يركز على العوامل التي يمكن أن تحدث تأثيرا وتغييرا. فكل ما قيل الآن ينتهي إلى أمر واحد: نقص الوسائل ونقص الثروة. فلو أن الاهتمام تركز على ما يولد الموارد، لأمكن حل المشكلات الأخرى.

107 - **السيدة تاولي كوربوس** (مؤسسة Tebtebba) علقت على الوثيقة التي أعدها الصندوق بشأن السكان الأصليين. فالسكان الأصليون - الذين يشكلون أغلبية كبيرة من بين الفقراء في البلدان التي يعيشون فيها - يمكن أن يسهموا إسهاما ملموسا في الحد من الفقر في بلادهم، لو أنهم تمكنوا من حيازة أراضيهم وسمح لهم بالمحافظة على معارفهم ونظمهم التقليدية. وأيدت ما قيل من قبل من أن الاهتمام لا ينبغي أن يكون بالمشروعات وحدها وإنما بالسياسات، حيث أن السكان الأصليين يزدادون فقرا بسبب عدم وجود سياسات تعترف بحقوقهم في أراضيهم وما فيها من موارد طبيعية.

108 - **السيد كارلسون** قال إن الانطباع الذي خرج به من مداخلة المتحدث من رواندا هي أنه لا يهتم بمنهج وضع أهداف، وإنما ما يحتاجه في الحقيقة هو الموارد. وسأل الحاضرين عن رأيهم في هذه النقطة.

109 - **السيد عبد الله** قال إنه يفخر بأن منظمة البلدان المصدرة للنفط قد عملت في تعاون وثيق مع الصندوق طوال الخمسة والعشرين عاما الماضية، وأنها ستواصل ذلك. وقال إن الأمل معقود على ألا تذهب الأهداف الإنمائية للألفية كما ذهبت مثيلتها التي وضعت لعام 2000. فهو يرى أن جميع الأهداف ينبغي أن تؤخذ معا وألا تفصل عن بعضها البعض كما قيل من قبل. فالنقطة التي أثارها المتحدث من كندا كانت جيدة. ففيما يتعلق بالبلدان المستفيدة، فإنه يرى أن كل جهة من هذه الحكومات ينبغي أن تعمل من أجل حل القضايا المتعلقة بالفقر. فمهما زادت المعونة الرسمية للتنمية أو تحسنت الشروط التجارية، فلن يتحقق أي تقدم باتجاه حل مشكلة الجوع دون الإرادة السياسية اللازمة. فبعض مؤسسات الإقراض كادت أن تضع شروطا على برامج إقراضها والبلدان المستفيدة ولكنها وجدت في بعض الأحيان أن المبلغ الإجمالي لبرامج المؤسسات المقرضة مجتمعة لا تحل مشكلة الفقر الريفي على الإطلاق. لذا، فإنه يشعر بأن على البلدان النامية نفسها أن تقرر أفضل وسيلة لاستخدام هذه الموارد بدلا من اتباع الشروط المملاة عليها من الجهات المانحة.

110 - **السيد آراب كيروا** (كينيا) اتفق مع بيان المتحدث من أوغندا حول ضرورة تجميع الموارد. لا الموارد المالية فحسب إنما أيضا الموارد البشرية والمادية. ففيما يتعلق ببلده، فإن وفرة الموارد الموجودة في المناطق الريفية مبعثرة في أغلب الأحيان وغير منسقة. فلو أن مختلف الإدارات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص،

ومـنظمات المجـتمعات المحلـية نسقت أعمالها، لتوافر لدى كينيا الموارد اللازمة لوضع فقراء الريف على الطريق الصـحيح من أجل التغلب على فقرهم. فمع ارتفاع تكاليف الإنتاج في البلدان النامية، زادت أسعار الأغذية وأصبح من الصـعب على المنتجات المحلية أن تتنافس مع منتجات البلدان المتقدمة التي تحظى بدعم كبير. وحيث أن الفقر وانعدام الأمـن الغذائي يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، فلابد من التفكير في جعل إنتاج البلدان النامية أكثر قدرة على المنافسة فـي الأسواق الدولية، وإيجاد طرق لإتاحة الفرصة للحصول على الأغذية من جانب فقراء الريف بل ومن جانب سكان الحضر غير العاملين في إنتاج الأغذية.

111 - **السيد تول** (الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين) قال أنه يرأس اللجنة الدائمة للزراعة في البلدان النامية التابعة للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين. وأضاف أن الاتحاد يمثل 500 مليون مزارع على الأقل، أغلبهم في البلدان النامية، ويشـارك في حملة محاربة الفقر. وأضاف أنه كان أمرا مشجعا سماع بيانات الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مالي السـابق وغـيرهما من المتحدثين، وأشار إلى أن جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة للاتحاد، والمقرر عقدها في شهر مارس/آذار 2003 في باماكو، مالي، ستتضمن نداء بإعلان الثورة الخضراء في السنوات العشر القادمـة. وقـال إن الاتحاد يتطلع إلى دعم الصندوق. فالمنافسة الشرسة التي تواجه مالي - وهي أكبر منتج للقطن في أفريقيا - من البلدان الواقعة شمال الصحراء الكبرى، أضرت بمستويات الإنتاج. ولذا فإنه يحث على التوصل إلى اتفاق يمكن منتجي القطن وغيره من المنتجات الاستوائية في العالم النامي من أجل الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها البلدان الغنية. وأخيرا فقد أعرب عن أمنياته بالنجاح الكامل للثورة الخضراء التي أشار إليها الأمين العام للأمم المتحدة.

112 - **السـيدة داميبا** (بوركينا فاصو) قالت أنها تأسف أشد الأسف لأن ممثلي فقراء الريف ليسوا حاضرين في هذه الجلسة، حيث كان من المفيد الاستماع إليهم مباشرة. وقالت إن الغالبية من الفقراء والجوعى هم من النساء، ولذا ينبغي إعطائهـن اهـتماما خاصا. فمن المستحيل، تقريبا، على المرأة في أفريقيا ألا ترعى أولادها، ومن خلال هذه الرعاية ينتشـر مرض الإيدز. حتى إذا استطاعت عمليات التحصين والعلاج بالأدوية مكافحة الإيدز فسوف يستمر في الانتشار بيـن صغار الأطفال، مسببا الأجيال القادمة المعاناة منه. وقالت أنه لابد من الاهتمام بصحة المرأة، وتعليمها، وفرص حصولها على القروض. فمثابرة المرأة في كل ما تقوم به في كل يوم لمصلحة المجتمع المحلي بأسره هو أمر أساسي، ولابد أن تكون المرأة هي المستفيد الرئيسي من الأهداف الإنمائية للألفية. فكلما زادت ثقتنا بالمرأة كلما قلت الصراعات في العالم، وكلما تولت المرأة مسؤوليات أكبر زادت الحلول التي تستطيع إيجادها.

113 - **السيد كارلسون** سأل ممثلي المزارعين والمنتجين الزراعيين إذا كان لديهم برنامج خاص عن عضوية المرأة في منظماتهم، وما هي النسبة المئوية للأعضاء من النساء.

114 - **السـيد تـول** (الاتحـاد الدولـي للمنتجين الزراعيين) قال إن الاتحاد الدولي للمرأة ممثل في منظمته، وأنهما يتـبادلان حضور الاجتماعات على جميع المستويات. وأنه في آخر اجتماع للنساء الريفيات، كان كل بلد أفريقي ممثلا بامرأة ريفية، وأن الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين كان لديه اعتماداً مالياً خاصاً لتسديد أجور سفرهن.

115 - **السـيد زاهـر** (أفغانستان) قال إن هناك مؤشرات عديدة في الأهداف الإنمائية للألفية، وأن هذه المؤشرات لم تشتمل على بعض جوانب الحياة. فعدم وجود مؤشر للبطالة، مثلا، وهو جانب هام للغاية في المجتمع، وللفقر النسبي أي العلاقـة بين الأغنياء والفقراء في أي مجتمع، يعتبر نقطة ضعف. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على البلدان النامـية والمتقدمة على السواء، وإن كان دور كل منهما يختلف بالطبع. ورغم أن الفقر الريفي منتشر للغاية، فإن الفقر

فـــي المناطق الحضرية يزيد بسرعة هائلة في كثير من البلدان، بل إنه فاق الفقر الريفي في أفغانستان. فمشكلات الفقر الـــريف والفقر الحضري مختلفة اختلافا جذريا. والقضية تستحق دراسة عميقة. فالصناعات الزراعية عامل مهم للغاية ولكنه لا يلقى اهتماما، ومن هنا كان لجهود الصندوق في مجال القروض الصغيرة أهميتها البالغة كما أن سبل المعيشة المســـتدامة قضية أخرى لها أهميتها وتتوقف عليها كل المؤشرات. وأخيرا، فقد أعلن اتفاقه مع السيدة نفيس صادق في آرائهـــا بشـــأن المـــرأة الريفـــية: فهي قضية تحتاج إلى المزيد من التركيز، لاسيما في أفغانستان، وإن كانت الحلول والاستراتيجيات الخاصة بحل قضايا التمايز بين الجنسين تختلف من بلد إلى آخر، بحسب الظروف الاجتماعية والثقافية.

116 – **الســـيدة هيرفكـــنز** (مديرة الجلسة) وافقت على أن هناك العديد من المؤشرات، والعديد منها لا علاقة له بأي مكـــان، ولكـــنها قالـــت أن الأنباء الطيبة هي أن بلدا بعد الآخر – سواء من جانب الحكومات أو الشعوب – قرر جعل الأهداف الإنمائية للألفية تتناسب مع ظروفه. فالقضية هي معرفة أي المؤشرات لها علاقة ببلدك وأي نوع من البيانات يمكـــنك أن تقيســـه. ففي 50 بلدا حتى الآن، تركز التقارير القطرية عن الألفية على مسائل نشأت في الداخل، ومفصلة بحسب ظروف البلد. وهذه هي الإجابة.

117 – ودعت السيدة هيرفكنز المشاركين في المناقشة العامة إلى الانتقال إلى مناقشة الأهداف من 2 إلى 7.

118 – **السيدة نفيس صادق** قالت أنها مندهشة لأن عددا قليلا من المتحدثين تطرق إلى قضية المساواة بين الجنسين. فـــإذا كان على الفقراء أن يقودوا المسيرة، فالأمر المؤكد أنه لابد من تمكين النساء من قيادة المسيرة. فما لم ننظر إلى تمكيـــن المـــرأة والمســـاواة بين الجنسين، فإن الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتحكم الفتيات والنساء في قراراتهن، فإن تحكمهن في قراراتهن بشأن الإنجاب لن تحدث. فالأمر المؤكد أنه ينبغي على كل بلد أن يضع مؤشراته الخاصـــة به، ولكن ينبغي معالجة تعرض النساء لخطر الإيدز. لا في أفريقيا وحدها، بل وفي آسيا حيث بدأ الوباء في الانتشـــار، فالفتـــيات يصـــبن بالمرض من شركاء لا يعرفن أنهم مرضى به، وفي 95% من حالات إصابة النساء بهذا المـــرض فـــي آسيا، كان المرض يأتيهن من الشريك الوحيد الذي يعرفنه. وهو ما ألقى الضوء على أهمية التمايز بين الجنســـين، بـــل وعلـــى أن تنحو الخدمات الاجتماعية منحى كليا: فما لم يقضى على الفقر أو يحد منه، فإن الأطفال – لاســـيما البنات – لن يذهبوا إلى المدارس، وسوف تزيد التفرقة بين الجنسين. وينطبق نفس الشيء على الحصول على الرعاية الصحية أيضا.

119 – وفيما يتعلق بمسألة الصحة، فإن الحجاب الذي لا نراه والذي يخفي المرأة عن أنظارنا قد امتد من الأسرة في مجـــتمعات البلدان النامية إلى المستوى الدولي. فالمؤشر الوحيد بين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية عن الوقاية من مـــرض الإيدز كان معدل انتشار موانع الحمل، وليس حتى معدل استخدام الواقي الذكري. وهكذا يتبين أن أحد العوامل بالغة الأهمية في تقرير صحة المرأة – أي حصولها على خدمات الصحة الإنجابية – لم يرد ضمن المؤشرات.

120 – كمـــا أنـــه من المهم أيضا النظر إلى الثقافة في محيطها الاجتماعي، والقضاء على جميع التقاليد التي لا تضر بالمـــرأة فحسب بل إنها تهدف إلى التحكم فيها. فرغم التقدم الذي حدث طوال الأربعين عاما الماضية في إبراز القضايا الخافـــية فـــي هذا المجال. فإن أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات التنمية والسلام والأمن والأسرة والمجـــتمع ظلـــت موضـــع إهمـــال إلى حد كبير. وبناء على ذلك، فمن المهم أن نبين بوضوح على المستويين الدولي والقطـــري النتائج الإيجابية لاستثمارات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مشروعات الفقراء، لاسيما النساء بهدف تكـــرار الفوائـــد التـــي تحققت من تنفيذ العديد من المشروعات الاجتماعية. ولهذا الغرض، لابد من وجود نهج مبتكر

وواقعي وعملي للخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، جنبا إلى جنب مع توفير الموارد الكافية ولابد لوزراء التعليم والصحة والتخطيط والمالية أن يتكاتفوا معا من أجل دفع هذه القضية إلى الأمام.

121 – **السيد كوناري** قال إن هناك توافق لاشك فيه في الآراء حول ضرورة إعطاء الأولوية إلى المرأة، باعتبارها أفقر الفقراء. وقال أنه لا يكاد يفهم وضع هذه المسألة كبند ثان في المناقشة. وأكد أيضا على أهمية ضمان عدم حرمان الزراعة من أي تخصيص في الموارد للمجالات الحيوية مثل التعليم والصحة ومكافحة مرض الإيدز. فالدعم الذي يقدم للخدمات التعليمية والصحية لم يحقق دائما النتائج المرجوة منه بسبب غياب الأطر السياسية اللازمة، وفي هذا الصدد فإن التنظيم الجيد للمزارعين والمجتمعات المحلية الريفية يصبح أمرا أساسيا. ومن بين المسائل الجوهرية الأخرى، قضية تملك المرأة للأرض، وهو مجال يحتاج إلى إصلاحات جذرية لتحسين أوضاع المناطق الريفية.

122 – **السيدة هيرفكنز** (مديرة الجلسة) قالت أنها تفترض أن جميع المشاركين يتفقون على أن وزراء الزراعة لابد وأن يكونوا على وعي بضرورة تمكين المرأة، وبأهمية الاستثمار في الخدمات الصحية والتعليمية، لاسيما للنساء، بهذا الهدف في أذهانهم.

123 – **السيد تراوري** (مالي) أعلن أنه يتفق تماما على أن نقص الموارد ليس هو العنصر الوحيد الذي ينبغي التفكير فيه في المعركة ضد الفقر. فالدخول إلى الأسواق والحصول على الموارد هو عنصر آخر. وبنفس الطريقة، فإن التعليم ليس مسألة بسيطة تتمثل في شراء الكتب، كما أن الصحة ليست مسألة بسيطة تتمثل في الحصول على العلاج. ففي كلتا هاتين الحالتين تبرز قضية مهمة تتمثل في ضرورة العلاج الدقيق لنسب التبادل التجاري مع الشركات متعددة الجنسيات بغرض الحصول على مساعدتها في تقديم المواد التعليمية والصحية الضرورية للفقراء.

124 – **السيد عبد الله** أعلن أنه يوافق تماما على وجهات النظر التي عبرت عنها السيدة نفيس صادق ، وأكد على ضرورة قيام الحكومات بدور في ضمان المناقشة المتعمقة لقضايا المرأة وتأثيراتها على القضايا الأخرى مثل الثقافة والدين، التي تعتبر كلها ميادين صعبة لأنها تعطي الفرصة في نهاية الأمر لآراء مختلفة. كما أنه أعلن أنه يوافق تماما على أن وزراء الزراعة لابد أنهم يدركون ضرورة تمكين المرأة، مشيرا في هذا الصدد إلى النهج الذي اتبعته أوغندا في محاربة وباء الإيدز بإعطاء تعليمات إلى الوزراء بتخصيص الثلث الأول من أي بيان يلقونه في اجتماع عام إلى موضوع الإيدز. ثم تنقل الأمهات الرسالة التي تلقينها إلى أبنائهن، وهي الوسيلة الوحيدة المضمونة لإعداد الأجيال القادمة للتغلب على مشكلات الفقر. وأشار إلى أن الإنتاج في غرب أفريقيا لا يمكن القياس عليه، لأنه لا يرتبط إلى حد كبير بالإصلاح الزراعي، حيث أن النساء في غرب أفريقيا أكثر إنتاجية وبالتالي أغنى من الرجال. وهذا المثال يوضح من جديد أنه لابد للحكومات من أن تسن لوائح لمعالجة أي حالات فردية قد تظهر فيما بعد.

125 – **السيدة هيرفكنز** (مديرة الجلسة) دعت المشاركين إلى الانتقال إلى مناقشة الهدف 8 – ما الذي تعهدت به الدول الغنية في الجمعية العامة للألفية في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

126 – **السيد كارلسون** قال إن شباب أفريقيا يشككون كثيرا في الأهداف الإنمائية للألفية، فهي ليست سوى "حيلة" جديدة أتى بها الغرب وليس عليهم إلا أن يسيروا وراءها، كما ساروا وراء خطوط التصحيح الهيكلي، ووثائق استراتيجيات استئصال الفقر أو الحد منه. فإذا أردنا أن تكون هناك ثقة عامة بهذا الأهداف فلابد من التأكيد على وجود

عنصر أساسي قوي من التبادلية فيها، له علاقة بدور النمو ودور التجارة وبالمساعدات في النمو الاقتصادي، وقد أشار عدد من المساهمين في المناقشة إلى أن القضية الجوهرية هي نمو الموارد.

127 – ومن أهم معوقات النمو، نقص فرص الدخول إلى الأسواق والتوسع في التجارة. وفيما يتعلق بموضوع الدعم، فقد قدم الاتحاد الأوروبي 16 مليار يورو لدعم منتجاته من الألبان في كل سنة، وهو ما يربو قليلا على 2 يورو لكل بقرة يوميا، أو أكثر من نصف ما يعيش عليه سكان العالم. ومن هذا المنطلق، فمن الأفضل أن تكون بقرة أوروبية عن أن تكون إنسانا في أي مكان آخر من العالم. فمجموع التحويلات من حصيلة الضرائب إلى المزارعين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يصل في متوسطه إلى 30% من إجمالي الدخل الزراعي في هذه البلدان. وعندما تعدت هذه التكلفة 300 مليار دولار أمريكي، كانت تعادل ستة أمثال المعونة الرسمية للتنمية التي تقدمها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولو أن بلدان هذه المنظمة استغنت عن ذلك، لمثل ما بين 0.3% و0.6% من المجموع الكلي للناتج المحلي الإجمالي للعالم الفقير. وليست هذه مجرد مسألة خطيرة للنمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة، وإنما هي مسألة ثقة في إمكانيات تقدم العالم بصورة منسقة، والبدء في السير على طريق التنمية. فهي في الأساس محنة نقص التنسيق في سياسات المعونة.

128 – وإذا كانت هناك جهود مضنية قد بذلت لتحسين إنتاجية القطن في مالي، فإن الولايات المتحدة أصدرت قانونا زراعيا زاد من دعمها لمنتجي القطن فيها زيادة هائلة، الأمر الذي أثر سلبا على ترتيبات أسعار القطن في العالم. وبعبارة أخرى، فإن سياسات الدعم زعزعت الاستقرار لا في إنتاج الأغذية في العالم، بل وفي أنماط نمو البلدان التي تعتمد في صادراتها على سلعة مثل القطن. فأحد الأهداف بالغة الأهمية – والتي لها نفس القدر من أهمية أهداف استئصال الجوع والفقر، والتمايز بين الجنسين، وتوفير الخدمات الصحية – هو هدف التمسك بإنهاء السياسة الزراعية المشتركة وسياسات دعم الزراعة في العالم الغني بأسره.

129 – وبطريقة ما فإن هناك مسؤولية مشتركة أسفرت عن تغيير كل أنماط الاهتمام، بحيث يمكن النظر إلى التنمية الريفية كواحدة من المجالات الجوهرية للنهوض بالنمو الاقتصادي في العالم. وكانت هذه هي إحدى أهم الإنجازات في الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومن زاوية المتابعة، فإن على الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة أن ينسقا أعمالهما، لا مع بعضهما فحسب وإنما أيضا مع منظمة التجارة العالمية ومع مؤسسات بريتون وودز.

130 – **السيد كوناري** قال أنه من الطبيعي أن تعمل بلدان الشمال في تعبئة الموارد، ولكن على بلدان الجنوب أن تتحكم في هروب رؤوس الأموال منها حتى تتاح الموارد لسكانها، وبالتالي تزيد قدرتهم على المساومة. وقال أنه إذا لم يقم مصرف دولي للتنمية على أساس المشاركة الإقليمية والمشاركات القطرية والمحلية، فإن الشراكة العالمية في التنمية ستسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية الموجودة في الشمال سيطرة كاملة. وبالنسبة لبلدان الجنوب، فإن الشراكة المحلية ينبغي أن تمكن المجتمعات المدنية والحكومات من أن تتأكد من أن مواردها متوافرة لها. فمثل هذا المصرف لن يعمل دون شراكات محلية وقطرية وإقليمية. وبالطبع فإن المعونات ليست كافية، ولكن مشكلة الفقر لن تحل من الخارج فقط. ولن يتحقق أي تقدم بمجرد تخفيض الديون دون الاهتمام بالمسائل الأخرى، والبلدان المدينة الأخرى. فمن الضروري أن نكون أقوياء ومتحدين ومزودين بأسلحة مناسبة حتى نستطيع معالجة قضايا التكنولوجيات الجديدة، ومناخ

المعونـــات الغذائية، كما أن على شركائنا في التنمية أن يتأكدوا من إن المعونة الغذائية لا تقضي على القدرات الإنتاجية للبلدان النامية.

131 – **الســـيدة نفـــيس صـــادق** قالت إن من بين المسائل المتعلقة بتنسيق سياسات المعونة النصائح والتعليمات التي تعطـــى للمـــنظمات الدولية المختلفة وطريقة تخصيص الموارد. فعلى سبيل المثال، لماذا لم يخصص 55% من المعونة الرســـمية للتنمـــية للنســـاء؟ فبدلا من تخصيص برامج للنساء، فإن مجرد تخصيص 55% من موارد المعونة في جميع القطاعـــات للنســـاء سوف يحدث فارقا هائلا. كما أنه لا بد من إعادة النظر في النظام واللوائح غير المتسقة، وتطبيقها بصورة موحدة على الأغنياء والفقراء؛ وهو ما لم يحدث، كما أن البلدان النامية لم تثير هذه النقطة مع البلدان المتقدمة. ولقـــد أشـــير إلى هروب رؤوس الأموال، ولكن الحقيقة أننا نتوقع مساعدة من القواعد المصرفية في البلدان المتقدمة. ولابـــد مـــن مناقشة هذه الأمور على المستوى الدولي، جنبا إلى جنب مع المداولات الدائرة حول التجارة، حيث يوجد الدعـــم علـــى جانـــب البلدان المتقدمة بينما توجد السوق الحرة على جانب البلدان النامية، لتكون النتيجة هي أن الأولى تستطيع إغراق الثانية بسلعها، بينما الثانية لا تستطيع أن تبيع جهد فقراءها في الريف.

132 – **الســـيد بـــيكمان (**منظمة الخبز من أجل العالم**)** قال إن منظمته هي حركة أهلية من مواطني الولايات المتحدة تهـــتم بقضايا الجوع والفقر، وتجمع في كل سنة نحو ربع مليون رسالة من مواطني الولايات المتحدة المهتمين بقضايا الفقر والجوع في العالم وتبعث بها إلى الكونغرس، وتسعى إلى أن تقوم الحكومة الأمريكية بدور أكبر من خلال مشاركة عالمـــية فـــي الحـــد من الجوع والفقر. وقال إن هذا الجهد كان صعبا عادة، ولكن هناك الآن بعض الأمل. فالكثير من المواطنين الأمريكيين، بمن فيهم الرئيس بوش – أصبحوا الآن على قناعة من تجربتهم مع الإرهاب بأن الحد من الفقر والـــبؤس في مختلف أنحاء العالم هو لمصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة. والمثير للدهشة، أن الحكومة كانت تدفع نحـــو توسع أكبر في المساعدات الإنمائية من خلال اعتماد مقترح لتحدي الألفية، وبرنامج جديد لمكافحة مرض الإيدز، وبـــرنامج لمكافحة الجوع. والأمر الثاني، أنه في مجال التجارة – بما في ذلك التجارة الزراعية – ربما زادت الحكومة مـــن المعونـــة الرســـمية للتنمـــية، ولو أن هذه المعونة لن تكون قريبة من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة. فالحزب الجمهوري ملتزم عقائديا بحرية التجارة، كجزء من صفقة أوسع لتحرير التجارة بمقتضى جولة الدوحة، وهناك احتمال بإقناع الحكومة بأن تضغط – مع التقدميين في مختلف أنحاء العالم – من أجل تحرير التجارة والزراعة.

133 – **الســـيد فـــايول (**فرنسا**)** قال إن النقطة التي أثارها الرئيس كوناري عن الأولويات والشراكات هي نقطة مهمة وتستحق المزيد من الاهتمام. فقد انقضى الآن عام كامل منذ توافق مونتيري الذي دعا إلى زيادة المعونة الرسمية للتنمية إلـــى الـــبلدان المحـــتاجة، وأصـــبح الأمر يدعو إلى استعراض التقدم الذي حدث حتى الآن. فقد تعهدت بلدان الاتحاد الأوروبي كمجموعة بتخصيص 0.39% على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمعونة الرسمية للتنمية، بل إن الكثير من الـــدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – على الأخص السويد – يقدم نسبة أكبر من هذه بكثير كمساعدات ثنائية. كما أن بلده – فرنسا – أوفت بالتزامها في مونتيري منذ عام 2002، فقد تعهدت الحكومة مؤخرا بزيادة المعونة الرسمية التي تقدمها فرنسا للتنمية إلى 0.5% من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام 2005، تزيد إلى 0.7% بحلول عام 2012.

134 – وكنتيجة مباشرة لاجتماعي مونتيري وجوهانسبرج، فقد وضعت حكومته عددا من الأولويات لتحقيق الأهداف الإنمائـــية للألفية. وهي تشمل التعليم – لا سيما التعليم الابتدائي – والزراعة والصحة، وخاصة فيما يتعلق بوباء الإيدز الـــذي قضـــى على الكثير من الأرواح. فلابد للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يفكر في وضع برنامج للوقاية من

مرض الإيدز وتوفير فرص للعلاج منه، بالتنسيق مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز. وأشار إلى إعلان الدوحة بشأن الصحة العامة، قائلا إن شعوب الجنوب المصابة بالمرض لها نفس ما لشعوب الشمال من حق في العلاج. وأعرب عن أسف فرنسا لأن منظمة الصحة العالمية لم تحقق سوى تقدم محدود في الإسراع بتوفير فرص العلاج لبلدان الجنوب.

135 - وفيما يتعلق بما قيل من قبل عن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، فإن على البلدان المشاركة في هذه المبادرة أن تتقدم بمقترحاتها للحصول على المساعدات.

136 - **السيدة هيرفكنز** (مديرة الجلسة) أثنت على جهود فرنسا لزيادة معونتها الرسمية للتنمية. وأعربت عن أملها في القيام بعمل لمتابعة مدفوعات الاتحاد الأوروبي كمجموعة، للتأكد من أن جميع الحكومات أوفت بالتزاماتها.

137 - **السيد كيسامبا - موجيروا** (أوغندا) قال إن الشراكة العالمية تعني المشاركة والعمل معا على قدم المساواة. فإذا كان على البلدان النامية أن تلتزم بالإجراءات السياسية والمالية اللازمة، فإنها بحاجة أيضا إلى تعاطف شركائها لمساعدتها في تحديد السياسات المقبولة من الجانبين وأن يتحركوا نحو تحديد أولويات التمويل. وبإمكان بعض المؤسسات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتجمعات الإقليمية أن تساهم بصورة مفيدة في ضمان نجاح كل شراكة من هذه الشراكات.

138 - **السيد هوفمان** (ألمانيا) قال أنه إذا كانت البلدان النامية تتحمل بصورة أساسية مسؤولية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الهدف 1 إلى الهدف 7، فإن العالم المتقدم مسؤول عن كفالة مناخ دولي موات لكي تقوم هي بذلك. ولاشك أن إيجاد مثل هذا المناخ يتعدى بكثير النمط التقليدي للمعونة الإنمائية ويدعو إلى المشاركة بين جميع قطاعات الحكومات والقطاع الخاص في تقديم المساعدات إلى البلدان الفقيرة والى الأقاليم الفقيرة من العالم النامي. وكمثال على ذلك، فعندما وضعت ألمانيا برنامجا للوفاء بالتزامها إزاء الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مونتيري وجوهانسبرج، فإن حكومة ألمانيا أشركت القطاعين العام والخاص في هذه العملية. وأخيرا، فحتى مع وجود المناخ المطلوب ونظم التجارة المرجوة، فإن الكثير من المشكلات على جانب الطلب ستظل بحاجة إلى حلول. ونظرا لخبرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأعماله في مجال المساعدات الإنمائية، فبإمكانه أن يساهم بصورة مهمة في التغلب على المشكلات الموجودة على جانب العرض التي مازال العديد من البلدان يعاني منها.

139 - **السيد والتر** (مؤسسة Technoserve) قال إن مشاركة قطاع الأعمال في العالم يمكن أن تزيد، لو أن الصندوق أنشأ مجلسا استشاريا لقطاع الأعمال، تمثل المرأة فيه 70% من أعضائه على الأقل.

140 - **السيدة موتشادا** (زمبابوي) قالت أنها تشعر بأن مشروعات التنمية لم تسمح في كل الحالات بمشاركة البلدان والمجتمعات المستفيدة، التي لها أفكارها عن نمط التنمية الذي تحتاجه. ففي أغلب الأحيان تتطلب المشروعات والبرامج - وبرامج التصحيح الهيكلي هي أحد النماذج- قبول صيغة واحدة وتحاط بالعديد من الشروط إلى الدرجة التي تختفي فيها تماما رؤية المستفيدين للنتائج المتوقعة. وهذا الخطر يهدد بالفعل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وبناء على ذلك، فقد ناشدت جميع الشركاء أن يحترموا وجهات نظر الدول والمجتمعات المستفيدة عند التخطيط لتدخلاتهم أو تنفيذ هذه التدخلات.

141 – **السيد فيربيك** (هولندا) قال أنه يأمل لو أن السيد كارلسون توسع في بيانه حول أهمية موضوع إلغاء الدعم الزراعي. وينبغي أن نضع في أذهاننا أن إلغاء الدعم لا يعنى تلقائيا أن الأموال التي ستوفر سوف تتاح لأغراض أخرى، أو أن ذلك سيسهل بالضرورة صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواق العالم.

142 – **السيدة هيرفكنز** (مديرة الجلسة) دعت المشاركين إلى إلقاء تعليقاتهم الختامية.

143 – **السيدة نفيس صادق** اقتطفت الجزء التالي من وثيقة المناقشة المعنونة "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" قائلة: "إن هناك خلل صارخ بين ما تفعله المرأة، وما تملكه، وما تستحقه. وسوف يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدرجة ما على مقدار علاج هذا الخلل". فالحد من الفقر هو مسؤولية كل فرد، وأغلب فقراء العالم من النساء والأطفال. وأعربت عن استيائها لأن قلة قليلة من الناس أبدوا اهتمامهم بحضور اجتماع المائدة المستديرة الذي سيعقد في اليوم التالي حول المرأة كعامل للتغيير، مقارنة بمن سيحضرون اجتماعات الموائد المستديرة الأخرى. وناشدت كل المشاركين بأن يتأملوا ما بداخل عقولهم وقلوبهم وأن يعترفوا بأنه ما لم تتخذ إجراءات لعلاج الخلل الموجود في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فلن يشهد العالم تغييرا نحو الأفضل.

144 – **السيد كوناري** تحدث عن الشراكات الدولية فقال إن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا هي آلية الشراكة بالنسبة لأفريقيا، تحت المسؤولية السياسية للاتحاد الأفريقي، وأنها ينبغي أن تكون معروفة بشكل أفضل. ومن المهم – داخل هذه الشراكة نفسها – أن تضم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني وفي القطاع الخاص، بالإضافة إلى الحكومات.

145 – **السيد ساراغي** قال إن الخطأ الذي وقعنا فيه في الماضي كان الحل الواحد للتنمية، وهو ما ينبغي أن نتجنبه الآن. فإذا كان الحديث عن أهداف متعددة، فإن الأمر يحتاج إلى تركيبة منتظمة من الأهداف وأن نفكر في توقيت وأهمية كل هدف منها طبقا لما يناسب كل بلد.

146 – **السيد عبد الله** قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يلاحظ الآن أن مفهوم المعونة قد تغير؛ ففي قرية عالمية، فإن الفائدة التي تعود من تقديم موارد كمعونة هي فائدة عالمية بقدر ما هي محددة. ولقد أصبح من المهم الآن التحرك إلى ما بعد مفهوم النمو والتنمية، وأن نعمل – بالإضافة إلى ذلك – من أجل أمن العالم وسلامه.

147 – **السيد كارلسون**، قال معقبا على تعليقات ممثلي فرنسا وألمانيا وهولندا أن اللحظة التاريخية التي تتيح فرصة لإلغاء الدعم الخارجي قد حانت. ولكن ذلك لا يعني أنها ستتيح فرصة تلقائية لأشد البلدان فقرا لتحسين أوضاعها، إذ أنه ينبغي أن يكون هناك استجابة من جانب الطلب. وبناء على ذلك فقد وافق على أن الأمر يستدعي زيادة المعونة الرسمية للتنمية، لاسيما أن القوة الدافعة المكتسبة من فتح الأسواق يمكن أن تستخدم في زيادة التجارة الزراعية وإحداث التنمية في أشد البلدان فقرا، وبالتالي خلق شراكة حقيقية.

148 – **السيدة هيرفكنز** (مديرة الجلسة) قالت إنها تود التأكيد على الدور الرائد الذي لعبه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية طوال الخمسة والعشرين عاما التي انقضت على إنشائه، كان فيها دائما مشاركا في المداولات الدائرة حول مسائل مثل الاستماع إلى الفقراء وإشراكهم في اتخاذ القرارات التي لها صلة بهم، والحصول على الأراضي، والدخول إلى الأسواق، وأهمية دور المرأة في التنمية. والأكثر من ذلك أن وزراء التنمية بدءوا يفهمون خطأ إهمال التنمية الريفية. وقد فشل الكثير من جهود التنمية الريفية وأصبح الاعتراف بذلك يوضح أن الاستثمار في التنمية الريفية هو

مفـتاح تحقـيق الأهداف الإنمائية للألفية. والصندوق في وضع يسمح له بضمان النجاح في هذا المضمار، ويبقى على الجهات المانحة أن تزيد من المنح التي تقدمها.

149 - **السـيد بوغـه** (رئـيس الصندوق) شكر المشاركين على مساهمتهم المفيدة للغاية، والتي ستؤدي بلا شك إلى مـداولات ومناقشـات أكثر تفصيلا في المستقبل. وقال إنه استمراراً للتقليد الذي يتبعه الصندوق في التعلم من خبرات الفقراء فإنه سيستفيد من الكثير من المقترحات التي طرحت. وأعرب عن رغبته في التأكيد على المسائل الخمس المهمة بالنسـبة للمستقبل والتي برزت أثناء المناقشات، وهي: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحق في الحصول على الأرض والموارد الطبيعية؛ ومرض الإيدز باعتباره تحديا للإنسانية ينبغي إعطاؤه اهتماما أكبر على المستوى العالمي؛ والنهوض بالسياسات؛ وأخيرا مسألة الأسواق المحلية والدولية بالغة الأهمية وضرورة التركيز بصورة أكبر على تأثير نظم الأسواق والتجارة على التنمية.

150 - **رئـيس المجلـس** أعرب عن امتنان المجلس للضيوف والمساهمين من الحضور على مشاركتهم في الحوار البناء والخلاق الذي دار في الجلسة.

التجديد السادس لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 26/L.4 and Add.1)

151 - **رئـيس المجلـس** ذكر بأن فترة التجديد الخامس لموارد الصندوق كان قد حدد لها الفترة من 20 فبراير/شباط 2001 إلـى 19 فـبراير/شباط 2004. وضمانا للاستمرارية بين فترات التجديد، فإن الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظيـن شكلت هيئة مشاورات للتجديد السادس لموارد الصندوق، وهي الهيئة التي تطرح تقريرها النهائي ومشروع القـرار على الدورة الحالية لمجلس المحافظين لإقرارهما ضمن الوثيقة GC 26/L.4. وتحتوي ضميمة هذه الوثيقة على تحديث لتعهدات التجديد السادس، وسوف تحدّث بصورة مستمرة كلما أعلن عن تعهدات إضافية أو قدمت هذه التعهدات كتابة.

152 - **السـيد روي** (مسـاعد الرئيس لدائرة الشؤون الخارجية) قال إن هيئة المشاورات انتهت من دورتها الخامسة والأخـيرة فـي 13 ديسـمبر/كانون الأول 2002 بالاتفاق على هـدف للتجديد قدره 560 مليون دولار أمريكي للفترة 2004-2006. ولاشك أن هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت قياسي يقل عن عام واحد، يبرز الأهمية التي يوليها الأعضاء لهذه المؤسسة ولرسالتها. وسوف يسمح هذا التجديد للصندوق بأن يدعم برنامج عمل سنوي يبلغ في متوسطه نحـو 475 ملـيون دولار أمريكـي خلال فترة التجديد السادس. وفيما يتعلق ببرنامج الإقراض في الصندوق، ذكر بأن المجلـس التنفـيذي كان قد وافق في دورته السابعة والستين في شهر سبتمبر/أيلول 1999 على المخصصات الإقليمية للإقـراض مـن الصـندوق بـناء علـى توصية اللجنة المخصصة للمخصصات الإقليمية. وسوف يستمر تطبيق هذه المخصصات الإقليمية على برنامج الإقراض في الصندوق إلى أن يتخذ المجلس التنفيذي قرارا آخر بشأن هذا البرنامج.

153 - تعهـد عدد كبير من الدول الأعضاء بزيادات مهمة في مساهماتهم مقارنة بمستويات التجديد الخامس: فالفضل يـرجع إلـى المملكـة العربية السعودية التي زادت مساهمتها بأكثر من ثلاثة أمثال، والى الولايات المتحدة التي زادت مسـاهمتها بنسبة 50%، والى ألمانيا، والهند، وإيطاليا والمملكة المتحدة التي زادت مساهماتها بأكثر من 33 في المائة. كمـا ينبغـي الاعتراف بنفس الفضل للجهود الجماعية لبلدان القائمتين باء وجيم، التي تعهدت بالاحتفاظ بنفس مستويات مساهماتها أو زيادة هذه المساهمات. وهناك عدد آخر من الأعضاء تعهد بمساهمات تكميلية أثناء فترة التجديد السادس.

كمـــا ينبغـــي الثـــناء على بلجيكا لجهودها المهمة والمستمرة التي تبذلها من أجل البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظـــة علـــى الحـــياة والـــى الهند والمملكة المتحدة لتعهدهما بمساهمات تكميلية ملموسة لدعم قدرة الصندوق على الابـــتكار؛ والأمل معقود على أن يكون لهذه المساهمات تأثيرها المستمر من خلال الشراكات التي تتعدى فترة التجديد. وكانت السويد والنرويج قد تعهدتا بمبالغ معينة أثناء المحادثات الخاصة بالتجديد لدعم مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورغم أن هذه التعهدات لم تكن جزءا من موارد التجديد السادس، فإنها تمثل مساهمة إضافية مهمة في الموارد الحـــيوية للصندوق من أجل مشروعات وبرامج الحد من الفقر. وبهذا التفويض الهام بالثقة من جانب الأعضاء، أصبح الصندوق في وضع جيد يدخل به فترة التجديد السادس.

154 - **الســـيد مـــيراجايا بيري** (البرازيل) سأل عن السبب في عدم احتواء التقرير على الفقرة التي ووفق عليها في الـــدورة الخامســـة والأخـــيرة في ديسمبر/كانون الأول 2002 بشأن التوزيع الإقليمي للقروض. فقد اتفق آنذاك على أن تحصل أفريقيا على 39.4% وآسيا والمحيط الهادي على 28.5% وأمريكا اللاتينية والكاريبي على 17% والشرق الأدنى وشمال أفريقيا على 7.1% وأوروبا الشرقية على 8 في المائة.

155 - **الســـيد برين** (سكرتير الصندوق) قال إن السيد روي كان قد قال في بيانه الافتتاحي أن مخصصات الإقراض الإقليمية التي وافقت عليها اللجنة المخصصة ستظل سارية المفعول ما لم يدخل المجلس التنفيذي أي تعديلات عليها.

156 - **تمت الموافقة على القرار 130/د-26 بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق.**

157 - **رئـــيس المجلس** هنأ الدول الأعضاء في هيئة المشاورات على إخلاصهم واجتهادهم، وقال أنه بفضل جهودهم الواعية انتهت المحادثات الخاصة بالتجديد السادس بنجاح في وقت قياسي منذ التجديد الأول. والأهم من ذلك أنها وفرت موارد تسمح للصندوق بأن يلعب دوره كأكبر مؤسسة مالية دولية وإنمائية في مجاله.

تقريـــر عـــن الـــتجديد الخـــامس لمـــوارد الصندوق: خطة العمل (2000 - 2002) (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 26/L.9/Rev.1)

158 - **رئيس المجلس** قال إن التقرير الختامي الذي رفع إلى مجلس المحافظين من هيئة المشاورات لاستعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق، والتي ناقشت التجديد الخامس للصندوق، اشتمل على خطة للعمل تضم التوصيات التي كانـــت هيئة المشاورات قد وافقت على إدراجها ضمن إطار السياسات للصندوق وأدواته الإدارية. وتقرر آنذاك أن تنفذ خطـــة العمل هذه في الفترة 2000 - 2002، وأن يعرض على مجلس المحافظين تقريرا سنويا عن مدى التقدم في عملية التنفيذ هذه.

159 - **الســـيد فـــان دي ســـاند** (الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج) قدم التقرير تحت أربعة عناوين هي التأثير والأداء، والسياســـات والمشاركة، والابتكار وإدارة المعارف، وبناء الشراكات، وقال إن الصندوق وضع إطارا منهجيا جديـــدا للتقييم يشتمل على تقدير الأثر، وهو يطبق الآن في جميع عمليات تقييم المشروعات. وقد وضع الصندوق دليلا بعـــنوان *الإدارة من أجل الأثر في التنمية الريفية: دليل لرصد المشروعات وتقييمها*، وقام بنشر هذا الدليل الذي يهدف إلى توجيه دورة المشروعات نحو تحقيق الأثر والإدارة بالنتائج، وضمان تخطيط أفضل للمشروعات ورصدها وتقييمها ذاتيا؛ وهو الدليل الذي يجري تبسيطه الآن بحيث يناسب الظروف الخاصة للأقاليم المختلفة. وقد اعتبر ذلك خطوة هامة

سوف تسهل تطبيق نظام التخصيص على أساس الأداء ونظام الإدارة بالنتائج والأثر، وأنه أداة يمكن لغير موظفي الصندوق استخدامها في وحدات إدارة المشروعات، وطلب إلى السادة المحافظين ووفود البلدان المقترضة أن يدعموا هذا الدليل بقوة.

160 - وبالنسبة للسياسات والمشاركة، فإن الصندوق يسعى إلى زيادة جهوده في مواصلة الحوار حول السياسات وتحويل المؤسسات لمصلحة فقراء الريف. ففريق العمل المشترك بين الدوائر الذي أنشئ عام 2000 وضع إطارا مفاهيميا للتحليل المؤسسي والحوار حول السياسات يتجه أساسا نحو مساعدة فقراء الريف على تنظيم أنفسهم وبناء قدراتهم من أجل التأثير على المؤسسات وإدارة الحوار حول السياسات بأنفسهم. ويجري العمل الآن في وضع مرجع أولي وأدوات للتدريب والإرشاد يستخدمها موظفو الصندوق وخبراؤه الاستشاريون. وقد ظلت المشروعات هي المنبر الرئيسي للصندوق في الحوار حول السياسات؛ يساندها بالطبع عملية الاستراتيجية القطرية في الصندوق، والتي أصبحت تتم الآن بطريقة تشاركية مع أصحاب الشأن في البلد المعني. وفي بعض البلدان، أصبح الصندوق يشارك الآن في عملية استراتيجية الحد من الفقر بهدف رئيسي هو تشجيع مشاركة فقراء الريف ومنظماتهم.

161 - وقد زاد الصندوق من اهتمامه بالمنتديات العالمية والإقليمية ذات الصلة. فمشاركته في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أعطته الفرصة لإقامة شراكات وتعميق الالتزامات بالحد من الفقر الريفي. كما أنه يتعاون مع أمانة الشراكة الجديدة من اجل التنمية في أفريقيا بهدف مواصلة تنقيح عملية التركيز على الفقر الريفي في خطة عمل هذه المشاركة. كما أن الأحداث التي نظمت في مختلف الأقاليم في أعقاب الموائد المستديرة الست التي عقدت أثناء الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين، جذبت مشاركة مجموعة كبيرة من أصحاب الشأن الإقليميين والقطريين، لتعطي بذلك فرصة هائلة للحوار حول السياسات بشأن أهم القضايا ذات الصلة بالحد من الفقر الريفي في كل إقليم من أقاليم العالم.

162 - وفيما يتعلق بإدارة الابتكارات والمعارف، فإن نتائج عمليات تقييم قدرة البرنامج على تشجيع الابتكارات القابلة للتكرار وبرنامج منح البحوث الزراعية يشكلان أساس العمل الجاري بالنسبة لسياسة الصندوق العامة بشأن المنح، وهي السياسة التي ستعرض وثيقة بشأنها على المجلس التنفيذي بعد فترة قصيرة. وعلى أساس تجربة الصندوق مع أربعة مجموعات مواضيعية تجريبية، استنتج أن مثل هذه المجموعات تعتبر أدوات مفيدة في متابعة أهداف اقتسام التعلم والمعرفة، وكذلك في وضع وثائق للسياسات القطاعية والمذكرات الإرشادية. والغرض هنا هو تكامل عمل المجموعات المواضيعية بشأن أهداف الإطار الاستراتيجي مع مهام الفرق المشتركة بين الشعب لتجهيز المشروعات، وهي الفرق التي أثبتت - مع مرور السنين - قيمتها كمنبر لاقتسام المعرفة داخليا. وبصورة خاصة، ونظرا لمشاركة زملاء من مكتب التقييم والدراسات، فإن أنشطة التعلم قد اكتملت وظهرت بالفعل الدروس المستفادة من تصميم مشروعات المستقبل أثناء تنفيذ المشروعات. وفي إطار تركيزها المحدد، سوف تسهم المجموعات المواضيعية بمدخلات في عمل فرق تجهيز المشروعات.

163 - أما بالنسبة لبناء الشراكات، فقد استخدم الصندوق عدة منابر لإقامة شراكات مع غيره من شركاء التنمية على جميع المستويات. حيث عزز من حواره مع المؤسسات المالية الدولية، وعلى الأخص من البنك الدولي ومع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، كما واصل جهوده في العمل مع الوكالات الأخرى المعنية بالأغذية التي تتخذ من روما مقرا

لهـــا، لاســـيما فـــيما يتعلق بإمكانيات البرمجة المشتركة والتمويل المشترك لأنشطة المشروعات الميدانية. كما بدأ في استكشاف طرق مبتكرة لجمع موارد جديدة للحد من الفقر، مثل استخدام التحويلات كما حدث في السلفادور.

164 - وفـــي الســـنوات الأخـــيرة، استطاع الصندوق أن يزيد زيادة ملموسة من تعاونه مع الوكالات الثنائية، وأبدى اســـتعداده لمواصـــلة ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي توصيل الرسالة إلى الوحدات والإدارات التشغيلية في بلدان منظمة الـــتعاون الاقتصـــادي والتنمـــية، ألا وهي أن الأمر بحاجة إلى مزيد من المساعدات من أجل التنمية الريفية، وأن هذه المســـاعدات ينبغي أن توجه أساسا إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في شكل مساهمات لتجديد موارده، وللتمويل المشترك، والتعاون مع الصندوق.

165 - وفـــي حدود تفعيل الإطار الإستراتيجي، سيتواصل العمل في الكثير من المبادرات التي تتضمنها خطة العمل حـــتى عام 2003 وربما بعده، بهدف الوفاء بمهمة الصندوق في الحد من الفقر الريفي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واختـــتم الســـيد فان دي ساند كلمته قائلا أنه واثق من أن التحديات الباقية المتمثلة في صعوبات الموارد البشرية سوف تتفرج نتيجة البرنامج الحالي للتغيير الاستراتيجي.

166 - **أحيط المجلس علما بالتقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000-2002).**

تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 26/L.3 و Add.1)

167 - **الســـيد إنويـــزي** (نائـــب رئيس الصندوق) قال أنه حتى 17 فبراير/شباط 2003، كانت وثائق المساهمات التي أودعـــت والتسديدات مقابل التعهدات غير المدعومة بوثيقة مساهمة تبلغ نحو 384.3 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 79% مـــن مجمـــوع التعهدات التي تبلغ ما يعادل 443.2 مليون دولار أمريكي تقريبا. أما المدفوعات النقدية والسندات الأذنـــية فقد زادت إلى ما يعادل 251.5 مليون دولار أمريكي تقريبا، أي 57% من مجموع التعهدات الذي يعادل 443.2 مليون دولار أمريكي تقريبا.

168 - وأعـــرب عـــن ســـروره وهو يبلغ المجلس بأن الصندوق تلقى بعد 17 فبراير/شباط 2003 وثيقة مساهمة من المغـــرب بمبلغ 000 500 دولار أمريكي، مع دفعة كاملة من مالي قيمتها 000 10 دولار أمريكي. وبمقتضى المساهمات التكميلية في التجديد الخامس، تعهدت بلجيكا، وسددت بالفعل ما يعادل 15.5 مليون دولار أمريكي تقريبا لأهداف محددة للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة في العالم الثالث. وفي ظل هذا النوع من المساهمات، تعهدت إيطاليا بما يعادل نحـــو 3.9 ملـــيون دولار أمريكـــي لدعم مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكل هذه البلدان التي لم تودع بعد وثائق مساهماتها، حُثت على أن تفعل ذلك وأن تبدأ في تسديد مساهماتها في أسرع وقت ممكن.

169 - **أحيط مجلس المحافظين علما بتقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق.**

القوائم المالية المراجعة للصندوق - 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 (البند 8 من جدول الأعمال) (الوثيقتان GC 26/L.5; GC 26/INF.8)

170 - **رئيس المجلس** قال إن المجلس التنفيذي تلقى القوائم المالية المراجعة لعام 2001 في دورته الخامسة والسبعين وأوصى برفعها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها.

171 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق) استرعى الأنظار إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير المراجع الخارجي المرفق ضمن الوثيقة GC 26/L.5، التي تشير إلى المتأخرات في تسديد القروض المذكورة في الذيل حاء بالقوائم المالية المراجعة. وقال إن أغلب هذه المتأخرات تتعلق بإقليم أفريقيا، حيث ظل عدد من القروض معلقا نتيجة الديون المتأخرة. ويواصل الصندوق أعمال المتابعة مع كل حكومة من الحكومات المعنية لكي تسدد التزاماتها.

172 - وحيث أن المتأخرات في مساهمات الدول الأعضاء مقابل السندات الأذنية ووثائق المساهمات ظلت كما هي منذ العام السابق، فقد أبقى على مخصصات تبلغ في مجموعها 195.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001 مقابل سندات أذنية ومبالغ مطلوبة من المساهمين. وناشد السيد إنويزي البلدان المعنية أن تفي بالتزاماتها من أجل مصلحة المستفيدين من الصندوق.

173 - وبلغت خسائر الاستثمار في عام 2001 ما قيمته 42.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 47.0 مليون دولار أمريكي في عام 2000، وهو ما يرجع إلى متوسط عائد سلبي نسبته 2.3% في عام 2001، مقارنة بنسبة 2.2% عام 2000. وكان عام 2001 هو العام الرابع في تنويع الاستثمارات بين الأصول المختلفة. وبلغت المصروفات الإدارية 42.9 مليون دولار أمريكي، بخلاف مخصصات الخصوم غير المسددة للرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة وقيمتها 4.3 مليون دولار أمريكي وتكاليف برنامج التغيير الاستراتيجي وقدرها 0.6 مليون دولار أمريكي. وبلغ المجموع في عام 2001 نحو 5.9%، أي 3.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يقل عن الميزانية الإدارية المعتمدة لتلك السنة، حيث كان السبب الرئيسي في ذلك هو انخفاض مستوى برنامج العمل.

174 - ويجري الآن وضع اللمسات الأخيرة في القوائم المالية لعام 2002 وفحصها بمعرفة المراجع الخارجي. وتشير النتائج الأولية إلى أن صافي الأرباح على الاستثمار في 2002 بلغ نحو 26.2 مليون دولار أمريكي، مقابل خسارة صافية قيمتها 42.9 مليون دولار أمريكي في عام 2001، الأمر الذي يعكس الأثر الإيجابي للتغيير الذي حدث في سياسة الاستثمار منذ ديسمبر/كانون الأول 2001. وكان معدل العائد على حافظة الاستثمارات إيجابيا، بلغ في متوسطه 1.3% مقابل عائد سلبي بنسبة 2.3% عام 2001. وبلغت القيمة السوقية لحافظة الاستثمارات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002، 2.1 مليار دولار أمريكي مقابل 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2001. ومرة أخرى، كانت المصروفات الإدارية أقل من الميزانية المعتمدة، حيث كان السبب الرئيسي هو انخفاض مستوى برنامج العمل، وبقاء بعض الوظائف شاغرة، وزيادة تكاليف التأمين الطبي بنسبة كانت أقل من المتوقع. وزادت قيمة المتأخرات المستحقة من القروض زيادة طفيفة مقارنة بما كان عليه الوضع في آخر عام 2001. وسوف تراجع لجنة المراجعة القوائم المالية لعام 2002 عندما تجتمع في شهر مارس/آذار، ثم تعرضها على المجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان.

175 - **رئيس المجلس** دعا المجلس إلى الموافقة على مشروع القرار الوارد في الفقرة 4 من الوثيقة GC 26/L.5.

176 - **تقرر ذلك.**

الميزانية الإدارية للصندوق لعام **2003** (البند 9 من جدول الأعمال) (الوثيقتان: GC26/L.7 و Add.1 و GC26/L.6)

177 - **السيد إنويزي** (نائب رئيس الصندوق) قدم برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق لعام 2003 (الوثيقة GC 26/L.6 و Add.1) وقال إن المجلس التنفيذي كان قد وافق على برنامج العمل لعام 2003 في دورته السابعة

والسبعين، بقيمة 332.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، تعادل 436.6 مليون دولار أمريكي، وتغطي ما بين 26 إلـــى 28 مشروعا مقررا. ولكن هذا المستوى سيعاد النظر فيه في كل دورة من دورات المجلس التنفيذي بهدف تعديله على أساس الموارد المتاحة ومعايير استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما في عام 2003. كما كان المجلس التنفيذي قد وافـــق علـــى اعـــتماد تمويـــل تجهيز البرامج لعام 2003، بمبلغ 27.6 مليون دولار أمريكي، وأعاد النظر في الميزانية الإداريـــة لعام 2003 التي كانت قد طرحت مرة أخرى بمستوى النمو الصفري. وكانت الميزانية قد اقترحت بمبلغ 45.2 ملـــيون دولار أمريكـــي محســـوبة على أساس سعر الصرف البالغ 1.070 يورو لكل دولار أمريكي واحد. كما أوصى المجلـــس التنفيذي مجلس المحافظين بأن يخول إليه الموافقة على أي تمويل يكون مطلوبا بعد تلقي المساهمات الطوعية مـــن أجـــل التقييم الخارجي المستقل لأعمال الصندوق، والتي ستسجل كبنود تكاليف غير متكررة في الميزانية الإدارية لعام 2003. وقد جرت العادة على إعادة حساب الميزانية الإدارية الإجمالية على أساس سعر الصرف السائد وقت موافقة مجلـــس المحافظيـــن بين الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي، أي 1.072 يورو لكل دولار أمريكي واحد. وبناء على توصـــية المجلـــس التنفـــيذي، فـــإن مجلـــس المحافظيـــن مدعـــو إلى الموافقة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC26/L.6/Add.1، الذي يحدد الميزانية الإدارية للصندوق في عام 2003 بمبلغ 45.2 مليون دولار أمريكي.

178 - **ووفق على القرار 131/د-26.**

179 - **الســـيد إنويـــزي** (نائب رئيس الصندوق) دعا مجلس المحافظين إلى الموافقة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 26/L.7 بشأن إنشاء حساب أمانة في الصندوق لخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

180 - **ووفق على القرار 132/د-26.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

181 - **الســـيد أبو بكري** (الكاميرون) قال إن موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين، وهو - تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر- يفيد في وضع الأهداف الإنمائية للألفية في منظورها السليم والعملي. فإذا كانت الذكرى الخامسة والعشـــرين لإنشاء الصندوق تزوده بفرصة للتفكير في كيفية تحسين عمله في المستقبل، فلا ينبغي أن يغيب عن نظره مهمـــته الأساسية، ألا وهي مساعدة أشد الفقراء فقرا في العالم النامي، وعلى الأخص النساء. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل التنمية أمران يعنيان جميع أصحاب الشأن، الذين ينبغي أن يعملوا معا للوصول إلى الأهداف المشتركة. وأثنى على التركيز الخاص على المشاركة في *الإطار الإستراتيجي للصندوق 2002-2006*، وحث على مواصلة تعزيز تعاون الصندوق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها.

182 - وقـــال إن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ترسي قاعدة لجميع الأنشطة الإنمائية تقريبا في أفريقيا. ولـــذا فإن الأمل معقود على أن يدعم الصندوق هذه الشراكة الجديدة حتى تتمكن هذه الشراكة من استمرارها في التحكم فـــي بـــرامجها، وضـــمانا لمساندة جهود القارة الأفريقية في تحرير نفسها من الفقر. وبالنسبة لزيادة حافظة مشروعات الصـــندوق في الكاميرون، أعرب عن امتنانه لأن الصندوق يأخذ في اعتباره استراتيجية الكاميرون بشأن التنمية الريفية والحد من الفقر. والآن وقد أوشكت مرحلة جديدة من التخطيط والبرمجة على البدء، فإن الأمل معقود على الانتهاء من تحضـــير وثـــيقة الفـــرص الاستراتيجية القطرية الجديدة الخاصة بالكاميرون بأسرع ما يمكن. وقال إن معدل صرف الأمـــوال علـــى المشروعات كان مخيبا للآمال إلى درجة ما؛ وربما كان الحل في الإسراع بالإجراءات وتنظيم حلقات

عمـــل إعلامية سنوية لمديري المشروعات، أما الحل الآخر فربما كان تيسير إقامة شبكات للمشروعات الداخلية بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

183 - وفـــيما يتعلق بأداء المشروعات وتأثيرها، اقترح أن تكون الوقاية من مرض الإيدز ضمن معايير تقدير مدى تأثير المشروعات.

184 - **الســـيد بيورنسن** (أيسلندا) تحدث نيابة عن الدول الأسكندنافية، مرحبا بالنتيجة الناجحة للتجديد السادس. وقال أنـــه بالنسبة للمساهمات في هذا التجديد فإن مساهمة الدول الأسكندنافية بلغت ما يقرب من 17% من مجموع التعهدات. وأعرب عن رضاه لما لاحظه من العدد الكبير من البلدان النامية التي تعهدت بموارد للصندوق.

185 - وقـــال إن دعـــم الصندوق يعني أيضا السعي إلى تحسين أدائه. فطوال عملية التجديد كان هناك فهما مشتركا حول الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل تعزيز أثر أنشطة الصندوق على المستوى القطري، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الملكية القطرية والمشاركة على المستوى القطري أمران حاسمان في ضمان الأثر النهائي للتدخلات الإنمائية، وأن بلاده تعلق اهتماما كبيرا على العمل الجاري للنهوض بالوجود الميداني للصندوق، بـــتعزيز قدراتـــه داخل البلدان وأنها تتطلع إلى المشاركة في هذه العملية. ففي أعقاب التوافق في الآراء في مونتيري، أصبح من المشجع أن نرى الآن التركيز وقد أصبح على ما يحدث على المستوى القطري، وعلى فعالية التنمية، وعلى التنســـيق بيـــن الجهـــات المانحة. فالتنسيق يعني تقسيم العمل بصورة سليمة. فالصندوق ينبغي أن يستفيد من نقاط قوته المعـــروفة فـــي تمكيـــن الفقراء، وإقامة منظماتهم، وتيسير مشاركتهم في عملية التنمية، وأن يستمر في التخصص فيما يجـــيده. فالصندوق يستطيع أن يصبح بوتقة التحفيز التي تمكن 900 مليون نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من التغلب على فقرهم.

186 - ولاشك أن الطموح ليس كافيا عندما يتطلب الأمر تمويلا ضخما. فالجهات المانحة بحاجة إلى أن تستطيع تقدير نـــتائج تمويلهـــا. ولـــذا ينبغي على الصندوق أن يعزز عمله في مجال تنفيذ الإدارة بالنتائج، ووضع أهداف وأغراض واضـــحة لأنشـــطته، وأن يصـــوغ طرقاً لقياس وتوثيق النتائج لأعضائه وشركائه. وفي هذا الصدد، ثبتت قيمة التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل، كأداة ينبغي تحديثها وتطويرها بهدف إدراج أهم أهداف التجديد السادس وكذلك الأغـــراض والعلامـــات التي تسمح بالرصد الموضوعي للنتائج. ومن المتوقع أن يحدد التقييم المستقل المقرر القيام به مجالات جديدة قد يحتاج الصندوق فيها إلى التغيير وإلى تحسين قدرتها. وترى بلدان الشمال الآن بدايات مرحلة جديدة يـــتعرض فيها نموذج التنمية لتغييرات مواتية، مع جدول أعمال عالمي مشترك يركز على استئصال الفقر، والمزيد من التركيز على تنمية تقودها الأقطار، وشراكات جديدة، ونهوض بالتنسيق في مجال المساعدات الإنمائية. ولابد للصندوق من المشاركة الكاملة في هذه الشراكات وأن يقوم بالدور الذي يستطيعه. والبلدان الأسكندنافية تتطلع إلى العمل معه من أجل مواجهة هذه التحديات.

187 - **السيد الجيغام** (تونس) قال إن اتساع نطاق الفقر الذي جلبته معدلات النمو البطيئة ونقص الموارد المالية يمثل تحديـــا هـــائلا. فالجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفقر، والتي تنطوي على برامج ومساعدات للتنمية، لابد من زيادتها. وفـــي هذا الإطار، أعطت تونس اهتماما خاصا للتنمية الريفية بها وبصغار مزارعيها، بتوفير التدريب والدعم لهم. كما أنهـــا أعطـــت الأولويـــات لإدماج الفقراء في التيار الاقتصادي والاجتماعي من خلال برامج معينة. وكان هناك تركيز خاص على تعبئة الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة رشيدة، وعلى تحسين البنية الأساسية مع إقامة عدد من صناديق

التضـــامن. وتحققت بالفعل نتائج إيجابية، فقد انخفض معدل الفقر في تونس من 22% عـــام 1975 إلى 4.2% في عـــام 2001. وكما اقترحت تونس وأيدتها في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2002، فإن إنشاء صندوق دولي للتضامن سوف يعزز جهود بعض المؤسسات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في محاربة الفقر، ويساعد البلدان في تحقيق النمو والاستقرار.

188 - إن مواصـــلة الصـــندوق والدعم المرحب به للتنمية الزراعية في تونس أسفرا عن عدد من مشروعات التنمية الريفـــية المـــتكاملة والمثيرة، التي لعبت دورا إيجابيا في المحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين الظروف المعيشية، وتشجيع التنمية الاقتصادية في المناطق المستهدفة. كما أعرب سيادته عن اغتباطه لما لاحظه من أن الصندوق قد وافق على تمويل مشروع تنمية زراعية ورعوية جديدة في جنوب شرق تونس، مع التركيز على النهج التشاركي.

189 - وأثـــنى الســـيد الجـــيغام على جهود الصندوق من أجل تخفيض الميزانية الإدارية لعام 2003، وسياسة تنويع الاستثمارات. كما رحب بالتقدم الذي أحرزه التجديد الخامس لموارد الصندوق والنتيجة الإيجابية لهيئة المشاورات بشأن الـــتجديد السادس، والتي أوضحت بجلاء ثقة الدول الأعضاء في الصندوق. وحث على المزيد من الدعم المالي لجهود الصـــندوق التـــي يبذلها من أجل محاربة الفقر والجوع، ودعم مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

190 - **الســـيد هوفمـــان** (ألمانيا) قال إن تجربة الصندوق قد أوضحت أن الحرب ضد الفقر هي حرب ممكنة. وفي الوقـــت نفسه فليس هناك سبب للاسترخاء. فالأمر بحاجة إلى التضامن مع الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية والتي مـــازال اقتصادها ضعيفا. فالأهداف الإنمائية للألفية والتي تدعو إلى تخفيض عدد من يعيشون في ظل الفقر المدقع إلى النصف قبل عام 2015، وتحقيق النمو المستدام، إنما هما "توأمان لا ينفصلان"، كما وصفهما رئيس الصندوق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. فالعثور على مستقبل مشرق لفقراء العالم – معهم، ومع النساء منهم بصفة خاصة – هو شـــرط أساســـي للنمو المستدام، بل وللاستقرار الاجتماعي والسياسي كما أنها حجر الزاوية في ضمان السلام. فالتنمية الريفـــية الموجهة نحو فقراء الريف أصبحت الآن المهمة الأولى للصندوق؛ على أن يشمل ذلك دعم الإصلاح الزراعي حتى في بعض البلدان التي مازال المناخ السياسي فيها لا يسمح بذلك.

191 - وأضاف أنه من الممكن مواصلة زيادة الأموال التي تقدم إلى الصندوق. فالهدف الذي حدد للتجديد السادس لا يكـــاد يكفي الصندوق للوفاء بما هو منتظر منه. فالأمر بحاجة إلى 560 مليون دولار أمريكي على الأقل، وألمانيا على استعداد للمساهمة بنصيب عادل من هذا المبلغ. ومن المنتظر – بعد موافقة البرلمان الألماني – أن تزيد مساهمتها بنسبة الثلـــث، إلى 40 مليون دولار أمريكي. كما أن ألمانيا قدمت أموال أمانة في عام 2002 إلى الصندوق، وستبذل قصارى جهدها لمواصلة ذلك. فقد خصصت بالفعل سبعة ملايين دولار أمريكي من أموال الأمانة الخاصة بمبادرة ديون البلدان الفقـــيرة المـــثقلة بالديون إلى الصندوق، وهو ما فعله عدد قليل من البلدان الأخرى. وحيث أن ذلك لا يكفي، فإن ألمانيا تؤيـــد مشـــاركة الصـــندوق في حساب الأمانة العام لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فالأنشطة التي يمولها ويساندها الصندوق ينبغي أن تكون نموذجا لغيره من المؤسسات الكبيرة وللحكومات أيضا. فبإمكان الصندوق أن يساهم بصـــورة ملموســـة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنه لن يستطيع ذلك دون دعم سخي من الدول الأعضاء في القائمـــة بـــاء؛ ومـــن الأعضاء الجدد في القائمة ألف من بين مجموعة البلدان التي تستعد للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبـــي مثلا؛ وزيادة الدعم من بلدان القائمة جيم؛ كما أن على بلدان الأسواق الناشئة وتلك التي تحقق نموا اقتصاديا

دينامـيا أن تشـارك بمسؤولية أكبر. وإحدى طرق تلك المساندة هي المساهمة بالتمويل المشترك مع الصندوق: فالواقع يقول أن ألمانيا قد ساهمت بما يقرب من خُمس جميع عمليات التمويل الثنائي المشترك للصندوق.

192 - وترحـب ألمانيا بأن الصندوق أصبح الآن وكالة تنفيذية لمرفق البيئة العالمي، وأنه ينوي إعطاء قدر أكبر من الاهتمام بتدهور الأراضي. ففي خلال بضع سنوات ينبغي أن تظهر الوعود التي أعطتها البلدان في مؤتمر القمة العالمي للتنمـية المستدامة في سياسات تسهل النمو والتنمية المستدامة لمصلحة الفقراء، إذ أنه إذا لم يحدث ذلك فإن العمل الذي الـتزم بـه الصـندوق لـن يحقق الكثير. ولذا فإن الأمر بحاجة إلى نظام للتخصيص على أساس الأداء، أي أن يكون الصـندوق مؤسسة حديثة وعملية تماما. ولاشك أن الأداء الطيب يحتاج إلى وثائق جيدة لاستراتيجية التخفيف من وطأة الفقـر، وهو ما ينطوي على حوار واسع يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، إضافة إلى تنسيق وثيق بين الوكالات الإنمائـية. والصـندوق بحاجة إلى المشاركة – وبالتالي بحاجة إلى وجود فعال في الميدان – ولو في البلدان المحورية علـى الأقـل، يساعده في ذلك تقسيم للعمل متبادل الدعم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لاسيما تلك التي تتخذ من رومـا مقرا لها. كما ينبغي على عولمة التجارة الزراعية أن تأخذ في اعتبارها التنمية المستدامة، وأن فرص التصدير الجديدة ينبغي أن تأتي متسقة مع الظروف الاجتماعية والبيئية.

193 - **السـيد خان بوسان** (باكستان) قال إن تجربة بلده توضح أن عمل الصندوق يتسم بالابتكار ولا يضع شروطا قاسية. وبالتالي فإن الصندوق مؤهل تماما لمساهمة ملموسة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فباكستان تعالج مسائل الفقـر فـيها من خلال استراتيجية شاملة للحد من الفقر وضعت كجزء من الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر، كما أن حكومـته تعطي أولوية كبرى للتنمية الزراعية ولتخفيف وطأة الفقر مع تحيز واضح لصالح فقراء الريف. فهناك 65% مـن سـكان باكسـتان يكسـبون عيشهم من الزراعة، ولا يمكن صياغة أي استراتيجية للحد من الفقر لا تضع قطاع الـزراعة؛ فـي صميمها. والعناصر الرئيسية في استراتيجية باكستان هي زيادة توافر المياه للزراعة؛ وضمان فرص المزارعين في الحصول على أسعار عالمية لمنتجاتهم؛ وتنظيم إقامة قطاع فرعي غير زراعي، وخاصة بالنسبة للثروة الحيوانـية ومصـايد الأسـماك؛ وتحسـين فرص الحصول على الأئتمان من المؤسسات الرسمية ومؤسسات القروض الصـغيرة؛ وتحسـين فـرص الحصول على الأراضي أمام المزارعين الفقراء عن طريق توزيع الأراضي الحكومية المتاحة.

194 - وقال السيد خان أن استكمال مشاورات التجديد السادس لموارد الصندوق، كان تصويتا واضحا بالثقة في علاقة الصـندوق بتحقـيق الأهداف الإنمائية للألفية. فنقاط القوة في الصندوق تتمثل في أن تدخلاته كانت ناجحة في كثير من الحـالات بالإضافة إلى أنها كانت دون شروط، وإن كانت بعض قضايا السياسات التي ظهرت أثناء المشاورة مازالت معلقة، وقد يكون لها أثرها المعاكس على شخصية الصندوق. فمن بين هذه المسائل نظام التخصيص على أساس الأداء. "فالحاجة" ينبغي أن تظل هي المعيار الأساسي في قرارات تخصيص الموارد، ولابد من حماية الأساس الإقليمي لتوزيع المـوارد. فباكسـتان تقول دائما أن الصندوق لن يستطيع تحمل تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من مـوارده الداخلـية دون أن يتأثر برنامج الإقراض فيه، وأنها ظلت – مع اعترافها بالجميل للجهات المانحة – تقول أن المـوارد اللازمـة لهذه المبادرة ينبغي أن تكون إضافية. وكانت هناك مناقشة لمسائل الإدارة: فباكستان تؤمن بأن قدر أكـبر من مشاركة المستفيدين هو أمر ضروري للمحافظة على صحة الصندوق وسلامته وقدرته على الاستجابة. ولذا فـإن باكسـتان تؤيد تأييدا كاملا المبادرة المتعلقة بزيادة مشاركة البلدان النامية في مداولات المجلس التنفيذي والأجهزة المنبثقة عنه.

195 - واختتم كلمته قائلا أن أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وما ترتب عليها قد أثرت بعدة طرق تأثيرا معاكسا على ظروف باكستان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن مشاركة بلاده في التحالف ضد الإرهاب كانت بتكلفة اقتصادية باهظة. ومع ذلك، فإن باكستان سوف تفي بتعهدها بالمساهمة بمليوني دولار أمريكي في التجديد السادس لموارد الصندوق، لتؤكد بذلك ثقتها فيه.

196 - **السيد بللو** (نيجيريا) قال إن الحكمة الجماعية التي أنشأت الصندوق منذ 25 عاما مضت قد ثبت صوابها من الاهتمام الزائد الذي يعطيه المجتمع الدولي الآن للتركيز على الفقر الريفي. فالمؤسسات المالية متعددة الأطراف والبلدان المانحة للمعونات الثنائية تتجه بصورة متزايدة نحو وضع قضية الحد من الفقر في صميم برامج المعونة. فالبيانات التي كانت تلقى في الماضي في المنابر الدولية لم تكن في أغلب الأحيان مصحوبة بسياسات وطنية واضحة ومنسقة ولا بمخصصات في الميزانية، ولكن هذا الاتجاه تغير الآن. فأغلب البلدان المتقدمة تعطي الآن مكانا بارزاً لتخفيف وطأة الفقر ضمن أهدافها الإنمائية، كما أن المؤتمرات الدولية الهامة التي عقدت مؤخرا أعطت دفعة جدية للالتزامات العالمية. وقد حان الوقت لترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال.

197 - الصندوق يواجه الآن مهمة رهيبة، ولكن نيجيريا واثقة من قدرته على مواجهة هذا التحدي. فالمهم هنا أن يركز الصندوق عمله على التنمية الريفية والحد من الفقر وأن يوجه موارده نحو المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، وأن يحافظ على قدرته على الابتكار في استراتيجياته العملية مع مراعاة الاحتياجات المعروفة للمستفيدين منه. ونيجيريا على استعداد لمساعدة الصندوق في تحقيق أهدافه في الحد من الفقر. وإن كانت المسؤولية الأخيرة عن هذه المسألة تقع على عاتق الحكومات المعنية. ومنذ إقامة الحكومة الديمقراطية قبل أربع سنوات، بدأت نيجيريا في عدد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف تخصيص الموارد بصورة أكثر عدلا على ثلاثة محاور هي: الحكومة، والحكومات المحلية المعززة، والمجتمعات المحلية الريفية، وبالنسبة للتخطيط الاستراتيجي، تكفلت الحكومة بوضع أعمال الحد من الفقر والتنمية الريفية في صميم سياساتها. ورحبت نيجيريا بالانتهاء بنجاح من التجديد السادس لموارد الصندوق، وأقرت برنامج العمل والميزانية الإدارية، وأعربت عن رضاها للتقدم الذي حدث في تنفيذ التجديد الخامس للصندوق: خطة العمل. واختتم كلمته قائلا أن المناقشات التي دارت في الدورة الحالية ينتظر أن تساهم في توضيح الطبيعة المتشابكة للفقر الريفي وأسبابه ونتائجه.

198 - **السيدة موتشادا** (زمبابوي) تحدثت نيابة عن المجموعة الأفريقية، لتضم صوتها إلى هؤلاء الذين أثنوا على نشاط الصندوق في أفريقيا. وقالت إن موضوع الدورة الحالية لمجلس المحافظين جاء في حينه، حيث أضرت حالات الجفاف والفيضانات بالعديد من المناطق الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، والتي زادت من انعدام الأمن الغذائي وفاقمت من كارثة الفقر الريفي. وأضافت أن المجموعة الأفريقية ترحب بتركيز الصندوق من جديد على استراتيجيات تساعد الفقراء على الخروج من دائرة الفقر، وأنها مسرورة لما لاحظته من أن التحدي الذي يمثله مرض الإيدز أصبح الآن يدخل ضمن عناصر البرامج والمشروعات. وأضافت أنه من بين الدروس الرئيسية المستفادة من أنشطة الصندوق في أفريقيا – بمناهجها القائمة على المشاركة – هو أن مشاركة فقراء الريف تفضي إلى زيادة الدخل وزيادة الأمن الغذائي، والأمل معقود على أن يكرر الصندوق مثل هذه الأنشطة على نطاق أوسع، حيث أنها أظهرت أن فقراء الريف يستطيعون حل مشاكلهم لو أنهم حصلوا على الدعم التقني اللازم.

199 - إن وضع إطار لتقييم عمل الصندوق *ووثيقة الإدارة من أجل التأثير في التنمية الريفية: دليل لرصد وتقييم المشروعات* هما شهادة على التزام الصندوق بضمان أن يكون لجميع استثماراته أثر في الحد من الفقر. وأضافت أن الصندوق يستحق الثناء على دراسته لاستحسان زيادة وجوده الميداني بزيادة قدراته داخل البلدان. أما تطبيق نهج قائم على الأداء في مشروعات الصندوق فلن يكتب له النجاح إلا إذا استجابت هذه المشروعات إلى الاحتياجات الفعلية، وإذا ساعد الوجود الميداني للصندوق في فهم الاحتياجات الخاصة بكل بلد.

200 - وقالت إن أزمة الأغذية التي حدثت في أفريقيا الجنوبية، في أعقاب الجفاف الذي حدث في عامي 2001 و 2002؛ قد أرغمت حكومة زمبابوي على تحديد أولويات لأهدافها. وكانت النتيجة أن توقفت الحكومة عن الصرف على برامج الصندوق في زمبابوي، ولكنها تعهدت بموارد لمواصلة مشروعاتها للحد من الفقر في الوقت الذي تقوم فيه الآن باستكشاف إمكانية إعادة جدولة مدفوعاتها إلى الصندوق. وقالت إن الأمل معقود على أن يأخذ الصندوق في اعتباره الصعوبات المؤقتة والظروف الخاصة التي تواجه بعض دوله الأعضاء.

201 - وأثنت المجموعة الأفريقية على شركائها من العالم المتقدم لإنجاز عملية التجديد السادس لموارد الصندوق بنجاح. وقالت إن البلدان المستفيدة سوف تواصل تحمل مسؤولياتها حسب إمكانياتها. وأثنت على الإنجازات التي حققها الصندوق طوال الخمسة والعشرين عاما الماضية، قائلة أنه للمرة الأولى أصبحت قضية الفقر ضمن جداول أعمال المؤسسات الدولية، وأصبحت هناك فرصة أمام الفقراء لكي يقودوا تنميتهم بأنفسهم. وأكدت على أهمية المشاركة، قائلة أن البلدان الأفريقية تأمل أن ينعكس ذلك على إدارة مشروعات الصندوق، وأن تتمتع المجموعة الأفريقية – باعتبارها جزءا من القائمة جيم – بتمثيل أكبر في المجلس التنفيذي.

202 - **السيد تانزي** (إيطاليا) قال إن عمل الصندوق يتفق تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية في تخفيض عدد الفقراء إلى النصف قبل عام 2015. وأن مؤتمر مونتيري قد عكس الاتجاه الهبوطي في المعونة المقدمة من أجل تنمية الزراعة، ودعا إلى زيادة المساعدات الدولية والى تخفيف أعباء البلدان الفقيرة. وينبغي على أي عمل لتحسين الإنتاج الزراعي أن يصاحب تحديد للأسواق المحتملة. وأضاف أن حكومته تؤمن بأن الصندوق يمكن أن يساهم بصورة ملموسة في هذه الجهود، وأعرب عن أمله في أن يتمكن الاجتماع القادم لمنظمة التجارة العالمية في سبتمبر/أيلول 2003 من وضع إطار مناسب وأهداف محددة لجولات المفاوضات التجارية.

203 - وبما يتعلق بموضوع الأدوات المالية التي تفتقر إليها بلدان الدخل المنخفض في أغلب الأحيان، قال أنه على ثقة من أن برامج الصندوق لتمويل القروض الصغيرة سوف تساهم في زيادة التنسيق بين المؤسسات العاملة في هذا المجال، ومن بينها المنظمات غير الحكومية. وأضاف أن عملية التخطيط الاستراتيجي الجديدة في الصندوق ينبغي أن تحسن من استخدام الموارد. أما برنامج الإقراض لعام 2003 فهو برنامج واقعي، وقال إن حكومته تؤيد الاقتراح بزيادة نسبة المنح من 7.5% إلى 10 في المائة. وتثني إيطاليا بصورة خاصة على الأهمية التي تولى لمشاركة المستفيدين وملكيتهم للمشروعات. واتفاقا مع البلدان الأعضاء التي أيدت ضرورة تخصيص الموارد على أساس الأداء، أثنى على الصندوق للترتيبات التي اتخذها لتحسين نظام التقييم، ورحب بتعزيز تشكيل لجنة التقييم. وأشار إلى مبادرة زيادة الوجود الميداني للصندوق، محذرا من اتباع حلول مكلفة، مؤيدا الاتجاه إلى الحلول التي تنطوي على مزيد من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة.

204 - وقــال إن خسائر الصندوق في حافظة الاستثمارات أدت به إلى إعادة النظر في سياسة الاستثمار. وأثنى على قــرار الصندوق – حتى ولو أنه جاء متأخرا قليلا – بتخفيض حافظة الأسهم من 45% إلى 10% فقط، وأعرب عن أمله في أن تعود الاستثمارات الآن إلى سابق عهدها من العائدات المرتفعة والمستوى المستقر.

205 - ونظرا لسجل الصندوق في الحد من الفقر في العالم، فإن إيطاليا تفخر بأنها كانت من بين أهم المساهمين فيه. وفــيما يــتعلق بالمســاهمات الطوعية، فإن بلاده مولت بالفعل بعض المشروعات في أفريقيا والبلقان، كما أنها تخطط للــتعاون مــع أمــريكا اللاتينية. وقد وافقت إيطاليا على أن الأمر بحاجة إلى مزيد من المعلومات من الصندوق بشأن احتــياجاته المالية بالنسبة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكي تزيد من مساهمتها في أموال الأمانة الخاصة بهــذه المــبادرة. واختــتم حديــثه قائلا أن حكومته تقدر العمل المبتكر الذي قام به رئيس الصندوق لكي يحقق أهداف الصندوق ويضمن الاستقرار المالي، كما أثنى على التغييرات الهيكلية الأخيرة، وقال أنه يتطلع إلى 25 عاما أخرى من النتائج الطيبة للصندوق.

206 - **رفعت الجلسة في الساعة 19.15.**

(iii) المحضر الموجز للجلسة الثالثة من دورة
الذكرى الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 11.00 صباح يوم
الخميس 20 فبراير/شباط 2003

رئيس المجلس: ويليام إ. تشورش (الولايات المتحدة)

الفقرات

تقرير مرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 12 من جدول الأعمال) 211-208

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع) 225-212

- إيطاليا 213-212
- موريشيوس 216-214
- كندا 219-217
- الائتلاف الدولي من أجل الأراضي 221-220
- جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 223-222
- المملكة العربية السعودية 225-224

207 – **دعا السيد شويرش (الولايات المتحدة) الجلسة للانعقاد في الساعة 09.45.**

تقرير مرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (برنامج التغيير الاستراتيجي) (البند 12 من جدول الأعمال) (GC26/L.10)

208 – **السيد إتويزي** (نائب رئيس الصندوق) قدم التقرير المرحلي المدرج في الوثيقة GC 26/L.10، وقال أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق في تنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي منذ الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين. وجرى اختيار شركة " Cap Gemini Ernst & Young (CGEY) في أبريل/نيسان عام 2002 كشريك منفذ للصندوق فيما يتعلق ببرنامج التغيير الاستراتيجي، وأبرم العقد بهذا الشأن في 31 مايو/أيار عام 2002. وبدأ التنفيذ في 3 يونيو/حزيران عام 2002 وعقد اجتماع استغرق ثلاثة أيام في ميلانو في يوليو/تموز، وشارك فيه 50 موظفا من موظفي الصندوق لتدارس النتائج المنتظرة من البرنامج المذكور. ووافق الموظفون والإدارة العليا على المبادئ الهادية لعملية التنفيذ، وتم تشكيل فرق مشروعات تجمع بين موظفي الصندوق والخبراء الاستشاريين للشركة آنفة الذكر سبل تنسيق وتبسيط العمليات القائمة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 2002 وافقت لجنة التوجيه على عشر عمليات من العمليات الأثنى عشرة التي رفعت إليها. وجرت الموافقة على العمليتين المتبقيتين، بعد تنقيحها، في يناير/كانون الثاني عام 2003.

209 – وبدأت مرحلة التحقيق في ديسمبر/كانون الأول عام 2002 على أن تنتهي في أكتوبر/تشرين الأول عام 2003. وتتمحور هذه المرحلة حول ثلاثة معالم بارزة أطلق عليها اسم "عمليات التطبيق الفعلي" وهي تمثل اللحظات التي توضع فيها الأنظمة الجديدة تحت تصرف كل موظفي الصندوق وفي مختلف وحداته. وكان من المزمع إطلاق العملية الأولى من هذا النوع في أبريل/نيسان عام 2003، والثانية في يوليو/تموز عام 2003، والثالثة في أكتوبر/تشرين الأول عام 2003. وقد بلغ برنامج التغيير الاستراتيجي نقطة حرجة وهو يغطي عدة ميادين تحديات أساسية. وثمة جدول زمني مضغوط للغاية لإنجاز العمل المطلوب. وهناك حاجة إلى التقيد بالمواعيد المضروبة، بل إن من غير الجائز على الإطلاق حدوث أي تأخير في عدد منها، ويجب كذلك ألا تحدث أي زيادة في التكاليف. ويقتضي الأمر حدوث تحول في المواقف والسلوك، وهو ما يجري فعلا ببطء. وتعاني كل مؤسسة من قدر ما من المقاومة عند إدخال عمليات جديدة، ويتطلب ضمان الموافقة عليها الوقت الكثير من المداولات والحوارات. وبغية تبسيط الطريقة التي يعمل بها الصندوق فإنه لا بد من تغيير سياساته وإجراءاته. وأخيرا فإن هناك حاجة في سياق برنامج التغيير الاستراتيجي إلى اكتساب مهارات جديدة. والتدريب هو جوهر الأمر. وينبغي إعادة تدريب الموظفين لاستخدام نظام "PeopleSoft"، مما سيسفر عن بعض عمليات نقل الموظفين فمع تطلب مهارات جديدة فإن بعض المهارات الأخرى تفقد قيمتها.

210 – **رئيس المجلس** قال أن المجلس يرغب في الإحاطة علما بالتقرير المدرج في الوثيقة GC 26/L.10، بالإضافة إلى المعلومات المستكملة بشأنها التي قدمها نائب رئيس الصندوق.

211 – **وقد تقرر ذلك.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

212 – **السيد باتشيني** (وكيل وزارة الخارجية الإيطالية) تحدث نيابة عن وزير الخارجية الإيطالية وقال إن مكافحة الجوع والفقر هي من بين الأهداف التي تتمتع بأولوية قصوى في الألفية الجديدة وأنها تشكل واجبا أخلاقيا يتطلب تعهد

المجتمع الدولي بأكملها بزيادة مساهماته المالية عما كانت عليه في الماضي. وسيواصل البلد المضيف الاضطلاع بدور قيادي في هذا الميدان. وقد تجلت استراتيجية الحكومة الإيطالية الرامية إلى تعزيز فعالية الوكالات المتمركزة في روما في عدة مبادرات، بما في ذلك بروتوكول تفاهم التعاون الدولي في قطاعات الأغذية والزراعة الذي أبرم بين الحكومة الإيطالية والمنظمات الثلاث في يناير/كانون الثاني عام 2002. ويسعى هذا البروتوكول إلى تقوية التعاون مع البلدان المستفيدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عبر إشراك الرابطات القطاعية في خطة ستضم السلسلة الغذائية بأكملها، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية للتنمية وتسيير تسويق المنتجات الزراعية. وتقدمت الحكومة الإيطالية، وستواصل تقديم، مساهمات مهمة إلى الصندوق لتحقيق الغاية المذكورة.

213 - وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق فقد أعرب السيد باسيني عن تمنياته بأن يواصل الصندوق إحراز النجاح في جهوده للنهوض بالأوضاع المعيشية لمئات الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم. ويشرف إيطاليا أن تستضيف الصندوق على أراضيها، وتنظر الحكومة الإيطالية إلى مكافحة الجوع والفقر على أنها من الأهداف البارزة لسياستها الخارجية، وهي ستواصل بذل قصارى جهودها في هذا الميدان للإسهام في مواصلة هذا التحدي جنبا إلى جنب مع كل الدول الأعضاء.

214 - **السيدة فونغ ونغ-بورن** (موريشيوس) قالت إنها واثقة من أن الصندوق سيتمكن باقتدار من إحراز النجاح في مواصلة التحديات المتصلة بتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد ضحايا الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015، وأعربت عن شكرها للصندوق لمساندته المتواصلة لبلادها منذ عام 1983، ولا سيما فيما يتعلق باستراتيجية الحد من الفقر هناك الساعية إلى تحفيز التنمية الاقتصادية المتنوعة المستدامة للأسر ذات الدخل المنخفض، والتي ستستمر حتى عام 2006. وتسير هذه الاستراتيجية سيرا حسنا علما بأنها تغطي قطاعات مثل الري، والخدمات الإرشادية، وأنشطة صيد الأسماك، والقروض الصغيرة، والتنمية المجتمعية. وكانت الاستجابة، مثلا، لمشروع القروض الصغيرة إيجابية للغاية بحيث تعذرت تلبية كل الطلبات المقدمة. كما استنبطت موريشيوس خطة عمل لمعالجة مشكلة الفقر فيها على أساس دراسة حددت من هم الفقراء وما أشكال هشاشة أوضاعهم. ومن ثم فإنه يجري في هذا السياق إدخال تغييرات هامة على السياسات في ميداني الإسكان والتعليم.

215 - وأكدت من جديد الحاجة إلى جهود دؤوبة لمعالجة أمر البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة وتطوير الالتزام إزاء التعاون الإنمائي متعددة الأطراف مع الأخذ في الحسبان انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة. ومن الواجب أن تراعى على النحو اللائق عوامل مثل تعذر الوصول إلى الأسواق، والحواجز التجارية، والشروط التجارية غير العادلة، إذ أن إغفال هذه العوامل سيعني العجز عن الانتصار في معركة الحد من الفقر. وليس هناك من حل أوحد لكل الحالات ومن الواجب دراسة السمات المخصوصة للبلدان المنفردة. وبالنظر إلى أن موريشيوس هي بلد جزري صغير ومستورد صاف للأغذية فإنها تدعو إلى اعتماد منهج مرن إزاء مشكلة الأمن الغذائي التي يشكل تعزيز القدرة الإنتاجية للزراعة عاملا حيويا في معالجتها. وتتطلب البحوث الزراعية المتصلة بالتقانات المبتكرة اللازمة لتلبية طلبات زيادة الإنتاج الغذائي استثمارات باهظة. ولذلك فإن على البلدان المتقدمة أن تنشئ علاقات شراكة استراتيجية مع البلدان الأقل تقدما ومع المنظمات المانحة بهدف مساندة تلك البحوث.

216 - وقد تصدر الزعماء الأفارقة الصفوف في المعركة الدائرة ضد الفقر وذلك بإرسائهم للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تحتاج إلى المساندة الكاملة من المنظمات الدولية والقطاع الخاص. وبالنظر إلى الأثر السلبي الذي تخلفه

جائحـــة فـــيروس نقـــص المناعة البشرية/مرض الإيدز على الأسر الفقيرة فإنها تعتبر أيضا مسألة إنمائية ريفية تمس الجوانـــب الإجماعـــية، والاقتصادية، والتمايز بين الجنسين. وأشارت إلى أن الصندوق يتخذ الآن التدابير لمعالجة هذه المسألة، وأن من الواجب أن يواصل ويعزز من جهوده في هذا المجال.

217 - **السيد باسيت** (كندا)، أكد التزام كندا المتعلق بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، وأثنى على ما حققه الصندوق من إنجازات على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وقال إن الصندوق يحظى باحترام كبير لدوره التحضيري فـــي تمكيـــن الفقـــراء من التغلب على فقرهم ولتركيزه على مجموعات السكان الأصليين، والنساء الفقيرات الريفيات، والمـــناطق ذات القـــدرات الزراعـــية المحدودة. وفي سياق الأهداف الإنمائية للألفية فإن للصندوق أيضا دور مهم في الوصول إلى المجموعات السكانية الضعيفة والمهمشة. وبرهن نجاح مفاوضات التجديد السادس لموارد الصندوق على اســـتجابة الـــدول الأعضاء الإيجابية للتغييرات المدخلة لتعزيز كفاءة الصندوق وفعاليته الإنمائية. وأبرزت المفاوضات علاقـــات الشـــراكة الحيوية القائمة بين الصندوق والبلدان المتقدمة والنامية، وهو ما يمثل جانبا آخر من جوانب قوته. فالصـــندوق هـــو المـــنظمة الدولية الوحيدة التي تقدم فيها البلدان النامية جانبا كبيرا من مواردها الإجمالية وحيث تدور المداولات الصريحة بشأن القضايا المؤسسية الأساسية بين كل البلدان الأعضاء.

218 - على أن التصدي للتحديات المقبلة يتطلب متابعة التعهدات المقدمة وبالتالي ضمان الموارد اللازمة للقيام بمهمة الصـــندوق. ويـــتلاءم نظام بسيط للتخصيص على أساس الأداء مع قدرة الصندوق الإدارية ومع مهمته. ومن الواجب اســـتحداث طرق للعمل، وتعزيز تدابير الرصد. وعلى الصندوق أن يواصل عملية الإصلاح الداخلي، مع التركيز على تعزيـــز قدرتـــه علـــى الابـــتكار والتكرار، وتدعيم إدارة معاونة الشراكة واقتسامها، وتبسيط عملياته وإجراءاته بغية الاستجابة بسرعة لأي فرص محددة.

219 - وأكـــد الـــتزام كـــندا بتطوير إطار سياسات جديدة بشأن التنمية الزراعية والريفية وزيادة استثماراتها في هذا الصدد. وسيصدر قريبا بيان سياسات كندي عن دور الزراعة في التنمية الريفية المستدامة، وسيبرز هذا البيان المناطق البرامجـــية ذات الأولوية التي ستعنى بها الوكالة الكندية للتنمية الدولية. كما أن كندا تسعى إلى تكثيف جهودها لمكافحة التصـــحر، ومن ثم فإنها تتطلع إلى مواصفة تعاونها مع الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كوسيلة مبتكرة لمساعدة فقراء الريف. وتعتزم كندا الاستفادة من شراكتها الهامة مع الصندوق بما يتماشى مع انخراطها المتزايد في قطاعات التنمية الزراعية والريفية.

220 - **الســـيدة بوزينغي** (الائتلاف الدولي المعني بالأراضي) قالت أنها بصفتها كمنسقة للتحالف الأوغندي للأراضي وكعضـــو منتخـــب فـــي المجلـــس التنفيذي للائتلاف الدولي المعني بالأراضي، المعروف سابقا باسم الائتلاف الدولي لاستئصـــال الجـــوع والفقر، فإنها تتحدث باسم جمعية أعضاء الائتلاف. وقد أنشئ الائتلاف نتيجة إدراك الصندوق بأن تحـــدي قضايا الأرض يتطلب تضافر أوسع بين جهود الحكومات، والمجتمع المدني، وأسرة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريـــتون ودز. وقـــد شارك في جمعية الأعضاء الأخيرة للائتلاف، التي عززت من قاعدة العضوية، أكثر من 60 جهة شـــريكة من هيئات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والحكومات المنتجة إلى 35 بلدا وأطلقت هذه الجمعية اســـتراتيجية الائـــتلاف للفترة 2004 – 2006. وأثنى الائتلاف على جهود الصندوق لبناء الشراكات؛ بل أن الموضوع المعتمد للجمعية كان "نجاح العمل معا".

221 – وأبـرزت جمعـية الأعضـاء الدور الشامل للوصول إلى الأراضي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما سـلطت الضوء من حيث مكافحة التصحر على أهمية الصلات بين الوصول المضمون إلى الأراضي والأمن الغذائي، وتحسـن الدخـول الأسرية، والاستخدام المستدام بيئيا للموارد الطبيعية وحقوق الوصول إلى تلك الموارد. وفيما يتصل بالنسـاء كعوامـل للتغيير فإن الائتلاف ملتزم بالتماس طرق جديدة للنهوض بحقوق الملكية في أوساط النساء الريفيات الفقيرات اللواتي غالبا ما يفقدون القدرة على الوصول إلى الأراضي أثر وفاة أزواجهن أو بفعل ظروف أسرية أخرى، وذلك لأنهن لا يتمتعن بحقوق مضمونة للأراضي. أكدت أن قضية حقوق الأراضي تمثل تحديا عالميا يؤثر على سكان الـريف فـي مختلف أنحاء العالم من الشمال إلى الجنوب، وناشدت الدول الأعضاء في مجلس المحافظين أن تأخذ في اعتبارها الأهمية البالغة للأراضي في الكفاح ضد الفقر.

222 – **السـيد كـيم** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) أثنى على جهود الصندوق النموذجية على مدى السنوات الخمـس والعشـرين الماضية ولا سيما تركيزه على المجالات ذات الأولوية دون زيادة الميزانية الإدارية وتعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى. وأشار السيد كيم إلى أن مساعدات الصندوق السخية لبلاده قد شكلت إسهاما مهما في تحسين الأوضـاع الحياتية للمزارعين في مناطق المشروعات وفي زيادة الإنتاج الزراعي. وبقيادة الجنرال كيم جونغ إيل فإن الحكومـة ماضية في تنفيذ التدابير اللازمة لتعزيز الإنتاج الزراعي. وقد برهن التقدم في تدعيم قاعدة الإنتاج الزراعي، وتحسين استخدام الأراضي، وإطلاق مشروعات واسعة للممرات المائية على سلامة تلك السياسة والمساندة التي توفرها المنظمات الدولية.

223 – ويمـثل الهـدف الإنمائي للألفية الداعي إلى خفض عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام 2015 مهمة ملحة للمجتمع الدولي، وهو يتطلب تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية وزيادة المساعدات المالية التقنية المقدمة لها. ويبرز هذا الهدف الحاجة الماسة إلى تحقيق الرقم المستهدف المتعلق بتخصيص نسبة قدرها 0.7% من الناتج القومي الإجمالي فـي الـبلدان المـتقدمة للمسـاعدة الإنمائية الرسمية وزيادة النسبة التي تحظى بها التنمية الزراعية والريفية من تلك المساعدة، وعلى أساس أن البلدان ذاتها هي التي تحدد طرق التنمية الريفية المناسبة على النحو الأمثل لاحتياجاتها. كما أن من الضروري تعزيز التعاون بين المنظمات المالية الدولية وتدعم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية برنامج عمل الصـندوق وميزانيـته الإدارية لعام 2003، والذي يتفق مع أهداف الصندوق وطلبات الدول الأعضاء، كما أنها ستبذل قصارى جهدها لتوسيع وتطوير تعاونها مع الصندوق.

224 – **السيد العبيد** (المملكة العربية السعودية) قال إن الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق تتيح فرصة مثالية للإعـراب عـن التقدير لأولئك الذين أسهموا في قيام الصندوق وفيما بذله من جهود بعد ذلك. واستذكر أن فكرة إنشاء الصـندوق قـد انبثقت في منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبيك" التي ينبغي عدم نسيان ما قامت به من عمل. وتفتخر المملكة العربية السعودية بأنها حظيت بشرف ترؤس الصندوق على مدى السنوات الثماني الأولى من عمره. وقد ظلت المملكة العربية السعودية على الدوام في عداد الجهات المساهمة الرئيسية في موارد الصندوق؛ وبحلول التجديد الخامس للمـوارد وصـلت قـيمة مساهماتها إلى أكثر من 370 مليون دولار أمريكي، كما أنها زادت مؤخرا من مساهمتها إلى الـتجديد السـادس بحيث بلغت 10 ملايين دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، وبحلول نهاية عام 2000، وصلت قيمة القـروض الميسرة التي قدمتها المملكة العربية السعودية إلى البلدان النامية وإلى أقل البلدان نموا نحو 75 مليار دولار أمريكـي، وهو ما يشكل نسبة 4% من متوسط ناتجها القومي الإجمالي. وبحلول عام 2002 أسهمت أيضا بما يزيد على 405 ملايين دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى معونات الإغاثة الطارئة الأخرى.

225 – وأعــرب السيد العبيد عن أمله في أن تتكاثف الدول الأعضاء في مساندة جهود الصندوق للبناء على إنجازات السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمر الصندوق ولتحسين طرق عمله. كما عبر عن الأمل في أن يقوم الصندوق بتــنويع حافظــة استثماراته والتماس المزيد من التمويل الذاتي بغية دفع تنفيذ برامجه إلى الأمام. وفي الوقت ذاته فإن البرنامج المقترح للعمل والميزانية الإدارية لعام 2003 يتماشى مع مستوى الموارد المتاحة للصندوق.

226 – **رفعت الجلسة في الساعة 10.45 صباحا.**

(iv) المحضر الموجز للجلسة الرابعة من دورة
الذكرى الخامسة والعشرين المنعقدة في الساعة 15.00 مساء يوم
الخميس 20 فبراير/شباط 2003

رئيسا المجلس: وليم تشورتش (الولايات المتحدة)
بونغاران ساراغي (إندونيسيا)

الفقرات

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع) 228 - 258

- ليسوتو 228 - 229
- جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة 230 - 231
- الجمهورية الدومينيكية (نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي) 232 - 234
- النمسا 235 - 236
- غواتيمالا 237 - 239
- مدغشقر 240 - 242
- زامبيا 243 - 244
- سورية 245 - 246
- البرتغال 247 - 249
- إندونيسيا 250 - 252
- البرازيل 253 - 254
- أوغندا 255 - 256
- تشاد 257 - 258

تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر (البند 13 من جدول الأعمال) 259 - 263

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 14 من جدول الأعمال) 264 - 268

انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 10 من جدول الأعمال) 269 - 279

مسائل أخرى (البند 15 من جدول الأعمال) 280 - 282
الموافقة على نشر الوثائق

موجز اجتماعات الموائد المستديرة الأربعة التي عقدت بالتزامن مع دورة
الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين 283

موجز مناقشات فريق الخبراء المعني بموضوع دورة الذكرى الخامسة والعشرين
لمجلس المحافظين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر 285

اختتام الدورة 286 - 288

227 – **أعلن السيد تشورتش (الولايات المتحدة) افتتاح الجلسة في الساعة 15.20.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال) (تابع)

228 – **السيد بولان** (ليسوتو)، قال إن ارتفاع معدل نمو السكان في بلاده وما يصاحبه من تدهور في البيئة وبلاء مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وما حدث مؤخرا من مجاعات، كل ذلك أوقع السكان في شراك الفقر بشكل يكاد يستحيل الفكاك منه من خلال الإصلاحات الاقتصادية وحدها. ولذلك أصبح من الصعب الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال التسعينات في القطاعات الاجتماعية، لاسيما الصحة والتعليم، وتفاقمت المشاكل بارتفاع معدل البطالة وسوء الأداء الاقتصادي. وازداد الفقر سوءا، مما أدى إلى وضع أصبحت فيه ليسوتو أكثر تعرضا للصدمات المناخية والاقتصادية. واقتضت استراتيجيات الإصلاح توفير المزيد من الدعم من جانب الدولة في مجال الخدمات والمعلومات والبحوث والأطر التنظيمية وتوفير التمويل الكافي، إلى جانب دعم الشراكات مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي تشجيع الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر (الذي يعرف الآن بالائتلاف الدولي المعني بالأراضي) بحيث يمكن أن تزدهر أعماله في جميع البلدان المهتمة. وقال إن هناك توافقا في الآراء بشأن ما يجب عمله، ولكن تنقصنا الموارد المالية والإدارة الفعالية، وينبغي التصدي لهذه المشكلة بأسلوب أكثر قوة. ولذلك ترحب ليسوتو بالإجراء الذي اتخذه الصندوق بوضع إطار منهجي جديد لتقييم المشروعات. وأعرب عن ترحيبه البالغ بمشاركة الصندوق في برامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

229 – ومضى قائلا إن حكومة ليسوتو تعطى أولوية عالية لإنتاج الأغذية وإمداداتها وأصبحت جميع جهودها تركز الآن على تحسين الأمن الغذائي. وتهدف الإصلاحات الزراعية في بلاده إلى زيادة الإنتاجية والإمداد بالحبوب وتنويع الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة بيئيا، مع إعطاء أولوية إلى تحسين خصوبة التربة والإنتاج الحيواني وشبكات الري الصغيرة. وقد أدركت حكومة بلاده أن وجود مزيج من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية يساعد في تنويع واستقرار المصادر التي يعتمد عليها الفقراء في كسب الدخل؛ وبلوغا لهذه الغاية اتخذت مبادرات متعددة القطاعات في المناطق الأشد تأثرا بالمجاعة. ومع استمرار الدعم المقدم من الصندوق والشركاء الإنمائيين الآخرين سوف يتحول عزم ليسوتو على تعزيز تنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية للفقراء وتحقيق الأمن الغذائي إلى حقيقة واقعة.

230 – **السيد بيتروف** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، قال إن الزراعة تسهم بنسبة 18% في الناتج المحلي الإجمالي وإن هذه النسبة آخذة في الارتفاع برغم المشاكل المرتبطة بالمرحلة الانتقالية وفقدان الأسواق ونشوب الحروب. وقال إن عضوية بلاده في المنظمات والمؤسسات الدولية وفي المشروعات والبرامج التي تنفذ في إطار هذه العضوية كانت ضرورات حيوية لضمان نجاح تصحيح أوضاع القطاع الزراعي بما يلائم ظروف السوق وبما يتيح إمكانات تحديثه وإعادة هيكلته. ومن الأهمية الخاصة في هذا الصدد اتفاقية الانتساب واتفاقية العضوية اللتان أبرمتا مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية على التوالي. ويأتي على رأس أولويات استراتيجية التنمية الزراعية، التي تهدف في المقام الأول إلى الحد من الفقر، تحقيق التناغم بين التشريعات والرقابة على الجودة. ومن المشكلات الأخرى التي لم تحسم بعد ما يتعلق بتسويق وبيع المنتجات الزراعية وتأمين أسواق التصدير أمام منتجات المشروعات الجديدة.

231 – وأضاف قائلا إنه يجري تنفيذ برنامج حكومي بعيد المدى لتنمية المناطق الريفية وتخفيف وطأة الفقر، مما خلق توقعات بشأن زيادة دخل الأسر الزراعية وأصحاب المشروعات الصغيرة وزيادة استقرار المجتمعات الريفية. وكان من

أهـم الـتدخلات في هذا الشأن برنامج الصندوق الذي استهدف إنشاء آلية ائتمانية مستدامة تلبي كل احتياجات القطاع الريفي إلى جانب مكافحة الفقر بشكل فعال بتحسين المستوى المعيشي وخفض معدل البطالة.

232 - **السـيد أرفيلو كاماتيو** (الجمهورية الدومينيكية)، تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فقـال إن هـناك حاجـة إلى الإقرار بالواجب الأخلاقي القاضي بمكافحة الفقر وسوء التغذية على أساس يومي، وعدم الاكـتفاء بـالقول إن ذلك يمثل مسؤولية مشتركة. وقال إن من بين العقبات الهيكلية التي تعوق التنمية ما تقدمه البلدان المـتقدمة مـن دعـم للمنتجين لديها بشكل يضعف من قدرة البلدان النامية على المنافسة. وقال إن العمل الحميد الذي يضطلع به الصندوق باسم فقراء الريف يستحق كل الثناء من جانب الدول الأعضاء. وأعرب مجددا عن التزام مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالاستمرار في العمل مع الصندوق وجميع الدول الأعضاء فيه على أساس من المساواة والمنفعة المشتركة من أجل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتدعيم البنى الأساسية الريفية ودعم السكان الأصليين وتشـجيع النساء على القيام بدورهن كعوامل للتغيير بما يقدمنه من مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي وتحقيق التماسك الاجتماعي. ومن الأولويات الأساسية في هذا الصدد تعزيز التمويل المشترك وتوسيع نطاقه.

233 - واستطرد قائلا إن المجموعة ترحب بانضمام تيمور – ليشتي إلى عضوية الصندوق مما سيعزز القائمة جيم، كمـا أنهـا ترى أنه ينبغي المضي في المحادثات خلال السنة حتى تتوصل جميع القوائم إلى اتفاق مناسب بشأن المعدل المتكافـئ للتمثـيل فـي المجلس التنفيذي. وأعرب عن ترحيب المجموعة بنجاح المفاوضات الخاصة بالتجديد السادس للموارد ملاحظا أنه لم يحدث أي تغيير في توزيع موارد برنامج الصندوق الإقراضي على الأقاليم الجغرافية، بما يعني استمرار معدلات التوزيع الإقليمية الراهنة بدون تغيير ما لم يقرر المجلس التنفيذي خلاف ذلك. وقال إنه ينبغي التوصل إلـى اتفـاق عـريض فـي الرأي بشأن العملية الجارية لتدعيم سياسة الصندوق العامة في مجال التقييم. وفيما يتعلق بتخصيص الموارد على أساس مستوى الأداء فإن المجموعة ترى الحفاظ على معدل المخصصات الإقليمية الجارية إلى حين إقرار برنامج عمل عام 2005. وقال إنه ينبغي مواصلة الجهود لتعبئة موارد إضافية من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

234 - وفـيما يتعلق بالقوائم المالية المراجعة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2001، فإن الملاحظة الوحيدة للمجموعة علـيها تـتعلق بالخسـائر الضخمة التي مني بها قطاع الاستثمارات. ولاحظت المجموعة بارتياح أن تعرض الحافظة للمخاطـر قد انخفض بشكل ملحوظ في عام 2002، بفضل تنفيذ السياسة الجديدة التي ينبغي المضي فيها طالما لم تحدث خسـائر كبـيرة نتيجة لتصفية أي فوائض. وفيما يتعلق ببرامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق لعام 2003، قال إن المجموعة ترغب في تكرار الإعراب عن رأيها بأن التخطيط المستقبلي ينبغي أن يضع حدا أدنى لوفاء الصندوق بمهمته على نحو يتزايد كفاءة. ومن الضروري المضي في استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بمستوى يناسب التنفيذ السليم للإطـار المالي العام. وأعربت المجموعة مجددا عن تأييدها لتعزيز العلاقة بين الصندوق والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. واختتم بيانه معربا عن ترحيبه بتعيين أحد مواطني أمريكا اللاتينية مساعدا لرئيس الصندوق، دائـرة المالية والإدارة، وهو ما يتفق والتزام رئيس الصندوق بتحقيق مشاركة أفضل تمثيلا في مستويات الإدارة العليا للمنظمة. وأعرب عن أمل المجموعة في زيادة نسبة النساء في المستويات الوظيفية العليا في إدارة الصندوق.

235 - **السيد جاغر** (النمسا)، رحب بانضمام تيمور – ليشتي إلى عضوية الصندوق، وقال إن إنجازات الصندوق على مـدى الخمسة والعشرين عاما الماضية أكسبته مكانة متميزة بين المؤسسات الإنمائية الدولية. ويمكن للصندوق أن يسهم

مساهمة قيمة في بلوغ الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية باقتسام المعرفة التي اكتسبها مع الجهات الفاعلة الأخرى. وقال إن المبلغ المتفق عليه للتجديد السادس للموارد وقدره 560 مليون دولار أمريكي، وهو المبلغ الذي يزيد كثيرا على مستوى عمليات التجديد السابقة للموارد، يعكس عمق التزام الدول الأعضاء بالمنظمة وأهدافها. وقال إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، التي تشترك النمسا اشتراكا كاملا فيها، يتطلب إجراء حوار مكثف بشأن السياسات واستقطاب التأييد لأهداف الصندوق بين أصحاب الشأن. ومن شأن التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى أن يجنب الصندوق ازدواج الجهود ويخلق التناغم ويحقق أقصى أثر ممكن بالموارد الشحيحة المتاحة له. كما أن من شأن ذلك زيادة تحسين صورة الصندوق وتمكين البلدان الأعضاء من الاستفادة من خبرته.

236 - وأعرب عن ثناء النمسا على استعداد الصندوق للمساهمة في تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن هذه المساهمة يجب ألا تكون على حساب البرنامج الإقراضي للصندوق والفوائد المباشرة التي حققها لأشد الناس فقرا. وفيما يتعلق ببرنامج عمل الصندوق لعام 2003، أعرب عن تأييد حكومة بلاده للحفاظ على مستوى للتمويل في حدود 450 مليون دولار أمريكي من أجل برنامج إقراضي يزيد قليلا على 30 مشروعا، لأن ذلك من شأنه أن يحافظ على تأثير الصندوق فيما يتعلق بتخفيف وطأة الفقر. واستطرد قائلا أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب بأداء الجهات المقترضة وبالظروف السائدة في البلدان المقترضة فيما يتعلق بالسياسات، وبما يعبر عن مبادئ الممارسة السليمة للسلطات. وأعرب عن تأييد النمسا لمفهوم مكافأة الجهات المتلقية التي تعمل على خلق بيئة اجتماعية سياسية تتسم بالشفافية وتقوم على أساس مبادئ المساءلة والقابلية للتنبؤ بها وحكم القانون. وفيما يتعلق بالميزانية الإدارية لعام 2003 أعرب عن ثناء النمسا على الصندوق لحفاظه على عدم نمو الميزانية بالقيمة الحقيقية وعلى ما يبذله من جهود مستمرة لاحتواء النفقات الإدارية في حدود معدلات التضخم.

237 - **السيد فالاداريس مولينا** (غواتيمالا)، قال إنه كانت هناك فترة بدا فيها أن الصندوق نسي هدفه الأصلي عندما استثمر بكثافة في سوق الأسهم، ولكن الأمر الذي يدعو إلى الارتياح هو أن الصندوق عاد إلى الطريق السليم وخفض استثماراته في الأسهم إلى 10% فقط من قيمة الحافظة. غير أن ذلك لا يكفى. إذ ينبغي استخدام جميع موارد الصندوق، فيما عدا الأموال المطلوبة لتغطية النفقات الإدارية ومبالغ الضمانات المخصصة لمواجهة التخلف عن سداد القروض، في تمويل أنشطة التنمية الريفية. وقال إن غواتيمالا سددت بالفعل مساهمتها في التجديد الخامس للموارد ورصدت المبالغ اللازمة للمساهمة في التجديد السادس للموارد برغم كل ما تواجهه من قيود مالية. وأعرب عن تشرف بلاده بالانضمام إلى عضوية المجلس التنفيذي كعضو مناوب في القائمة الفرعية جيم - 3 عن الفترة 2004-2005.

238 - واستطرد قائلا إن الكثيرين في البلدان القوية لا يعلمون أن الفضل في ثرائهم لا يرجع لما بذلوه من جهد وإنما يرجع إلى تضحيات الأجيال السابقة وما تعرضوا له من حرمان. وقال إن البلدان النامية ليس لديها الموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ برامج التنمية الريفية والحد من الجوع والفقر. لذلك ينبغي للصندوق أن يأخذ زمام القيادة في تعبئة الموارد ممن لديهم هذه الإمكانات وتخصيصها لمن هم في حاجة إليها. والواقع أن الوضع المالي للصندوق وضع جيد، وينبغي أن يستفيد منه كل من التزم بالتنمية الريفية وأوفى بالتزاماته. ولا ينبغي أن يستبعد أحد منه. وينبغي للصندوق، بصفته قائدا في هذا الميدان، أن يكون هو الأداة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وأن يكون محفلا لاستكشاف الشراكات والنهج الجديدة وللتعبير عن وجهات نظر مختلف الأقاليم والبلدان والمجتمعات.

239 – ومضـــى قائلا إن السلام لن يحل في العالم بدون إحلال العدالة، ويجب على الجميع أن يخلقوا البيئة المناسبة لذلـــك؛ فقد حان الوقت حقا للنظر جديا في التأثير الذي سينجم عن ما قد ينشب من حروب وأن ندعو جميعا إلى إحلال الســـلام. فالســـلام يمكن أن يحل باتخاذ إجراءات معينة، مثل مشروعات تغذية تلاميذ المدارس وفقا لتصورات برنامج الأغذيـــة العالمـــي. فمن شأن هذه البرامج، إذا نفذت في أرجاء العالم، أن تغير من تاريخ البشرية. كما يمكن أن يحل السلام بتوفير التمويل للتنمية الزراعية والريفية ومكافحة الجوع والفقر؛ وينبغي للصندوق، بصفته منظمة تتمتع بالكفاءة وتـــنهض بمهمـــة فريدة في نوعها، أن يستمر في التعاون مع الوكالتين الأخريين المعنيتين بالأغذية في روما من أجل إحلال السلام بالعمل معاً على مكافحة الجوع والفقر.

240 – **الســـيد راندرياسندراترينيوني** (مدغشقر)، قال إن الأزمة الاجتماعية السياسية التي مرت بها بلاده في النصف الأول مـــن عام 2002 وجهت ضربة قاسية إلى المجتمع الريفي، ويمكن أن تترتب عليها نتائج أسوأ حتى منتصف عام 2003. وقـــال إن الـــزراعة هي عماد الاقتصاد في مدغشقر وأن تقديم الدعم للقطاع الريفي شرط حيوي لإنعاشه. فقد أصـــبحت الأسر الريفية تعيش في فقر مدقع بسبب الانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الزراعية وزيادة تكاليف السلع الأساسية. فضلا عن ذلك فقدت البلاد أكثر من 60% من ثروتها الحيوانية، منذ عام 1998، بسبب انتشار حمى الخنازير الأفريقية التي أصبحت الآن مرضا متوطنا.

241 – ومضى قائلا إن مدغشقر بدأت، بعد نجاح الإصلاح السياسي، في اتخاذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي كوسيلة لمكافحـــة الفقـــر. وقال إن التحدي القائم يتمثل في خلق اقتصاد سوقي تنافسي يقوم على مبادرات واستثمارات القطاع الخاص الذي تقوم فيه الدولة بدورها المناسب. ويتطلب برنامج الإصلاح توافقا واسعا في الآراء بين أفراد الشعب وذلك من خلال شرح المواقف والتشاور بين جميع فئات المجتمع المدني. والمهمة الملقاة على عاتق الوزارة الجديدة للزراعة والإنـــتاج الحيواني ومصايد الأسماك بعد إصلاحها هو الحد من الفقر الريفي وتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاستغلال الأمـــثل للمخـــزون الســـمكي. وســـوف تركز الوزارة في عام 2003 على إنعاش أنشطة المزارعين ومربي الحيوانات وصيادي الأسماك إلى جانب تشجيع استثمارات القطاع الخاص.

242 – وقـــال إن مدغشـــقر سعت، في إطار مواجهة تحديات الإنعاش الاقتصادي عملا على تحقيق التنمية المستدامة بخطى سريعة، إلى الحصول على الدعم من شركائها الدوليين من أجل الجمع بين مختلف المنظمات المهنية للتعاون في مجال الزراعة، وتبادل المعلومات، ونقل الدراية الفنية وعقد الشراكات مع المنتجين؛ والتعاون الاقتصادي على مستوى هؤلاء المنتجين؛ وعقد اتفاقات الشراكة. واختتم بيانه مؤيدا موقف المحافظين الأفارقة في مساندة برامج الشراكة الجديدة مـــن أجـــل التنمية في أفريقيا والإعراب عن الأمل في أن يشارك الصندوق بشكل فعال في أنشطته، لاسيما في مجال المساعدة التقنية.

243 – **الســـيد كامويندو** (زامبيا)، أعرب عن ارتياحه للاعتراف الشائع بالصندوق بصفته مؤسسة ابتكارية تفوقت في الوفاء بالمهمة المنوطة بها في مساعدة فقراء الريف في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية. وقال إن نحو ثلاثة أرباع سكان زامبيا فقراء وأن نسبة الفقر أكثر ارتفاعا في المناطق الريفية التي تسود فيها الزراعة القائمة على أصحاب الحـــيازات الصغيرة. غير أن الجهود الرامية إلى الحد من الفقر دعمت بالاستراتيجية الأساسية للصندوق الموجهة إلى التصدي للمشكلات المزمنة المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، وهي الاستراتيجية التي أفادت الأسر الضعيفة بشكل خاص. وقـــد أسهم التعاون بين الصندوق وزامبيا إسهاما كبيرا في تنمية الزراعة في البلاد، حيث قدم الدعم المالي للمشروعات

والـــبرامج التـــي تستهدف زيادة إسهام الزراعة في النمو الاقتصادي. وأعرب عن امتنانه للقرار الذي اتخذه الصندوق بالمشاركة في مبادرة تخفيف الديون الواقعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تنتمي زامبيا إليها، وبالتالي توفير مبالغ يمكن استخدامها في دعم الجهود التي تبذلها بلاده في مجال الحد من الفقر. ودعا الصندوق إلى زيادة مشاركته في هـــذه الجهـــود بمســـاندة المـــبادرة طويلة الأجل التي تنفذها زامبيا لتحسين وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية والأسواق. وقال إن تقديم الدعم لإدارة الموارد سيساعد زامبيا في الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

244 - واســـتطرد معربا عن أمل بلاده في تعزيز الدروس والخبرات القيمة التي اكتسبها الصندوق من المشروعات التـــي يمولهـــا وتـــرجمة ذلك إلى برامج للتنمية الريفية التي تعود بالفائدة على الفقراء. كما أعرب عن تأييد بلاده لنهج الصـــندوق في دمج منظور الجنسين في تصميم وتنفيذ مشروعاته، وما يبذله من جهود لتنفيذ مبادرات التنمية الزراعية الجديـــدة التي تنطوي على مراعاة تمايز الجنسين. وفي هذا الصدد يطيب لزامبيا أن تشترك في المشروع الرائد لدمج مـــنظور الجنســـين في جميع البرامج التي يمولها الصندوق وتتمنى النجاح في تنفيذه، كما أنها تأمل في فتح آفاق جديدة للتعاون في إطار برنامج جديد يجري الآن وضع لمساته الأخيرة.

245 - **الســـيد منى** (سوريا)، قال إن المنطقة العربية تواجه ظروفا صعبة في الوقت الراهن حيث تتعرض لهجمات شرســـة تنشـــر الموت والدمار تحت ذريعة محاربة الإرهاب. وقال إن هناك حشودا عسكرية لم يسبق لها مثيل موجهة لضرب بلد عربي واحتلال أراضيه وتدمير طاقاته وثقافته وطرد سكانه والسيطرة على موارده. ولذلك فإنه يأمل في أن يتحد ضمير العالم ويقف حائلا دون العدوان وتجنب كارثة لا يعلم أحد عواقبها عملا على تحقيق السلام العالمي.

246 - ومضـــى قـــائلا إن بـــرامج التنمـــية الاقتصادية في سوريا أولت اهتماما خاصا للقطاع الزراعي بينما حقق المـــزارعون المشتركون في المشروعات الممولة من الصندوق مكاسب ملموسة في الدخل والأمن الغذائي والاستقرار بفضـــل تحويل الأراضي الزراعية غير المنتجة إلى أراض منتجة. غير أن هناك الكثير مما يجب عمله لزيادة الإنتاج وخفـــض التكالـــيف وتحسين آليات السوق. وأعرب عن اغتباطه إذ ذكر أن سوريا وقعت صباح ذلك اليوم على اتفاقية قـــرض مـــن الصندوق بمبلغ 17.5 مليون دولار أمريكي لتمويل مشروع التنمية الريفية في محافظة إدلب. وأعرب عن تأييده للنهج الذي يتبعه الصندوق في عمله. وشدد على الحاجة إلى تأمين موارد كافية في إطار التجديد السادس للموارد لتمكين الصندوق من القيام بمهمته. وأيد أيضا برنامج عمل الصندوق وميزانيته الإدارية لعام 2003.

247 - **الســـيد فـــيجويريدو** (الـــبرتغال)، قال إن دور الصندوق في مكافحة الجوع والفقر يهم القارة الأفريقية بشكل خـــاص، حيث تعتبر مؤشرات التنمية البشرية فيها غير مرضية. وقد اكتسب الصندوق على مدى 25 عاما من النشاط ثروة من الخبرة ولكنه يواجه الآن تحديات جديدة. لذلك يجب تحديد المناطق الجغرافية الجديدة التي يمكن للصندوق أن يســـتثمر موارده فيها بشكل فعال يمكنه من الوفاء بمهمته على الوجه الأكمل. وفي هذا الصدد دعا إلى مساندة تيمور - ليشتي التي أصبحت عضوا كامل الأهلية في الصندوق. وكما وردت الإشارة في اتفاق مونتيري، ينبغي إعطاء الأولوية لمكافحة الجوع والفقر وتعبئة جهود جميع البلدان، لاسيما البلدان التي تختلف فيها مستويات توزيع الدول والتنمية بشكل لافـــت للنظر. وفي هذا الصدد كان موقف رئيس البرازيل موقفا يستحق كل الثناء، حيث عبر عن تضامنه وعزمه على مكافحـــة جمـــيع أشـــكال الظلم. وأعرب عن تأييد البرتغال لجميع المبادرات الرامية إلى تحسين الأوضاع في المناطق الريفية وعن اعتقاده بأنه من الضروري اتباع استراتيجيات جديدة لشن حرب أكثر فعالية ضد الظلم الفاحش المتمثل في الجوع والفقر في المناطق الريفية الذي تشير الدلائل الراهنة على أنه يزداد حدة في البلدان النامية. وأمام الصندوق دور

شـديد الأهمـية يجـب علـيه أن يؤديه لإقامة شراكات مؤسسية متعددة الأطراف تفضي إلى تطوير آليات أكثر كفاءة لمكافحة الفقر والجوع.

248 - وأضاف قائلا إن البرتغال تبذل كل جهدها، بالتعاون مع الجهات الدولية والمشاركة النشطة في المحافل متعددة الأطراف ومن خلال سياسات التعاون، من أجل التنمية في أراضي البلدان الناطقة بالبرتغالية بالتركيز أساسا على النمو الاقتصـادي والحد من الفقر وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وقال إن بلاده مستعدة على نحو خاص لزيادة تعاونها مع الصندوق، ولذلك ستحافظ على مستوى مساهمتها في التجديد السادس لموارد الصندوق.

249 - ومضـى قائلا إنه بدون بذل جهد منتظم ودؤوب من أجل دمج المناطق الريفية الفقيرة في المشروعات فسوف يـتعذر اقتسام الفوائد والفرص التي تحققها العولمة، وتتعذر مواجهة ما يخلقه ذلك من تحديات عديدة. وقال إن التحدي الرئيسي سيكون التوزيع العادل للدخل والحد بشكل ملحوظ من الجوع، والفقر، والاستبعاد الاجتماعي السائد في مناطق عديدة من العالم. ويجب أن يقوم التعاون الإنمائي على شراكات مؤسسية أوسع وأكثر تحملا للمسؤولية وتستهدف تحقيق نتائج ملموسة وعائد مأمون من الموارد المتاحة. وقد يكون من المفيد تشجيع المنظمات الوطنية على تبادل الدراية الفنية والخبرة بشكل أكثر انتظاما. فمن شأن ذلك أن يفضي إلى إقامة شراكات عمل أكثر توثقا مع الصندوق.

250 - **السـيد هاريانـتو** (إندونيسيا)، رحب بانضمام تيمور- ليشتي إلى عضوية الصندوق، وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولـي أن يعطي الأولوية لتخصيص موارد مالية إضافية من أجل التنمية، لاسيما في شكل مساعدات إنمائية رسمية، والعمـل على سرعة خفض جزء كبير من الديون الواقعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إن اتفاق مونتيري يشـكل أساسا ممتازا يقوم على تخفيف وقع النتائج المترتبة على تراجع عائدات التصدير من البلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على صادرات السلع. وتحقيقا لهذه الأهداف ينبغي للصندوق أن يتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والهيئات العالمية، والإقليمية والقطرية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

251 - وقـال إن إندونيسيا استفادت من 12 قرضا حصلت عليها من الصندوق. ومن بين المشروعات الثلاثة الجارية حقـق مشروع توليد الدخل للمزارعين الحديين والمعدمين نجاحا ملحوظا، واستند أحدث المشروعات إلى شراكة على درجـة عالـية من الابتكارية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وأكد على أهمية ضمان إتاحة مستوى كاف من المـوارد للصـندوق، لأن قلة التمويل الذي كان متاحا له في الماضي أثر في قدرته على تنفيذ البرامج والوفاء بالمهمة المـنوطة بـه بشـكل مـرض. وقال إن إندونيسيا دفعت قسطين قيمة كل منهما 3.5 مليون دولار أمريكي من إجمالي مسـاهمتها فـي التجديد الخامس للموارد وقدرها 10 ملايين دولار أمريكي، وسوف تدفع المبلغ الباقي في عام 2003. وفـيما يـتعلق بالتجديد السادس للموارد تعهدت إندونيسيا بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي نظرا للقيود التي تتعرض لها ميزانيتها، ولكنها ستعيد النظر في هذه المساهمة عندما يتحسن وضعها الاقتصادي. وأعرب عن أمل بلاده في أن يستمر الصندوق في سعيه للحصول على الدعم من المؤسسات المالية الأخرى لزيادة الأموال المتاحة له. وأشار إلى أن موارد الصندوق لا ينبغي أن تستخدم في أي أنشطة أو برامج لا تسهم بشكل مباشر في تنفيذ المهمة المنوطة به. وينبغي العمل على إقامة الشراكات مع المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف بغرض المضي قدما في تحقيق أهداف الصندوق.

252 - وأضـاف قائلا إن التصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي المزمنة تقتضي بذل الجهود لتطوير تكنولوجيا ما بعد الحصـاد والتكنولوجـيا البيولوجـية وتنمية الإنتاج بما يعود بالفائدة على الفقراء ويخفف من حالة انعدام الأمن الغذائي للأسـر فـي الـبلدان النامية؛ وتجديد الاستثمارات في العوامل التي تطلق العنان للنمو الزراعي، مثل البحوث، وتنمية

المـوارد البشـرية، وتطويـر البنى الأساسية الريفية، وشحذ الإرادة السياسية لاتباع سياسات سليمة لاستئصال الفقر، وتعزيـز الأمن الغذائي، وحماية الموارد الطبيعية، وتغيير السلوك والأولويات ضمانا لتحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر توفير شبكة الأمان الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي عناصر ضرورية في الأمن الغذائي المستدام.

253 - **السيد ميراغايا بيري** (البرازيل)، رحب بانضمام تيمور- ليشتي إلى عضوية الصندوق وأثنى على العمل الذي يؤديـه الصندوق، وأشار إلى أن حكومة البرازيل، التي قررت أن يكون خوض المعركة ضد الجوع والفقر على رأس أولوياتهـا، تنفذ مبادرة على نطاق القطر أطلق عليها اسم "برنامج محو الجوع" من أجل تحقيق الأمن الغذائي في إطار شامل للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقال إن البرازيل تملك واحدا من أكبر القطاعات الزراعية في العالم، بينما تعيش نسـبة كبـيرة من الخمسين مليون نسمة، هم تعداد سكان البرازيل، تحت خط الفقر ويفتقدون الأدوات الأساسية، وعلى رأسـها الائـتمانات والدراية الفنية، والدعم التقني والهياكل، التي تضمن لهم الوصول إلى الأسواق المحلية والأجنبية. وقال إن عدم المساواة ظاهرة واسعة الانتشار وإن فقراء الريف ينتقلون بشكل متزايد إلى ضواحي المناطق الصناعية. وسوف يتطلب 'برنامج محو الجوع' دعما متزايدا من جانب المجتمع الدولي. وأكد أن مكافحة الفقر لن تنجح بالاعتماد على قواعد السوق وحدها.

254 - واسـتطرد قـائلا إن المعـركة ضـد الفقر تتطلب توافر الممارسة المسؤولة للسلطات التي يصاحبها تحديد المسـؤوليات الدولية، وتوفير البيئة الديمقراطية، والتعددية الاقتصادية والسياسية. وأكد أن الوصول إلى الأسواق مسألة جوهـرية، ولكن يجب أن تقوم هذه الأسواق على قواعد أكثر عدلا، ويجب التخلي تماما عن السياسات الحمائية. ويجب وضـع الأسـاس الـذي يقوم عليه القضاء على الخلل في التجارة الدولية، لاسيما في السلع الزراعية. وقال إن الدعم والممارسـات الأخرى التي تتبعها البلدان المتقدمة والتي أدت إلى ركود صادرات البلدان النامية أمر مرفوض. ويجب على البلدان المتقدمة أن تقوم بدورها وتتحمل مسؤولياتها في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في المؤتمرات الدولية الأخيرة، وعلى رأسها مؤتمرات الدوحة، ومونتيري وجوهانسبرغ. وتقوم البرازيل بواجبها في وضع نظام دولي أكـثر عـدلا، وقـررت أن تحـافظ، رغم ما تتعرض له ميزانيتها من قيود، على تعهدها في التجديد السادس لموارد الصندوق. واختتم بيانه قائلا إنه ينبغي للصندوق أن يشكل جزءا من نظام دولي أكثر عدلا.

255 - **السـيد كيسامبا موغيروا** (أوغندا)، قال إن خطة بلاده في تحديث الزراعة انبثقت عن خطة العمل لاستئصال الفقـر التـي أكـدت علـى أهمية النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة وزيادة الدخل الأسري والممارسة الصالحة للسـلطات. وتتضـمن خطـة تحديث الزراعة سبعة تدخلات محددة هي: تطوير التكنولوجيا ونشرها، وتوفير الخدمات الزراعـية، والتعلـيم الزراعـي، والحصول على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، وتطوير البنى الأساسية، والتمويل الريفي، وتجهيز الناتج الزراعي وتسويقه. وتم أثناء تنفيذ الخطة اكتساب بعض الدروس، وأهمها ضرورة تنفيذ جمـيع عناصـر الخطـة، حـتى يمكن بلوغ هدف استئصال الفقر: حيث يحتاج المزارعون ليس فقط للحصول على التكنولوجـيا المحسـنة وإنمـا أيضـا علـى عوامل الإنتاج المساندة، مثل الأراضي، والائتمانات الريفية، والأسواق والمعلومات، والبنى الأساسية المناسبة في شكل طرق ووسائل مواصلات وتوفير الكهرباء في المناطق الريفية. وقال إن أوغـندا تبحـث كـل هذه العناصر لضمان تحقيق أثر أكبر لمختلف البرامج عملا على تحسين إمكانات الوصول إلى الموارد الإنتاجية، لاسيما من أجل النساء. وعملت بلاده أيضا على دمج القضايا المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، والبيئة، ومرض الإيدز كعناصر شاملة في جميع سياسات التنمية الريفية.

256 – وأضاف قائلا إن هناك تحديا قائما يتمثل في جعل الزراعة أكثر جذبا للفقراء من خلال زيادة إنتاجيتها وربحيتها، وهذا يتطلب على وجه الخصوص الاستثمار في توفير المياه للإنتاج وتطوير البنى الأساسية لتسويقه. وهناك حاجة أيضا إلى إعادة النظر بشكل مستمر في السياسات والأطر التنظيمية المتعلقة بالحصول على الأراضي والتمويل الريفي ورفع مستوى ونوعية المنتج الزراعي.

257 – **السيد هودنغار نجاريمادن** (تشاد)، قال إن دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق تعقد في وقت تعرضت فيه الآمال التي انعقدت على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة للتقوض بسبب المناخ السائد لانعدام الأمن العالمي. والواقع أن الموضوع الذي اختير لمناقشته في هذه الدورة إنما يعبر أبلغ تعبير عن المهمة الأساسية المنوطة بالصندوق ويبرهن على عزمه مواصلة أعماله في مساعدة فقراء الريف في التغلب على الفقر. وقال إن إنجازات الصندوق وما اكتسبه من خبرات مشهود بها تستحق المساندة.

258 – وفي إطار الإشادة بالدعم المقدم من الصندوق لتمويل المشروعات في شمال غويرا وكانم قال إن الاستراتيجية التي اعتمدتها تشاد الخاصة بالحد من الفقر استجابة للوضع الاقتصادي المتأزم في بلاده تركز على التنمية الريفية والصحة والتعليم وتطوير البنى الأساسية. ونظرا لأن قلة المتحصل من الأغذية هي المقياس الأول للفقر فإن الأمن الغذائي يلعب دورا محوريا في استراتيجية الحد من الفقر. ومن المهم أن تأخذ سياسات وبرامج ومشروعات الحد من الفقر في اعتبارها الظروف الثقافية والاجتماعية للمستفيدين. ولن يتسنى تحقيق أهداف الصندوق إلا بتوافر الموارد الضرورية، ولذلك يجب تكثيف الجهود لتعبئة هذه الموارد. وقال إن حكومة جمهورية تشاد ستلتزم بتعهداتها السابقة، بل وستبذل جهدا أكبر فيما يتعلق بالتجديد السادس للموارد.

تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر (البند 13 من جدول الأعمال) (GC 26/L.11)

259 – **السيد مور** (منسق الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر)، قال إن عام 2002 شهد تقدما مثيرا للاهتمام وبلغ ذروته بتحويل الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر إلى الائتلاف الدولي المعني بالأراضي الذي أصبح الآن يشكل آلية عالمية رائدة في بحث قضايا الحصول على الأراضي. ذلك أن تأمين الحصول على الأراضي يعد مسألة حيوية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية طالما أنه يساعد على تحسين الأمن الغذائي والدخل الأسري وضمان الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وخلق الظروف التي تساعد على مكافحة التصحر.

260 – ومضى قائلا إن أعضاء الائتلاف أبدوا اهتماما خاصا بالتحديات والحساسية السياسية المرتبطة بقضايا الحصول على الأراضي وبعقد اللقاءات لبحثها وإقامة الشبكات وتطوير المعارف وأدوار الائتلاف في الوساطة والتفاوض بشأنها. وقد أخذ نطاق أنشطة الائتلاف في الاتساع بشكل مطرد سنة بعد أخرى وأظهرت نتاج أنشطته ما تحقق من تقدم من خلال التعاون بين الوكالات. وفي عام 2002 انصب اهتمام الائتلاف على ستة مجالات هي: تبادل أفضل الممارسات بين شبكة شركاء المجتمع المدني في أكثر من 25 بلدا في إطار برنامج المعرفة الذي يضطلع به الائتلاف؛ وبرنامج دعم إقامة الشبكات الذي ساعد، من خلال إعطاء المعدمين وشبه المعدمين صوتا مؤثرا وحضورا ملموسا وفرصا للتعبير عن آرائهم، على صياغة السياسات العامة التي تؤثر في احتياجاتهم من الموارد؛ ومرفق تعزيز المجتمع المحلي، الذي يدعم حاليا الأنشطة الابتكارية في 15 بلدا؛ وبرنامج حصول النساء على الموارد الذي عقد حلقات عمل قائمة على المجتمعات المحلية في آسيا والذي يسعى الائتلاف حاليا إلى تعبئة الموارد في إطاره للتوسع في أنشطته لتشمل بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والمحفل المشترك للحصول على الأراضي الذي يوثق التوافق في

الآراء بشأن قضايا الحصول على الأراضي التي تعد مسألة محورية في الدور العالمي الذي يقوم به الائتلاف في الجمع بين أصحاب الشأن؛ وأخيرا شحذ اهتمام الحكومات بإقامة تحالفات الحصول على الأراضي من أجل عقد شراكات التنمية الوطنية كأداة جديدة في مساعدة البلدان على إنشاء محافل تشاركية لأصحاب الشأن لمعالجة قضايا الحصول على الأراضي. وتشكل هذه الشراكات جزءا من الحوار الوطني والعمل الاستشاري الذي يرسم السياسات المتعلقة بالأراضي. وقد طلب عدد من الحكومات الحصول على مساعدة الائتلاف في إنشاء شراكات من أجل الحصول على الأراضي فيها، ومن المأمول أن تحذو بلدان أخرى حذوها.

261 - وأضاف قائلا إن هذه الأنشطة الأساسية دعمت بالأنشطة الجارية مع الصندوق؛ ومع إدارة حيازة الأراضي في منظمة الأغذية والزراعة؛ ومن خلال زيادة العلاقات مع المفوضية الأوروبية؛ ومن خلال مشروع بحوث سياسات الأراضي للبنك الدولي؛ ومن خلال إعادة إدراج مسألة الإصلاح الزراعي في جدول أعمال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومن خلال تصميم برنامج مشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة والائتلاف الشعبي.

262 - واستطرد قائلا إن التحالفات تشكل عنصرا أساسيا في أنشطة الائتلاف الشعبي وقد نشرت نتائجها في وثيقة *الائتلاف الدولي المعني بالأراضي* التي عرضت على المجلس. وجدير بالذكر أن الائتلاف قد نشأ من تحليل تاريخ قضايا الحصول على الأراضي الذي توصل إلى أن القيود الماثلة أمام تأمين حقوق فقراء الريف في الوصول إلى الموارد تتطلب اتخاذ الإجراءات على عدة مستويات في عدد من المجالات السياسية واستخدام مجموعة متنوعة من مجالات التأثير.

263 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي للائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر.**

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 14 من جدول الأعمال) (GC 26/L.12)

264 - **السيد ريدن** (مدير الآلية العالمية)، أعلن أن مجلس المرفق العالمي للبيئة قرر فتح محفل جديد يعنى بتدهور حالة الأراضي وأن البرنامج التشغيلي للمحفل المتوقع أن يعتمده مجلس المرفق العالمي للبيئة في مايو/أيار 2003، سيوفر المزيد من الموارد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويتصل بذلك توسع الآلية العالمية في تعاونها مع الصندوق بصفته إحدى الوكالات المعنية بتنفيذ المرفق العالمي للبيئة. فقد ساعد الصندوق، على سبيل المثال، في صياغة الاقتراح الخاص باعتماد تجهيز المشروعات باء من أجل عنصر البيئة في المشروعات التي سيمولها الصندوق في محافظتي نينغسيا وشانكسي في الصين، وهو ما يتمشى مع برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر. كما يقدم الصندوق والآلية العالمية الدعم لحكومة البرازيل في إدراج عنصر البيئة في مشروع التنمية المستدامة لمستوطنات الإصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة في البرازيل.

265 - ومضى قائلا إن لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي عقدت أول اجتماع لها في نوفمبر/تشرين الثاني 2002، ركزت اهتمامها على القضايا التقنية وسبل التعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أثار النهج الذي وضعته الآلية العالمية في تعبئة الموارد من أجل برامج العمل الوطنية اهتماما كبيرا بين الجهات المانحة والمعنيين في

البلدان النامية، والشاهد على ذلك الرغبة التي أعربت عنها المفوضية الأوروبية في وضع برنامج للتعاون المنتظم مع الآلية العالمية. ولكن لا تزال الحاجة قائمة إلى توسيع نطاق عمل الآلية حتى يتم التعرف على هذا النهج بشكل أفضل.

266 - وقال إنه بناء على طلب البنك الدولي يجري الآن النظر في تقديم المزيد من الدعم المؤسسي للآلية العالمية، وقد ارتبط ذلك بقرار اتخذه مؤتمر الأطراف في الدورة الثالثة باستعراض عمليات الآلية العالمية في الدورة السادسة للمؤتمر حيث سيعد تقييم مستقل لأعمالها.

267 - وحسبما أوصت به لجنة التيسير، وضعت الآلية العالمية خطة عمل حددت مهام أعضاء اللجنة تجاه العمل الذي تقوم به الآلية. وفي معرض إعداد هذه الخطة قامت الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بتنسيق الطلبات المقدمة من المؤسستين لدعم تجهيز وتنفيذ برامج العمل الوطنية. ومن بين الأهداف المهمة للخطة إشراك أعضاء اللجنة بشكل أكثر إيجابية في أعمال الآلية العالمية وإقامة تعاون أكثر انتظاما مع كل الأعضاء بغرض تقديم خدمات أكثر فعالية لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

268 - **أحاط مجلس المحافظين بالتقرير المرحلي للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.**

انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 10 من جدول الأعمال) (الوثيقةGC 26/L.8, Add.1, Add.2)

269 - **رئيس المجلس،** قال إنه يتعين انتخاب 18 عضوا و 18 عضوا مناوبا في المجلس التنفيذي الجديد. ووفقا للجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق يتعين انتخاب ثمانية أعضاء وثمانية أعضاء مناوبين من أعضاء القائمة ألف؛ وأربعة أعضاء وأربعة أعضاء مناوبين من القائمة باء؛ وستة أعضاء وستة أعضاء مناوبين من القائمة جيم. وأشار إلى المادة 40-1 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين قائلا إن الوثيقة GC 26/L.8 التي عُدلت بالوثيقة GC 26/L.8/Add.1 تتضمن قائمة بالدول الأعضاء التي يوجد بشأنها بند محاسبي ومن ثم فهي غير مؤهلة للتعيين. وتتضمن الوثيقة GC 26/L.8/Add.2 التشكيل المقترح للمجلس التنفيذي حسبما أشار به منسقو القوائم بعد اجتماعاتهم مع الدول الأعضاء.

270 - وأحاط مجلس المحافظين علما أنه تم اختيار البلدان التالية من الفئة ألف أعضاء في المجلس التنفيذي: كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد، والولايات المتحدة؛ والبلدان التالية أعضاء مناوبين لها: أيرلندا، وبلجيكا، وسويسرا، والنمسا، والدانمرك, والمملكة المتحدة، والنرويج، واستراليا، والمملكة المتحدة. كما طرح اقتراح بأن يقرر المجلس تعيين المملكة المتحدة عضوا وهولندا عضوا مناوبا عن السنة الأخيرة لشغل المنصب، أي عام 2005.

271 - ومضى قائلا إنه تم اختيار البلدان التالية من القائمة باء: الكويت، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وفنيزويلا أعضاء، وانتخاب: الإمارات العربية المتحدة عضوا مناوبا للكويت؛ وإندونيسيا عضوا مناوبا للمملكة العربية السعودية؛ والجزائر عضوا مناوبا لفنزويلا. ويوجد مقعد شاغر كعضو مناوب عن النيجر كعضو. وفي إطار تلك الفئة شغل ثلاثة مقاعد مناوبة فقط وفقا لأحكام المادة 40-1 من النظام الداخلي. واقترح أن يسمح مجلس المحافظين لبلدان القائمة باء أن تعدل، خلال السنوات الثلاث لشغل المناصب في المجلس التنفيذي، عضويتها في المجلس التنفيذي إذا اكتسبت أي من بلدان القائمة باء غير المؤهلة ما يؤهلها لعضويته.

272 – وفي إطار القائمة جيم، توجد ثلاثة قوائم فرعية. وفيما يتعلق بالقائمة الفرعية جيم–1 للبلدان الأفريقية انتخبت البلدان التالية أعضاء: الكاميرون ومصر؛ ثم السودان وموزامبيق عضوين مناوبين لهما على التوالي.

273 – وأضاف أنه فيما يتعلق بالقائمة الفرعية جيم– 2 لبلدان أوروبا وآسيا والمحيط الهادي اختيرت البلدان التالية أعضاء: الهند لفترة كاملة والصين لعامي 2003 و 2004، ثم تحل باكستان محلها في عام 2005؛ واختيرت البلدان التالية أعضاء مناوبين: رومانيا عضوا مناوبا للهند عن السنة الأولى ثم تحل محلها جمهورية كوريا عن عامي 2004 و2005؛ وباكستان عضوا مناوبا للصين عن السنة الأولى ثم تحل سري لانكا محلها في عام 2004؛ وأخيرا الصين عضوا مناوبا لباكستان في عام 2005.

274 – وفيما يتعلق بالقائمة الفرعية جيم–3 من أمريكا اللاتينية والكاريبي، اختيرت البلدان: البرازيل والمكسيك عضوين؛ واختيرت: بنما عضوا مناوبا للمكسيك في السنة الأولى ثم تحل غواتيمالا محلها في عامي 2004 و 2005؛ والأرجنتين عضوا مناوبا للمكسيك.

275 – ونظرا لعدم وجود اعتراضات أعلن انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين المذكورين أعلاه في المجلس التنفيذي.

276 – **اعتمدت الانتخابات.**

277 – **رئيس المجلس،** طلب أن يسجل التقرير النهائي قرار مجلس المحافظين بالسماح لبلدان القائمة باء بتعديل عضويتها إذا تأهل أحد البلدان غير المؤهلة حاليا لعضوية المجلس التنفيذي. وطلب أيضا أن يسجل التقرير النهائي قرار مجلس المحافظين بتعيين المملكة المتحدة، في إطار القائمة ألف، عضوا وهولندا عضوا مناوبا في السنة الأخيرة من شغل المنصب. وفيما يتعلق بما تم التوصل إليه من اتفاق بين بلدان القائمة الفرعية جيم–2 والقائمة الفرعية جيم–3 بشأن تبادل المقاعد ينبغي أن يسجل في التقرير النهائي أن هذه التغييرات اعتمدت من مجلس المحافظين على أن تصبح نافذة المفعول في آخر يوم من شهر فبراير/شباط في السنوات ذات الصلة، وليس مطلوبا إصدار تصديق آخر من مجلس المحافظين في هذا الشأن.

278 – **ووفق على ذلك.**

279 – **رئيس المجلس،** تحدث باسم مجلس المحافظين وهنأ البلدان التي اختيرت في عضوية المجلس التنفيذي ووجه الشكر إلى البلدان التي انتهت مدة شغل مناصبها في المجلس على تفانيها في خدمة الصندوق.

مسائل أخرى (البند 15 من جدول الأعمال)

الموافقة على نشر الوثائق

280 – **رئيس المجلس،** أعاد إلى الأذهان أن سياسة الصندوق المتعلقة بنشر الوثائق تشترط أن يكون نشر وثائق أي دورة بعينها من اختصاص الهيئة الرئاسية المعنية فقط. ولذلك طلب إلى مجلس المحافظين الموافقة على نشر جميع

الوثـائق التـي عرضـت علـى الدورة الحالية، وتؤدي الموافقة على ذلك إلى نشر وثائق مجلس المحافظين في موقع الصندوق على الشبكة الإلكترونية ومن ثم تصبح متاحة للجمهور.

281 - رأى أن مجلس المحافظين قد وافق على نشر جميع الوثائق التي عرضت على المجلس في دورته الحالية.

282 - **ووفق على ذلك.**

موجز اجتماعات الموائد المستديرة الأربعة التي عقدت بالتزامن مع دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

283 - **السـيد فـان دي ساند** (مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرنامج)، قدم موجزا للمناقشات التي دارت في اجـتماعات الموائد المستديرة الأربعة التي عقدت في 20 فبراير/شباط 2003 بالتزامن مع انعقاد دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين عن الموضوعات التالية: تيسير وصول فقراء الريف إلى الأسواق بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتحويل المؤسسات الريفية إلى مؤسسات فاعلة تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية؛ والمرأة كعامل للتغيير؛ والسكان الأصليون والتنمية المستدامة. ويرد النص الكامل للموجز في الفصل 3 باء من تقرير مجلس المحافظين.

284 - **السيد ساراغي (إندونيسيا) تولى رئاسة المجلس.**

موجز مناقشات فريق الخبراء المعنى بموضوع دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

285 - **رئـيس المجلـس،** قـدم موجزا لمناقشات فريق الخبراء المعني بموضوع دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلـس المحافظيـن: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. ويرد النص الكامل للموجز في الفصل الرابع من تقرير مجلس المحافظين.

اختتام الدورة

286 - **السـيدة موتشـادا** (زمـبابوي) تحدثت باسم المجموعة الأفريقية فقالت إن المناقشات التي دارت في اليومين الماضيين كانت منعشة للآمال ومشجعة للبلدان الأفريقية التي حظيت محنتها باهتمام أعضاء المجلس. ومن المأمول أن يولـي الصـندوق اهتماما مناسبا للشواغل الملحة التي طرحت على المجلس لأن ذلك سيسهم في إزالة عقبة كأداء أمام المشـاركة الكاملة من بلدان المجموعة التي تنتمي إليها في البرامج الإنمائية، رغم أنه قد يكون هناك ما يستدعي إعادة النظر في بعض الإجراءات التي حالت دون المشاركة الكاملة من أصحاب الشأن. وأعربت مجددا عن الحاجة إلى تمثيل المجموعة الأفريقية بشكل كامل في المجلس التنفيذي بغرض زيادة شفافية برامج الصندوق وتشجيع الأقاليم الفرعية على المشـاركة في أعمال المجلس. وأعربت عن أملها في أن يمضي موظفو الصندوق خطوة أخرى نحو إزالة الاختناقات الميدانـية التـي أشـار إليها عدد من الوفود حتى يمكن لبرامج الصندوق القطرية أن تلبي احتياجات وآمال المجتمعات المحلية المعنية. وقالت إن المجموعة الأفريقية ملتزمة بإعطاء أولوية أعلى للزراعة واختبار الآراء الجديدة باعتبار ذلك هـو أضـمن طريق للتغلب على الجوع والفقر. كما أعربت عن أملها في أن تكون الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين نقطة تحول كبرى في طريق شراكاتها مع الصندوق.

287 - **رئيس المجلس**، ألقى بيانا ختاميا يرد نصه الكامل في الفصل الرابع من تقرير مجلس المحافظين.

288 - أعلن اختتام أعمال دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين.

289 - **ورفعت الجلسة في الساعة 18.30.**

(v) بيانات عامة لشبكة الإنترنت

الفقرات

أنغولا 292-290
مالي 296-293

290 - **السيد لوتوكوتا** (أنغولا) رحب بانضمام تيمور ليشتي إلى عضوية الصندوق وقال أن سكان الأرياف والمزارعين في بلاده، الذين هجر الكثير منهم مواطنهم خلال الحرب الطويلة، يعودون الآن إلى ديارهم لاستئناف أنشطتهم الإنتاجية. وأشار إلى أن الكفاح ضد الجوع والفقر، الذي يندرج في عداد أولويات جدول الأعمال السياسي في البلاد، يتضمن إعادة إطلاق القدرات الإنتاجية، مع التركيز على إنتاج قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك، والحد من العجز الغذائي، والنهوض بالأوضاع المعيشية للشرائح السكانية الضعيفة. وترمي خطة العمل الوطنية لعام 2003 إلى تعزيز مستويات الإنتاج السلعي ومن ثم ترسيخ الأمن الغذائي، وإلى إشراك النازحين السابقين والمحاربين القدماء في الأنشطة الزراعية، وإلى الشروع من جديد في إنتاج البذور، وممارسة أنشطة الزراعة التجارية، والبحوث والإرشاد الريفي، والتدريب، والتعليم. وتشكل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لأنغولا، التي ينتظر أن يقرها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2003، الخطوة الأولى نحو تحديد أبرز لاحتياجات الملحة. وقد عانت أنغولا من موجة جفاف حادة ولذلك فإنه يأمل أن ينظر الصندوق في أمر تكرار مشروعات الري الناجحة في البلاد.

291 - ويتطلب تصحيح مسار الاتجاهات السلبية في بيانات التنمية البشرية في أفريقيا تقديم قدر أكبر من المساعدات لقطاعي الزراعة ومصايد الأسماك. ويستحق الصندوق الثناء لمساندته للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وسيسهم تعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى المتمركزة في روما في ضمان قسط أضخم من التضافر والدعم.

292 - وتأمل أنغولا في أن تتحول التعهدات المقدمة إلى التجديد السادس للموارد إلى مزيد من المشروعات الممولة من الصندوق. ولأسباب لا تخفى على أحد فقد عجزت أنغولا عن زيادة تعهداتها للصندوق ولكنها ستحافظ على مستوى مساهمتها بل وستسددها سلفا. وتثني الحكومة الأنغولية على ما اتخذته إدارة الصندوق من تدابير لترسي حافظة استثماراتها على أسس راسخة من جديد. وفيما يتصل بالتعاقد مع الخبراء الاستشاريين فإن من الواجب منح الأولوية للخبراء المحليين بالنظر إلى ما يتمتعون به من معرفة واسعة بالظروف المحلية، وإلى الطابع المستمر لعملهم، وإلى الدراية التي يستقونها من المشروعات القطرية، وإلى انخفاض تكاليف عقودهم. وأعرب السيد لوتوكوتا عن التأمين لاقتراح تعزيز الحضور الميداني للصندوق، على أن تشارك البلدان ذاتها في انتقاء الخبراء ذوي المؤهلات الرفيعة. وأعرب عن ارتياح أنغولا لمشاركتها في المجلس التنفيذي وعن الأمل في أن تتاح الفرصة مستقبلا للبلدان النامية لزيادة عدد ممثليها في المجلس.

293 - **السيد تراوري** (مالي) قال إنه ليس هناك من كبير أمل في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية إذا ما استمرت الوتيرة الراهنة للتقدم. ولهذا فإن موضوع الدورة الحالية بالغ الأهمية، وتحتل مشاركة فقراء الريف في جهود تنميتهم الذاتية موقع الصدارة. وتتماشى مهمة الصندوق المتجسدة في هذا الموضوع تماما مع سياسة بلاده في منح الأولوية لأنشطة الحد من الفقر. كما أن الأهداف الثلاثة *للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002 – 2006*، تتطابق مع الموضوعات الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية الحد من الفقر التي اعتمدتها مالي مؤخرا، مما سيعزز من الدور

التحفـيزي للصندوق في الكفاح ضد الفقر. وعلى الجبهة المؤسسية فإن مالي تسعى إلى ترسيخ قاعدة ديمقراطية سليمة وإدارة رشـيد، وتبرهن سياسة اللامركزية التي تتبعها البلاد على الرغبة في اضطلاع السكان المحليين بدور فعال في التنمـية الاجتماعـية والاقتصـادية وفـي اتخاذ القرارات المتصلة بالكفاح ضد الفقر الريفي. وقد خلفت المشروعات الابتكارية الممولة من الصندوق في مالي أثرا إيجابيا وشكلت دليلا على الشراكة الفعالة بين بلاده والصندوق. وأعرب عن الأمل في تدعيم هذه الشراكة أكثر فأكثر من خلال تنفيذ مشروعات جديدة.

294 – ويعتـبر تعزيز المساندة الدولية لقطاع الزراعة والبحوث، والإرشاد، وحماية الموارد الطبيعية عنصرا أساسيا في ضمان انتفاع الفقراء من الاكتشافات التكنولوجية بغية إرساء الأمن الغذائي عبر التنمية المستدامة للموارد الطبيعية. وفـي سـبيل ذلك فإن دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا يعتبر حيويا. كما أن الوصول إلى المياه حاسم أيضا بالنسبة لتحقـيق الأمن الغذائي في بلدان الساحل مثل مالي، ومن الواجب ضمان ذلك من خلال تنفيذ برامج لإدارة المياه وإقامة آلـيات لتفادي الأخطار المرتبطة بالكوارث الطبيعية. ويتمثل التحدي الرئيسي اليوم في توفير القدرة على الوصول إلى الأسـواق وإزالـة الحواجز التجارية التي تفرضها البلدان المتقدمة وما توفره من إعانات. وينبغي أن يتلقى المزارعون عـائدات منصـفة مقابل عملهم. ودعا المجتمع الدولي إلى تسوية مسألة الإعانات الزراعية دون تأخير وإلى استطلاع وسائل تعويضية للحد من آثارها الكارثية على المزارعين الفقراء.

295 – وأعرب عن امتنانه البالغ للصندوق للفوائد التي سيجنيها سكان الريف نتيجة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بـالديون. وفي ضوء الدور الخاص للصندوق في تحقيق الهدف الأساسي من الأهداف الإنمائية للألفية فقد حث المجتمع الدولي على زيادة دعمه للصندوق. ورغم المصاعب الجسيمة فقد سددت مالي مساهمتها البالغة 000 10 دولار أمريكي للـتجديد الخـامس وأعلنت عن مساهمة بمقدار 020 11 دولارا أمريكيا للتجديد السادس. وأعرب عن أمله في أن تفي الـدول الأعضـاء الأخرى في الصندوق، بما في ذلك من يواجه منها مصاعب مماثلة، بالتزاماتها. وأعلن عن موافقته على مشروع القرار المتصل بالتجديد السادس.

296 – ودعـت مالـي إدارة الصندوق إلى اتخاذ التدابير الضرورية لكبح أي خسائر استثمارية أخرى وانتهت على نـتائج مـبادرة الديون التي ينبغي أن تحظى بالمزيد من التشجيع. ووافقت مالي على مشروع برنامج العمل والميزانية الإداريـة للصندوق لعام 2003، وعلى التفويض بالتمويل الإضافي الذي اقترحه المجلس التنفيذي، وعلى إنشاء حساب أمانة للصندوق لخطة التأمين الطبي بعد الخدمة. ورحب مالي بالتقدم المحرز على طريق تنفيذ خطة العمل للفترة 2000 – 2002، أشـارت إلـى أنها تتابع باهتمام تنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي في الصندوق، وحثت الجهات المانحة على تقديم المزيد من الدعم للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر.

الفصل الثالث

باء – مناقشات الموائد المستديرة

مقدمة

297 – عقد مجلس المحافظين أربع موائد مستديرة صباح يوم 20 فبراير/شباط 2003 لمناقشة موضوعات تتعلق بعمل الصندوق. ووُزع على المندوبين أربع ورقات مناقشة كمعلومات أساسية.

298 – وقد نظمت الموائد المستديرة الأربع على الوجه التالي:

تشجيع دخول فقراء الريف إلى الأسواق تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية

الرئيس: السيد سارتاج عزيز (Sartaj Aziz)، عضو مجلس الشيوخ ووزير الزراعة، والخارجية، والمالية في جمهورية باكستان الإسلامية سابقا، ومساعد رئيس الصندوق سابقا

المتحدثون:
(i) السيدة لوسيا غونزالس (Lucia Gonzalez)، المسؤولة عن مشروع التنمية الزراعية للمجتمعات الريفية المحلية وأصحاب الحيازات الصغيرة في الإقليم الرابع في شيلي
(ii) السيد تشارلز غور (Charles Gore)، كبير مسؤولي الشؤون الاقتصادية، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية
(iii) معالي تشارلز كينجا (Charles Keenja)، وزير الزراعة والأمن الغذائي في جمهورية تنزانيا المتحدة
(iv) السيد مارتن خور (Martin Khor)، رئيس شبكة العالم الثالث، ماليزيا
(v) السيد جاك وولتر (Jake Walter)، مدير مؤسسة TechnoServe في موزمبيق

تحويل المؤسسات الريفية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الرئيس: السيد موييس منساه (Moise Mensah) رئيس مجلس أمناء الخدمة الدولية للبحوث الزراعية القطرية، ووزير التنمية الريفية، ووزير المالية السابق في جمهورية بنين ومساعد رئيس الصندوق سابقا

المتحدثون:
(i) السيد دافيد بيكمان (David Beckmann)، رئيس معهد "الخبز للعالم"
(ii) السيدة إلا بهات (Ela Bhatt)، مؤسِّسة اتحاد النساء العاملات لحسابهن في الهند، والسكرتيرة العامة للاتحاد
(iii) السيد آلان دي جانفري (Alain de Janvry)، أستاذ الاقتصاد الزراعي والموارد الاقتصادية، بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، الولايات المتحدة

رؤساء الموائد المستديرة

السكان الأصليون والتنمية المستدامة

السيدة فيكتوريا تولي – كوربوز

تشجيع وصول فقراء الريف إلى الأسواق بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

السيد سارتاج عزيز

تحويل المؤسسات الريفية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

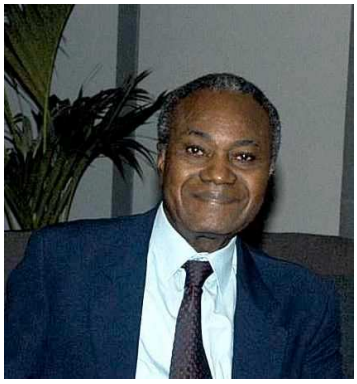

السيد مويس منساه

المرأة كعامل للتغيير

الدكتورة نفيس صادق

(iv) السيد جوناثان كيد (Jonathan Kydd)، أستاذ التنمية الزراعية في كلية العلوم والتكنولوجيا والطب الإمبراطورية في المملكة المتحدة

السكان الأصليون والتنمية المستدامة

الرئيس: السيدة فيكتوريا تاولي كوربوس (Victoria Tauli Corpuz)، المديرة التنفيذية للمركز الدولي للسكان الأصليين لبحوث السياسات والتعليم في الفيليبين

المتحدثون:
(i) السيد ماركوس ماتياس ألونزو (Marcos Matias Alonso)، مدير وعضو المنتدى الدائم للأمم المتحدة لقضايا السكان الأصليين
(ii) السيد هارولدو ايريك كويج شين، (Haroldo Eric Quej Chen)، السكرتير الأول للكونغرس في جمهورية غواتيمالا
(iii) السيد سيرجيو سوتو (Sergio Soto)، المنسق العام للأقاليم الصغيرة في وزارة التنمية الاجتماعية بالمكسيك
(iv) السيد ب. ن. يوغاندهار (B.N. Yugandhar)، السكرتير السابق لرئيس وزراء جمهورية الهند

المرأة كعامل للتغيير

الرئيس: الدكتورة نفيس صادق (Nafis Sadik)، المستشارة والمبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن مرض الإيدز في آسيا، والمديرة التنفيذية السابقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

المتحدثون:
(i) السيد جون بياكاجابا (John Byakagaba)، منسق مشروع في برنامج دعم تنمية حي هويما في أوغندا
(ii) **السيدة** جوسلين داو (Jocelyn Dow)، رئيسة المنظمة النسائية للبيئة والتنمية في غيانا
(iii) الدكتور مايكل هوفمن (Michael Hofmann) المدير العام، الوزارة الفيديرالية للتعاون الاقتصادي والتنمية، جمهورية ألمانيا الاتحادية
(iv) الدكتورة أماني قنديل، المديرة التنفيذية للشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، مصر

299 - وقرب انتهاء الجلسة، قام السيد كليمانس فان دي ساند، الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج في الصندوق، بتقديم الموجز التالي لمداولات الموائد المستديرة إلى مجلس المحافظين.

الموجز

300 - أتت الموضوعات الأربعة لمناقشات الموائد المستديرة من الإطار الاستراتيجي للصندوق: الدخول إلى الأسواق، والمؤسسات، وقضايا التمايز بين الجنسين، والسكان الأصليون. وتبين من المناقشات التي دارت ان هذه الموضوعات التي وقع الاختيار عليها لها أهميتها البالغة في الحد من الفقر وفي تشجيع النمو الاقتصادي والمستدام على نطاق واسع. وكان التوافق في الآراء واضحا في الاهتمام البالغ الذي أبدته الوفود في اجتماعات الموائد المستديرة: فقد أتوا إلى هذه الاجتماعات بأعداد غفيرة وشاركوا في المناقشات بحماس ونشاط. وكانت المدخلات التي ساهم بها رؤساء هذه الاجتماعات والمشاركين فيها تتفق كلها في انها من مستوى راق، وانها مهدت الطريق لمناقشات بالغة الثراء والحيوية.

301 - وباعتبارنا إدارة الصندوق، فاننا نشعر بأن الهدف من هذه الموائد المستديرة قد تحقق بالفعل، ألا وهو: تشجيع اقتسام المعارف والتعلم المتبادل، وإتاحة فرصة حقيقية أمام الوفود لكي تساهم بمدخلاتها في استراتيجية الصندوق وانشطته. وستكون للتوصيات التي تخرج من هذه الموائد المستديرة قيمتها البالغة بالنسبة للصندوق في سعيه لتنفيذ إطاره الاستراتيجي.

تحويل المؤسسات الريفية بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

302 - إن فقراء الريف، نساء وشبابا، يعانون من الفقر بسبب عدم قدرتهم على التأثير في القواعد التي تتحكم في حصولهم على الأصول والمدخلات والدخول إلى الأسواق، وهي قواعد تميل إلى التحيز ضدهم. كما يعاني فقراء الريف من الفقر بسبب عدم وجود صوت لهم وعدم وجود منظمات تعبر عن مصالحهم، سواء عن طريق عضويتهم المباشرة أو النيابة عنهم. وتحويل المؤسسات الريفية (المنظمات وقواعد العمل) من أجل الاندماج في تيار التنمية أمر **لا بد منه** من أجل التغلب على الصعوبات التي تقف أمام الحد من الفقر بصورة مستدامة، وتمكين الفقراء من اغتنام الفرص التي تلوح لهم.

303 - وينبغي النظر إلى سكان الريف باعتبارهم أفراداً لهم نشاطهم الاقتصادي كمنتجين، يساهمون بالفعل في النمو المستدام. ولا بد للصندوق أن يركز على بناء المنظمات وتحويل المؤسسات نحو الاحتياجات الاقتصادية للفقراء. ويرتبط ذلك ضمنيا بالسياسة بمعنى التحول إلى الديمقراطية، وهو ما يعني تغيير ميزان القوة لمصلحة الفقراء. وهذا المفهوم للعلاقة بين النمو وتمكين السكان، يتفق تماما مع نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، والذي يستند إلى العلاقة المتبادلة بين الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

304 - وقد خرجت من الموائد المستديرة بعض الاستنتاجات والتوصيات، مثل:

- حتى يتسنى خلق فرص **محلية** للعمل والاستثمار، لا بد من تشجيع الخدمات التكميلية من جانب الحكومة والقطاع الخاص على المستوى **الاقليمي**، لانه ثبت أن البلديات في كثير من البلدان قد تستطيع تقديم خدمات اجتماعية، ولكنها لا تستطيع، بسبب صغر حجمها، أن تقوم بدور اقتصادي.
- لا بد للصندوق أن يقوم بحشد الفقراء لكي ينضموا إلى عملية التحويل، وأن يستثمر قدرتهم على ذلك. ولكن لا ينبغي الإغراق في التفاؤل، فإقامة منظمات للفقراء مسألة تحتاج إلى وقت طويل، ولا ينبغي أن تقف العملية عند المستوى المحلي، وإنما ينبغي أن تستمر عن طريق الشبكات والتحالفات والمنظمات الثانوية، وعن طريق التأثير في المؤسسات والسياسات الوطنية.
- ينبغي أن يستفيد الصندوق استفادة كبيرة من اقتسام الخبرات فيما بين بلدان الجنوب، وأن يعزز قدرته على استخلاص المعلومات ونشرها.
- إن الصندوق لا يستطيع بالطبع أن يقوم بكل شيئ، ولذا فإن التركيز أمر ضروري. ولا شك أنه من الأفضل للصندوق أن يركز على منظمات المزارعين، وأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة، والنساء والشباب، وان يساندهم في بناء قدراتهم من أجل التغيير.
- إن بناء القدرات أمر ضروري، لا للفقراء ومنظماتهم فحسب، بل وللحكومات ومقدمي الخدمات الخاصة أيضا.

- إن إقامة المؤسسات، ودعم الصندوق، لهما أهميتهما في الأوقات السابقة واللاحقة لنشوب النزاعات، بنهج مختلفة تراعي حالة الحكومات القائمة.
- لا بـد لتأثـير المشروعات الاستثمارية أن يتعدى التأثير المباشر على الناس، فالتأثير يجب ان يقاس أيضا بما يحدثه من تقدم نحو تحويل المؤسسات الريفية إلى دعم الفقراء.
- إن وثائق استراتيجية الحد من الفقر تعطي إطارا مفيدا لمتابعة تحويل المؤسسات بطريقة تعتمد على الشـراكة الحقيقـية وعلـى ملكية البلدان، ولكن لا بد من تنفيذ هذه الوثائق. ومرة أخرى، لا بد من الشراكة هنا.

تشجيع دخول فقراء الريف إلى الأسواق تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية

305 - لاحظ المشاركون أن حكومات البلدان النامية قد حررت أسواقها، توقعا منها أن يقوم القطاع الخاص بالعمليات التـي تقوم بها الجهات شبه الحكومية. ولكن الذي حدث على أرض الواقع أن القطاع الخاص في كثير من البلدان كان ضعيفا للغاية. وإن انسحاب الحكومة خلق فراغا في التسويق، لم يكن لمصلحة المزارعين الفقراء ولا لمصلحة الاقتصاد الوطني. وثار تساؤل حول ما إذا كان تحرير الأسواق قد ذهب إلى أبعد من اللازم، وما إذا لم يكن هناك في الواقع دور ملائم لكي تقوم به الحكومة في معالجة فشل الأسواق.

306 - وعلـى المسـتوى الدولـي أيضـا، انهارت الاتفاقيات السلعية التي كانت تنظم التجارة وتوازن بين العرض والطلـب. وربمـا كانـت هناك حاجة إلى العودة إلى هذا الموضوع، فقد اقترح بشكل خاص أن تكون هناك اتفاقيات لموردي محاصيل معينة، بحيث تتحكم في عرض هذه المحاصيل على المستوى الدولي، وبالتالي تتحكم في أسعارها.

307 - إن هـناك علاقـة واضحة بين ضعف فرص الدخول إلى الأسواق وبين الفقر الريفي في البلدان الفقيرة. وقد شرحت إحدى المشاركات من بوركينا فاصو، كيف أن ضعف فرص الدخول إلى الأسواق في بلدها، ما يترتب عليه من فقر في المناطق الريفية، لا يؤدي بالضرورة إلى الهجرة من الريف إلى الحضر فحسب، بل أنه يؤدي أيضا إلى الهجرة إلـى العـالم المـتقدم. وفي بوليفيا، برزت أهمية إتاحة الفرصة للدخول إلى الأسواق الزراعية من أجل إعطاء بدائل اقتصادية لمزارعي الكوكة.

308 - إن سياسـة التمكيـن علـى المسـتوى القطـري لها أهميتها البالغة. وبعبارة واضحة، فان ذلك يعني تمكين المزارعيـن الفقراء من زيادة انتاجيتهم، أي إضافة قيمة إلى المنتجات الزراعية عن طريق التخزين والتجهيز، وتشمل أيضـا دعـم الـتجار المحليين غير الرسميين الناشئين، الذين يمكن أن يشكلوا حلقة اتصال بين المنتجين وبين البائعين والمشـترين علـى نطاق واسع، بل إنها تحتاج قبل كل ذلك إلى إيجاد أسواق جديدة على المستويات القطرية والاقليمية والدولـية. وقد يتطلب ذلك إقامة أنظمة جديدة للإنتاج والتجهيز بغرض زيادة جودة الإنتاج، أو التحول إلى نظم الإنتاج العضوي المعترف بها.

309 - ولقـد تركـز الكثـير من المداولات على التجارة الدولية، لا سيما على الوضع الجائر الناجم عن سلسلة دعم الانـتاج والحواجـز التعريفـية وإجـراءات الصحة النباتية التي تفرضها الدول المتقدمة من ناحية، وتحرير الأسواق الزراعـية في البلدان النامية من ناحية أخرى. وقدمت صور بيانية للأثر السلبي الذي تحدثه مثل هذه النظم على قدرة المنتجيـن الفقـراء في البلدان النامية، لا على دخولها إلى أسواق البلدان المتقدمة فحسب، بل وعلى دخولها إلى أسواق

العـــالم الثالث أيضا، إن لم يكن على دخولها إلى أسواقها المحلية نفسها. وكان هناك اتفاق عام على أنه نظرا لأن الدعم الـــذي تقدمـــه دول الشـــمال لن يتوقف، فلا بد من بذل جهود مخلصة بحثا عن حلول بديلة تسمح للبلدان النامية باتخاذ إجـــراءات لحماية أسواقها. وقد حددت ثلاثة مسارات محتملة لذلك: أولا، التحاور مع صندوق النقد الدولي/البنك الدولي حـــول إمكانـــية تطبـــيق تعريفة جمركية انتقائية على المنتجات الزراعية المستوردة بنسب توافق عليها منظمة التجارة العالمـــية؛ وثانيا، التحاور مع منظمة التجارة العالمية حول إمكانية زيادة مثل هذه النسب المعتمدة على منتجات مختارة؛ وثالثا، مناقشة نص "الاجراءات الحمائية الخاصة" مع منظمة التجارة العالمية لحماية أسواقها الزراعية.

310 - وتم في هذه المناقشات تحديد عدد من المجالات المعنية التي يمكن للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يعمل فـــيها. أولا، هـــناك حاجة إلى أن يركز الصندوق على تشجيع فرص دخول المزارعين الفقراء إلى الأسواق في جميع الـــبرامج والمشروعات الانمائية التي يدعمها الصندوق، مع التأكد، كلما أمكنه، من أن الجهود التي تبذل لتنمية الأسواق تســـتفيد بالفعل من المعارف المحلية ومن نظم التسويق القائمة. وثانيا، ينبغي للصندوق أن يركز في أنشطته البرامجية علـــى المجـــالات – سواء الجغرافية أو تلك المتعلقة بأنواع المنتجات – التي يستثمر فيها القطاع الخاص بالفعل، وأن يســـعى إلـــى ايجـــاد نوع من التآزر مع القطاع الخاص. وثالثا، فإنه بقدر إمكانية قيام الحكومات بدور جديد في تنمية الأسواق، ينبغي للصندوق أن يساعدها في ذلك بطريقة منسقة وفعالة. وأخيرا، لا بد للصندوق أن يلعب دورا في الدعوة للقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية، وأن يسعى إلى التأثير على مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية من أجل ألا تتعارض أحكامها مع مصلحة المزارعين الفقراء.

المرأة كعامل للتغيير

311 - ينبغـــي أن نلاحـــظ أن اجتماع المائدة المستديرة بشأن المرأة كعامل للتغيير قد حضره عدد كبير من الرجال: حيث كان عددهم 35 رجلا من بين 90 مشاركا. وكان الإحساس المشترك هو أن المشكلات ليست جديدة، وأن التحدي الحقيقي يتمثل في ايجاد حلول جديدة لمشكلات قديمة.

312 - وفيما يتعلق بالأهداف الانمائية للألفية، أكد المشاركون على ضرورة علاج الخلل في أوضاع المرأة وتحسين هذه الأوضاع كشرط ضروري لتحقيق **جميع** هذه الأهداف، وإن كان تحقيقها يتطلب عمل ما هو أكثر من ذلك، وعمله بطـــريقة مختلفة. أهداف الألفية أهداف متشابكة يعزز كل منها الآخر، وتنفيذها يحتاج إلى التنسيق، سواء على المستوى القطري أو فيما بين الجهات المانحة. وقد اتفق على ضرورة إحداث زيادة ملموسة في الاستثمارات، وإن كان الأهم هو توجـــيهها وتركـــيزها بصـــورة أفضل على المناطق الريفية، حيث يعيش أغلب الفقراء، ثم التركيز مرة أخرى في هذه المناطق على أكثر المجموعات تهميشا مثل النساء والسكان الأصليين.

313 - وكانت هناك مداولات مطولة حول مسائل الثقافة والقيم، واتفق المشاركون على الأهمية البالغة للسماح بزيادة الـــدور الاقتصـــادي والاجتماعي للمرأة في اتخاذ القرارات العامة عند احداث أي تغييرات اجتماعية. وأنه على جميع المستويات تـــوجد فجوة بين السياسات والواقع، سواء في الشمال أو الجنوب. فالواقع تحكمه الثقافة، سواء ثقافة الأفراد – رجـــالا ونساء – أو ثقافة المؤسسات. والثقافة تتغيير بالفعل، ولكنها تتغير ببطء، أو كما قال أحد المشاركين: "كل ما هـــنالك انـــه ليس لدينا الوقت". وللإسراع بمثل هذه التغييرات، فإن على صناع السياسات (ووسائل الإعلام) دور مهم يتعين أن تقوم به. كما أبرز بعض المشاركين أهمية التعليم الإلزامي وغير الإلزامي، للبنين والبنات من سنوات عمرهم الأولى، كوسيلة ناجعة للقضاء على التمييز بين الجنسين.

314 - وأثـــار عنوان المائدة المستديرة الفكرة القائلة بأن المرأة لا يسمح لها في أغلب الاحيان بالقيام بدورها كعامل للتغيير لأن الرجل هو الذي يدير الأنظمة *(الذي أثار هذه النقطة كان رجلا من بين الحاضرين)*. واتفق على الاستمرار فـــي بـــذل الجهود والتوسع فيها لاشراك الرجال في أنشطة تمكين المرأة، من أجل تحقيق التكامل بين الطرفين بدلا من الصراع بينهما.

315 - وقـــد وافـــق الصندوق مؤخرا على خطة العمل للفترة 2005-2006 حول "إدماج منظور الجنسين في عمليات الصـــندوق"، وهـــي الخطـــة التي صممت من أجل إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق وإجراءاته التشـــغيلية. وتمـــثل هـــذه الخطة الحد الأدنى من إطار عام يهدف إلى وضع نهج قطاعية وقطرية. وقد أسفرت الموائد المستديرة عن عدد من التوصيات القيمة التي عززت خطة العمل.

316 - وكان من بين هذه التوصيات، أن يقوم الصندوق بما يلي:

- محاولة التأثير على إطار السياسات العامة والاقتصاد العام، وهي مسألة هامة لتقدم المرأة *("ما الفائدة إذا كسبت المرأة مكانا، وانهار البيت كله.")*؛
- القـــيام بدور الوسيط لربط الحركات والشبكات النسائية الشعبية بعملية الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر؛
- تشجيع الحكومات على تطبيق أدوات للتعرف على احتياجات الجنسين عند وضع السياسات والبرامج ومراقبتها (مثل تلك المستخدمة في تقديرات الآثار البيئية)؛
- المعالجة الصريحة لقضايا التغيرات الثقافية، ووضع أساليب فعالة لهذا الغرض، مع التعلم من خبرة الصندوق وخبرات الآخرين؛
- ايجـــاد بيئة مناسبة لكي تقوم المرأة بدورها كعامل للتغيير، خاصة في المؤسسات التي يسيطر عليها الـــرجال عـــادة من تلك المؤسسات التي يتعامل معها الصندوق (مثل وزارات الزراعة، والغابات، والمالية)؛
- صـــياغة شـــراكات فعالـــة مع الوكالات الدولية الأخرى، سواء ضمانا للتآزر أو استكمالا لتدخلات الصندوق المعتادة بتدخلات اجتماعية، مثل التعليم والصحة الانجابية.
- تعميم أفضل الأساليب، مثل صكوك الملكية الجماعية (في القروض والأراضي) وتخصيص حصص لمشاركة النساء، كوسيلة للتأثير على الأطر الأوسع للسياسات؛
- استخدام المشروعات في "التعليم والتكرار"، حتى لا تظل المشروعات "واحات متميزة"؛
- تسهيل قيام علاقة تعاونية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني؛
- أن يعطي الصندوق، في إطار زيادة تركيزه على إتاحة الفرصة للدخول إلى الأسواق، اهتماما خاصا إلى إتاحة الفرصة للنساء الريفيات للدخول إلى مثل هذه الأسواق، حتى لا يكون مكتوبا عليهن – كما قـــال أحد المشاركين وأنا استشهد بكلامه هنا: "لقد حكم عليهن أن ينتجن سلعا تافهة وتحفا عرقية في ركن صغير من السوق العالمية".

السكان الأصليون والتنمية المستدامة

317 - يشكل السكان الأصليون مجموعة هامة من فقراء الريف. وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن هناك أكثر من 300 مليون نسمة من السكان الأصليين في مختلف أرجاء العالم؛ حيث ينتشرون في أكثر من 70 بلدا؛ وأغلبهم من الفقراء، ومن أشد فقراء الريف تعرضا للخطر وللتهميش. ولا شك أن مساعدتهم في التغلب على فقرهم المادي سيمثل إسهاما كبيرا في تحقيق هدف الحد من الفقر. ثم أن مساعدتهم، باعتبارهم الأوصياء على التنوع البيولوجي في العديد من البؤر البيئية في العالم، ستساعد بدورها على حماية بيئة العالم. كما أن التداخل الجغرافي بين النزاعات المشتعلة وبين المناطق التي يسكنها السكان الأصليون، يوحي بأن إنهاء تهميشهم سيسهم في تشجيع الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.

318 - واتفق المشاركون على أن أهم العوامل التي تفضي إلى فقر السكان الأصليين وتهميشهم، بل وإلى زيادة النزاعات أيضا، هي عدم الاعتراف بحقهم في أراضيهم وفي مواردهم الطبيعية، وعزلتهم التاريخية، والظلم السائد حتى الآن في أغلب البلدان.

319 - واعترف المشاركون بنهج التدخل المبتكرة والجريئة التي يتبعها الصندوق في علاجه لقضايا ومشكلات السكان الأصليين، وأثنوا على هذه النهج، وحثوا على المحافظة عليها وزيادتها لكي تغطي مجالات أوسع.

320 - وفي الوقت الذي اعترف فيه المشاركون بوجود الفقر والتهميش بين السكان الأصليين، أكدوا أنه ما زالت هناك كنوز من التصورات، والثقافات، والتقاليد، والمعارف، بل ومن نظم إدارة الموارد لدى السكان الأصليين، وهي كنوز لا بد من تعزيزها. ولا بد للصندوق أن يواصل دعمه لجهود هؤلاء السكان حتى يقيموا شبكات فيما بينهم على المستويات المحلية، والقطرية، والعالمية، لأن ذلك أمر له أهميته البالغة في التعريف بوجهات نظرهم وفي جعلهم جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

321 - وفي هذا الصدد صدرت توصيات محددة لكي ينفذها الصندوق:

- صياغة وتطبيق سياسات خاصة بالسكان الأصليين، تنفذ بمشاركة ممثلي هؤلاء السكان.
- دراسة تطبيق سياسة اللامركزية في العمليات، بحيث تعكس وتعالج أوضاع السكان الأصليين وتنوعهم على أفضل وجه.
- زيادة تخصيص الموارد، من المنح والقروض على السواء، لدعم السكان الأصليين.
- زيادة استخدام خبراء من السكان الأصليين، والنظر إلى هؤلاء السكان كشركاء على قدم المساواة في التنمية، لا كمجرد مستفيدين.
- إقامة آلية متخصص للسكان الأصليين في الصندوق.
- المشاركة في تطوير السياسات والدعوة لها على مختلف المستويات (المحلية، والقطرية، والدولية).
- تكرار التجربة الناجحة للتعاون والتنسيق بين الوكالات في أمريكا اللاتينية.
- زيادة المشاركة في فض النزاعات وبناء السلام في مجتمعات السكان الأصليين.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى للمحافظين

بيان القائم بأعمال المحافظ
الممثل لجمهورية ألبانيا

سيدي الرئيس،
السادة المحافظون الاجلاء،
سيداتي وسادتي،

أود، نيابة عن حكومة ألبانيا، أن أشكر السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق، على دعوته للمشاركة في دورة الذكرى الخامسة والعشرين هذه. فعلى امتداد الخمسة والعشرين عاماً الماضية، لعب الصندوق دوراً كبيراً، كمنظمة دولية، في الحد من الفقر الريفي في مختلف أنحاء العالم.

وحكومة ألبانيا تُرحب بالدعم الذي قدمه الصندوق من خلال تنفيذ المشروعات، لاسيما في المناطق الجبلية، وتدخله في الشبكات الأساسية للري، ودعمه للخدمات البيطرية، وتزويده المزارعين الذين يعيشون في هذه المناطق بالمستلزمات الزراعية والخدمات الإرشادية والقروض.

وقد استفادت ألبانيا، كدولة عضو جديد في الصندوق، من قرضين لمشروعين. وكان الهدف الرئيسي من هذين المشروعين هو مساندة المزارعين في المناطق الريفية، وتحسين ظروف المعيشة في المناطق الجبلية الفقيرة الواقعة شمال شرقي ألبانيا. وقد نجح المشروعان بالفعل، حيث أسفرا عن زيادة الإنتاج الزراعي هناك.

وقد أصبحت تنمية المناطق الجبلية الآن مسؤولية وكالتين متخصصتين، هما وكالة تنمية المناطق الجبلية، وصندوق تمويل المناطق الجبلية، وهما تركزان جهودهما الآن على 16 منطقة من المناطق الجبلية البالغ عددها 21 منطقة.

وبدأ صندوق تمويل المناطق الجبلية عمله منذ عامين، حيث قدم قروضاً للمزارعين لكي يطوروا زراعاتهم ويزيدوا دخلهم. أما وكالة تنمية المناطق الجبلية فقد بدأت عملها عام 2002. ولديها هياكل وظيفية مركزية وإقليمية تتعاون فيما بينها في تلك المناطق من أجل تنمية الزراعة وتحسين البنية الأساسية الريفية وإصلاحها في المناطق الجبلية.

وتحظى الزراعة والأغذية بأولوية متقدمة. فقد اعتمدت حكومة ألبانيا إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تركز على الحد من الفقر عن طريق النمو الاقتصادي المستدام. فالمجالات التي لها أولويتها بالنسبة للعمل العام هي النمو الاقتصادي، واستقرار الاقتصاد العام، والصحة والتعليم، والبنية الأساسية والدعم الاجتماعي. وأهداف وأغراض الاستراتيجية الجديدة هي زيادة الإنتاج المحلي بنسبة 7%–8% سنوياً أثناء الفترة 2002–2004، وتقليل عدد الفقراء، وتحديث البنية الأساسية، وتخفيض معدلات الوفيات بين المواليد الرضع.

وســوف تعطى الأولوية عند تنفيذ هذه الاستراتيجية إلى النمو، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كعناصر أساسية للحد من الفقر وتحسين العلاقة بين سياسات الحكومة وأولوياتها.

وفــي هذا الإطار، فإننا نرحب بما يقدمه الصندوق من مساعدات تقنية ودعم، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الألبانــية، مــن أجل وضع استراتيجية لتنمية المناطق الريفية الجبلية من ألبانيا. وسوف تنطوي هذه الاستراتيجية على سياســات تهــدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في المناطق الجبلية من ألبانيا، وتحسين مستوى معيشة الريفيين من سكان هذه المناطق – أي نصف مجموع السكان – بالتعاون مع بعض الجهات المانحة الأخرى. كما ستوفر هــذه الاستراتيجية عدداً من البدائل أمام فقراء الريف، لا من أجل تحسين مستوى معيشتهم فحسب، بل وضماناً للتنمية الزراعية المستدامة في هذه المناطق.

إن دورة الذكــرى الخامســة والعشرين هذه تتيح لي الفرصة لكي أعرب عن ترحيب حكومة ألبانيا بما يقدمه الصندوق من دعم وبدوره الحفَّاز في الحد من الفقر الريفي في المناطق الجبلية. فالعلاقات بين الصندوق وحكومة ألبانيا تتسم بالنزاهة وبروح من التفاهم من أجل تحقيق أهدافنا في تنمية المناطق الريفية عن طريق التعاون الوثيق الذي يتسم بالكفاءة.

إنــنا نرحب بهذه الدورة وبالموائد المستديرة كمنابر للمناقشات المفتوحة لاقتسام التجارب وللتعاون مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز المشاركة لتحقيق أهدافنا الرامية إلى الحد من الفقر الريفي.

إن وفد ألبانيا يوافق على الوثائق المعروضة على دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين، وعلى الأنشــطة والمبادرات التي سيقوم بها الصندوق في المستقبل مع غيره من وكالات الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر.

واســمحوا لــي، وأنــا أرحب بوقائع هذه الدورة وببيانات السادة المحافظين، ان أؤكد لكم على التأييد الكامل والالــتزام التام من جانب حكومة ألبانيا من أجل إنجاح رسالة الصندوق، ألا وهي "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر".

وشكراً لكم على حسن استماعكم.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل
لجمهورية بنغلاديش الشعبية

سيدي الرئيس،
فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية،
سعادة السيد لينارت بوغه،
السادة المحافظون الاجلاء،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أحضر دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجّه أحر التهاني، باسمي وباسم وفد بلادي، لكم يا سيادة الرئيس بمناسبة توليكم هذا المنصب الهام في هذه الدورة الهامة. كما أود أن أعرب عن تهانينا القلبية للسيدين وليام تشيرش وروي فانوراكيس بمناسبة اختيارهما نائبين لرئيس هذه الدورة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب أشد الترحيب، باسمي وباسم وفد بلادي، بجمهورية تيمور ليشتي الديموقراطية عضوا في هذه المنظمة وبمشاركتها في هذه الدورة.

وبدايةً، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس بأن أعرب عن تقدير وفد بلادي لاختيار الصندوق لموضوع هذه الدورة بما يتمشى مع إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، وهو موضوع لا يتصل بمجال عمل الصندوق فحسب، بل انه موضوع يأتي في الوقت المناسب، إذا أخذنا في اعتبارنا الأوضاع الدولية الراهنة.

وكما هو الحال في كثير من البلدان النامية الأخرى، فان قطاع الزراعة يلعب دورا هاما في اقتصاد بنغلاديش. فهناك ما يقرب من 78% من سكان يرتبطون بهذا القطاع بصورة أو بأخرى، وبالتالي فمن الطبيعي أن تولى بنغلاديش أولوية كبيرة إلى تنمية قطاع الزراعة عن طريق اهتمامها الخاص بتمكين النساء اقتصاديا بهدف تخفيف وطأة الفقر الريفي. وأود أن أؤكد هنا على أن بنغلاديش تؤمن إيمانا قويا من خلال تجاربها بأن معيشة الفقراء والفقراء المدقعين وأمنهم الغذائي يمكن أن يتحسنا لو تحسن الوضع الاقتصادي للمرأة.

ونحن مقتنعون في بنغلاديش، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، بضرورة العودة إلى الاهتمام بالزراعة والقطاع الريفي، لا من أجل تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" فحسب، بل ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ولكن، إعادة الاهتمام هذه بحاجة – لكي تكون فعالة – إلى وجود مجموعة من الإستراتيجيات والتدخلات من أجل المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة التي يشارك فيها فقراء الريف، لا كمستفيدين فحسب وإنما كعناصر قادرة على التغيير، وقادرة على مواكبة عالم من التطور السريع. وأستطيع أن أؤكد لكم أن بنغلاديش ما زالت ملتزمة بقوة بمساندة مصالح سكان الريف، وإنها أصبحت تشارك بذلك بصورة متزايدة في تنفيذ مشروعات إنمائية تلبي احتياجات الفقراء المدقعين من خلال استراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

ولقد كان الصندوق، منذ إنشائه، شريكاً هاماً لبنغلاديش في مجال التنمية، حيث أسهم في تحسين قطاع الزراعة. ولذا فان وفد بلادي يود أن يسجل امتنانه الكبير للصندوق لدعمه المستدام والمتصل لبنغلاديش، ولاسيما بتمكين أشد الأسر فقراً من الاستفادة من برامج القروض الصغيرة، واود هنا أيضا أن أسجل التزام بنغلاديش الحاسم تجاه الصندوق. ولا شك ان التزامنا تجاه الصندوق يتضح بجلاء من مساهمتنا المنتظمة في موارد الصندوق في المواعيد المحددة لذلك، رغم الصعوبات الاقتصادية التي تلقي بظلالها على النمو الاقتصادي في بنغلاديش. ولعلي اغتنم هذه الفرصة لأشير هنا إلى النجاح الباهر الذي حققه الصندوق منذ إنشائه في الجمع بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية والتي تساهم أيضاً في موارد الصندوق. وأود أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد لينارت بوغه رئيس الصندوق على جهوده المخلصة والناجحة والدؤوبة في حل عدد من المسائل المهمة أثناء عملية التجديد السادس لموارد الصندوق. فالحقيقة أن مساعيه الجادة كان لها تأثيرها الإيجابي على إنهاء مفاوضات التجديد بنجاح في وقت قياسي لم يتحقق من قبل.

وختاماً، ومن فوق هذا المنبر الهام والمناسب، أود أن أؤكد على ضرورة أن يفي الصندوق بالتزامه بتقديم المنح، كما تنص عليه اتفاقية إنشاء الصندوق، حتى يتسنى تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية". فهذا الالتزام مرادف "لإعلان الألفية" الصادر عن الأمم المتحدة، والذي يدعو المجتمع العالمي إلى تقديم الدعم المالي والتقني إلى مجموعات البلدان المعرضة للخطر أكثر من غيرها، أي أشد البلدان فقراً. وأنا على ثقة من ان الصندوق سيعبئ طاقاته وسينطلق لتحقيق ذلك، بمجرد ان يأخذ إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة مأخذ الجد، وهي الإحصاءات التي تشير إلى أن عدد من يعانون من نقص التغذية بين سكان أقل البلدان نمواً قد زادت نسبتهم من 38% إلى أكثر من 40% منذ عام 1970، في الوقت الذي زادت فيه أعدادهم من 116 مليون إلى ما يقرب من 250 مليون.

وأشكركم شكراً جزيلاً على حسن استماعكم.

بيان المحافظ الممثل
لجمهورية بنين

السيد الرئيس،
السادة المحافظون،
السادة ممثلو المنظمات الدولية،
أصحاب السعادة،
السادة المندوبون والمراقبون،
حضرات السيدات والسادة،

نيابة عن شعب بنين وحكومته، أحييكم وأتمنى لكم الصحة والسعادة ونحن في مطلع عام 2003.

ان دورة مجلس المحافظين هذه تأتي في مناسبة مرور 25 عاماً على إنشاء الصندوق. والموضوع الذي تم اختياره بهذه المناسبة، وهو "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر"، يذكّرنا، اذا كنا في حاجة للتذكير، بأن الفقر الريفي ما زال موجوداً رغم جهودنا المتضافرة للقضاء عليه.

إن هذا الموضوع الذي تتضح أهميته للجميع، يتفق تماماً مع الأهداف الإنمائية لبلدان الجنوب التي ننتمي إليها.

إن الحد من الفقر، وخاصة في المناطق الريفية، كان دائماً موضع اهتمام كبير من جانب حكومة بنين. فالسياسة الزراعية الجديدة التي بدأ تطبيقها في بنين في شهر يوليو/تموز 2001، واستراتيجية الحد من الفقر التي انتهت صياغتها في سبتمبر/أيلول 2002، دليلان عمليان على التزام بنين بالعمل من أجل إدخال تحسينات ملموسة على ظروف معيشة سكان الريف.

وفي خضم معركتها للقضاء على الظروف المعيشية المتدنية، كانت بنين تشعر دائماً بالامتنان لما تتلقاه من الصندوق من دعم قوي.

إن دورتنا هذه تعقد في أعقاب الانتهاء من التجديد السادس لموارد الصندوق، ولاشك ان نجاحنا في ذلك هو خير دليل على التزام المجتمع الدولي، وعلى الأخص الجهات المساهمة، بالعمل من أجل عالم أفضل، عالم تتوافر فيه حياة لائقة حتى لأشد الناس فقراً.

ان حكومة بنين، ما زالت تؤمن بأن نتائج معركتنا ضد الفقر سيحددها الفقراء انفسهم إلى حد كبير، ستحددها قدرتهم على التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وقدرتهم على التفاوض من أجل شروط تجارية أفضل، وقدرتهم على التحكم في الموارد التي توجد في محيطهم. ان تطبيق نظام اللامركزية الذي قامت به حكومتي منذ الانتخابات المحلية في ديسمبر/كانون الأول 2002، وهو نظام يلقي بقدر كبير من المسؤولية على عاتق المنظمات الأهلية عن ضمان تنمية المجتمعات المحلية، هو انعكاس لذلك الإيمان، وهو ما يؤكد إصرارنا على العمل جنبا إلى جنب مع الجماهير في سعيها من أجل حياة أفضل.

ان أسـباب الفقر الريفي متعددة ومتشابكة. ولكن في كثير من الحالات يلعب الوصول إلى الأسواق دوراً مهماً فـي ذلـك، ولذا فان بنين تعطى اهتماما خاصا لاقامة أسواق محلية وقطرية وإقليمية. كما اننا نعلق أملاً كبيراً على أن تراعي المفاوضات الدائرة حول الزراعة في منظمة التجارة العالمية مصالح صغار المنتجين في البلدان النامية.

يحيا التعاون الدولي

ويحيا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

بيان المحافظ الممثل
لجمهورية بوركينا فاصو

السيد الرئيس،
السيد رئيس الصندوق،
السادة المحافظون،
حضرات الضيوف الأعزاء،

إن هذه الدورة السادسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق تتيح لنا فرصة الاجتماع معا كما تعودنا في كل عام. ونيابة عن وفد بوركينا فاصو، أود أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى هيئة المكتب بتهانينا القلبية على انتخابكم لهذه المناصب المسؤولة.

كمـــا أود أن أعرب للسيد لينارت بوغه رئيس الصندوق عن سرورنا البالغ لمبادئ العمل المبتكره والايجابية التي أدخلها منذ انتخابه رئيسا للصندوق، والإجراءات التي تهدف إلى زيادة فعالية مداولات مجلس المحافظين، وبالتالي المساهمة في الحرب ضد الجوع والفقر في العالم.

إن دورتـــنا السادســـة والعشرين هذه تعقد في مناسبة خاصة، إذ انها تعقد بمناسبة مرور ربع قرن على إنشاء الصـــندوق، ربـــع قرن من النضال، ربع قرن من التصميم، ربع قرن من السير قدما إلى الأمام جنبا إلى جنب مع أشد الناس فقرا في العالم. وإذا نظرنا إلى الأمور نظرة شاملة، فسنجد ان النتائج مغرية للغاية، حتى انه لو لم يكن الصندوق موجودا لكان علينا ان ننشئه من جديد. اننا بلا شك مدينون لمؤسسي هذا الجهاز الرائع للتنمية.

مـــنذ خمـــس ســـنوات مضت، أي في عام 1998، امتدحنا أنشطة الصندوق بمناسبة مرور عشرين عاما على إنشائه، وتفاءلنا بالنتائج المشجعة التي حققها. أما اليوم، فاننا يجب أن نسأل أنفسنا عن طبيعة اتجاهات الفقر التي نراها في العالم من حولنا، وعن الأسباب التي تحول دون ان يعطينا نضالنا المستمر النتائج التي يحق لنا أن نتوقعها.

إنـــنا نـــرى، مع الأسف الشديد، ان الفقر ما زال مستمرا، فهناك 1.2 مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. أما المصيبة، فهي أن هذا الوضع قد يزداد سوءا، إذا أخذنا في اعتبارنا الأوضاع العالمية الحالية. فإلى جانب النزاعات والأزمات العديدة الموجودة بالفعل في مختلف مناطق العالم، فإننا نواجه اليوم تهديدا بحرب على نطاق واسع.

وإذا لـــم يكـــن لدينا أدنى شك في أن النتائج التي حققها الصندوق هي نتائج واقعية ومشجعة، فإن الأمر الذي يدعو للأسف أن هذه النتائج نفسها مهددة بالضياع بفعل التأثيرات السلبية التي قد تجلبها هذه الحرب.

إن السنوات الثلاث الأخيرة اتسمت بالنشاط البالغ، الأمر الذي زاد من فعالية جهود الصندوق في القضاء على الفقر الريفي. وقد شمل عمل الصندوق في هذا المجال:

- وضع مبادئ توجيهية استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل؛
- عمل تقدير لاستراتيجية الصندوق؛

- تنفـيذ التوصـيات الصـادرة عن هيئة المشاورات الخاصة باستعراض مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق؛
- توجيه الأنشطة نحو أشد قطاعات السكان حرمانا ممن يعيشون في المناطق الفقيرة.

ومـن الأمور المشجعة ان نرى مثل هذه الاستجابة القوية من جانب الدول الأعضاء والجهات المانحة، الأمر الـذي أسـفر عن الانجازات الكبيرة التي تحققت في إطار التجديد الخامس لموارد الصندوق، وهي استجابة تشهد على اهتمامهم بأنشطة الصندوق.

وبنفس هذه الروح، تتجاسر بوركينا فاصو وتعلن عن ثقتها في ان نفس هذه الدول الأعضاء ونفس هذه الجهات المانحة ستوافق على بذل المزيد من الجهود والتضحيات من أجل المحافظة على قدرة الصندوق على العمل، بل وعلى زيـادة هذه القدرة، عن طريق مساهماتها في التجديد السادس لموارد الصندوق. فنحن جميعا نرحب بهذا التجديد، وهو موضوع القرار الذي عرض علينا في هذه الدورة.

لقـد سـددت بوركيـنا فاصو، بتضحية كبيرة منها وباسم التضامن الدولي، 115% من المبلغ الذي تعهدت به للـتجديد الخامس لموارد الصندوق (أي بزيادة نسبتها 15%)، وهي تؤكد بذلك ما أعلنته من قبل من أنها ستساهم بمبلغ 60 000 دولار أمريكـي في التجديد السادس لموارد الصندوق، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50% عن مساهمتها السابقة، وهي بذلك تعبر عن ايمانها بالصندوق وعن ثقتها في أن انجازاته ستتعزز بفضل مثل هذه الموارد الإضافية. وينبع هذا الايمـان وهـذه الثقة من مشاركتنا الطويلة والايجابية في العمل مع الصندوق من أجل مواصلة تنمية قطاعات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية، ومكافحة التصحر والفقر الريفي، ومن ثم القيام بعملية للتنمية الريفية المتكاملة.

وتود حكومة بوركينا فاصو، من جانبها أن تشكر الصندوق على دعمه الخاص لأفريقيا، ولا سيما على تعاونه مع بوركينا فاصو بمشاركته في تمويل بعض المشروعات الانمائية، مثل:

- البرنامج الخاص لصون التربة والمياه والزراعة الحرجية في الهضبة الوسطى؛
- مشروع التنمية الريفية في الجنوب الغربي؛
- البرنامج الخاص لصون التربة والمياه، المرحلة الثانية، بمشاركة البنك الدولي في التمويل؛
- مشروع دعم المشروعات الريفية الصغيرة؛
- برنامج إحياء خصوبة التربة للمنطقة الشرقية، المقرر تنفيذه عام 2003.

وكـيف لا نحـتفل بأن بوركينا فاصو كانت ضمن البلدان الأولى التي شاركت في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المـثقلة بـالديون التـي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار ونقطة الانجاز؟. ولا شك ان الإرادة السياسية والإدارة السليمة ساعدتا في ذلك.

وبالنسـبة لمكافحة التصحر، فان بوريكنا فاصو، مثلها في ذلك مثل البلدان الأخرى التي تواجه هذه المشكلة، تسـعى للتغلـب علـيها، عاقدة الأمل على فعالية الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي يستضيفها الصندوق.

إن الانتاج الزراعي في دول السهل يتعرض لأضرار جسيمة بفعل الأحوال الجوية المعاكسة. ولذا فان التحكم في المياه والزراعة هما وسيلتنا للعمل على ايجاد حل لنقص الأغذية.

ولهذا السبب، ركزت بوركينا فاصو في السنوات الأخيرة على الاهتمام بشبكات الري الصغيرة في القرى. وقد فاقت نتائج المرحلة التجريبية في هذا المجال كل التوقعات، وحظيت برضاء المنتجين. ولذا فان بوركينا فاصو تدعو إلى تمديد هذا المشروع. والمؤكد ان ذلك سيحتاج إلى مشاركة الدولة، ولكن الأهم من ذلك انه سيحتاج إلى مشاركة شركاء التنمية. ونحن نرى أن هذا هو الطريق نحو نمط التنمية المستدامة الذي أصبح موضوعا لمناقشات عديدة في المنابر الدولية.

وختاما، أود سيدي الرئيس، أن أعرب نيابة عن فخامة بليز كومباور رئيس بوركينا فاصو، عن امتناني للصندوق وعن أطيب امنياتي له على جهوده المخلصة نيابة عن ملايين الفقراء في بوركينا فاصو، وفي مختلف أرجاء العالم.

بيان المحافظ
الممثل لجمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق،
السادة المندوبون الاجلاء،
حضرات السيدات والسادة،

نيابة عن حكومة جمهورية أثيوبيا الديموقراطية الاتحادية، يسعدني ويشرفني أن اطرح على حضرات المندوبين الاجلاء في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق، تقريراً موجزاً عن جهود التحول الزراعي والتنمية الريفية في أثيوبيا.

ان الزراعة في أثيوبيا – كما هو الحال في أغلب البلدان النامية – هي العمود الفقري للاقتصاد. فهي تمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي تقريباً، وأكثر من 90% من عائدات النقد الأجنبي، ويعمل بها أكثر من 85% من السكان.

وأثيوبيا غنية بإمكانياتها الهائلة من الموارد الزراعية، مثل الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة وتلك الصالحة للرعي، كما إنها غنية بالمياه والموارد البشرية والثروة الحيوانية. ورغم ذلك، فان نسبة من يعيشون في ظل الفقر المدقع لم تنخفض إلا هامشياً من 45.5% في 1996/1995 إلى 44.2% في 2000/1999. وبالتالي فان تخفيض عدد هؤلاء الفقراء إلى النصف قبل عام 2015، يتطلب أن ينمو الاقتصاد نموا حقيقيا بنسبة 5.7% سنويا من الآن وحتى عام 2015.

وإدراكاً من حكومة أثيوبيا لهذا الوضع، بدأت العمل في تنفيذ "الأهداف الإنمائية للألفية"، ساعية أثناء ذلك إلى إحداث تنمية اقتصادية سريعة وشاملة ومستدامة.

إن الهدف المحوري لاستراتيجية الحد من الفقر في أثيوبيا هو إقامة نظام اقتصادي موجه نحو السوق يسمح لاقتصاد البلاد بتحقيق نمو سريع، وتخليص البلاد من الاعتماد على المعونات الغذائية، وتمكين الفقراء من الحصول على الفوائد الأساسية للتنمية الاقتصادية.

وتحقيقاً لهذا الهدف، تضم استراتيجية أثيوبيا للحد من الفقر أربعة نقاط أساسية: التصنيع القائم على التنمية الزراعية، وإصلاح الخدمات القضائية والمدنية، واللامركزية، والتمكين وبناء القدرات. وتدخل ضمن ذلك بعض القضايا المشتركة مثل قضايا التمايز بين الجنسين والبيئة والسكان، بينما تمثل بعض القضايا الأخرى مثل تنمية القطاع الخاص، وزيادة الصادرات، وتنمية المناطق الحضرية، ومسائل الإدارة، والوقاية من مرض الايدز، عناصر الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر.

إن الاستراتيجية الأثيوبية للتصنيع القائم على التنمية الزراعية تهدف إلى إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد، حيث يُنتظر ان يؤدي النمو السريع لقطاع الزراعة إلى زيادة نصيب الصناعة والخدمات الاجتماعية في الإنتاج وفي فرص العمل.

وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة عدة إجراءات في مجال السياسات يعزز كل منها عمل الآخر، وتشمل برامج للتنمية المستدامة والحد من الفقر، وسياسات واستراتيجيات للتنمية الريفية، وكذلك استراتيجيات للأمن الغذائي.

وتعتمد استجابة الحكومة لتحديات التحول الزراعي والتنمية الريفية من أجل الحد من الفقر على ست استراتيجيات مواضعية أساسية مترابطة، وهي:

- دعم التوسع في تعاونيات الخدمات وتحسين التسويق الزراعي؛
- توفير التعليم التقني والتدريب المهني والزراعي على نطاق واسع؛
- التوسع في المؤسسات المالية التي تعنى بأصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء لريف؛
- تصميم حزم إرشادية متنوعة، واستخدامها؛
- ضمان استخدام الأراضي وإدارتها بصورة مناسبة؛
- تطوير الطرق الريفية.

وتخفيفاً لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الفقر ثم القضاء عليه في نهاية الأمر، اتبعت الحكومة استراتيجية شاملة للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة توافر الأغذية من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وضمان حصول الأسر التي تنقصها الأغذية على هذا الإنتاج، وتعزيز القدرات اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ.

وتركز هذه الاستراتيجية تركيزا شديدا على من يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن، وعلى مناطق الرعي والمناطق الجافة، مع اعتبار إحياء البيئة، وتجميع المياه، وتنمية الثروة الحيوانية، وإعادة التوطين، أدوات محورية في أي تدخل.

ولا شك ان الحد من مشكلة نقص الأغذية المتكرر، وضمان التنمية الزراعية المستدامة يتطلبان توافر التكنولوجيات المناسبة بصورة مستمرة. ولهذا الغرض اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتطوير حزم من التكنولوجيا الزراعية، ووضعت نظماً لإطلاق التكنولوجيا، وقامت بعمليات تقييم منظمة للتكنولوجيات الزراعية. كما تعمل الحكومة الآن في تعاون وثيق مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية والدولية من أجل الإسراع بتوصيل تكنولوجيا فعالة تتسم بالكفاءة إلى المزارعين الفقراء في الريف.

وبالنسبة لتسويق المدخلات/المخرجات – وهو عنصر أساسي في التنمية الريفية – يجرى الآن تنفيذ الأعمال التالية: تنمية البنية الأساسية، ومعلومات السوق، وتخفيض تكاليف المعاملات، وإقامة مناطق خالية من الأمراض مع إقامة محاجر زراعية ومكاتب لإصدار الشهادات، وتحديد معايير الجودة وشروط السلامة، والتسويق بعقود، وغيرها.

والمجال الآخر الذي تعطيه الحكومة أولوية متقدمة هو بناء القدرات. ففي السياسة والاستراتيجية اللتين وضعتهما الحكومة للزراعة والتنمية الريفية، تعتبر الحكومة بناء القدرات وتطوير المؤسسات وسيلتين مهمتين لخلق رأس المال الاجتماعي اللازم للتنمية الشاملة والعادلة.

وحيث ان الاداء العام للاقتصاد الأثيوبي يعتمد اعتمادا كبيرا على أقصى اداء مستدام وعلى تحويل الزراعة والأيدي العاملة فيها إلى أنشطة أخرى غير زراعية، فلا بد من وجود أيدي عاملة مدربة ومبتكرة وخلاّقة وماهرة في مجال الزراعة، ضماناً للنجاح في تنفيذ استراتيجية التصنيع القائم على الأغذية الزراعية. ولهذا الغرض تم إنشاء

برنامج التدريب التقني والمهني على الزراعة، وهو البرنامج الذي يركز على تدريب المزارعين وعلى التدريب المهني عند المستوى المتوسط. كما تم اختيار 25 كُلية، يجرى تحديثها الآن لتستوعب 30 000 طالب.

وقد تزعمت الحكومة تنفيذ الإجراءات السابقة من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. والدور الأساسي للقطاع الخاص في هذا المضمار له أهميته البالغة.

ومنذ عام 1993، وأثيوبيا تنفذ إجراءات تهدف إلى تحرير مناخ الاستثمار أمام القطاع الخاص، كما ان قانون الاستثمار الذي أصدرته يُراجع باستمرار لإتاحة المزيد من فرص الاستثمار وإعطاء المزيد من الحوافز للقطاع الخاص، في نفس الوقت الذي تجري فيه خصخصة المؤسسات العامة.

ان حسن الإدارة من بين الجوانب الهامة في الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر، ومن بين عناصر الإدارة الجيدة التي تنفذ الآن: إدارة المصروفات ومراقبتها، وتدابير مكافحة الفساد، واللامركزية، والتمكين. وإلى جانب ذلك، بدأ العمل في تخصيص الميزانية بصورة لا مركزية من أجل الإسراع في عملية التنمية.

وكما سبق أن ذكرت، فإن حكومة أثيوبيا تبذل قصارى جهدها لتنفيذ "الأهداف الإنمائية للألفية" من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وسوف يظل ذلك هو جدول أعمالها الأساسي في مجال التنمية.

ومع كل ذلك، لا ينبغي أن نتوقع من الجهود المحلية وحدها أن تعطي كل النتائج المنتظرة. وأثيوبيا ملتزمة "بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا"، وكذلك بمبادرات المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية من أجل الترويج لعمليات الشراكة. ولقد أصبح الصندوق واحداً من أهم شركاء أثيوبيا في جهود التنمية، بل انه سيظل شريكا في المستقبل في نفس هذه الجهود.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد كل شركائنا من البلدان المتقدمة أن يزيدوا من مساعداتهم الإنمائية، وان يتكفلوا بأن تحتل الزراعة مركزا محوريا في تمويلهم للتنمية، ومن المهم ان تدعم البحوث الزراعية على المستويين القطري والدولي، مع ضمان توفير التكنولوجيات المناسبة إلى فقراء الريف وتحقيق التنمية المستدامة لهم. وتحث أثيوبيا على التمويل المستدام للمراكز الدولية للبحوث الزراعية التي تركز في عملها أساساً على حل المشكلات متعددة الجوانب وتلك الخاصة بكل منطقة في أفريقيا.

وشكراً لكم على حسن استماعكم.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل
لجمهورية غانا

السيد الرئيس،

السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

السادة المحافظون،

السادة المندوبون،

حضرات السيدات والسادة،

أنـــه لشـــرف عظيم لي أن أتحدث أمام هذا الجمع الكريم نيابة عن جمهورية غينيا ورئيسها، الجنرال لوسانا كونتي.

ويسعدني أن أرى السيد لينارت بوغه على قمة مؤسستنا كرئيس للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

كمـــا أود أن أهنـــئ السيد بونجاران ساراجيه رئيس هذه الدورة. وكلي أمل في أن ننجح في عملنا هذا، تحت قيادته الرشيدة.

السيد الرئيس،
السادة المندوبون،
حضرات السيدات والسادة،

تعلمـــون جمـــيعاً ان من بين التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي هو ان يكون لكل الناس فوق هذا الكوكب – وحيثما كانوا – طعام يكفيهم لأن يعيشوا حياة مليئة بالصحة والنشاط.

وغـــنى عن القول ان الموضوع الذي اختير لدورة الذكرى الخامسة والعشرين هذه – ألا وهو "تمكين الفقراء من التغلب على الفقر" – يتسق تماماً مع اهتمامات حكومة جمهورية غينيا.

فالواقع ان 85% من سكان غينيا يعيشون في الريف، وما زالوا يعانون من نوبات الجوع وسوء التغذية، وهما أول أعراض الداء الذي نسميه "الفقر".

وتستفيد حكومة غينيا، من معركتها ضد الفقر، استفادة كبيرة من المساعدات الدولية ومن الجهات المقرضة.

إن هـــذا هو الوقت والمكان اللذين ينبغي فيهما توجيه ثناء مستحق للصندوق على جهوده الرائعة في العمل مع حكومة غينيا لتحقيق صيغة متناسقة ومستدامة لتنمية المجتمعات الريفية.

فبرامج الصندوق ومشروعاته تعمل في الأقاليم الطبيعية الأربعة التي تتكون منها غينيا، وهي:

- مشروع النهوض بأحوال أصحاب الحيازات الصغيرة في منطقة الغابات؛

- مشروع مساندة صغار المزارعين في الجزء الشمالي الأدنى من غينيا؛
- برنامج التنمية المحلية والإحياء الزراعي في فوتا دجالون؛
- برنامج التنمية الريفية القائمة على المشاركة في غينيا العليا.

وتساعد هذه البرامج والمشروعات في تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، عن طريق:

- إقامة البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، مثل المدقات، والمخازن، والعيادات والمراكز الصحية، ومنشآت عامة في المناطق المروية والمتقدمة، الخ؛
- إتاحة الفرص للحصول على الخدمات المالية؛
- بناء القدرات عن طريق تدريب المؤسسات على مستوى القاعدة؛

في هذه اللحظة التي أتحدث فيها، وأثناء هذه الجلسة التي نعقدها، يشهد العديد من البلدان – لاسيما في أفريقيا – حروباً تحرض الأخ على أخيه، دون أن يكون لها أي نتيجة سوى ان يزداد الفقراء فقراً.

ولعل هذا هو السبب في دعوة حكومة غينيا الملحة إلى المجتمع الدولي لكي يبذل قصارى جهده من أجل تحقيق السلام والسكينة والوفاق.

وفي هذا الإطار تود حكومة غينيا ان تعلن عن تصميمها على الاستمرار في تقديم العون للفقراء.

ونيابة عن جمهورية غينيا، أود أن أعرب عن تقديري العميق للصندوق، الذي أصبح منذ أكثر من عشر سنوات، واحداً من أهم شركائنا في تمويل التنمية الريفية في بلادي.

وبناء على ذلك، فان حكومة غينيا لن تتردد في المساهمة في التجديد السادس لموارد الصندوق.

وأناشد الدول الغنية وجميع الجهات المانحة أن توفر للصندوق الموارد التي يحتاجها ليواصل معركته النبيلة ضد الفقر الريفي.

وختاماً – ونيابة عن رئيس غينيا، الجنرال لوسانا كونتي، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام بلادي تجاه الصندوق، وان أعلن عن امتناني البالغ لرئيس الصندوق ومساعديه لجهودهم التي لا تكل من أجل تعزيز العلاقات القوية بين الصندوق وغينيا.

وأرجوا لهذا المجلس دورة ناجحة، وأشكركم على حسن استماعكم.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل
لجمهورية هايتي

السيد الرئيس
السيد رئيس الصندوق
السادة المحافظون
حضرات السيدات والسادة

نيابة عن شعب جمهورية هايتي وحكومتها، يتشرف وفد بلادي بأن يتمنى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية كل نجاح بمناسبة مرور 25 عاماً على إنشائه.

ان جمهورية هايتي، التي يعيش أكثر من نصف سكانها في المناطق الريفية، تفاخر بأنها عضو في هذه المؤسسة التي تعمل من أجل تحقيق هدف نبيل، مثل مكافحة الفقر والجوع في الريف.

لقد أوكل إلى تمثيل شعب يعاني الخوف من الفقر الريفي ومظاهره العديدة، ونحن موزعون بين رغبتين متعارضتين؛ فنحن نرجو حياة مديدة لهذه المؤسسة الجليلة التي تعمل من أجل تحقيق هدف نبيل هو القضاء على كارثة الجوع والفقر، ونحن نرجو لها، من ناحية أخرى، حياة قصيرة، لأننا نتحرق لان نرى هدفها وقد تحقق بأسرع ما يمكن. فمبرر بقاء الصندوق سيختفي بمجرد انتهائه من تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

لقد عمل الصندوق في هايتي في عدة مجالات منذ أكثر من 20 عاماً، وخاصة في مجال تقديم الدعم المباشر لانتاج الأغذية وإصلاح شبكات الري الصغيرة. وتأمل هايتي أن تترجم هذه المبادرات في أسرع وقت، إلى تغييرات كبيرة وملموسة في ظروف معيشة الشريحة السكانية التي تستفيد منها.

لقد مضى الآن 25 عاماً على قيام الصندوق بتمويل أنشطة تهدف إلى تحقيق أغراضه في البلدان النامية، ولاسيما في أشد هذه البلدان فقراً. وفي مناسبة هذه الذكرى، فإن أي ثناء على العمل الذي قام به الصندوق، هو ثناء في محله تماماً. ومع ذلك، ما زالت هناك بعض الأسئلة الشائكة التي تحيرنا جميعاً.

فلماذا لا ينخفض عدد هؤلاء الذين يشكون من الجوع في العالم، أو لماذا تنخفض أعدادهم بهذا القدر الضئيل؟ ولماذا تغرق المناطق الريفية من العالم في الفقر، لاسيما في هذه البلدان (النامية) رغم المساعدات التي تحصل عليها، وخاصة من هذا الصندوق؟ وما هي أفضل الاستراتيجيات لضمان وصول المساعدات الموجهة نحو المجموعات المقصودة إلى هذه المجموعات مباشرة؟ وبعبارة أخرى: كيف نستطيع أن نقضي على الصعوبات البيروقراطية والفنية والإدارية التي تحول دون استخدام هذه الأموال لمساعدة الفقراء بالفعل.

فمما يدعو للأسف العميق أنه في أغلب الأحيان لم يصل من هذه الأموال إلى الفقراء والمستفيدين من مشروعاتنا سوى أقل من 10 في المائة.

أما ما هو أكثر من ذلك، فهو انه حتى بعد القضاء على هذه الصعوبات، يظل السؤال هو: أليس صحيحاً ان التمويل المخصص لهذه المشروعات أقل من أن يحقق النتائج المرجوة؟

ولقد تبين بالتجربة انه رغم ان فقراء الريف يشكلون الغالبية الساحقة في بلداننا التي يتزايد فيها الفقر يوما بعد يـــوم، فمـــن الصعب دائماً أن تصل إليهم النظم الاقتصادية والاجتماعية القطرية أو الدولية، المليئة دائماً بآليات معقدة وقوية تستبعد هؤلاء من الاستفادة منها. بل أن هذه النظم يمكن أن توصف بأنها "مصانع لانتاج الفقر".

كما بينت التجارب ان المجتمعات التي تجاسرت على هدم جدران هذا الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، هي التي نجحت دون غيرها في تحطيم هذه الآلة البشعة.

إن علـــى الدول الأعضاء في هذه المؤسسة الجليلة – بالتعاون مع أرفع السلطات المسؤولة عن ضمان النجاح فـــي تنفيذ سياسات الصندوق – ان تستجمع كل ما لديها من خبرات وبراعة للقيام بهدم هذه الجدران التي تقف بين هذه الموارد وبين الفقراء الذين يستحقونها.

إننا، ونحن نحتفي اليوم بمرور أول ربع قرن من الجهود الإيجابية لمؤسستنا في هذا المجال، فاننا ندعو جميع المواطنيـــن والدول في مختلف أنحاء العالم – بإلحاح لم يحدث من قبل – إلى التضامن، وهي دعوة موجهة إلى الدول الغنية قبل غيرها، لان تراكم الثروة – سواء داخل البلدان أو على المستوى الدولي – عملية شارك فيها الجميع، الأغنياء والفقراء على السواء. وبالتالي، فإننا جميعا صُنَّاع هذه الثروة، تماماً كما إننا مشتركون في المسؤولية عن الفقر الموجود في العالم. ولذا فان ما نحتاج إليه هو التزام صارم من جانب الدول الأعضاء في الصندوق بأن تعيد الحق إلى أصحابه بينما نواصل الحرب ضد الجوع والفقر.

دعونـــا نأمل، ونحن نقف على أعتاب الألفية الثالثة، ان يواصل الصندوق نموه، وان يتحسن في كل يوم يمر علـــيه، حتى يستطيع ان يكون شريكا قويا للمحرومين وغير المحرومين، ممن يسعون، بروح من التضامن، إلى تمكين فقـــراء الـــريف مـــن التغلب على الفقر. ولا ينبغي أن يكون ذلك هدفاً لهذه الألفية، وإنما لهذا القرن الواحد والعشرين. فالعالم يملك الموارد المادية والبشرية التي يحتاج إليها ليحقق ذلك.

بيان المحافظ المناوب الممثل
لجمهورية الهند

السيد رئيس المجلس،
السيد رئيس الصندوق،
المندوبون الموقرون،

يطيب لي أن أنقل تهاني حكومة الهند إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمناسبة مضي خمسة وعشرين عاماً على إنشائه المرموق. ونحن نقدر كثيراً دور الصندوق في توجيه الأهتمام إلى مشكلة الفقر في العالم وجهوده المخلصة لمعالجة هذه القضية الملتهبة. وعبر اطلاق مشروعات تقدر قيمتها بنحو 22 مليار دولارا أمريكي في 115 بلداً على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية والتي عادت بالفائدة على مايقدر بقرابة 250 مليون نسمة، فقد برز الصندوق كمؤسسة مالية تتقدم في صفوف ميدان التنمية الزراعية والريفية.

ولقد حان الآن وقت التفكر بخبرة تلك السنوات الخمس والعشرين والتأكيد مجدداً على الأهداف التنظيمية وتجديد العزم على الاضطلاع بالدور الرائد في مداولات التنمية. ورغم صغر حجم الصندوق نسبياً فقد اضطلع بدور تحفيزي حاسم في المعركة ضد الفقر الريفي. وفي ضوء الخبرة المكتسبة فإن علينا الآن أن نسعى إلى توسيع وتعزيز هذا الدور والتماس التأثير على الجهات الفعالة الأخرى المنخرطة في المعركة.

أن تحقيق الهدف الأنمائي للألفية المتمثل في خفض معدلات الفقر بمقدرا النصف بحلول عام 2015 يمثل مهمة هائلة. وفي ضوء بطء وتيرة التقدم في السنوات القليلة الماضية في الحرب ضد الفقر فإن هدف دحر الفقر يبدو حلماً بعيد المنال. ولم تترك العولمة في البلدان النامية الآثار المرجوة منها. وفي الحقيقة يمكن لنا القول أن البيئة الدولية السائدة قد أدت إلى توسيع الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء وجعلت مهمة تجسير هذا الصدع أمراً أشد صعوبة. وهكذا فأن المهمة الماثلة أمامنا تتضمن بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي. ومع التأكيد على أهمية الإدارة الرشيدة وبيئة السياسات المناسبة على المستوى الوطني، فإن من المهم بالمثل أن تعالج مسألة الادارة على الصعيد الدولي من حيث إصلاح النظم المالية والنقدية وإرساء نظام عادل للتجارة، وايزالة التشوهات التجارية، وزيادة المساعدة الأنمائية الرسمية، وتوسيع جهود التخفيف من أعباء الديون وما إلى ذلك.

وكما يسعدنا أن توافق مونتيري قد أقر بالحاجة إلى زيادات ملموسة في المساعدة الأنمائية الرسمية وفي التخفيف من الديون، إلى جانب تعزيز النظم النقدية، والمالية، والتجارية. وقد جدد هذا الالتزام مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أيضاً. ووفقاً للتقديرات فأن الحاجة تدعو إلى تقديم مبلغ إضافي قدره 50 مليار دولار أمريكي كل عام كمساعدة أنمائية اضافية لتحقيق الأهداف الانمائية للألفية بحلول عام 2015. على أنه على الرغم من إدراك أن الفقر يتركز أساساً في القطاعات الريفية والزراعية فإن حجم المساعدة الأنمائية الرسمية المقدمة إلى هذه القطاعات آخذ بالإنخفاض، حيث أن نسبة ما تحصل عليه القطاعات الهامة المذكورة لايتجاوز 12% فقط من المجموع.

وفي هذا السياق فإننا نحس بخيبة الأمل بعض الشيء من النتائج التي خلصت اليها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق. فلقد كنا نأمل أن يسفر ما أبدته البلدان المتقدمة في العديد من المحافل الدولية من قلق

وعـزم عـن توسـيع ضخم في برنامج أنشطة الصندوق. ومع أن الكثير من البلدان قد أعلنت عن زيادات كبيرة من مساهماتها فإن برنامج الاقراض الكلي للصندوق لن يشمل حسب ما هو متوقع زيادات واسعة.

إن الهـند تـندرج فـي عداد أضخم البلدان المتلقية لتمويل الصندوق، ولقد تأكد لها أن أثر برامج الصندوق وفائدتهـا يـتجاوز كثيراً قيمتها النقدية. واعراباً عن ايماننا وثقنا بالصندوق فقد تعهدنا بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي للـتجديد السادس وهو ما يشكل زيادة نسبة 25 في المائة. اننا مسرورون بالزيارة التي قام بها الرئيس بوغه للهند في العام الماضي والتي عاين فيها بنفسه أثر أنشطة الصندوق على النساء والسكان الأصليين.

ونحـن نشعر بالقلق من أن الصندوق سيفتقر إلى الموارد وسيهمش أكثر فأكثر. ففي عام 2002، وبسبب قيود الموارد تلقى المجلس التنفيذي 25 مشروعاً فقط، بقيمة 365 مليون دولار أمريكي للموافقة عليها وهو ما يقل عما كان مزمعاً في الأصل. إننا نأمل في تصحيح هذا الاتجاه وأن يبني الصندوق على ما اكتسبه من خبرات ومصداقية قيمة. إن إهدار جوانب القوة الفريدة في الصندوق وتحوله إلى هيئة تماثل تماماً المؤسسات المالية الأخرى سيشكل خسارة عظيمة بالفعل.

إن قـوة الصـندوق تمكن فيما اكتسبه من خبرات على مدى السنوات في العمل مع الفقراء وفي تمكينهم، كما تمكن في نهجه التشاركية والثقة التي اكتسبها في نفوس المستفيدين، وفي مساندة للابتكار وفي عرضه للنماذج الإنمائية القابلـة للـتكرار، وفي قدرته على إرساء الشراكات والتأثير على السياسات الوطنية والدولية عبر الموارد واستقطاب التأييد. أن ذلك هو جوهر الطابع الفريد للصندوق وخصوصيته، وأن هذا هو الجانب الذي ينبغي رعايته وتوسيعه بحيث يتم، عبر نموذج الصندوق ، الاقرار بأن مساندة التنمية الريفية هو استراتيجية سليمة وأساسية لا للحد من الفقر بصورة مستدامة فحسب، بل ولتعزيز النمو الاقتصادي.

إن حكومـة الهـند تـود أن تـرى الصندوق يبني على نقاط قوته ويوسع أنشطته في السنوات المقبلة، بحيث يستطيع أن يؤدي دوراً رائداً بين المؤسسات المالية في ميدان السعي لتحقيق الأهداف الأنمائية للألفية. ومن جانبنا فإننا نؤكد لكم تعاوننا الكامل ومساندتنا التامة لمنظمتكم.

وشكراً لكم .

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل
للمملكة الأردنية الهاشمية

السيد الرئيس،

السيد رئيس الصندوق،

السادة المحافظون،

السيدات والسادة،

إنه في الوقت الذي تواصل في المملكة الأردنية الهاشمية تعبئة قدراتها الذاتية وتطوير وتنمية قطاعها فإنها لم تغفل الجوانب الاجتماعية المترتبة على السياسات الاقتصادية العالمية والتي تعكس تأثيرها المباشر على الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة في الأرياف.

إن الواقع الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية يشكل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد الأردني باعتباره محورا أساسياً للتنمية الريفية المتكاملة وكمصدر للدخل والعمالة لسكان الريف والبادية بالإضافة إلى كونه قطاعاً مولداً للنشاطات في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي الصناعة والخدمات، ولدوره المركزي في الأمن الغذائي وتحسين الميزان التجاري.

وعلى الرغم من أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت، إلا أن دوره في عملية التنمية الشاملة سيبقى أساسيا خاصة وأن هذا القطاع يستمد أهميته من دوره في تحقيق الأمن الغذائي.

يتميز الأردن بتوفر بيئات زراعية مختلفة تسمح بتنويع الإنتاج الزراعي وتوزيعه على مواسم مختلفة على مدار السنة. وبالرغم من محدودية الموارد الزراعية (الأرض والمياه)؛ واعتماد القطاع الزراعي على مياه الأمطار التي تخفي وراءها تذبذبات سنوية في كميتها، الأمر الذي يجعل هذه الزراعة أمر تكتنفه المخاطرة ولا يوفر دخلا مستقراً للمزارعين.

وأنه في ظل معدلات النمو الحالية للقطاع الزراعي والزيادة السكانية المتوقعة والحالة المناخية التي تمر بها البلاد فإنه من المتوقع أن **يزداد الطلب على المياه** للأغراض الرئيسية المنزلية والصناعية والزراعية وحيث أن الأولويات ستكون للأغراض المنزلية مما يعني بأن العجز في الموازنة المائية سوف يكون على حساب القطاع الزراعي الأمر الذي سيترتب عليه الاعتماد المتزايد على المياه المعالجة. بهذا وقد تبنت الحكومة الأردنية الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية لعام 2010 التي اشتملت على تحليل للمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ووضعت الحلول المناسبة لها على شكل مشاريع تنموية بدأنا التنفيذ بعدد منها وفق أولويات لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال العقدين الماضيين بدور بارز في الكفاح ضد الفقر الريفي وتبين تجربته أن مفتاح النجاح في تخفيف وطأة الفقر يكمن في مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم من خلال الاستماع إلى المعنيين والتعلم من النهج المختلفة التي اتبعتها في حل مشكلاتهم.

لذلــك، فــإن أبــرز ســمات عمليات الصندوق هي **مشاركة الفقراء** والتعاون مع منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية التي تمثل هؤلاء الناس لمواجهة التحديات الضخمة التي تواجههم.

كمــا أن الخــبرة التــي تراكمــت لدى الصندوق وما اكتسبه من معارف وأدوات عمل يمكن أن تجعل حياة المزارعين الفقراء وسناء الريف والمعدمين والجماعات الأخرى المحرومة شيئا يختلف عما هو عليه الآن. بل تساعدهم في مواجهة الصعوبات والتحديات وتخفيف وطأتها.

ومــن هذا المنطلق فإن التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعتبر ركيزة هامة في تحقيق بعض من أهــداف السياسة الزراعية في الأردن. حيث أن المساعدات القيمة التي يقدمها الصندوق للأردن والتي تتمثل في تمويل عــدد مــن مشاريع التنمية الريفية والبنية التحتية لقطاع الزراعة بالإضافة لإعداد وثائق المشاريع اللازمة لذلك والتي تهــدف بمجموعهــا إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين مستوى المعيشة لسكان القرى والأرياف لتنسجم مع السياسة الزراعية في الأردن.

وأننــي وباســم حكومتي أتقدم بعظيم الشكر لجهود الصندوق تجاه الأردن في هذا المضمار. كما أتقدم بعظيم الشــكر والامتــنان إلى سعادة رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه الذي لا يألو جهدا في تقديم العون والمساعدة للدول الأعضاء.

كما أن حكومتي تأمل التوسع في مساهمة الصندوق في تمويل مشاريع تنموية جديدة في الأردن والتعاون التام مــع الصــندوق لإنجاح المشروعات التي يمولها، الأمر الذي سيساعد على سرعة الاستجابة للتطورات التي قد تحصل أثناء تنفيذ هذه المشروعات كما أنه سيساهم في التخفيف من الجهد والوقت في العمليات الإجرائية اللازمة.

متمنياً للصندوق مزيداً من النجاحات والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بيان المحافظ الممثل
لجمهورية ماليديف

السيد رئيس المجلس،
السادة المحافظون،
السيد رئيس الصندوق،
حضرات السيدات والسادة،

إنـــه لشـــرف عظيم لي أن أتحدث أمام دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين. واسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى من سبقوني من المتحدثين في توجيه الشكر إلى السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق والعاملين معه على ترتيباتهم واستعداداتهم الرائعة لهذا الاجتماع الهام.

الســـيد بونغاران ساراغي، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الهامة، وهي دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين. وأتمنى لكم التوفيق في جهدنا المشترك في هذه الدورة، وأعدكم بالتعاون التام من جانبنا.

إن ماليديف، مثلها في ذلك مثل الكثير من بلدان الجزر الصغيرة النامية، تواجه عددا من الصعوبات في مسعاها للانخـــراط في الاقتصاد العالمي مع المحافظة في نفس الوقت على استدامة بيئتها. فعدد سكاننا ضئيل، وهو موزع على أكـــثر مـــن 200 جزيرة متناثرة في المحيط الهندي الواسع. والنتيجة هي ان أسواقنا صغيرة، وقاعدة مواردنا الطبيعية ضـــيقة وهشـــة ومعرضـــة للانقطـــاع بفعل الكوارث الطبيعية. ونحن نعتمد على السياحة وعدد صغير من صادرات المنـــتجات الســـمكية للحصـــول على النقد الأجنبي، وليس لدينا سوى قدر صغير من رؤوس الأموال المحلية اللازمة للاســـتثمارات الإنتاجـــية. وحتى يومنا هذا، ما زال اقتصاد ماليديف يعتمد اعتماداً شديداً على صناعتين رئيسيتين (صيد الأســـماك والسياحة) في تدبير الموارد المالية، والحصول على النقد الأجنبي، وتوفير فرص للعمل والتنمية. ورغم كل هـــذه الصـــعاب، حققت ماليديف تقدماً ملموساً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات العشرين الماضية. ولكـــن ما زال أمامها الكثير لكي تحقق التنمية المستدامة وتقضي على الفقر. والحقيقة المرة هي ان سكان ماليديف البالغ عددهم 000 270 نسمة ما زالوا معرضين للخطر بدرجات كبيرة، سواء من الناحية البيئية أو الجغرافية، مع انتشار الفقر الشديد في الجزر المرجانية الخارجية، وفي جزيرة "ماليه"، وهي الجزيرة العاصمة.

والفقر في ماليديف يختلف عنه في الكثير من البلدان النامية الأخرى. والسبب الرئيسي في ذلك، هو أن قطاعاً كبـــيراً مـــن السكان معرض بصورة كبيرة إلى صدمات من العالم الخارجي، مع قدرات محدودة على إدارة المخاطر. وهناك 42% من سكان ماليديف يعيشون على أقل من 15 روفية في اليوم (1.17 دولار أمريكي)، أي أكثر قليلا من خط الفقر المتفق عليه دوليا وهو دولار واحد في اليوم، مع وجود 22% من السكان يعيشون على 10 روفيات (0.83 دولار أمريكـــي) فقـــط. وهناك اختلافات كبيرة بخلاف الاختلافات في الدخل، مثل الفرص المفترضة والفعلية للحصول على خدمات اجتماعية وغير ذلك من الفرص. فالنمط الحالي للسكان الذين ينتشرون فوق 200 جزيرة – 40% منها لا يسكنه أكثر من 500 مواطن – يعني أن تكاليف إقامة البنية الأساسية ستكون مرتفعة للغاية.

ان الفقـــر فـــي ماليف متعدد الأبعاد، ولا يمكن معالجة هذه المشكلة المعقدة بحل واحد أو استراتيجية واحدة. فالـــنمو الاقتصادي وحده لن يقضي على الفقر، كما أن تنمية القطاع الاجتماعي وحده لن تفعل ذلك. فما تحتاجه ماليف هو نهج شامل ومتوازن تحدد أولوياته بدقة لمعالجة التحديات العديدة التي تواجه النمو والتنمية.

ان دول الجـــزر الصـــغيرة مثل ماليف ليست معرضة للخطر من حيث الكوارث الطبيعية فحسب، مثل تأثير تغـــير المـــناخ على الارخبيل السفلى، بل إنها معرضة للخطر أيضا من الضغوط المتزايدة التي تمثلها عملية العولمة، والتـــي تزيد من الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فقد تضافرت العولمة والتحرير ليزيدا بصورة واضحة من تقلُّب إيرادات بعض البلدان مثل ماليف.

وإذا كـــان لمـــاليف ان تـــنجح في الحد من الفقر، فلابد للمجتمع الدولي أن يعالج الصعوبات التي تواجهنا، والأخطـــار التـــي نتعرض لها، وان يسهل اندماجنا في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. فنحن بحاجة إلى مساعدة لتحسين قدرتـــنا علـــى المنافســـة، والدخـــول إلى الأسواق، وتنويع اقتصادنا، وقدرتنا على المشاركة الفعالة في التجارة متعددة الأطراف من خلال أحكام وإجراءات محددة.

وقـــبل أن أتخلـــى عـــن مكانـــي هذا للمتحدث التالي، أود أن أعرب عن امتناني للصندوق على ما قدمه من مســـاعدات، وعلـــى الدور الذي يضطلع به في تنمية قدراتنا الوطنية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. فعلى مدار الســـنين، كـــان هناك تأثير رائع لجهوده من أجل تحسين مستوى معيشة سكان الريف من خلال المشروعات الإنمائية. وأتمنى أن يعمل الصندوق وماليف معاً في مكافحة الفقر، وهو ما نريده بالفعل.

بيان المحافظ الممثل
للمملكة المغربية

السيد رئيس مجلس المحافظين،

السيد رئيس الصندوق،

حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية باسمي الشخصي وباسم الوفد المغربي أن أتقدم بالتهاني الخالصة للسيد رئيس الدورة الخامسة والعشرين، وكذا لنوابه.

كما أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالدور الفعال والمتميز الذي يقوم به السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولأشكره ومساعديه على المجهودات التي بذلوها قصد التحضير لهذه الذكرى. ولن تفوتني هذه الفرصة دون تقديم الشكر إلى جميع الرؤساء الذين توالوا على رأس هذا الصندوق منذ ربع قرن على ما قاموا به من أعمال ساعدت على تحقيق الأهداف النبيلة التي يصبو إليها الصندوق في مجال تنمية العالم القروي، والأمن الغذائي والترشيد الفلاحي والاهتمام بالفلاحين الصغار.

إن هذه الذكرى مناسبة سانحة للقيام بتقييم الإنجازات التي حققها الصندوق منذ نشأته وكذلك بلورة منظور استراتيجي واضح المعالم ووضع مخطط عمل متماسك لفائدة العالم القروي. وهكذا يجدر البحث عن حلول دائمة وفعالة تساهم في تحقيق أهداف الألفية الثالثة التي ترمي بصفة خاصة إلى تقليص الفقر إلى حدود النصف في أفق سنة 2015. وكما يعلم الجميع إن جميع اللقاءات الكبرى كقمة مونتري حول تمويل التنمية، والقمة العالمية حول التغذية خمس سنوات+ أكدوا على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تحديات القرن الذي نعيشه للقضاء على آفقة الفقر.

وفي هذا الصدد ساهمت المملكة المغربية بصفة مباشرة في دعم البرنامج الخاص بأفريقيا، وأقدمت كذلك على إلغاء ديونها المترتبة عن البلدان الأفريقية الأقل تقدما وعلى حذف كل حقوق التعريفة الجمركية على صادرات هذه البلدان الشقيقة إلى السوق المغربية.

كما أن المغرب، يؤيد المبادرة التي اعتمدتها قارتنا من أجل انطلاقة تنموية في إطار الشراكة الجدية من أجل تنمية أفريقيا "NEPAD" ويضع جميع إمكانياته لإنجاح هذه المبادرة بتعاون مع أشقائه الأفارقة وباقي مكونات المجتمع المدني.

وفي ما يخص دعم تطبيق برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر بالمغرب، تتعاون الآلية الدولية مع هذا الأخير لإنجاز مشروع يهدف إلى تحريك بعض الفعاليات الدولية لوضع إطار للتشارك وتقوية دور المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية من أجل تطبيق هذا البرنامج وتحديد، من خلال الأولويات، المشاريع التي يمكن برمجتها في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبل.

وأغتنم هذه المناسبة للإشارة إلى التعاون الجيد القائم في مجال البيئة بين المملكة المغربية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) من أجل إنجاز المشروع الوطني المتعلق بالتنمية المستديمة في المناطق الجافة بالمغرب.

فـــي كل دورة نخرج بتوصيات وتوجهات من أجل الرفع من مستوى دخل الفلاحين الصغار والنهوض بالعالم القروي، ولكن في خضم المصاعب التي تعيشها ساكنة الأرياف المسببة في تهديد حقيقي للأمن الغذائي، فإن تجمعنا هذا مطالب بتحمل مسؤوليات جسام لتدبير معقلن يساعدنا على مواجهة هذه المصاعب.

بيان القائم بأعمال المحافظ الممثل
للولايات المتحدة الأمريكية

السيد رئيس الصندوق،

السيد رئيس المجلس،

السادة المحافظون والضيوف الأعزاء،

إنه لمن دواعي سروري مرة أخرى أن أمثل الولايات المتحدة في مجلس المحافظين، لاسيما، في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق. كما إننا نجتمع الآن لإقرار الاتفاق الخاص بالتجديد السادس لموارد الصندوق الذي يجمع بين زيادة الموارد وإصلاحات أساسية من أجل إرساء أساس متين لفعالية الصندوق في السنوات المقبلة. إن التحدي الذي يواجهها الآن هو تنفيذ هذا الاتفاق الجديد بكامله، وان نساعد في تحقيق نتائج دائمة في مجال التنمية لأشد سكان الريف فقرا في العالم.

لقد كانت الولايات المتحدة من أشد مساندي الصندوق منذ إنشائه، وهو ما يعكس إيماننا بأهمية الزراعة والتنمية الريفية في القضاء على الجوع. والحد من الفقر، وتحسين مستوى معيشة فقراء الريف. فهناك أكثر من مليار نسمة – أغلبهم يعيشون في المناطق الريفية – يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ولقد تقبل المجتمع الدولي مواجهه التحدي الصعب وهو تخفيض عدد هؤلاء، وعدد من يعانون من الجوع قبل عام 2015، بتنفيذ "الأهداف الإنمائية للألفية". ويحتل الصندوق موقعاً مناسباً للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف، بفضل ما يتمتع به من تركيز تام على قضية الفقر الريفي، وضمان أن ترفع مشروعاته من الإنتاجية والنمو ومستوى المعيشة.

ولقد ساعدت جهودنا الجماعية التي تمخضت عن الاتفاق على التجديد السادس لموارد الصندوق في استقرار الوضع المالي للصندوق، وتأييد الإجراءات اللازمة لزيادة فعاليته. فالمستوى المرتفع للتعهدات بالمساهمة في التجديد السادس يشهد على مساندة الجهات المانحة للصندوق، كما أن تعهد الولايات المتحدة بتقديم 45 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 50% عن مساهمتها في التجديد الخامس، تمثل التزاما قويا تجاه الصندوق ورسالته، بل وتجاه الاتفاق نفسه. وهذه الإصلاحات الأساسية تعني تركيزنا المشترك على مستويات الاداء الراقي، ونظم التقييم الحازمة، والنتائج التي يمكن قياسها، وهي تشمل إجراءات أساسية مثل:

- وضع نظم قطرية شفافة على أساس السياسات والاداء لتخصيص الموارد لتوفير المزيد من الموارد لمن يستطيعون استخدامها بكفاءة؛
- تحسين نظم قياس النتائج وتأثير مشروعات الصندوق، سواء بشكل أحادي أو جماعي، مع رفع تقارير منظمة بهذه النتائج؛
- زيادة برنامج المنح إلى 10% من مجموع برنامج العمل السنوي، بحيث يتسنى مساعدة عدد أكبر من البلدان على الحد من الفقر دون زيادة أعباء ديونها؛
- إنشاء وحدة مستقلة للتقييم، ضماناً للقيام بعمليات استعراض موضوعية ترفع إلى المجلس التنفيذي مباشرة؛

- القيام بعملية تقييم خارجي شامل قبل التجديد السابع لموارد الصندوق؛
- وضع استراتيجية قطاع خاص لبرامج الصندوق.

ولا شك إننا سنشعر بالتشجيع لو توافقت آراؤنا حول هذه النقاط، ولكننا لا يجب أن نركن إلى الراحة. فالشهور المقبلة هي شهور عمل شاق لتنفيذ بنود جدول أعمال الإصلاح. فنجاحنا ونجاح الصندوق، سيعود بفوائد مباشرة على فقراء الريف.

لقد حقق الصندوق الكثير في الخمسة والعشرين عاما الماضية. وينبغي أن نفخر بما تحقق، وبالتزامنا المستمر بمواصلة النجاح. ويجب هنا تهنئة السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق والسيد سيريل انويز، نائب الرئيس، وفريق الإدارة الجديد على ما أبدوه من إخلاص وقيادة في توجيههم لهذا الصندوق. فنحن نؤمن بأن بإمكان الصندوق أن يحقق نتائج أفضل في المستقبل بفضل جهودنا والتزاماتنا ومواردنا المستدامة.

بيان رئيس اللجنة العربية
للاستثمار الزراعي والتنمية

السيد رئيس المجلس،

السادة المحافظون الموقرون،

سيداتي وسادتي،

أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر لكم لإتاحتكم لي فرصة التحدث أمام مجلس المحافظين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق.

وأعرب عن شكري وتقديري أيضاً لرئيس الصندوق بوغه الذي تلطف بتوجيه الدعوة إلى الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية للمشاركة في دورة الذكرى هذه.

يتسم موضوع الدورة المتمثل في *"تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر"* والموضوعات التي ستتناولها الموائد المستديرة الأربع حسب التوقيت والأهمية الخاصة للجهود المعنية في حشد المجتمع الدولي وتعزيز التزامه بتحقيق الأهداف التي اعتبرها زعماء العالم في قمة الألفية في سبتمبر/أيلول رقم 2000 والرامية إلى خفض عدد ضحايا الفقر المدقع من أبناء البشرية بمقدار النصف بحلول عام 2015.

ومنذ ذلك الحين تم تكرار وتأكيد أهداف قمة الألفية في قمم مؤتمرات دولية مهمة أخرى وهي المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (مونيتري، المكسيك، 18-22 مارس/آذار عام 2002) ومؤتمر القمة العالمي للأغذية – خمس سنوات بعد الانعقاد (يونيو/حزيران 2002)، كما قام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ أهداف قمة الألفية.

وتسعى الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية إلى تنمية الموارد الزراعية في بلدانها الأعضاء عبر الاستثمارات المباشرة، وذلك للمساهمة في إرساء الاكتفاء الذاتي الغذائي في العالم العربي ومن ثم النهوض بالأوضاع المعيشية لفقراء الريف، ولاسيما الشرائح المعدمة، من خلال تخصيص المزيد من الموارد المالية للعناصر الإنمائية في مشروعاتها.

ونحن نتعاون بالفعل تعاوناً وثيقاً مع الصندوق كما نسعى لترسيخ شراكتنا معاً وللعمل معاً عبر مشروعات مشتركة في سبيل الحد من الفقر في جانبنا من العالم ولتحسين الظروف المعيشية للفقراء في المناطق الريفية، مدركين بأن الفقر المزمن هو المنبع الرئيسي لمشاعر اليأس في نفس الناس ولعدم الاستقرار في مجتمعنا.

وعند الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الهيئة العربية للاستثمار الزراعي والتنمية عام 2002، فقد اعتمد المجلس الرئاسي للهيئة استراتيجية جديدة للفترة 2002-2012. وتؤكد هذه الاستراتيجية الحاجة إلى مواءمة أهداف الهيئة لتتناسب مع الحقائق الجديدة للعولمة والتدفق الحر للسلع، والخدمات، وتقانات المعلومات، ولتعزيز أكثر فاكثر الجوانب الإنمائية لمشروعات الهيئة وبرامجها خدمة لأسر الريفية وصغار المزارعين، ولاسيما من النساء.

كما أن استراتيجية الهيئة للفترة 2002-2012 تؤكد على الحاجة إلى تركيز البرامج والمشروعات المقبلة على ما يلي:

- تعزيز قدرة الهيئة على توفير القروض والائتمان لصالح القطاع الخاص في القطاع الزراعي؛
- تدعيم مشاركة الهيئة في المشروعات الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في العالم العربي؛
- تقوية التجارة بالمنتجات الزراعية عبر النهوض بالنوعية ومن ثم تيسير الوصول إلى الأسواق الجديدة.

وتساند الهيئة الأهداف الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006 وهي:

- تعزيز قدرة فقراء الريف منظماتهم؛
- تحسين فرص الوصول إلى الموارد الريفية والتكنولوجيات الإنتاجية؛
- تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق.

وكمـــا أشرت آنفاً فإن الهيئة على استعداد لتطوير علاقات شراكة أوسع وأكثر تنوعاً مع الصندوق والمشاركة بنشاط في عملية استراتيجية الصندوق للحد من الفقر.

كما أن بالمستطاع استحداث أنشطة مشتركة في ميادين مكافحة التصحر وتدهور الأراضي، بالتعاون مع الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكذلك المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

وفي الختام سيدي الرئيس، فإننا نعتقد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقـــر هو جهد مشترك للمجتمع الدولي بأسره وهو يستحق الدعم الكامل من جانب الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية أو مؤسســـات التمويلـــية، والقطـــاع الخـــاص، والمنظمات غير الحكومية، وبالطبع فإنه يتطلب أيضاً الانخراط الكامل والمساندة التامة من جانب الفقراء في المناطق الريفية من البلدان النامية.

وفي هذا الصدد فإنني أود أن أقتطف مما قاله رئيس الصندوق بوغه في حلقة العمل الإقليمية المعنية بالحد من الفقر وتحقيق النمو الريفي في أفريقيا الشرقية والجنوبية التي أقيمت في دار السلام (23 مايو/أيار عام 2002) حين قال "... لـــن يتمكن أي قدر من المساعدات الوطنية والدولة من أن يحسن بصورة جذرية من الحالة الريفية ما لم يكن ذلك التحول مستنداً إلى طموحات، وأصول وأنشطة سكان الريف، وما لم يمتلك الفقراء عملية التغيير. إننا لا نسطيع أن تقوم بالتنمية لصالحهم. ولكننا نستطيع، بل ويجب، أن نساندهم ونمكنهم من ذلك".

البيانات والكلمات الخاصة

السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة

فخامة الرئيس كارلو ازيليو تشامبي،
رئيس الجمهورية الإيطالية

السيد لينارت بوغه،
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

نيافة الكاردينال أنجلو سودانو،
وزير خارجية الكرسي الرسولي

السيد جيمس موريس،
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

السيد جاك ضيوف،
المدير العالم لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

معالي البروفسور بونغاران ساراغي،
وزير الزراعة في جمهورية إندونيسيا،
رئيس مجلس المحافظين

الفصل الرابع

البيانات والخطب الخاصة

بيان ترحيب من السيد لينارت بوغه
رئيس الصندوق،
بمناسبة زيارة فخامة الرئيس كارلو ازيليو شامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية؛
وسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛
ونيافة الكاردينال انجلو سوداتو، وزير خارجية الكرسي الرسولي

السيد رئيس الجمهورية،

يشـــرفني ويســـعدني بـــالفعل أن أرحب بفخامتكم بمناسبة دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويطيـــب لـــي، نيابة عن جميع أعضاء الصندوق، أن أعرب عن تقديرنا البالغ لقبولكم دعوتنا لافتتاح الدورة الـــيوم. فدورة مجلس المحافظين هذه تنعقد في مناسبة مرور 25 عاماً على بدء عمل الصندوق من أجل مساعدة فقراء الـــريف، واحـــتفالاً بمـــرور 25 عاماً على التعاون المثمر والمتزايد مع بلدكم. فوجودكم معنا اليوم يذكرنا بدعم إيطاليا المستمر للصندوق.

فمنذ أن قامت الأمم المتحدة قبل أكثر من 50 عاما، لعبت إيطاليا دوراً قيادياً في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمـــية وفض النزاعات، وإقامة السلام. واعترفت بأهمية الزراعة والتنمية الريفية من هذه الجهود، كما أن دوركم كبلد مضـــيف لوكالات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بذلك، كانت له أهميته البالغة في تعزيز التعاون في هذا المجال الحيوي. ولا شك أن خبرتكم الطويلة بالأمور الاقتصادية والتزامكم تجاه التنمية والقضاء على الفقر، يجعل حضوركم معنا اليوم موضع ترحيب خاص. ونحن نتطلع بشغف إلى الكلمة التي ستلقونها.

السيد الأمين العام،

إن العالم يواجه اليوم تحديات هائلة: تحديات الحرب والسلام. وكل الموجودين هنا يدركون العبء والمسؤولية التي تتحملونها شخصياً في هذا الوقت العصيب. ولذا فإننا نشعر بامتنان خاص لأنكم استطعتم أن تكونوا معنا اليوم.

فوجودكـــم معنا يؤكد أنه حتى عندما نواجه القضايا الملحة للمجاعات والنزاعات، لا ينبغي أن ننسى الأسباب البنـــيوية الكامنة وراءها. فمنظومة الأمم المتحدة تسعى، تحت قيادتكم، إلى معالجة حالات الطوارئ والنزاعات الحادة، ولكنها تعطي نفس القدر من الاهتمام للقضاء على الفقر والحرمان وانعدام الأمن والتهميش، وكلها وقود يشعل النزاعات فـــي أغلـــب الأحـــيان. فقمة الألفية التي عقدت أثناء أمانتكم، والتي ساهمتم فيها بقدر كبير، تعبِّر بوضوح عن إصرار المجتمع الدولي على استئصال الفقر والجوع.

إن الصندوق ليفْخر بمكانته بين أسرة الأمم المتحدة، ونحن نرحب ترحيباً حاراً بجهودكم التي تبذلونها لتعزيز هذه الأسرة وجعلها تعمل بطريقة أكثر تعاوناً وأكثر تأثيراً.

كما يسعدني للغاية أن أرحب ترحيباً حاراً بنيافة الكاردينال سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي الذي سيشاركنا اليوم بكلمة من نيافة البابا يوحنا بولس الثاني. ولا شك أن المساندة التي حظي بها الصندوق من الكرسي الرسولي كانت مشجعة، وأنها أكدت أن التقارب الذي بيننا، ليس مجرد تقارب جغرافي، وإنما هو اقتسام لمُثُل وأهداف الكرامة الإنسانية.

إن من دواعي سرورنا البالغ دائماً أن يكون معنا صديقانا المخلصان: السيد جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والسيد جيم موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، فوجودهما في دورة الذكرى الخامسة والعشرين هذه، يجسد التعاون القوي والوثيق بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ولا شك أن "الأهداف الإنمائية للألفية" لاستئصال الفقر والجوع تتيح لنا الفرصة لمواصلة تعزيز مثل هذا التعاون.

وأخيراً، اسمحوا لي في ختام كلمتي بأن أكرر لكل واحد منكم شكر محافظي الصندوق على تشريفكم لنا اليوم. ونحن نتطلع بشغف إلى بياناتكم التي ستلقونها.

الكلمة الافتتاحية لفخامة الرئيس كارلو أزيليو تشامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية

السيد رئيس مجلس المحافظين،
السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
السادة المحافظون،
السيدات والسادة،

يشـــرفني أن افتـــتح دورة مجلـــس المحافظين هذه التي تحتفي بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحضور السيد الأمين العام للأمم المتحدة وصاحب النيافة وزير خارجية الكرسي الرسولي وهذا الجمع من الشخصيات الدولية المرموقة. أحييكم تحية المودة وأعبر عن تضامني معكم وتشجيعي لكم فيما تقومون به من عمـــل هـــنا خاصة وأن النتائج التي ستتوصلون إليها ستؤثر تأثيراً حاسماً على ظروف معيشة مئات الملايين من البشر وكرامتهم.

ازداد سكان العالم خلال العشرين سنة الماضية بما يزيد عن 1.5 مليار نسمة. وعلى مستوى العالم ازداد عدد السكان وتناقص معها عدد الذين يعيشون دون الحد الأدنى من الكفاف.

وينتاب الجوع والفقر اليوم أقاليم ومجموعات سكانية كاملة على سطح هذا الكوكب؛ ولا مجال لاستئصالهما إلا إذا أطلقت عملية التنمية من هذه الأقاليم والمجموعات ذاتها. فالبلدان الصناعية لم تتخلص من لعنة الفقر والتخلف الريفي إلا عندما بدأ الريف يكسب من إنتاجه، ويولد الدخل، ويتبادل السلع فيبقي الناس في أوطانها من خلال تمكينهم من رفع مستويات عيشهم وتوفير المرافق الصحية والتعليمية المحسنة لهم.

لقد أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمكافحة الفقر في البلدان النامية. وقد حافظ الصندوق على مساره الثابـــت علـــى مـــدى 25 عاماً فقام على وجه الخصوص بتقديم المساعدة لأشد المجموعات السكانية حرماناً وساعد في عملـــيات الإعمـــار بعـــد الحروب كما حد من ضعف المجتمعات المحلية التي تعتمد معيشتها على الزراعة وأسهم في تحسين وضع المرأة.

وأدت المؤتمـــرات الدولية التي عقدت خلال السنتين الماضيتين، من اجتماع مجموعة الدول الثمانية في جنوا إلـــى مؤتمـــر الدوحـــة ومونتيري إلى قمة الغذاء العالمية في روما وإلى جوهانسبرغ، إلى حشد الدعم وتعزيز الشعور بضـــرورة اتخـــاذ إجراءات عاجلة وحققت نتائج مشجعة. وأفضت هذه المؤتمرات أيضاً إلى زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة بعد عقد من التراجع. وإذا كانت هذه الزيادة تمثل خطوة في الاتجاه السليم فإن مجرد زيادة الأموال لا يكفي. فالتحدي الذي يواجهنا هو كيف نحقق أكثر، بسرعة أكبر، وبفعالية أشد.

ما زال المداد الذي كتب به إعلان الألفية رطباً لم يجف. ذاك الإعلان الذي التزمنا جميعنا بموجبه بكل إجلال بـــالعمل من أجل القضاء على الويلات المدمرة التي تعاني منها البشرية وهي الفقر، والجوع، ووفيات الأطفال، وجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

وقد آن الأوان اليوم وبعد انقضاء ثلاث سنوات كي نستعرض ما تم تحقيقه من تقدم.

نعم، نحن نتقدم ولكن بوتيرة بطيئة.

ولـــن نتمكـــن، بهذه الوتيرة، من تحقيق الهدف الذي حددناه لأنفسنا لعام 2015 وتعهدنا بموجبه بأن ننتشل من براثن الجوع ما لا يقل عن نصف من يعانون منه حالياً. وعلينا من أجل ذلك أن نطلق عمليات الإنتاج وعجلات العمل بكل السرعة اللازمة كيما تؤتي أكلها في المواعيد التي وضعناها لها. وما عام 2015 ببعيد إذا ما تذكرنا الزمن المطلوب لخلق الإمكانات المادية والبشرية والمالية اللازمة للنمو في مختلف أرجاء العالم.

تتصـــل جمـــيع الأهـــداف التي ينص عليها إعلان الألفية بخيط واحد وتتمحور حول ثلاث قضايا رئيسية هي التعليم والصحة والأمن الغذائي. وقد سبق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية استراتيجية إعلان الألفية بتركيزه المتزامن على تحسين القدرات الإنتاجية وتعزيز الموارد البشرية المدربة ورفع مستويات المعيشة في الريف.

يؤثـــر الصـــدع المـــتزايد بيـــن "الشمال" و"الجنوب" تأثيراً جذرياً على المناخ الدولي فمنه تنبع أكثر الأزمات المعاصـــرة شـــدة ومنه تستقي نيرانها. وليس في العالم اليوم قضية دولية سياسية أو اقتصادية أو بيئية كبرى لا ترتبط بشعور شعوب الجنوب بالقلق الشديد. ولن تقوم للأمن والاستقرار الدوليين قائمة ما لم يقوما على المساواة وما لم يتوافر لهمـــا جـــنوب قادر على شق الطريق نحو التقدم وعلى الاضطلاع بمسؤوليته عن مصيره، وشمال ملتزم التزاماً كاملاً بدعم هذا الجنوب في مسيرته. المطلوب أولاً هو أفريقيا متكاملة مع نظام التجارة العالمي ومشاركة في العمل من أجل ترســـيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان. والمطلوب هو قطاع زراعي يوفر الازدهار والتعليم ومستويات العيش اللائق، لا مجرد عيش الكفاف، للعديد من الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعانون مع ذلك من الجوع.

الفقر المدقع لخمس البشرية خيار مرفوض أخلاقياً وخطر علينا جميعاً.

ويتناقض انتشار الفقر المدقع في المجتمعات الواسعة وتهميش قارات برمتها واستثناء أقاليم كاملة من إمكانات النمو مع الحوار بين الأمم والثقافات ومع التكامل الاقتصادي والمالي. فهذه العوامل تفضي إلى احتكاكات مدمرة تقوِّض حرية حركة الأموال والسلع وإلى هجرات لا تستطيع الحدود الوطنية احتواءها.

لقد خلفنا وراءنا "حرباً باردة" دامت نصف قرن بين الشرق والغرب ولا نريد اليوم مواجهة مأساوية بين شمال العـــالم وجنوبه في القرن الحادي والعشرين. ولقد أصبحت تنمية البلدان الفقيرة أولى أولويات البلدان المتقدمة التي تتبع سياسات خارجية بعيدة النظر.

وإيطاليا، شأنها شأن أوروبا، تعتبر أن أحداً لا يعلى على الجنوب شريكاً في المنظمات المتعددة الأطراف وفي العلاقات المباشرة مع الدول والمنظمات الإقليمية.

وينبغـــي لـــنا، دون أي تـــردد ودون أي اعتبار لمن يضعون أنفسهم فوق حكم القانون، أن نتصدى للتحديات الكثـــيرة التي يواجهها المجتمع الدولي والتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الأمن والاستقرار. وما لم نعمل على دفع النمو الاقتصادي والاجتماعي للشعوب إلى الأمام فإننا لن نتمكن من رأب مصادر الاضطراب التي تنتشر حولنا.

يضطلع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدور أساسي ومركزي؛ وإيطاليا تثق ثقة كاملة بهذا الصندوق وتقدر دوره الخـــاص والمتمـــيز هذا. والكل يعترف بان التنمية الريفية ومكافحة نقص التغذية عنصران أساسيان وملحان في مجالي التنمية ومكافحة الفقر.

ولقـــد وفـــرت قمـــة الأغذية العالمية التي عقدت في يونيو/حزيران الماضي دعماً إيجابياً للمشاورات المتعلقة بالـــتجديد السادس لموارد الصندوق. وزيادة رأسمال الصندوق بنسبة الخمس هي زيادة واقعية. وستسهم إيطاليا في هذه الزيادة وستبقى في مقدمة البلدان المانحة الرئيسية.

إن عملكـــم يشكل استجابة ملموسة لتوقعات العديد من الرجال والنساء في العالم. فنحو 800 مليون نسمة، أي أكثر من ثلثي فقراء العالم، يعيشون في المناطق الريفية في ظروف من الفقر والتهميش المتزايدين.

فمـــن خلال القروض الصغيرة والمتوسطة ولا سيما منها التي تمنح للأسر والمجتمعات المحلية الوثيقة الصلة بالحياة الريفية يمكن وضع الأسس اللازمة من أجل قيام تنمية مستدامة قائمة على الزراعة.

ولقد كانت إيطاليا في مقدمة البلدان التي دعت، رسمياً أيضاً، إلى إعادة جدولة الديون لمصلحة البلدان النامية، ونفذت ذلك. وأشير أيضاً إلى المساهمة الإضافية التي قدمتها إيطاليا إلى الصندوق لتخفيف عبء الديون على البلدان من خلال المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وستواصـــل إيطاليا تعزيز تعاونها مع الصندوق ليس من خلال مساهماتها في الميزانية العادية فحسب بل من خلال المساهمات الطوعية في مشروعات محددة أيضاً.

وأود أن أتوجـــه بالتحـــية، بإعجـــاب وود، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان. أنت دائماً على الرحب والسعة في إيطاليا. وحضورك هنا اليوم يذكرنا بأن ولاية الصندوق وعمله يشكلان جزءاً من عملية بناء مجتمع دولي قائم على حكم القانون والتضامن.

وضـــمن المســـيرة الطويلـــة نحو تحقيق أهداف الألفية، يعمل الصندوق ضمن منظومة يتماهى معها المجتمع الدولي بأسره، منظومة هي في حد ذاتها أحد أهم إنجازات الحضارة عبر التاريخ، ألا وهي منظمة الأمم المتحدة محوفة بشبكة من المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية.

كـــان إنشـــاء الأمم المتحدة ثمرة بعد النظر الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. ونحن ندرك كم تدين البشرية بالعرفان والامتنان لأولئك الذين قاموا، بفضل حكمتهم وثاقب نظرهم، بوضع التصورات الأولى لها، وللدول التي وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو.

المـــنظومة تسير على نحو جيد. وفيها، بالطبع، مجالات للتحسين، وعملها معقد بالضرورة نظراً للتنوع الذي يستقي من وجود 191 دولة عضواً.

ويفـــرض الانقسام بين الشمال والجنوب، والمخاطر التي تهدد أمن العالم، وضرورة حماية النظام الإيكولوجي على الأمم المتحدة أن تنهض بدور مركزي ومسؤول في الوفاء بالولاية المسندة إليها في الميثاق.

ولا يخفـــى على أحد ما هي المخاطر الخطيرة التي تواجه أممنا بسبب التهديدات الجديدة المتمثلة في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ودور مجلس الأمن في حل الأزمات الدولية دور فريد لا بديل له.

لا تعـــرف الأجـــيال الشـــابة عالمـــاً دون الأمم المتحدة. ومعرفتها بها تجعلها تفخر بالتقدم الهائل الذي حققته البشـــرية. ولا بد لنا من أن نواصل الإيمان بالنظام المتعدد الأطراف وأن نلتزم بالعمل من أجل تمكينه من أداء مهامه وإلا فإن بقاءه هو ذاته قد لا يكون مضموناً. الأمم المتحدة تنطق باسم كل واحد منا ومسؤوليتنا هي تمكينها من الارتقاء إلى مستوى المسؤوليات التي قمنا نحن، الدول الأعضاء، بكل حرية، بإسنادها لها.

إيطاليا تدرك هذا كل الإدراك؛ وروما، عاصمة الدولتين، هي أيضاً عاصمة للأمم المتحدة.

ونعـــتز نحـــن الإيطاليون بأن سارية الأمم المتحدة الغذائية تنتصب هنا وتشير إلى الطريق المؤدية إلى تحقيق أهـــداف الألفـــية في إطار العمل الدؤوب من أجل استئصال الفقر والجوع والبؤس من على وجه الأرض لأنها تتناقض وكرامة الإنسان.

هدف الصندوق وهذا الاجتماع هو المساهمة مساهمة ملموسة وخلاقة في هذا الجهد المشترك. وأنا أحثكم أيها السادة المحافظون أن لا تدخروا جهداً من أجل بلوغ هذا الهدف وأن تعملوا بصبر وعناد من أجل تحقيقه.

كلمة افتتاحية للسيد كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة

أصحاب السعادة،
أيها السيدات والسادة،
أيها الأصدقاء،

نجتمع اليوم في زمن يسود فيه القلق وانعدام اليقين في العالم كله. فاحتمال الحرب في العراق يجثم ثقيلاً على أسرة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها ولا شك أفرادها المجتمعون هنا اليوم. ومع ذلك فإن علينا أن لا ندع هذه الأزمة تحيد بنا عن تصميمنا على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة العريض وعلى العمل في مختلف أرجاء العالم من أجل التحرر من الفقر والعوز ومن أجل حماية موارد كوكبنا هذا.

لهذا فإنني أشعر بالسعادة إذ نجتمع هنا اليوم لنحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي انبثق من أوضاع نقص الأغذية والخوف من المجاعة التي سادت في السبعينات والذي أنشئ لتحقيق غاية من صميم رسالة الأمم المتحدة ألا وهي زيادة إنتاج الأغذية من أجل مكافحة الجوع والفقر.

أتى إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية نوعاً جديداً من الشراكة – بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان الصناعية من جهة والبلدان النامية والمتقدمة من جهة أخرى – شراكة تقوم فيها كل مجموعة بتوفير التمويل السخي للمؤسسة. كانت هذه الشراكة نموذجاً مبكراً لتحالف عالمي يتجاوز الاختلافات الجغرافية والعقائدية ويتضافر لتحقيق هدف مشترك هو استئصال الجوع والفقر.

وما زالت الشراكة سر نجاح الصندوق. فهو يضع برامجه بالشراكة مع البلدان المضيفة ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنها يتلقى الدعم الوفير. وتشهد النتائج المحققة أن من شأن تعاون المنظمة الدولية مع غيرها من أصحاب الشأن أن يعزز فعاليتها إلى حد كبير.

يركز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على المناطق الريفية بالتحديد ودوره في الحد من الفقر والجوع واضح جلي. وتلبي برامجه المجتمعية الاحتياجات التي يحددها فقراء الريف بأنفسهم وتساعد أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة الفقراء ومن لا أرض لهم و، قبل كل شيء، نساء الريف على الحصول على الأدوات التي يحتجنها في قيادة النضال ضد الفقر والجوع.

وإذ تتجاوز هذه الرسالة مجرد تخفيف وطأة الأزمات الغذائية على المدى القصير، فإن من واجبنا معالجة العوامل الكامنة التي تسمح باستمرار الضعف وبعودة المجاعات.

ويتطلب هذا مواصلة التغيير الهيكلي في لمناطق الريفية تمكيناً لفقراء الريف وتعزيزاً لقدراتهم على الصمود.

ويتطلب هذا أيضاً أن تقترن الاستثمارات من أجل التقدم الاجتماعي باستثمارات وسياسات من أجل زيادة إنتاجية المناطق الريفية.

كما يتطلب هذا معالجة آثار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على المجتمعات الريفية لا سيما في أفريقيا. فالإيدز يقضي على المهارات الزراعية ويقلص جهود التنمية الزراعية ويدمر سبل العيش الريفية ويحد من القدرة على العمل المنتج ويقلل دخل الأسر في وقت تتزايد فيه تكاليف رعاية المصابين باطراد.

وفي زمن المجاعة يجرد الإيدز البلدان من قدرتها على المقاومة إذ يوهن آليات الصمود لدى السكان ولا سيما لدى النساء.

ويتطلب هذا منا أن نجمع بين المساعدة الغذائية واعتماد نُهُج جديدة في الزراعة ومعالجة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والوقاية منه. علينا أن نطور أساليب زراعية جديدة لقوة عمل مستنزفة.

علينا أن نضع حداً للتراجع في المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال دعم التنمية الزراعية والزراعة. وإني لأرحب بالنتائج التي حققها التجديد السادس لموارد الصندوق مؤخراً واعتبرها دليلاً على أن البلدان المانحة تتابع الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر تمويل التنمية الذي عقد في مونتيري العام الماضي.

سمعنا الرئيس تشامبي يقول قبل قليل، إن زعماء العالم التزموا في إعلان الألفية بإعطاء أولوية ساحقة لمسألة استئصال الفقر المدقع والجوع. وأول العلامات على هذا الطريق هو هدف خفض عدد الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام 2015.

ولن يكون بوسعنا تحقيق هذه الأهداف ما لم نتذكر أن ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية ويكسبون عيشهم من الزراعة وغيرها من الأنشطة الريفية.

ولا بد لنا من أن نعي أن هؤلاء الفقراء يعتبرون أن زحف العولمة السريع دولياً وتحرير التجارة محلياً هما اليوم مصدر للمخاطر أكثر مما هما مجال للفرص. وعلينا أن نعمل معاً لمساعدتهم على تحقيق النوعية والمستويات المطلوبة وللتأكد من أن السياسات التجارية ونظم حقوق الملكية الفكرية تتيح للمنتجين الفقراء التمتع بوضع مستدام ضمن النظام الجديد.

وسيتطلب هذا بذل جهود ملتزمة في جولة المحادثات التجارية الجديدة وإجراء مناقشات واسعة النطاق بشأن السياسات. ويسعدني أن أرى أن الأمم المتحدة تعمل على نحو أوثق من أي وقت مضى مع منظمة التجارة العالمية ومع مؤسستي بريتون وودز لتحقيق هذه الغاية.

وسيتوجب علينا أن نعمل من أجل قيام ثورة خضراء في القطاع الزراعي لأفريقيا كيما تتمكن هذه القارة من تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي شهدناه يتحقق في بقاع أخرى.

لقد تم الإقرار من الدوحة إلى مونتيري إلى جوهانسبرغ بأن أولويات التنمية تتقاطع وتتداخل مع شواغل التنمية الريفية. وستناقش هذه المسألة ملياً عندما يلتئم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في اجتماعه الرفيع المستوى القادم.

ويتمثل التحدي الذي نواجهه في ترجمة توجهنا المتجدد إلى تقدم ملموس، وإني لأتطلع إلى قيام تعاون وثيق بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية.

ودعونـــي ختاماً أشيد بالجهود المتواصلة التي تبذل بقيادة الرئيس لينارت بوغه لضمان تشغيل الصندوق على نحـــو مركـــز وديناميي. وإني على ثقة بأن مجلس المحافظين سيقوم في دورة الذكرى الخامسة والعشرين بتحديد السبل الكفـــيلة بالتقدم نحو تحقيق رسالتنا المشتركة. أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مداولاتكم وأشيد بما حققتموه عبر 25 عاماً من الشراكة الملتزمة مع فقراء الريف.

شكراً.

رسالة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني
التي ألقاها نيابة عنه
نيافة الكاردينال انجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق على دعوته الكريمة للمشاركة في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق.

وقد طلبت من الكاردينال انجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي أن ينقل إليكم تقديري وأفكاري بهذه المناسبة المهمة التي جاءت إلى روما بهذا العدد الغفير من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبعث بتحية خاصة إلى فخامة كارلو ازيليو تشامبي رئيس الجمهورية الإيطالية، وإلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى كبار المسؤولين في وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها. فمثل هذا التجمع الكريم والمسؤول، هو خير شاهد على الالتزام المشترك بصياغة استراتيجيات تقربنا من تحقيق هدفنا، وهو تحرير الإنسان من ربقة الجوع وسوء التغذية.

وفي هذا الصدد، يلعب الصندوق دورا فريدا، حيث ان دستوره يتضمن مسارا صريحا ومبادئ للعمل تدعوه إلى القيام بمهمة محددة هي توجيه الموارد المالية نحو "أشد الناس فقراً" من أجل دعم التنمية الزراعية في بلدان العجز الغذائي (اتفاقية إنشاء الصندوق). والواقع انه من بين وكالات منظومة للأمم المتحدة، يدرك الصندوق تماماً ان التحدي المتمثل في استئصال الجوع وسوء التغذية يحتاج إلى برامج تتسم بالكفاءة تستطيع نشر التكنولوجيات الزراعية وتكرارها، في الوقت الذي توزع فيه الموارد المالية المتاحة.

ولاشك ان تكاثف أعضاء الصندوق والتزامهم بالقضاء على الفقر الريفي قد أضاف بُعداً خاصاً للجهود التي تبذل من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث انه يذهب إلى ما هو أكثر من مجرد ضمان توفير الأغذية اللازمة للاستهلاك، بتعزيز وتشجيع مجموعة كبيرة من الموارد، لاسيما بين سكان الريف ومنتجيه. ومن هذه الزاوية يمكن للأمن الغذائي أن يعطي الضمان اللازم لاحترام حق الجميع في حياة متحررة من الجوع.

ان هذه النظرة الإيجابية لها أهميتها الخاصة في هذا الوقت بالذات، حيث ما زالت مناطق عديدة في عالمنا تعاني من نقص التغذية وتسبب قلقاً بالغاً. ان الفجوة التي تفصل بين إمكانية العمل وبين الرغبة في اتخاذ خطوات محددة، تهدد حياة الملايين من البشر في عالم حقق بالفعل تنمية وتقدما لم يحدثا من قبل، وأصبح على معرفة تامة بالموارد المتوافرة على مستوى العالم.

ونحن إذ نجتمع هنا اليوم لنرحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن، ولنثني على هذه الإنجازات، لا ينبغي أن ننسى الدوافع التي أدت بالمجتمع الدولي إلى إنشاء الصندوق في عام 1974، كوسيلة محددة "لتحويل العمال الزراعيين إلى عناصر مسؤولة عن إنتاجها وعن تقدمها"، كما قال سلفي البابا بولس السادس (في كلمته إلى مؤتمر الأغذية العالمي يوم 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1974)، ليعرب بذلك عن تأييده لإنشاء الصندوق.

وفي هذا المجال، يعود تفكيرنا على الفور إلى ضحايا النزاعات والانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية، وإلى الوضع المؤسف للاجئين والمشردين، وإلى كل هؤلاء الذين يعانون من الامراض أو من الأوبئة. فمثل هذه الظروف لا

تهدد التعايش السلمي للأفراد والمجتمعات فحسب، بل وتعرض حياة البشر لأخطار جسيمه. بالإضافة إلى تأثيرها الأكيد على الأمن الغذائي، وعلى نوعية الحياة في الأوساط الريفية بشكل أعم.

وإذا نظرنا إلى هذه الأمور والأحوال في إطار القضايا التي سنناقشها في دورتنا هذه، فسنجد أنها تمثل الدور المحوري للفرد واحتياجاته باعتبارهما الأساس لأي عمل دولي عاجل.

اننا إذا تمعنَّا في الظواهر التي ترسم المنظر العام في عالم اليوم، فان أول ما تراه هو هذا التناقض الذي خلقته المصـــالح الخاصـــة والرغبة في السيطرة، مما أدى إلى استبعاد المناقشة وتفضيل العزلة، وهو ما يحول دون الأعمال التعاونية والاستجابة الفعالة لتلبية الاحتياجات. كما أننا لا نستطيع أن ننسى الخنوع المؤسف الذي يبدو انه أطفأ الرغبة في الحياة لدى كل هؤلاء الذي أبعدهم الجوع وسوء التغذية عن مجتمعاتهم، وحولهم إلى ظروف معيشية لا تليق بكرامة الإنسان.

ان الاســتجابة التــي ننــتظرها من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، رغم محوريتها بالنسبة لقطاع الأغذية والــزراعة، تأتي ضمن الاستراتيجية الأوسع نطاقا للحد من الفقر، وتتضافر مع إيماننا بأن هدفه سيعطي أملاً لملايين البشر الذين يعيشون في قلق بشأن ما يسد رمقهم.

إننــي أود مــن خلال رسالتي هذه أن أكرر اهتمام الفاتيكان بالعمل الدولي متعدد الأطراف باعتباره عنصرا حاسماً بصورة متزايدة في ضمان الحفاظ على السلام، كأمل يتطلع إليه العالم بشغف هذه الأيام.

وبالنســبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالذات، فإنني أبعث بكلمات ملؤها التشجيع بأن يواصل عمله من أجــل استئصال الجوع والفقر، وأهيب بالناس من كل مكان بأن يزيلوا من طريقة جميع المعوقات التي تخلقها المصالح الفردية والحواجز والأنانية.

ان دورة الذكرى الخامسة والعشرين هذه تتيح لنا الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا تجاه الصندوق، ولنترجم هذا الالــتزام إلــى عمــل ملمــوس، كما تتيح الفرصة لكل فرد منا ولنا جميعاً لكل نتحمل المسؤولية، لا عن شيء جامد، وإنما عن إنسان حي، ألا وهو جارنا الذي يطلب خبز يومه.

فليــبارك الله العلي القدير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وليباركم جميعاً، وليبارك جهودكم من أجل هذه القضية الإنسانية.

بيان تقدير من القائم بأعمال المحافظ لجمهورية اكوادور
نيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق ردا على بيانات الافتتاح
لفخامة الرئيس كارلو ازيليو شامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية؛
والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛
ورسالة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني التي ألقاها نيابة عنه
نيافة الكاردينال انجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي

أصحاب الفخامة، نيابة عن الدول الأعضاء في الصندوق، يشرفني أن أشكركم على حضوركم هنا اليوم لافتتاح دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق.

ان البيانات التي ألقيتموها هنا قد كفلت بالفعل نجاح هذه الدورة. فكلمات التشجيع والتحفيز تبين بوضوح مدى الأهمية التي يعلقها كل منكم على العمل من أجل تحرير العالم من الجوع والسعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف التي سنناقشها – نحن محافظي الصندوق – في دورتنا هذه. لقد أوجد الصندوق لنفسه مكانة كمؤسسة دولية رائدة بين مجتمع المساعدات الإنمائية، ولا شك أن هذه المكانة التي تتزايد أهميتها بمرور الوقت ترجع في جزء كبير منها إلى الدعم الذي يتلقاه الصندوق الآن من زعماء مثلكم.

السيد رئيس الجمهورية، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني البالغ لكم ولشعب الجمهورية الإيطالية الذي أظهر انه من أخلص مؤيدينا. فلقد بينت كلماتكم مرة أخرى ان إيطاليا تتصدر، تحت قيادتكم التي لا تكل، معركة تخليص العالم من الجوع والفقر الذي يعاني منهما 1.2 مليار نسمة، منهم ملايين النساء الريفيات وملايين السكان الأصليين. ان دعوتكم لتجديد الالتزام بأن يقتسم الشمال والجنوب ثمار التنمية، تفتح طريقاً نريد نحن أيضاً السير فيه.

السيد الأمين العام للأمم المتحدة، ان المكانة الرفيعة التي خلقها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لنفسه بين المجتمع الدولي ترجع إلى توجيه قادة من أمثالكم، ممن يعملون على استمرار تعزيز النظام متعدد الأطراف، والمحافظة على السلام، وتبني رعاية منظومة الأمم المتحدة التي يفاخر الصندوق بانتمائه إليها، كما قال السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق. ولقد تأثرنا تأثراً بالغاً عندما سمعنا أنك تشاركنا هذا الفخر. ان تأكيدكم على الشراكة بين الجهات الفاعلة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات فقراء الريف، من أجل استئصال الجوع والفقر، إنما يعكس قناعتنا التامة.

سيدي الكاردينال، إننا نشعر بالإمتنان العميق لكم على الرسالة الهادية التي حملتموها إلينا من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. ونحن نرجو منكم أن تنقلوا تقديرنا لنيافته. وليس لدينا أدنى شك في ان وقوف نيافته إلى جانب الأغراض والأهداف التي نشارك في الدفاع عنها من أجل ظروف معيشية أفضل لاخوتنا وأخواتنا في المناطق الريفية، هو مصدر تشجيع لنا جميعاً.

وارجوا أن تتقبلوا فخامتكم هذا التعبير عن امتناننا لتشريفكم لنا وللصندوق بحضوركم معنا اليوم.

بيان المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
السيد جاك ضيوف

فخامة الرئيس كارلو أزيليو تشامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية،
سعادة رئيس مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
نيافة الكاردينال أنجلو سودانو، وزير خارجية الكرسي الرسولي،
سعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة،
السيد لينارت بوغه، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي،
السيد والتر فلتروني، عمدة مدينة روما،
أيها المندوبون المحترمون،
أصحاب السعادة،
أيها السيدات والسادة،

إنـــه لمن دواعي سعادتي البالغة أن ألتقي بكم هنا في هذه الدورة التاريخية لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمـــية الزراعـــية. وإنه لشرف لي أن أنضم إليكم في الاحتفال بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على إنشاء وكالة شـــقيقة وجـــارة عزيزة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وهي أيضاً مناسبة هامة نقر فيها بالدور الجبار الذي اضطلع به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عبر السنوات الخمس والعشرين الماضية في مناصرة الفقراء والدفاع عنهم. وأود أن أهنئ العاملين في المنظمة على الإنجازات التي حققوها خلال هذه الفترة وأن أشيد بتفانيهم والتزامهم.

أدرك مؤتمر الأغذية العالمي عام 1974 أن النمو الاقتصادي وحده ليس كافياً للقضاء على الفقر ولتحقيق الأمن الغذائي للجميع. كما أكد المؤتمر ان العديد من المجموعات المعرضة للخطر قد أُهملت، وعلى الأخص تلك التي تعيش في المناطق الريفية. وقد أنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى حد كبير استجابة لهذا الإدراك وأوكلت إليه مهمة توظـــيف الموارد الاستثمارية لخدمة فقراء الريف. وقد قام الصندوق على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية بوضع تصور جديد وابتكاري للاستثمار الريفي وعكف على تطويره. وسلط الصندوق الضوء على أن للفقراء والمعدمين دوراً حاســـماً لـــيس كمســـتفيدين مـــن المعونة فحسب بل كأطراف فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد يبدو هذا الاســـتنتاج الـــيوم بديهـــياً إلا أنه ما أصبح كذلك إلا بفضل إنجازات الصندوق. ومن الجوانب التي تنطوي على أهمية خاصـــة في رأيي استعداد الصندوق الدائم لاستكشاف واختبار نهج جديدة في العمل من أجل الحد من الفقر، وهذا دور هو قادر على القيام به أكثر من غيره بفضل حجمه ومرونته.

لقـــد أصـــبحت الحاجـــة إلـــى تمكين فقراء العالم النامي من المشاركة بفعالية في العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصـــادي المســـتدام والعـــادل أشد اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. ولقد تم تحقيق تقدم كبير خلال الخمس والعشـــرين ســـنة الماضية إلا أن النزاعات والكوارث الطبيعية والتغيرات السريعة التي تطرأ على الأسواق العالمية قد أدت إلـــى ارتفـــاع هائل في عدد التحديات التي تواجه أشد الناس فقراً في صراعهم من أجل البقاء. ولهذا أصبح توفير المساندة التقنية والمالية إلى أنحاء كثيرة من العالم النامي أشد ضرورة اليوم من أي وقت مضى.

ينبغي أن لا يشغلنا العمل من أجل حل هذه الأزمات الملحة، على أهميته البالغة، عن هدفنا الأبعد وهو تحقيق أهـداف الحد من الجوع والفقر الأساسية التي تم النص عليها في قمة الأغذية العالمية عام 1996 وتم تطويرها في إطار أهـداف التنمية للألفية. فالحد من الجوع والفقر من خلال تعزيز الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي لفائدة الفقراء هو خير ضمان ضد تكرار ظهور هذه الأزمات في المستقبل.

وقـد كان التقدم إجمالاً بطيئاً مخيباً للآمال على الرغم من عدد من المبادرات الهامة التي ركزت على تحقيق هـدف خفـض الجوع والفقر بنسبة النصف بحلول عام 2015، ومنها البرنامج الخاص من أجل الأمن الغذائي، ومبادرة الديون الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستراتيجية وبرنامج الحد من الفقر.

وإذا مـا اسـتمر خفض عدد المصابين بنقص التغذية وفق المعدل السائد حالياً وهو 2.5 مليون في السنة، فإن الهـدف المقـرر لعـام 2015 لن يتحقق حتى عام 2150. وستكون عواقب هذه المعاناة الإنسانية ضخمة وتكاليف فوات الفـرص هائلـة، بينما يحقق تنفيذ هدف قمة الأغذية العالمية لعام 1996 ربحاً سنوياً قدره 120 مليار دولار أمريكي في السنة.

يتطلب إحياء النضال ضد الجوع والفقر توافر عنصرين أساسيين: أن نعمل معاً لتأكيد وتعزيز التزام المجتمع العالمـي سياسياً بالأهمية الكبرى للحد من الجوع والفقر؛ وأن نعمل أيضاً من أجل توجيه استثمارات إضافية كافية نحو القطـاع الريفـي. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يضطلعان فعلاً، وغالباً بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، بدور أساسي في هذين المجالين وسيواصلان ذلك.

وفي إطار تعزيز الالتزام السياسي للمجتمع الدولي من أجل الوفاء بقمة الأغذية العالمية وأهداف التنمية للألفية فإنـه ليسرني أن أشيد بالتعاون الوثيق بين الوكالات الثلاث التي مقرها روما في مختلف المحافل الهامة ومنها المؤتمر الدولـي بشـأن تمويل التنمية وقمة الأغذية العالمية – خمس سنوات بعد الانعقاد. ويشهد عملنا في التحالف الشعبي من أجـل استئصـال الجوع والفقر وفي إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي على التعاون الواسع النطاق الذي نما بين الوكالات المقيمة في روما والذي يرد تفصيله في نشرة أصدرناها معاً بعنوان "العمل معاً".

ويسـرني بوجـه خاص أن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي قد انضما إلى منظمة الأمـم المتحدة للأغذية والزراعة في دعم التحالف الدولي ضد الجوع الذي حظي بإجماع البلدان التي حضرت مؤتمر قمـة الأغذيـة العالمـية – خمس سنوات بعد الانعقاد في يونيو/حزيران 2002. فهذا التحالف يهدف إلى حشد الإرادة السياسية والخبرات التقنية والموارد المالية لدعم أهداف المجتمع الدولي الخاصة بالحد من الجوع.

وأود أن أشـيد مرة أخرى بالأهمية البالغة للعمل الذي يضطلع به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبالتعاون الدائم والوثيق بين الوكالات المقيمة في روما في إطار الكفاح المستمر ضد الجوع والفقر. وفضلاً عن جهودنا السياسية والتقنية المتكاملة هنا في روما، فإن جهودنا المشتركة في الميدان قد أفادت نحو تسعة ملايين نسمة خلال الثلاث سنوات الأخـيرة فـي إطـار 75 مبادرة مشتركة بين الصندوق والمنظمة فقط. وإني على ثقة من أن هذا التعاون سيتعزز في السـنوات القادمـة مع تزايد حدة الحملة على الفقر الريفي. وأتوقع أن يزداد دور الصندوق أهمية في السنوات الخمس والعشرين القادمة.

كلمة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

السيد جيمس ت. موريس

صاحب الفخامة الرئيس تشامبي،
السيد الأمين العام،
السيد العمدة فلتروني،
السيد المدير العام ديوف،
السيد الرئيس بوغه،
السادة أعضاء مجلس المحافظين،

فخامـــة الرئـــيس تشامبي، يا من يستضيف بحب وكرم منظمات الأمم المتحدة المعنية بالأغذية، السيد الأمين العـــام، ذُخْـــرَنا الكبير، نيافة الكاردينال سودانو، وزميليَّ العزيزين جاك ضيوف وليناريت بوغه، السادة أعضاء مجلس المحافظين، أيها الزملاء. ما كان عملنا، جماعة وفرادي، على هذه الدرجة من الأهمية في أي يوم مضى. فالقضايا التي نناقشـــها اليوم والتي نتناولها في مداولاتنا المطردة تمثل بالتأكيد أهم وأخطر التحديات الإنسانية المطروحة على جدول أعمـــال العـــالم الـــيوم. وأنـــا لا أعتقد أننا نكسب الحرب أو المعركة ضد الفقر والجوع. الأغذية، والزراعة، وزيادة الإنتاجـــية، والأمن الغذائي هي القضايا التي تقع في صلب وأساس أهداف التنمية للألفية. والغذاء هو العنصر الأساسي في الأهداف الستة الأولى بلا شك.

لقـــد حققنا بعض التقدم في الحد من نسبة الفقراء الجوعى في العالم ولكننا لم نحقق أي تقدم على الإطلاق في الحد من عدد الجوعى في العالم في المطلق. ولا شك لديَّ في أن ليناريت بوغه وجاك ديوف سيقولان لكم إن المنظمات الـــثلاث تواجـــه اليوم من التحديات أكثر مما واجهته عبر تاريخها. فبرنامج الأغذية العالمي يواجه تحديات ضخمة في أفغانســـتان، وبـــنغلاديش، وأمـــريكا الوســـطى، والشيشان، وهايتي، وغزة والضفة الغربية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطـــية. لقـــد أوكلت إلينا مهمة توفير 40% من المعونات الغذائية في العالم. وهناك أيضاً اللاجئون، والنازحون، وضحايا الحروب، والنزاعات، والكوارث الطبيعية – يشهد العالم اليوم ضعفي الكوارث الطبيعية التي كان يشهدها قبل 10 سنوات، مذهل هذا الأمر.

نركـــز على النساء والأطفال، وعلى التغذية، والتغذية المدرسية، والغذاء مقابل العمل. طلب مني الأمين العام أوائـــل العـــام الماضـــي أن أكـــون مـــبعوثاً خاصاً له بشأن الأزمة الإنسانية في أفريقيا الجنوبية – ليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وسوازيلند، وزامبيا وزمبابوي. هناك 15 مليون نسمة عرضة للجوع اليوم، وقد ابتلوا بجائحة فيروس نقص المـــناعة البشـــري/الإيدز التي تفوق التصور ووقعوا فريسة لقضايا شديدة الوطأة كالسياسات الاقتصادية الكلية ومسائل الحكـــم السليم. وهناك، إضافة إلى هؤلاء، ما بين 12-15 مليون نسمة في القرن الأفريقي لا سيما في إريتريا وإثيوبيا، ومـــا بين 3-5 مليون نسمة في أفريقيا الغربية ومليون نسمة على الأقل في منطقة السهل الغربي. أي أن هناك ما يقرب من 40 مليون نسمة معرضون لخطر المجاعة في أفريقيا وحدها – موقع أكبر أزمة إنسانية واحدة في العالم اليوم.

دعوني أشرح الأزمة من خلال الصور. لقد عدت لتوي من رحلة إلى المنطقة دامت ثلاثة أسابيع زرت خلالها أماكـــن كان الأطفال فيها يرأسون نسبة 10% من الأسر. لقد انطبعت في ذاكرتي صورة برزت مراراً وتكراراً لفتاة في الـــرابعة عشـــرة من العمر بحجم حفيدتي التي تبلغ سبعة أعوام تقف مع خمسة أطفال هي الآن أمهم وأبوهم. معدلات

التسرب هائلة من المدارس؛ نصف الأسر يرأسها أشخاص تجاوزوا الخامسة والستين من العمر؛ العمر المتوقع عند الميلاد في تراجع خطير غالباً بنسبة 10 إلى 12 سنة؛ الإنتاج الزراعي في المنطقة هو اليوم ثلث متوسطه خلال العشر سنوات الأخيرة. تأثير ذلك على الأطفال: هناك 300 مليون طفل جائع في العالم، نصفهم لا يذهبون إلى المدرسة؛ ثلثا هذا النصف من البنات. في رأيي أن أفضل استثمار يمكن للعالم أن يقوم به من أجل تحقيق هدف التنمية للألفية الخاص بخفض الجوع بنسبة النصف هو أن يجد طريقة لإطعام 300 مليون طفل جائع.

وواقع الأمر هو أن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز قد يتَّم 11 مليون طفل في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. في البلدان الستة التي ركزت عليها، هناك 2.6 مليون يتيم، أي 2.6 مليون طفل فقدوا الأم والأب بسبب الإيدز – هناك في زمبابوي وحدها 000 780 يتيم. ترى كيف سيعالج العالم هذه المسألة؟ إني لأعتقد أن مسؤوليتنا الأولى هي أن نضطلع معاً بواجب العمل من أجل ضمان تغذية هؤلاء الأطفال وتعليمهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

أشار الأمين العام كوفي أنان إلى الآثار الواقعة على النساء؛ 58% من المصابين فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز اليوم هم نساء. والنساء في أفريقيا يضطلعن بثمانين في المائة من المسؤولية عن إنتاج الأغذية، وإعدادها وإطعام الناس؛ وهن المسؤولات عن توفير الرعاية في الوقت الذي كثيراً ما يكن هن أنفسهن فيه مريضات. علينا أن نتوصل إلى طريقة لحل أزمة نقص الأغذية في أفريقيا الجنوبية. وقضية الإيدز ستبقى معنا لزمن طويل. فمعدل العدوى في البلدان الستة التي أركز عليها هو بين 15 و38% للكبار. وهي نسبة ستترك آثاراً بالغة على الأسر، والثقافة، والتعليم، والزراعة والإنتاجية.

إنني أشعر بالرضا لأننا نستطيع أن نحتفل بنجاحنا في تجديد موارد الصندوق. كما إننا نحتفل بالكرم الشديد للجهات المانحة، والالتزامات الجديدة الكبيرة التي تتدفق علينا. ولا شك أن الأمر يتطلب موارد هائلة من كل منا لكي نواجه قضايا الجوع والفقر في الأجل القصير، وقد سبقني في الحديث زميلي السيد جاك ضيوف مؤكداً بوضوح ضرورة تغيير اتجاه الاستثمارات الرئيسية الجديدة في الزراعة والبنية الأساسية والتكنولوجيا.

حظيت قبل أسابيع قليلة بزيارة كريمة من الزعيم الصيني هو جين تاو الذي أتى ليشكر برنامج الأغذية العالمي على ما قدمه من مساعدة من أجل تغذية 200 مليون نسمة في الصين خلال الأربعين سنة الماضية. أتى ليشكرني على الشراكة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي التي وظفت 460 مليون دولار أمريكي في الصين خلال السنوات الأخيرة الماضية. ولايتنا للسنوات الخمس والعشرين القادمة هي أن نقيم شراكات تشملنا جميعاً وتنظر إلى العالم من خلال عدسات جديدة مصوبة على تلك القضايا الصحية المعقدة، تلك التي تركز على القضايا المتصلة بالنساء والأطفال. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤسسة رائعة وشريك عظيم لكل منا. أنا معجب بصفات ليبنارت بوغه القيادية؛ فهو ذكي، لطيف، ودود، متواضع، ثاقب النظر وواسع الأفق. لقد غمرني بود كثير. فلنهنئ الصندوق على عمله الهام المتقن والمفيد فهو نموذج يحتذى به لنا جميعاً.

بيان رئيس الصندوق،
لينارت بوغه،
في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتخالج نفوسنا بهذه المناسبة مشاعر الفخر بما أنجزناه في ميدان مكافحة الجوع والفقر. ومع ذلك فإننا نتوق ونتطلع إلى فعل المزيد.

وينبع هذا الحماس من مشاعر الغضب المتأججة في صدورنا ونحن نشهد ذلك الخرق الفاضح للكرامة البشرية، وذاك التحطيم لأحلام بني الإنسان الناجم عن استمرار ظاهرة الفقر. ونحن نسعى، بتأييد منكم جميعا، إلى تعزيز علاقات الشراكة القائمة بيننا وترسيخ عزمنا المشترك على استئصال الفقر.

وأود أن أعرب عن شكري لفخامة السيد كارلو آزيليو تشامبي رئيس جمهورية إيطاليا، ولمعالي السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، ولنيافة الكاردينال سودانو وزير خارجية الكرسي الرسولي، الذين حلوا بين ظهرانينا اليوم وأعربوا عن مساندتهم القوية ودعمهم المتواصل لفقراء الريف.

كما أود أن أعبر عن الشكر للسيد جاك ضيوف والسيد جيمس موريس على مساهمتيهما هذا الصباح ولتعاونهما الوثيق معنا في ضم جهود وكالات الأمم المتحدة المتمركزة في روما في سبيل معالجة المشكلات العالمية للجوع والفقر.

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام،
أصحاب المعالي،
المحافظون الموقرون،
سيداتي وسادتي،

نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام الصندوق في وقت تعصف فيه أحاسيس القلق بالعالم. وما أعظم امتناني لأنكم أدرجتم حضوركم هنا في قائمة أولوياتكم في وقت محفوف بالشكوك المترافقة بخطر الحرب.

على أن وجودنا هنا في هذه القاعة معا يعتبر دلالة لا على التزامنا بقضية فقراء الريف فحسب، بل وعلى التزامنا إزاء بعضنا البعض. منذ أن أنشئ الصندوق قمنا جميعا سواء كنا من بلدان منظمة الأوبك، أو بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، أو البلدان النامية، بتوحيد مواردنا ومعارفنا لمكافحة بلاء الفقر الريفي في مختلف أرجاء العالم.

ورغم ما تحقق من تقدم فإن المهمة التي ما تزال أمامنا هائلة. فالفقر ما يزال ينشب أنيابه. وكما سمعتم اليوم فإن واحدا من كل خمسة أشخاص في العالم يعيش في فقر مدقع وبأس بالغ.

ومن الواضح أننا عجزنا على مدى ربع القرن الذي عمل فيه الصندوق عن استئصال الفقر. ولكن مشاعر الأمل تخالج نفسي لأننا حققنا النجاح بأربع طرق أساسية ستمكننا من تحقيق أهدافنا في المستقبل.

1 - أضحت مكافحة الفقر الآن أولوية عالمية

إن واضـــعي القـــرارات في مختلف بقاع الأرض يدركون الآن أن عواقب الفقر المتمثلة في انتشار الأمراض الوبائـــية، والهجـــرة، والخراب البيئي، والنزاعات المسلحة لا تقف عند الحدود الوطنية، وأنها تؤثر علينا جميعا بغض النظر عن مواقع إقامتنا.

إن الأولوية الممنوحة الآن لمكافحة الفقر تتجلى في التزام المجتمع الدولي بالهدف الإنمائي للألفية الداعي إلى خفـــض الجـــوع والفقر المدقع بنسبة 50% بحلول عام 2015. وهكذا، فإن البلدان، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولـــية، والمـــنظمات غير الحكومية، وجهات عديدة أخرى تسترشد في الوقت الراهن بمنارة واحدة ألا وهي الأهداف الإنمائية للألفية.

2 - ثمة إدراك متزايد بأن التنمية الريفية هي مفتاح من مفاتيح الوفاء بالتزامات الألفية

أمـــا الميدان الثاني من ميادين نجاحنا فهو الإدراك العالمي المتصاعد بأننا لن نستطيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا من خلال مكافحة الفقر في معاقله ذاتها. ومن أصل 1.2 مليار فقير ممن يسدون رمقهم بأقل من دولار واحد فـــي الـــيوم، يعـــيش 900 مليون منهم في المناطق الريفية، ويعتمدون في كسب رزقهم على الزراعة وما يصاحبها من أنشطة. وعبر جهودكم وجهود شركائنا أمكن لنا أن نحيل قضية الفقر الريفي إلى قضية عالمية.

ويتسم هذا الوعي بأهمية حاسمة نظرا لأن حجم التمويل المقدم إلى التنمية الزراعية والريفية قد انخفض بنسبة 50% علـــى مـــدى الســـنوات الخمس عشرة الماضية، رغم أن قطاع الزراعة يأتي في الطليعة من حيث توفير الدخل والعمالة وتحريك عجلة النمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية.

إنـــنا نعرف أن معظم البلدان التي نجحت في خفض انتشار الفقر بنسبة النصف على مدى السنوات الخمسين المنصـــرمة قـــد نجحـــت في ذلك بالاستناد إلى عملية إنمائية بدأت بتعزيز القدرة الإنتاجية، والإنتاج والدخل في قطاع الزراعة. وتعتبر الصين وكوريا الجنوبية مثالين على ذلك. بيد أن هناك أمثلة عديدة أخرى.

وهناك دلائل على أننا أخذنا نتعلم من دروس الماضي القريب وأنه أمكن تصحيح مسار انخفاض الاستثمارات فـــي قطاع التنمية الريفية. ومن هذه الأدلة الالتزامات العالمية التي تقدم بها زعماء العالم خلال مؤتمر مونتيري لتمويل التنمـــية عـــام 2002، واعتماد التنمية الريفية موضوعا للدورة رفيعة المستوى المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستخدام البلدان لقوة الأهداف الإنمائية للألفية في تعزيز جهودها الساعية إلى مكافحة الفقر الريفي.

3 - هناك تقدم محرز

وفي حين أن عدد الفقراء المدقعين ظل على حاله على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن نسبة سكان العـــالم الذين يعانون من الفقر قد انخفضت بصورة معتبرة. فقد تمكن الملايين من فقراء الريف من التغلب على الفقر. ولم يشهد التاريخ الإنساني قبلا مثل هذا العدد من الناس من غير الفقراء. ولم يشهد التاريخ الإنساني قبلا مثل هذا العدد من الفقراء الذين خلصوا أنفسهم من قبضة الفقر على نحو ما شهدت السنوات الخمس والعشرين الماضية. وتكمن أهمية

هــذا الإنجــاز فــي أنه يؤكد أن بالمستطاع تحقيق هدف خفض عدد الفقراء بمقدار النصف على مدى الأعوام الخمسة والعشرين.

4 - إننا على معرفة أكبر بما يتوجب علينا فعله

والإنجــاز الرابع والأخير الذي أود أن أسلط عليه الضوء اليوم هو أعمق تلك الإنجازات وأشدها إثارة للتفاؤل في نفسي. إن ما حققناه من نجاحات يرجع إلى أننا أصغينا إلى فقراء الريف. وعلى مدى سنواتنا الخمس والعشرين زاد علمنا بكيفية الانتصار في المعركة ضد الفقر الريفي. واليوم فإننا ندرك جيدا طبيعة التدابير التي تقود إلى النجاح وكذلك تلك التي تؤدي إلى الفشل. وما نقوم به اليوم يستند إلى عقود من الخبرة والممارسة.

سيداتي سادتي،

أود الــيوم أن أبــرز بعــض الدروس التي استقيناها، وهي دروس نتشاطرها مع شركائنا في مختلف أرجاء المعمــورة ومــع الجهــات الأخــرى التــي تنضم إلينا في كفاحنا ضد الفقر الريفي. إنها دروس تشكل العمود الفقري للاتجاهات الاستراتيجية للصندوق. وهي دروس نقوم بتطبيقها في بعض من أشد بقاع الأرض قسوة وبعدا.

1 - على الفقراء أن يتولوا أمر تنميتهم بأنفسهم

حيــنما أصغينا إلى الفقراء تعلمنا أن الحد من الفقر يتطلب تغيير علاقات القوة الجائرة لضمان إسهام كل فرد فــي القــرارات التي تمس حياته. واستجابة لذلك فلقد عملنا مع فقراء الريف على تعزيز منظماتهم ذاتها بحيث يتمكن الفقراء من رعاية أمر مصالحهم الذاتية. ومن الواجب أن ينطوي هذا النهج على ضمان مشاركة الفقراء مشاركة كاملة في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

ولقــد تعلمــنا أن ديمومــة التغيير تتطلب أن يكون فقراء الريف القوة المحركة لجهود تنميتهم الذاتية. وحينما يحدث ذلك نستطيع عندها إرساء أساس صلب للسلام، والاستقرار، والتنمية المستدامة على المدى الطويل.

عــندما يــتم تمكين الفقراء يتعزز صمود المجتمعات المحلية وتتنامى قدرتها على مواجهة التحولات ومجابهة المصاعب والكوارث. وقبل خمسين عاما، أدت موجات القحط في آسيا إلى المجاعة في غالب الأحيان. أما اليوم فلم تعد الحالة كذلك لأن القدرة المؤسسية على التصدي قد تعززت، ولأن الهياكل الديمقراطية كفلت الاستماع إلى صوت الفقراء والإنصات إلى آرائهم.

وتهــدد المجاعــة الــيوم 38 مليون نسمة في أفريقيا بفعل أسباب ظاهرة مثل موجات القحط والفيضانات. أما الأســباب الهيكلــية العمــيقة فتكمــن في ضعف المؤسسات والبنى الأساسية، وهشاشة الأوضاع الناجمة عن الفقر. إن المجاعة في أفريقيا تتطلب منا إبداء المساندة العاجلة لكن علينا في الوقت ذاته أن نولي اهتماما مكافئا للأسباب الجذرية.

ونحــس بإلحاح الحاجة في أفريقيا إلى المساعدة أكثر فاكثر بفعل جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز الذي يهدد أسس المجتمعات الأفريقية ذاتها. وقبل خمس عشرة سنة لم تكن هذه الجائحة مشكلة رئيسية لأن معدل الإصــابة كــان منخفضــا. أمــا الــيوم فإننا نرقب الآثار المدمرة للوقت المهدور في أفريقيا حيث أن جيلا كاملا من

المزارعين آخذ بالانقراض في هذه القارة. ولم تعد المشكلة قضية صحية إذ أن أثرها الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا قد بلغ حد المأساة.

وفي الوقت الذي نعمل فيه في أفريقيا علينا أن نحول دون وقوع الأمر ذاته في مناطق أخرى وذلك عبر إدراج استراتيجيات تفادي الجائحة والتصدي لها في كل مشروع من مشاريعنا.

إننا نعمل بهمة مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للتصدي للتحديات الريفية في القارة الأفريقية.

2 - فقراء الريف زبائن مناسبون للخدمات المصرفية

قام الصندوق، وانطلاقا من دعمه لمصرف غرامين في بنغلاديش، منذ أواخر السبعينات، باختبار ومساندة برامج التمويل الصُغري التي تتيح لمجموعات الفقراء الاقتراض والادخار في جميع أنحاء العالم. وعبر القروض الصغيرة استطاع المقترضون، ولا سيما النساء منهم، إدخال تحسينات على المزارع، وشراء البذور، والحيوانات، والمعدات الزراعية، وبدء مشروعات تجارية صغيرة.

وفي ضوء نسبة تسديد القروض التي قاربت 100% تعلمنا أن الفقراء هم مقاولون فعالون، وأنهم عناصر للتغيير لا متلقين للإحسان. واستفدنا من خبرتنا بعد ذلك لنستحدث نظما مالية ريفية كاملة توفر سلما للخلاص من الفقر.

ومن الأمثلة على ذلك برنامجنا في تنزانيا في إقليم تعاني فيه نسبة 90% من الريفيين من الفقر. ويعمل هذا البرنامج على بناء مؤسسات التمويل الصُغري التي يملكها ويديرها القرويون بأنفسهم. ويعزز البرنامج من قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة لاحتياجات الفقراء، ويخلق إطارا تنظيميا لهذه المؤسسات ويربطها بالمصارف التجارية. ونحن نعتقد أن هذا البرنامج سيساعد أكثر من 1.5 مليون نسمة على تبديل أوضاعهم الحياتية.

3 - ينبغي أن يتمتع الفقراء بالقدرة على الوصول إلى الأراضي، والمياه، والمعلومات، والتكنولوجيا.

لقد أخبرنا فقراء الريف، ولا سيما النساء والسكان الأصليين، أن عدم ضمان حيازة الأرض يشكل عقبة كأداء أمام التنمية. واستجابة لذلك فقد قمنا بمساندة جهود المزارعين لضمان حقهم في زراعة أراضيهم وإضفاء الصفة الرسمية على الحقوق التقليدية للانتفاع من الغابات، والمراعي، والموارد الطبيعية الأخرى.

كما عملنا أيضا في ميدان الوصول إلى المياه. ربما كان شح المياه أبرز التحديات العالمية المتنامية بسرعة التي تهدد موارد رزق الفقراء، إلى جانب تهديد السلام والأمن. ولا تكفي مشروعات الري الضخمة لحل هذه المشكلة بل أنها لا تعتبر في غالبية الأحيان الوسيلة المثلى لخدمة فقراء الريف.

ولقد ركزنا في الصندوق على المشروعات الصغيرة التي تصممها وتديرها الرابطات المحلية للمنتفعين بالمياه. وأسفرت النتائج عن النهوض بالقدرة الإنتاجية الزراعية، والحد من انتشار الأمراض المحمولة بالمياه، وتخفيف أعباء نقل المياه لمسافات طويلة كل يوم عن كاهل النساء والفتيات في المقام الأول.

وقال لنا الفقراء أنهم يحتاجون إلى المعلومات والى التكنولوجيا الزراعية المحسنة. واستجابة إلى ذلك فقد ساندنا البحوث المتعلقة بأنواع المحاصيل والحيوانات التي يعتمد عليها المزارعون الفقراء، كما ساهمنا في تطوير خدمات للإرشاد الزراعي تفي باحتياجاتهم الحقيقية، ولا سيما احتياجات النساء. وهكذا فقد تعززت القدرة الإنتاجية الزراعية.

4 - الفقراء يحتاجون إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق

اتخذت البلدان النامية على مدى العقد الماضي تدابير إصلاح واسعة النطاق واعتمدت سياسات موجهة نحو الأسواق. وفي غمار هذا التحول الاقتصادي فإن الكثير من الفقراء تخلفوا عن الركب بسبب افتقارهم إلى المهارات والأصول. وقال لنا هؤلاء أنهم بحاجة إلى الوصول إلى الأسواق، أي إلى الطرق، والمهارات، والمعلومات، والقدرة على التفاوض مع الوسطاء السوقيين الأقوياء. واستجبنا لذلك بمساندة رابطات المزارعين وتوفير التدريب والخدمات المالية التي ساعدتهم على المشاركة في النظم الجديدة لاقتصاد السوق. ومع توسع تحرير التجارة والعولمة فسيتاح المزيد من الفرص لفقراء الريف. ولكن هل سيتمكن هؤلاء الفقراء من اغتنامها؟

حينما تشوه الإعانات والقيود المفروضة على التجارة الأسواق والأسعار الزراعية، فإن المنتجين الفقراء لن يتمكنوا من الاستفادة بشكل كامل من استثماراتهم وقد يعجزون عن الاستمرار بها. ولعل معالجة أمر قطاع الزراعة من وجهة النظر الإنمائية التي اعتمدتها جولة مفاوضات الدوحة هو أهم تدبير منفرد يمكن لنا أن نتخذه للحد بشكل واسع من انتشار الفقر.

5 - النساء كعناصر للتغيير

لقد أوضح لنا فقراء الريف في وقت مبكر الدور الذي تضطلع به النساء في الاقتصاد الريفي. فالنساء ينتجن ويتولين أعداد الجانب الأعظم من الأغذية، ويقمن بتوليد الدخول، والبحث عن الوقود، وجلب الماء، ورعاية الأسرة. إنهن بناة الأمن الغذائي الأسري مع أنهن في الغالب يجئن في آخر القائمة حيث تنهشهن أنياب الفقر، وسوء التغذية، والمرض واليأس.

وتشكل النساء نسبة تقرب من 70% من الفقراء المدقعين في العالم. وفي البلدان النامية تملك النساء أقل من 2% من مجموع الأراضي ويتلقين 5% فقط من الخدمات الإرشادية. ورغم دورهن الهام في الزراعة، فإن النساء الأفريقيات يحصلن على أقل من 10% من مجموع الائتمان الرسمي المتاح لصغار المزارعين و1% فحسب من مجموع القروض الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي.

ومع ذلك فإن تجربتنا في الصندوق قد أظهرت أن بمقدور النساء، إن توافرت لهن أنواع مخصوصة من المساندة، أن يصبحن عناصر للتغيير بحيث يقمن بتحويل أوضاعهن المباشرة وأوضاع أسرهن، علاوة على أوضاع مجتمعاتهن. إن ما يحتجنه هو أشياء تعتبر من المسلّمات بالنسبة لمعظمنا وهي: الدعم المتبادل، والتدريب، وفرصة المشاركة في اتخاذ القرارات، والقدرة على الوصول إلى الائتمان. ويأتي جانب كبير من كل ذلك من مجموعات العون الذاتي.

6 - السكان الأصليون يتطلبون اهتماما خاصا

يعمـــل الصندوق في صفوف السكان الأصليين منذ إنشائه لأن غالبية هؤلاء السكان البالغ عددهم 300 مليون نســمة في العالم يندرجون في عداد الفقراء والريفيين بكل بساطة. ولقد تعلمنا من عملنا معهم الكثير: فلقد أدركنا أهمية ضـــمان حـــيازة الأرض، وقيمة احترام التنوع ورعايته، وضرورة اتباع نهج تشاركية، والحاجة إلى الاستثمارات على مدى فترات طويلة لتحقيق النتائج المرجوة.

7 - فقراء الريف يحركون النمو الاقتصادي

انطلقت التنمية في الكثير من البلدان الصناعية بفضل تنامي القدرة الإنتاجية، والدخول، والفوائض **الريفية**.

ولقـــد تعلمـــنا من عملنا أن الحد من الفقر الريفي لا يجب اعتباره هدفا إنسانيا فحسب. ففي معظم البلدان ذات الدخل المنخفض يشكل فقراء الريف أقلية كبيرة لا بل غالبا ما يشكلون أغلبية السكان. إن رفع الإنتاجية وتعبئة إمكانيات المنتجين الريفيين الفقراء سيضع بين أيديهم دخولا متنامية وسيولد فوائض غذائية للسكان الحضريين.

تتمـــتع المجموعـــات الأفضـــل حـــالا في القطاعات المتقدمة نسبيا في العادة بالوصول للمؤسسات والأصول الإنتاجية والخدمات المالية والتقنية وغيرها. وإذا ما أمكن جعل الجزء الريفي الأفقر من الاقتصاد أكثر إنتاجية فسيتمكن هـــؤلاء المنـــتجون الأفضـــل حالا من الاستفادة من النواتج الريفية المتنامية والقوة الشرائية المتزايدة لتعزيز إنتاجهم. وعـــندها تستطيع التنمية الريفية والتقدم الحضري الاندماج معا في دورة فعالة تتسم بالمبادئ والأخلاق وترفع الاقتصاد إلـــى مســـار أعلى. ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الريفي المتسم بالركود لن يؤدي فقط إلى زيادة تعميق الفقر وإنما سيخنق النمو في الاقتصاد بأسره.

وإذا كـــان لأفريقيا أن تنمو بمعدل 7% لتحقق الأهداف الإنمائية للألفية يتوجب على معظم هذا النمو أن يأتي من الاقتصاد الريفي.

دعونـــا نلقـــي نظـــرة عاجلـــة على أثر استثمارات الصندوق. لقد وفر الصندوق على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية أكثر من 8 مليارات دولار أمريكي، لتمويل برامج التنمية الريفية التي اجتذبت استثمارات كلية زادت قيمتها على 22 مليار دولار أمريكي. لقد قمنا بذلك من خلال استخلاص مساهمات إضافية من جهات التمويل المشترك الخارجي، وحكومات ومؤسسات البلدان المضيفة.

وبهذه الطريقة فقد نجح كل دولار من أموال الصندوق في توليد نحو دولارين إضافيين لصالح فقراء الريف. وفـــي الوقت الحاضر يمول الصندوق مشروعات وبرامج تبلغ قيمتها قرابة 1 مليار دولار أمريكي كل عام. وتوفر هذه المشروعات المساندة لعدد إضافي من فقراء الريف كل عام يبلغ 10 ملايين نسمة، بحيث وصل عدد الفقراء المستفيدين من الصندوق منذ إنشائه إلى أكثر من 200 مليون نسمة.

وتمـــثل الملايين السنوية العشرة هذه فئة المستفيدين المباشرة فحسب. ونحن نعرف أن استثماراتنا في التنمية الريفـــية لم تعد بالفائدة على فقراء الريف فقط بل وعلى المجتمع بأسره. وحينما نفكر باستثمارات الصندوق في التنمية الريفية، فإن من المهم أن نمعن النظر في الآثار التحفيزية على النظم الاقتصادية للبلدان النامية وفي الطريقة التي يؤدي فيها الحد من الفقر إلى النهوض بنوعية حياة الأغنياء والفقراء على حد سواء عبر تشجيع الاستقرار وتعزيز الأمن.

8 - مكافحة الفقر تحمي البيئة

ن فقراء الريف هم في العادة أول ضحايا التدهور البيئي. وحينما يصل هؤلاء حافة اليأس في بحثهم عن الغذاء والدخـــل، فإنهم يضطرون إلى الضغط على الأراضي والموارد التي يعتمدون عليها في البقاء على قيد الحياة. ويؤدي التدهور الناجم عن ذلك في نهاية المطاف إلى تفشي الفقر بفعل تدميره للأسس التي ترتكز عليها موارد رزق الفقراء.

أن تجربتنا تدل على أن بمقدور فقراء الريف، حينما تتوافر لهم أنواع الاستثمارات السليمة، أن يصححوا مسار الضرر البيئي وينهضوا بشدة بالقدرة الإنتاجية الزراعية، ولا سيما عند تشجيع الطرق التقليدية.

وعبر ضمان وصول المزارعين الفقراء إلى الأراضي، والتكنولوجيا، والخدمات المالية وفرص تنظيم أنفسهم بصـــورة فعالـــة، يســـتطيع هؤلاء تحطيم الصلة القائمة بين الفقر والتدهور البيئي. ويخلف ذلك آثارا عالمية لآن فقراء الريف هم في الغالب حماة الموارد الطبيعية في الكرة الأرضية.

ونحـــن فـــي الصـــندوق نقـــوم بتطبيق كل هذه الدروس واقتسام معارفنا على أوسع نطاق. وتعتبر نتائج ذلك مشـــجعة. فالفقـــراء يستخدمون القروض الائتمانية والطرق التقنية المحسنة في زيادة قدراتهم الإنتاجية ودخولهم، وفي حمايـــة المـــوارد الطبيعـــية التـــي يعتمدون عليها. وفي الوقت ذاته فإنهم يكتسبون الثقة بالنفس، والإحساس بالكرامة، والاحترام الذاتي والسلطة.

لقـــد شهدت بأم عيني عند زيارتي لمشروع الائتمان الريفي في ماهاراشترا في الهند في نوفمبر/تشرين الثاني كـــيف تمكنت النسوة المعدمات من زيادة دخولهن وتعزيز مكانتهن في مجتمعاتهن. ولقد دهشت لما أبدته هؤلاء النساء من ثقة بالنفس وقدرة على طرح آرائهن والتفاوض مع المسؤولين الحكوميين.

لقد شرحت لي النساء كيف غيرت مشاركتهن في مجموعات العون الذاتي حياتهن.

قالت لي إحداهن "لم أعد وحيدة".

وقالت الأخرى "لدي الشجاعة لأذهب إلى المصرف وأطلب قرضا".

وأضـــافت ثالـــثة "حينما تتعرض إحدانا إلى الضرب فإننا جميعا نتوجه كمجموعة للحديث إلى زوجها – كلنا معا".

لقـــد عاينت بنفسي في ماهاراشترا ما توصل إليه الاستعراض الخارجي الرسمي من أن "*هناك دلائل واضحة علـــى أن الصـــندوق قد قدم مساهمات مباشرة وغير مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في استئصال الفقر والجوع الشديدين، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء، وضمان الاستدامة البيئة*".

السيد رئيس المجلس،

لقد عملنا على مدى العامين الماضيين على تعزيز الصندوق لكي يغدو أكثر استجابة لاحتياجات فقراء الريف. وقمـــنا باستحداث إطار إستراتيجي شامل في العام الماضي ليسترشد به الصندوق خلال السنوات الثلاث المقبلة. ثم قمنا بترتيب استراتيجياتنا الإقليمية. ونحن نعمل الآن على ضمان تخصيص مواردنا على نحو يكفل تحقيق أهدافنا.

إنـــنا ندرك إدراكا عميقا أن الموارد الموكلة إلينا تهدف إلى مساعدة فقراء الريف. وعلى مدى العقد الماضي جرى تخفيض الميزانية الإدارية للصندوق أو تطبيق مبدأ النمو الحقيقي الصفري عليها، في حين اتسع برنامج عملنا في الفترة ذاتها بنسبة تقرب من الثلث.

بـــل إنـــنا عازمون على النهوض بكفاءتنا أكثر فأكثر. ونحن نقوم بذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتدعيم إدارة مواردنـــا الماليـــة والبشرية ونظمنا الإدارية. كما أننا نعزز من فعاليتنا من خلال إرساء علاقات شراكة قوية مع الوكالات الإنمائية الأخرى.

وعلـــى سبيل المثال، فإن تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة المتمركزة في روما بلغ مستوا لم يسبق له مثـــيل. كمـــا أن هـــذه الوكالات شريكة لنا في الآلية العالمية والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وهما هيئتان يفخر الصندوق باستضافتهما.

وعززنا كذلك تعاوننا مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والبنك الدولي، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتعمـــق تعاونـــنا الراسخ مع البنك الدولي خلال العام الماضي بفضل عملنا معا على توسيع نطاق برامج مكافحة الفقر الريفـــي فـــي مجموعـــة مخـــتارة من البلدان. كما أننا نقوم بتطوير علاقات شراكة جديدة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكـــية لاستئصـــال الفقـــر الريفي في أمريكا اللاتينية، وهي علاقة ستضم أيضا الوكالات الأخرى الثنائية ومتعددة الأطراف العاملة في الإقليم.

وكانـــت علاقـــات الشراكة مع هيئات المجتمع المدني عنصرا أساسيا في الصندوق منذ عهد بعيد. وتضافرت جهودنا مع جهود هذه الهيئات من المستوى القاعدي وحتى المستوى العالمي للمساعدة على تمكين الفقراء. وفي الحقيقة فـــإن كـــل برامجنا تقريبا تشرك بصورة مباشرة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني كجهات شريكة أساسية.

ويجـــري العمل على استكمال تعاوننا العريق مع المجتمع المدني بالتعاون المتزايد مع هيئات القطاع الخاص. ويتمـــثل الـــتحدي فـــي خلق الظروف التي تجتذب استثمارات القطاع الخاص للمبادرات التي تزيد من القدرة الإنتاجية للأقاليم والشرائح السكانية الفقيرة.

السيد رئيس المجلس،

ويســـعدني أن أبلغكم أن الدول الأعضاء في الصندوق قد أنجزت بنجاح المفاوضات المتصلة بالتجديد السادس لمـــوارده. ويوفر تقرير هيئة المشاورات خطوطا توجيهية بشأن قضايا السياسات الرئيسية، بما في ذلك نظام تخصيص المـــوارد على أساس الأداء، والحضور الميداني، وقياس النتائج والأثر، وتعزيز استقلالية وظيفة التقييم، وتدعيم التقييم المســـتقل والخارجـــي للصندوق. وهذا التقرير إلى جانب قرار تجديد موارد الصندوق مطروح أمام المجلس للاعتماد. وجاء التجديد السادس المتفق عليه بمستوا أعلى بكثير من مستوى التجديد السابق، وقد زادت الكثير من البلدان الأعضاء في الصندوق من جميع أنحاء العالم مساهماتها زيادة كبيرة.

وأنا ممتن لهذه الثقة التي أوليتمونا إياها

إننـــي أعتـــبر هذه النتيجة الخطوة الأولى على طريق الوفاء بالتعهدات التي طرحت في مؤتمر تمويل التنمية في العام الماضي والقاضية بتعزيز المساعدة الإنمائية واستثمار حصة أكبر في جهود التنمية الريفية واستئصال الفقر الريفي.

ومـــع دورة مجلس المحافظين هذه أكمل عامين كرئيس للصندوق. ولقد شكل هذان العامان تحديا لي، ولكنهما كانا بالغي الثراء والإرضاء. ويرجع ذلك في جوانب عديدة منه إلى موظفي الصندوق الذين يبعث تفانيهم في استئصال الفقر الريفي على الحماس حقا. إن عملهم الدؤوب هو أعظم الأصول التي نمتلكها.

وأود أن أقـــدم لكـــم العضو الجديد في إدارة الصندوق العليا المساعدة الجديدة لرئيس الصندوق لشؤون المالية والإدارة الســـيدة آنـــا كـــنوبف من السلفادور. ولقد قدمت السيدة كنوبف من وسط مرموق هو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ويسعدني أن أرحب بها في الصندوق.

السيد رئيس المجلس،

إن مهمتنا هي تمكين فقراء **الريف** من التغلب على الفقر. ولم تكن معاني هذه المهمة أوضح لي من اليوم الذي أجرى فيه معي العام الماضي شابان من المايا من شبه جزيرة بوكاتان مقابلة إذاعية.

كـــان هـــذان الشـــابان، بحكم الثقافة والعادات الراسخة فيهما، يتصفان بتطلعات وطموحات عظيمة. لقد أرادا التأثير على صانعي القرار في العالم بأسره. وكان لهما أهدافهما المستقبلية الواضحة وقالا لي بأنهما سيبلغانها.

يالها من مزية عظيمة أن نقوم بمساندتهما.

شكرا لكم لمساندتكم ولتعاونكم معي هذا العام.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
من خلال تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

موجز جلسة المناقشات العامة

المحافظون الموقرون،

في نهاية دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس محافظي الصندوق، هذه الدورة الفنية والمنتجة. أود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط التي انبثقت عن مداولاتنا الخاصة بالموضوع العام المختار لهذه الدورة وهو: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر. لقد استفدنا استفادة كبيرة من جلسة المناقشات العامة التي اشترك فيها عدد كبير من السادة المحافظين مع الخبراء المعنيين بالموضوع.

لقد أشار العديد من المحافظين إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية متداخلة ومترابطة، ولكنهم أشاروا في الوقت نفسه إلى أن تخفيف الفقر والجوع يمثل الهدف الذي يهيمن على جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، والذي سيقضي بالفشل عليها جميعا في حال عدم تحقيقه.

وكما نص عليه بيان الأمين العام للأمم المتحدة الذي ألقاه أمام المجلس، "فإننا نستطيع تحقيق هذه الأهداف فقط من خلال إبقاء أنظارنا على حقيقة أن ثلاثة أباع فقراء العالم مازالوا يعيشون في المناطق الريفية ويستمدون رزقهم الزراعة وغيرها من الأنشطة الريفية الأخرى".

ويكمن مفتاح تخفيف الفقر في تحقيق تنمية ريفية أسرع على أساس تمكين مجموعات الريفيين الفقراء من رفع إنتاجيتهم ودخلهم داخل المزرعة وخارجها.

الفقر الريفي، كما هو معروف، متعدد الأبعاد. وهو يتطلب نهجا عريضا، واهتماما ملحوظا من جانب وزراء الزراعة، بقدر ما يتطلب جهودا حثيثة من جانب الحكومات وشركائها في التنمية. إن تعزيز حصول الفقراء على الأراضي والمياه والتكنولوجيات والمؤسسات الداعمة أمر حاسم للحد من الفقر بصورة مستدامة. ولهذا الغرض يجب أن يركز كل من التعاون الإنمائي والاستثمار العام والسياسات على المكان الذي يعيش فيه الفقراء، أي المناطق الريفية وأن يساعدوا على إيجاد المؤسسات والبني الأساسية لدعم إنتاجية زراعية أعلى ودخل افضل خارج المزرعة. وفي هذا السياق، هنالك حاجة لتوازن أفضل بين الاستثمارات الخاصة بالأنشطة الإنتاجية للفقراء والاستثمارات في الصحة والتعليم وغيرهما من القطاعات الاجتماعية، لأنه وبدون دخول ريفية متنامية قد لا تكون الخدمات الاجتماعية مستدامة.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للصندوق، فقد أشارت المشرفة على جلسة المناقشات العامة السيدة ايفلين هيرفكنز إلى أن الصندوق كان دوما في الطليعة في تطوير نهج جديدة لتخفيف الفقر. فمنذ بداياته، أدرك الصندوق وجوب التركيز بشكل واضح على الحد من الفقر، وقد دافع دوما عن المساهمة الفعالة للمجتمعات المحلية وتمكين هذه المجتمعات كشرط مسبق لتدخلات إنمائية مستدامة. كذلك فقد أشارت إلى أن الصندوق قد تعدى مرحلة البرامج والمشروعات، وغدا له أثر تحفيزي متزايد على السياسات والتنمية المؤسساتية. وهو أثر لابد من تعزيزه أكثر.

واقترحـــت السيدة هيرفكنز أن تحظى منظمة مثل الصندوق الذي يتمتع بخبرة مثبتة وقدرة والتزام بالتطرق لمسألة الحد من الفقر الريفي بشكل فعال، بالدعم النشط من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

فـــي هـــذه المناقشات، تم التركيز على تحديدين حاسمين في الجهد الرامي إلى تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر.

فالنســـاء في معظم البلدان النامية مسؤولات عن حصة صغيرة من الإنتاج الزراعي، وهن يلعبن دورا حاسما في الاقتصاد الريفي وفي ضمان الأمن الغذائي الأسري. ومع ذلك فالنساء الريفيات الفقيرات لا يحظين إلا بحصول أقل مـــن الـــرجال علـــى الخدمات المالية والتقنية كما أنهن يواجهن معوقات إنتاجية أخرى. ومن المحتمل للغاية أنهن أكثر عرضـــة للجوع والأمراض. إن تمكين النساء ليس بالأمر المرغوب بحد ذاته ولكنه أمر غاية في الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي والمزيد من التنمية الريفية.

وأمـــا الـــتحدي الثانـــي فهو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إن الانتشـــار المأسوي لمرض الإيدز يشكل عبئا لا يحتمل على الهياكل الأسرية وعلى الصحة العامة والنظم الاجتماعية. وفـــي الوقت نفسه، فإن العدد المتزايد لضحايا الإيدز قد بدأ يؤثر بشكل جدي على كل من الإنتاج الزراعي والصناعي وعلـــى التعلـــيم. فالأعداد الكبيرة والمتزايدة لليتامى الذين فقدوا ذويهم بسبب المرض مأسوي بحد ذاته. ولم يعد الإيدز مجـــرد قضية صحية وإنما غدا مسألة سياسية واقتصادية لها أهمية طاغية. ولابد من إيلاء أولوية ملحة مستدامة لإيجاد اســـتجابة فعالـــة لكبح هذا المرض في الأماكن التي تقع تحت قبضته مثل مناطق متعددة من أفريقيا، وإدخال إجراءات وقائية في البلدان التي بدأ بالظهور فيها.

كذلك فقد تم تسليط الضوء على قضايا التجارة باعتبارها عوامل أساسية في التطرق لمسألة الفقر. وتم التأكيد علـــى الحاجـــة لخلـــق تســـاوق وانسجام أكبر بين السياسات الإنمائية والاقتصادية والتجارية للبلدان المتقدمة. وبإمكان الصـــندوق أن يســـاعد على خلق الظروف المادية والمؤسساتية لتمكين المنتجين الفقراء من زيادة إنتاجهم، إلا أنه وان استمرت نظم التجارة الدولية في تشويه ظروف السوق لغير صالح المزارعين الفقراء فإنهم لن يستطيعوا الحصول على تعويـــض عادل لجهودهم ولن يتمكنوا من الإبقاء على إنتاج أعلى. ويجب التصدي لهذه القضايا من خلال المفاوضات الـــتجارية الجاريـــة حاليا. ومن جهتها، يتوجب على البلدان النامية تعزيز جهودها على المستوى الإقليمي للتغلب على المشـــاكل المشتركة. وبإمكان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تعلب دورا قيما في هذا المجال سواء لجهة دعم التجارة الإقليمية أو المساعدة في التغلب على اختناقات العرض.

هـــنالك فكـــرة أخيرة، إذ ثمة فهم واضح ومتنام لحقيقة أن العديد من المشاكل الكبيرة التي نواجهها كالنزاعات المدنية، وانتشار وباء الإيدز وغيره من الإمراض الوبائية، وتعرض السكان لمخاطر الكوارث الطبيعية إنما هي متجذرة في الفقر والحرمان المستعصي. إن التغلب على الفقر أمر لا مفر منه إذا أردنا التغلب على هذه الشرور.

أن تمكيـــن فقـــراء الـــريف من رفع إنتاجيتهم سوف يساعدهم على التغلب على الفقر. والأكثر من ذلك، فأنه سيســـاعد البلدان لا على تحقيق تنمية ريفية أسرع فحسب بل سيساعدها أيضا على تحقيق نمو اقتصادي أجمالي أعلى. في العديد من البلدان منخفضة الدخل، يشكل فقراء الريف نسبة كبيرة من السكان. وإذا ما أمكن استخدام قدراتهم بشكل

أكمـــل، فســـيتم توفير الأساس للوصول بالاقتصاد إلى مستواً أعلى من النمو، الأمر الذي من شأنه أن يساعد لا الفقراء وحدهم وإنما سيغني المجتمع بأسره.

المحافظون الموقرون،

لقـــد كانـــت هـــذه المناقشات، حسب اعتقادي، مجزية للغاية وأنا متأكد من أنها ستسهم إسهاما قيما في إغناء الحوار المعني بالتنمية والفقر.

بيان رئيس مجلس المحافظين،
معالي السيد بونغاران ساراغي،
بمناسبة اختتام دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

السيد الرئيس،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
سيداتي سادتي،

لقد حان الوقت لاختتام دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين، والتي كانت دورة هامة لا لأنها تمثل ذكرى خاصة فقط، بل ولأنها تشهد أيضا حضور مثل هذا الحشد من الضيوف الأكارم.

لقد تسنى لنا شرف الإصغاء إلى الكلمة الافتتاحية لفخامة السيد كارلو آزيليو تشامبي، رئيس الجمهورية الإيطالية الذي أكد مجددا على الحاجة المستمرة لأن تفي مؤسسات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالأدوار المخصوصة الموكلة إليها في الجهود الرامية إلى إيجاد عالم متحرر من الفقر والحرمان. ولعل باستطاعتي القول أن مساهمة إيطاليا في الصندوق وفي التعاون الدولي من أجل التنمية مثيرة للإعجاب ودرس لنا جميعا.

وقد شرفنا معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان بكلمة افتتاحية سلطت الضوء على أهمية العوامل الجذرية التي تسمح للضعف والتعرض للمصاعب بالاستمرار، وللجماعة بالتكرار حتى ونحن نتصدى للاحتياجات الملحة للسلام والأمن.

دعوني أؤكد هنا أن منظومة الأمم المتحدة إنما هي شراكة عالمية توحد بين الفقراء والأغنياء، وبين الريفيين والحضريين، وبين النساء والرجال. ومن خلال تشاطر الخبرات والدروس المستقاة فقط يمكن إحراز أي تقدم – فالتنمية طريق باتجاهين ونحن جميعا المستفيدون منها في نهاية المطاف.

وقد حمل نيافة الكاردينال أنجلو سودانو رسالة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الذي أكد مجددا دعم الكرسي الرسولي لعمل الصندوق وجهوده للتخفيف من محنة فقراء الريف من خلال مساعدتهم على مساعدة أنفسهم.

وهذا الخيط المشترك الذي يربط بين الكلمات البليغة تلك كان موجودا أيضا في كلمتي كل من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة السيد جاك ضيوف والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي السيد جيمس موريس. وعلى الرغم من إدراكنا أن التقدم بطيء وأن المهمة التي نواجهها قد تبدو لنا في بعض الأحيان مخيفة، إلا أن المواقف الإيجابية العازمة هي السائدة في النهاية. إن التزام هاتين الوكالتين المتخصصتين وروح التعاون التي تجمعهما مع الصندوق كجبهة موحدة في مواجهة انعدام الأمن الغذائي مبعث للتفاؤل والأمل.

لقد كان بيان رئيس الصندوق السيد بوغه الذي أدلى به أمام المجلس هذا العام بمثابة تصريح قوي ومفعم بالأمل عن كيفية تصور الصندوق لمسار المستقبل بناء على الدروس المستقاة من عقود من الخبرة والممارسة، دروس تشاطرها الصندوق مع شركائه في جميع أنحاء العالم.

لقد أكد الرئيس بوغه على الأولوية القصوى التي يوليها العالم الآن لمحاربة الفقر، وكيف تم الاعتراف بالتنمية الريفـية على أنها مفتاح تحقيق أهداف الألفية. وقد تمكن المجلس من الانخراط بفعالية في جلسة مناقشات عامة تناولت هذه الأولوية. كذلك فقد تسنت لنا الفرصة لاستعراض قضايا أكثر تحديدا في مناقشات الموائد المستديرة الأربعة التي تم عقدها في هذه الدورة. وبهذا الصدد أود أن أهنئ الصندوق وأمانته العامة على تنظيم هذه الأحداث التي توفر لنا الوسيلة لتبادل آرائنا الشخصية وتشاطر خبراتنا وتجاربنا.

وقـد تـم التأكيد على هذه الآراء في البيانات التي أدلى بها المحافظون الموقرون الذين سلطوا الضوء على أهمية عمل منظمتنا وأثرها على حياة فقراء الريف. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد هنا على شهادتي التي توصلت إليها من زيارتي لمشـاريع الصـندوق فـي فييت نام، حيث قابلت المستفيدين واعتراني السرور والفخر عندما سمعت ما رووه لي من التحسـينات التـي طرأت على أساليب حياتهم. والأهم من ذلك كله، الأمل، الأمل الذي يحدوهم بمستقبل أفضل وأكثر إشراقا.

المحافظون الموقرون،

من الملائم لحدث مثل دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين أن يشهد الترحيب بانضمام عضو جديـد إلى الدول الأعضاء في الصندوق. وبالمصادقة على طلب العضوية الذي تقدمت به جمهورية تيمور- ليشتي بلغ عـدد الدول الأعضاء في هذه الجلسة 163 بلدا، أي اكثر من ضعفي الدول الأعضاء الذين شاركوا في أول دورة من دورات المجلس.

فـي دورتنا السابقة، عهدنا إلى قسم من الدول الأعضاء بمهمة ذات مغزى عميق وهي التفاوض بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق. ولم تنجز هذه المفاوضات في وقت قياسي فحسب، بأقل من عام واحد، وإنما والأكثر أهمية من ذلك فقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد قدره 560 مليون دولار أمريكي وهو أعلى ما تم التفاوض بشأنه منذ أول عمليـة تجديد للموارد في الصندوق. ومما يثلج صدورنا أن نرى أن الصندوق وهو ينهي العام الخامس والعشرين من عملياته، ما زال يحظى بدعم أكبر وتقدير أعظم من دوله الأعضاء.

وهنا يتوجب علينا أن نهنئ وبحرارة زملاءنا في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق علـى عملهم الذي يعد مثالا يحتذي به لا بشأن الموارد التي تمكنوا من تعبئتها فقط، وإنما أيضا على عمق الاستعراض الـذي قـاموا بـه لسياسـات الصندوق وعملياته الحالية وعلى التمعن الذي مارسوه لتوفير التوجيه لعمليات الصندوق المسـتقبلية. ويحدد تقرير هيئة المشاورات وبوضوح الاتجاه الذي يجب أن تأخذه بعض القضايا السياساتية ذات الصلة بفترة التجديد السادس من عام 2004 وفي عام 2006.

وقـد صادق مجلس المحافظين على ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2003 بمستوا وقدره 45.2 مليون دولار أمريكـي. وبمصـادقته على هذه الميزانية فإنه يخول المجلس التنفيذي بالموافقة على أي تمويل قد يبقى ضروريا بعد اسـتلام المسـاهمات الطوعـية للقـيام بتقييم خارجي ومستقل للصندوق، وهو إحدى التوصيات التي رفعتها لنا هيئة المشاورات.

كما احدث المجلس حساب أمانة الصندوق لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بهدف تغطية التزاماته تجاه موظفيه السابقين والحاليين.

وتـــم أيضا انتخاب الأعضاء الجدد للمجلس التنفيذي لمدة ثلاث سنوات. إننا نعي جميعا أهمية العمل الذي يقوم بـــه المجلس التنفيذي لأنه ييسر في نهاية المطاف مداولاتنا بما يقدمه لنا من توصيات. اسمحوا لي نيابة عنكم أن أعبر عن أمنياتي بالنجاح لزملائنا الجدد في المجلس وشكري العميق لأعضائه السابقين على ما قاموا به من عمل دؤوب.

لقـــد شـــهدنا الطريقة التي يجهد فيها الصندوق لتحسين هياكله الداخلية من خلال برنامج التغيير الاستراتيجي. وهـــي مـــبادرة مشكورة تستحق الثناء. وقد شهدنا أيضا كيف قام الصندوق بتنفيذ خطة العمل الخاصة بالتجديد الخامس لمـــوارده، استجابة للتوصيات التي خرجت بها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق. وبذلك فقد أظهر بوضوح الاحترام المتبادل بين المنظمة ودولها الأعضاء.

لقد عرض على المجلس تقريرا مرحليا سنويا عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر الذي أعلن بفخر هذا العام ولادته من جديد تحت اسم الائتلاف الدولي المعني بالأراضي. وهو الاسم الذي ينطوي على الطبيعة الحقيقية لهذا الائتلاف وهدفه الرئيسي المتمثل في زيادة الوصول الآمن لفقراء الريف إلى الموارد الطبيعية.

علـــى مدى السنين، تابعنا عن كثب التقدم الذي أحرزته الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويؤكـــد تقرير هذا العام مرة أخرى على أهمية تعاون الصندوق مع شركائه في شراكات تعد إلزامية إذا ما أردنا بالفعل التغلب على الفقر الريفي.

زملائي المحافظين،

اسمحوا لي أن أقول لكم بأن قيامي بدور رئيس مجلس المحافظين كان تجربة إيجابية بالنسبة لي وهي تجربة سأتذكرها مستقبلا بكل فخر وسرور. ولعـــدم تمكني من الحضور هنا العام الماضي، فلا بد لي، من شكر زميلي السيد جيمس هاتا غالونج الذي ناب عني بجدارة. وكذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى نائب رئيس المجلس الذي أقدر مساعدته لي تقديرا عاليا، وإلى الزملاء الموقرين لتعاونهم معي ودعمهم لي. لقد كانت رئاستي للمجلس على مدى هذه الدورة مبعث سعادة وميزة أفتخر بها.

إننـــي متأكد من أنني أتحدث بلسانكم جميعا عندما اعبر عن عميق تقديري لرئيس وموظفي الصندوق الذين لم يكن ليتحقق أي مما أنجزناه لولاهم. إن السير السلس لاجتماعنا إنما هو نتيجة لعمل دؤوب قام به من هم وراء الكواليس ومـــن بينهم المترجمين الفوريين، والموظفين التقنيين والمراسلين. إن الكفاءة والتنظيم الكامل والحرفية التي عبروا عنها جميعا هي السبب الذي ضمن نجاح دورتنا هذه.

سيداتي وسادتي،

لقـــد شـــارفنا علـــى نهاية دورة مجلس المحافظين التي جاءت إحياء للذكرى الخامسة والعشرين لبدء عمليات الصندوق. وخلال هذه السنوات، أنجز الصندوق الكثير في جهوده لتزويد فقراء الريف بالمساعدة التي هم بأمس الحاجة إليها. ولكن آمالنا لم تستكمل بعد والتزامنا بالمضي قدما والتعلم من تجاربنا وتحويل أهدافنا إلى حقائق واقعة لم تكن في أي زمن مضى أقوى مما هي عليه حاليا.

والأهـــم من ذلك كله فقد أظهرت دورتنا هذه أنه ومع أننا منظمة واحدة إلا أننا لسنا وحدنا. فشركاؤنا هنا في رومـــا وفي مختلف بقاع الأرض قد انضموا إلينا في هذه الدورة لا لينظروا في الماضي وإنما ليلتمسوا الطرق الكفيلة بالظهور كجبهة واحدة في معاركنا المستقبلية ضد الجوع والفقر والمعاناة الإنسانية.

كذلـــك فقـــد تشرفت بلقاء قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بصفتي رئيسا لمجلس محافظي الصندوق. وقد أمل قداســـته، كما ورد ببلاغة في رسالته إلى المجلس، أن يتحمل كل واحد منا مسؤوليته تجاه أخوته في الإنسانية وبخاصة أولئك الذين هم بأمس الحاجة لخبزهم اليومي.

ومع بارقة الأمل هذه، أعلن اختتام دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين.

Distribution: Limited GC 26/INF.7/Rev 2 20 February 2003
Arabic/English
French/Spanish

الملحق الأول

IFAD
INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT
Governing Council – Twenty-Fifth Anniversary Session
Rome, 19-20 February 2003

قائمة بالمشتركين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

LIST OF PARTICIPANTS AT THE TWENTY-FIFTH ANNIVERSARY SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL

LISTE DES PARTICIPANTS À LA SESSION DU CONSEIL DES GOUVERNEURS MARQUANT LE VINGT-CINQUIÈME ANNIVERSAIRE DU FIDA

LISTA DE LOS PARTICIPANTES EN EL PERÍODO DE SESIONES DEL CONSEJO DE GOBERNADORES EN EL 25°ANIVERSARIO

رئيس المجلس:
Chairman: Bungaran Saragih (Indonesia)
بونغاران ساراغي (اندونيسيا)
Président:
Presidente:

نائبا رئيس:
Vice-Chairmen: William E. Schuerch (United States of America)
ويليام ي. شويرش (الولايات المتحدة الأمريكية)
Vice-Présidents: Roy Fanourakis (Swaziland)
روي فانوراكيس (سوازيلند)
Vicepresidentes:

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor (acting)	Mostapha ZAHER Ambassador Permanent Representative of Afghanistan to IFAD Rome
Adviser	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Governor (acting)	Thoma MIÇO Vice-Minister for Agriculture and Food Tirana
Alternate Governor (acting)	Kujtim KADZADEJ Chef de Cabinet Ministry of Agriculture and Food Tirana
Adviser	Artur GALANXHI Director Ministry of Agriculture and Food Tirana
Adviser	Sali METANI Director Foreign Affairs Division Ministry of Agriculture and Food Tirana

ALBANIA (cont'd)

Adviser	Leonidha KOSTA Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ALGERIA

Gouverneur	Said BARKAT Ministre de l'agriculture et du développement rural Alger
Gouverneur suppléant	Mokhtar REGUIEG Ambassadeur de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA Rome
Conseiller	Larbi BOUMAZA Directeur d'études Direction générale du budget Ministère des finances Alger
Conseiller	Nasr-Elddeen RIMOUCHE Conseiller Direction général relations internationales Ministère des affaires étrangères Alger
Conseiller	Saida ZOUGGAR Sous-directrice de l'investissement financier et de l'intervention économique Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger
Conseiller	Ahmed HACHEMI Conseiller Représentant permanent adjoint de la République algérienne démocratique et populaire auprès du FIDA Rome

ALGERIA (cont'd)

Conseiller	Faiza YAKER Chef de Bureau Chargée du suivi du financement extérieur Ministère de l'agriculture et du développement rural Alger

ANGOLA

Gouverneur	Gilberto Buta LUTUCUTA Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda
Gouverneur suppléant (provisoire)	Sergio NIETO Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Pedro Alfonso CANGA Directeur général Institut du développement agricole Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Bonifacio MANUEL Directeur de Cabinet du Ministre de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Kiala Kia MATEVA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
Conseiller	Carlos Alberto AMARAL Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome

ANGOLA (cont'd)

Conseiller	Pedro Agostino KANGA Chef du département Coopération et relations internationales Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Olinda GRACIETH DOS SANTOS SOBRINHO Secrétaire Ministère de l'agriculture et du développement rural Luanda
Conseiller	Noé CALVINO Attaché Ambassade de la République d'Angola Rome

ARGENTINA

Gobernador	Humberto Jesús ROGGERO Embajador de la República Argentina ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Hilda GABARDINI Ministra Representante Permanente Adjunta de la República Argentina ante el FIDA Roma
Asesor	Ariel FERNÁNDEZ Secretario Representante Permanente Alterno de la República Argentina ante el FIDA Roma

ARMENIA

Alternate Governor	Zohrab V. MALEK Ambassador Permanent Representative of the Republic of Armenia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

AUSTRIA

Alternate Governor	Herbert JÄGER Minister Embassy of the Republic of Austria Rome
Adviser	Klaus OEHLER Counsellor International Finance Institutions Federal Ministry of Finance Vienna

BANGLADESH

Governor (acting)	Ayub QUADRI Secretary Ministry of Agriculture Dhaka
Alternate Governor (acting)	Mohammad ZIAUDDIN Ambassador Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Nasrin AKHTER Economic Counsellor Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Nahida SOBHAN First Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BELGIUM

Gouverneur	Christian MONNOYER Ambassadeur du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant	Bernard DE SCHREVEL Premier Secrétaire Coopération internationale Représentant permanent suppléant du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome
Conseiller	Dirk TEERLINCK Chef du service Fonds de survie Direction générale de la Cooperation au développement (DGCI) Bruxelles
Conseiller	Virginie DEPREAY Assistante du Représentant permanent du Royaume de Belgique auprès du FIDA Rome

BENIN

Gouverneur	Théophile NATA Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou
Gouverneur suppléant	Sossou Justin ADANMAYI Directeur de la programmation et de la prospective Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

BHUTAN

Governor (acting)	Deki PEMA Planning Officer Policy and Planning Division Ministry of Agriculture Thimphu

BHUTAN (cont'd)

Adviser	Chime TSHERING Deputy Director Ministry of Agriculture Thimphu

BOLIVIA

Gobernador (interino)	Mireya DURÁN ROSALES Ministra Consejera Encargada de Negocios, a.i. Representante Permanente Alterna de la República de Bolivia ante el FIDA Roma
Asesor	Erika J. CUELLAR CHÁVEZ Segunda Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Bolivia ante el FIDA Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor	Lukša ŠOLJAN Ambassador of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Alternate Governor	Branko KESIC Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BOTSWANA

Governor	Pelokgale Kenathetswe SELOMA Assistant Minister for Agriculture Gaborone
Adviser	Daphne KEBONEILWE Principal Rural Sociologist Ministry of Agriculture Gaborone

BOTSWANA (cont'd)

Adviser	Patricia MALATSI Acting Principal Planning Officer Ministry of Agriculture Gaborone

BRAZIL

Governor (acting)	Flávio MIRAGAIA PERRI Ambassador of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome
Adviser	Maria Theresa LAZARO Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Federative Republic of Brazil to IFAD Rome

BURKINA FASO

Gouverneur	Noellie Marie Béatrice DAMIBA Ambassadeur du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	André Anatole YAMEOGO Conseiller économique Représentant permanent adjoint du Burkina Faso auprès du FIDA Rome
Conseiller	Catherine OUEDRAOGO Attaché Représentant permanent suppléant du Burkina Faso auprès du FIDA Rome

BURUNDI

Gouverneur	Pierre NDIKUMAGENGE Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura

CAMEROON

Gouverneur	Abdoulaye ABOUBAKRY Secrétaire d'État au Ministère de l'agriculture Yaoundé
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
Conseiller	Kenfack MARTIN Ingénieur général du Génie rural Ministère de l'agriculture Yaoundé

CANADA

Governor (acting)	Charles BASSETT Senior Vice-President Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau
Alternate Governor	Roger EHRHARDT Director-General International Financial Institutions Division Multilateral Programmes Branch Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau
Adviser	Jimmy SMITH Senior Policy Adviser Agricultural, Economic Policy Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau
Adviser	Joana TALAFRÉ Policy Analyst, Desertification Environment Division Policy Branch Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau

CANADA (cont'd)

Adviser	Charles PARKER Counsellor (Development) Alternate Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Danièle TESTELIN Senior Programme Manager International Financial Institutions Division Multilateral Programmes Branch Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau

CAPE VERDE

Gouverneur	Jorge Maria CUSTÓDIO SANTOS Ambassadeur de la République du Cap-Vert auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant	Arnaldo DELGADO Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cap-Vert auprès des organisations des Nations Unies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur (provisoire)	Solomon NAMKOSSEREMA Ministre chargé de la promotion du monde rural Bangui

CHAD

Gouverneur	David HOUDEINGAR NGARIMADEN Ministre de l'agriculture N'Djaména

CHAD (cont'd)

Conseiller	Naura DELI Coordonnateur Projet de sécurité alimentaire au Nord Guéra - Phase II Mongo

CHILE

Gobernador	Ángel SARTORI ARELLANO Embajador de la República de Chile ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Antonio Arturo PLAZA JIMÉNEZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHINA

Governor	HAN Changfu First Vice-Minister Ministry of Agriculture Beijing
Alternate Governor	MA Shiqing Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	XUE Liang Director-General Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	TANG Zhengping Director-General Department of International Cooperation Ministry of Agriculture Beijing

CHINA (cont'd)

Adviser	ZANGH WenBao Director-General Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	WANG Bing Director Ministry of Finance Beijing
Adviser	LUO Ming Director Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	GUO Handi First Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	WEI Wei Deputy Director Ministry of Finance Beijing
Adviser	WANG Weiqin Deputy Director Department of International Cooperation Ministry of Agriculture Beijing
Adviser	YE Anping Second Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	ZHAO Bing Second Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

CHINA (cont'd)

Adviser	LI Qian Project Officer Ministry of Finance Beijing

COLOMBIA

Gobernador Suplente	Darío Alberto BONILLA GIRALDO Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Colombia ante el FIDA Roma
Asesor	Paula TOLOSA ACEVEDO Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Colombia ante el FIDA Roma

CONGO

Gouverneur (provisoire)	Rufin Gabriel AMBERO Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome
Conseiller	Emile ESSEMA Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Congo auprès du FIDA Rome

COSTA RICA

Gobernador	Victoria GUARDIA ALVARADO DE HERNÁNDEZ Embajadora de la República de Costa Rica ante el FIDA Roma

COSTA RICA (cont'd)

Gobernador Suplente	Yolanda GAGO PÉREZ Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República de Costa Rica ante el FIDA Roma

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur (provisoire)	Richard Gbaka ZADY Ambassadeur de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations specialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Aboubakar BAKAYOKO Conseiller pour l'agriculture Représentant permanent suppléant de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Lida Lambert BALLOU Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès des Organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CROATIA

Alternate Governor	Vlado MATIJASIC Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

CUBA

Gobernador Suplente	Alfredo Néstor PUIG PINO Embajador de la República de Cuba ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CYPRUS

Governor	George F. POULIDES Ambassador of the Republic of Cyprus to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

D.P.R. KOREA

Governor	KIM Yong Suk Vice-Minister for Agriculture Pyongyang
Alternate Governor (acting)	CHOE Taek San Ambassador of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	HYON HAK Bong Counsellor Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	SIN Gyu Sam Senior Officer Department of International Organizations Ministry of Foreign Affairs Pyongyang
Adviser	RI Hyong Chol Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

D.R. CONGO

Gouverneur (provisoire)	Ngoie LUBEMBEY BENOÎT Premier Secrétaire Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République démocratique du Congo Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Innocent MOKOSA MANDENDE Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République démocratique du Congo auprès des Organisations des Nations Unies Rome

DENMARK

Governor (acting)	Jorgen MAERSK-PEDERSEN Minister Permanent Representative of the Kingdom of Denmark to IFAD Rome
Alternate Governor (acting)	Dorte CHORTSEN Head of Section Department for United Nations Development Assistance Ministry of Foreign Affairs Copenhagen
Adviser	Mathilde GRY NIELSEN Attaché Royal Danish Embassy Rome

DJIBOUTI

Gouverneur (provisoire)	Awes A. AWES Officier du Protocole Consulat de la République de Djibouti Rome

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador (interino)	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Encargado de Negocios, a.i. Representante Permanente Alterno de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Dolores Margarita CEDEÑO PÉREZ Ministra Consejera Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA Roma

ECUADOR

Gobernador (interino)	Manuel CHIRIBOGA VEGA Subsecretario de Política, Comercio e Información Sectorial Ministerio de Agricultura y Ganadería Quito
Gobernador Suplente	Marco SAMANIEGO Ministro Encargado de Negocios, a.i. Representante Permanente Adjunto de la República del Ecuador ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

EGYPT

Governor (acting)	Helmy BEDEIR Ambassador of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor (acting)	Mariam MOUSA Minister Plenipotentiary for Agricultural Affairs Deputy Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EGYPT (cont'd)

Adviser	Nehal HEGAZY Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EL SALVADOR

Gobernador Suplente	Joaquín RODEZNO MUNGUÍA Embajador de la República de El Salvador ante el FIDA Roma
Asesor	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de El Salvador ante el FIDA Roma

ERITREA

Governor	Arefaine BERHE Minister for Agriculture Asmara
Alternate Governor	Amdemicael KAHSAI Ambassador of the State of Eritrea to IFAD Rome
Adviser	Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ETHIOPIA

Governor	Ato Belay EJIGU Acting Minister for Agriculture Addis Ababa

ETHIOPIA (cont'd)

Adviser	Fortuna DIBACO Second Secretary Economic Division Embassy of the Federal Democratic Republic of Ethiopia Rome

FIJI

Governor (acting)	Sakiusa TUBUNA Principal Economist Ministry of Agriculture, Sugar and Land Resettlement Suva

FINLAND

Governor	Matti KÄÄRIÄINEN Deputy Director-General Multilateral Development Affairs Department of International Development Cooperation Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Heidi PIHLATIE Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Kari JANTUNEN Counsellor Unit for Development Financing Institutions Department of International Development Cooperation Ministry of Foreign Affairs Helsinki

FRANCE

Gouverneur (provisoire)	Ambroise FAYOLLE Sous-directeur Dette, développement et marchés émergents Direction du Trésor Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Gouverneur suppléant (provisoire)	Alain GUILLOUËT Ministre Conseiller Chef de la Mission économique Ambassade de France en Suisse Berne
Conseiller	Jérôme BACONIN Attaché principal d'Administration centrale Bureau de l'aide au développement Direction du Trésor Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
Conseiller	Danick IBAÑEZ Attachée à la Mission économique auprès de l'Ambassade de France Rome

GABON

Gouverneur	Paul MBA-ABESSOLE Vice-Premier Ministre Ministre de l'Agriculture, de l'élevage et du développement rural chargé des Droits de l'Homme et des Missions Libreville
Gouverneur suppléant (provisoire)	Vincent BOULÉ Ambassadeur de la République gabonaise auprès du FIDA Rome
Conseiller	Ivone Alves DIAS DA GRAÇA Premier Conseiller Représentant permanent adjoint de la République gabonaise auprès du FIDA Rome

GABON (cont'd)

Conseiller	Louis Stanislas CHARICAUTH Conseiller Représentant permanent suppléant de la République gabonaise auprès du FIDA Rome

GEORGIA

Alternate Governor	Rusudan LORDKIPANIDZE Ambassador of Georgia to IFAD Rome
Adviser	Aleksidze ZURAB Counsellor Deputy Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome

GERMANY

Governor	Michael HOFMANN Director-General Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Bonn
Alternate Governor (acting)	Guntram Freiherr VON SCHENCK Ambassador of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome
Adviser	Bernd BLANK Head of Division Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Bonn
Adviser	Bernd DUNNZLAFF Head of Division Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Rome

GHANA

Governor (acting)	Kofi DSANE-SELBY Ambassador of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Kwaku NICOL Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GREECE

Governor (acting)	Dimitri DADIOTIS Consultant Directorate of Organizations Dealing with International Economic and Monetary Affairs Ministry of Foreign Affairs Athens

GUATEMALA

Gobernador	Acisclo VALLADARES MOLINA Embajador de la República de Guatemala ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente (interino)	Emilio René MALDONADO GULARTE Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Guatemala ante el FIDA Roma
Asesor	Ileana RIVERA DE ANGOTTI Primera Secretaria Representante Permanente Alterna de la República de Guatemala ante el FIDA Roma

GUINEA

Gouverneur (provisoire)	Souhaïb Deen BANGOURA Ambassadeur de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

HAITI

Gouverneur (provisoire)	Sébastien HILAIRE Ministre de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
Gouverneur suppléant (provisoire)	Roger PERODIN Ambassadeur Representant permanent de la République d'Haïti auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Suze PERCY Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Haïti auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Patrick SAINT-HILAIRE Premier Secrétaire Représentant permanent suppléant de la République d'Haïti auprès des Organisations des Nations Unies Rome

HONDURAS

Gobernador (interino)	Oscar Antonio OYUELA CASTELLÓN Embajador de la República de Honduras ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ICELAND

Governor	Sveinn Ágúst BJÖRNSSON Minister Counsellor Ministry of Foreign Affairs Reykjavik
Alternate Governor	Jón Erlingur JÓNASSON Counsellor Political Department Ministry of Foreign Affairs Reykjavik

INDIA

Alternate Governor	Govindan NAIR Minister (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Republic of India to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

INDONESIA

Chairman	Bungaran SARAGIH Minister for Agriculture Jakarta
Governor	Agus HARYANTO Secretary-General Department of Finance Jakarta
Alternate Governor	Freddy NUMBERI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Jannes HUTAGALUNG Deputy Minister for International Economic Cooperation Office of the Coordinating Minister for Economic Affairs Jakarta
Adviser	Dedi M. MASYKUR RIYADI Deputy to the Chairman of National Development Planning Agency Jakarta
Adviser	Rachmat PAMBUDY Assistant to the Minister Department of Agriculture Jakarta
Adviser	Ahmad ANSORI MATTJIK President of Bogor Agriculture Institute Bogor

INDONESIA (cont'd)

Adviser	Natigor SIAGIAN Assistant Minister for Agriculture and Director Bureau for International Cooperation Department of Agriculture Jakarta
Adviser	Mr ANDRADJATI Director for Commodity and Standardization Department of Foreign Affairs Jakarta
Adviser	Wahib ABDULJAWAD Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Sunggul SINAGA Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Andryono Kilat ADHI Agricultural Attaché Mission of the Republic of Indonesia to the European Communities Brussels
Adviser	Bambang SANTOSO MARSOEM Official Department of Finance Jakarta
Adviser	Timbul SITUMORANG Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Indonesia to IFAD Rome
Adviser	Fredriek Ellia GUGKANG Chairman of Bappeda West Kutai
Adviser	Frans Betsi MAROJAHAN DABUKKE Assistant to the Minister Department of Agriculture Jakarta

IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF

Governor (acting)	Mohammad Saeed NOURI-NAEENI Ambassador of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

IRAQ

Governor (acting)	Mohammad Adel AL-SHEIKH Ambassador of the Republic of Iraq to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Motasim Arif AL-FITYAN Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Iraq to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

IRELAND

Governor	John Francis COGAN Ambassador of Ireland to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Alternate Governor	Anthony DEVLIN First Secretary (Agriculture) Alternate Permanent Representative of Ireland to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Jillian O'KEEFFE Third Secretary Development Cooperation Division Department of Foreign Affairs Dublin

ISRAEL

Alternate Governor	Denis-Paul MORDEHAY-RODGOLD Counsellor Alternate Permanent Representative of the State of Israel to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

ITALY

Gouverneur	Vito TANZI Sous-secrétaire Ministère de l'économie et des finances Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Raffaele BERLENGHI Ambassadeur de la République italienne auprès du FIDA Rome
Conseiller	Marcello SPATAFORA Directeur général Direction de la cooperation économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Giandomenico MAGLIANO Directeur général Coopération au développement Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Augusto ZODDA Directeur général Affaires générales, personnel et processus organisationnels Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Eugenio CAMPO Direction générale Ministère des affaires étrangères Rome

ITALY (cont'd)

Conseiller	Paolo DUCCI Responsable de la coordinnation FAO/IFAD/PAM Direction générale de la coopération économique et financière multilatérale Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Marco ROMITI Premier Secrétaire Représentation permanente de la République italienne auprès du FIDA Rome
Conseiller	Giorgio LECCESI Chef du Service chargé des Banques de développement multilatéral Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Simona D'AMBROSIO Conseiller Ministère de l'économie et des finances Département du Trésor Rome
Conseiller	Filippo ALESSI Conseiller principal Direction générale de la coopération au développement Ministère des affaires étrangères Rome
Conseiller	Nicola FAVIA Directeur Département des affaires économiques Présidence du Conseil des Ministres Rome

JAPAN

Governor	Nobuko MATSUBARA Ambassador of Japan to Italy Rome

JAPAN (cont'd)

Alternate Governor (acting)	Masaharu SATO Counsellor Embassy of Japan Rome
Adviser	Satomi SAKAMOTO Deputy Director International Cooperation Division International Affairs Department General Food Policy Bureau Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries Tokyo
Adviser	Kiyomi MIYAGAWA Officer Multilateral Cooperation Division Economic Cooperation Bureau Ministry of Foreign Affairs Tokyo

JORDAN

Governor (acting)	Awni TAIMEH Secretary-General Ministry of Agriculture Amman
Alternate Governor (acting)	Radi ALTARAWNEH Director Directorate Productive Projects Ministry of Planning Amman
Adviser	Mousa ALWADI AL-ABBADI Director Projects Administration Ministry of Agriculture Amman
Adviser	Muwaffaq AJLOUNI Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

KAZAKHSTAN

Governor (acting)	Byrganym AITIMOVA Permanent Representative of the Republic of Kazakhstan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Angelika SHELUKHINA Second Secretary Embassy of the Republic of Kazakhstan Rome

KENYA

Governor	Kipruto Rono ARAP KIRWA Minister for Agriculture and Livestock Development Nairobi
Alternate Governor (acting)	Bruce Misoga MADETE Ambassador of the Republic of Kenya to IFAD Rome
Adviser	Joseph K. WANJAMA Director of Agriculture Ministry of Agriculture and Livestock Development Nairobi
Adviser	Gerishon K. NZUVA Senior Deputy Director of Agriculture Ministry of Agriculture and Livestock Development Nairobi
Adviser	Samuel Cherunge YEGON Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to IFAD Rome
Adviser	Thomas Mboya ADUR Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Kenya to IFAD Rome

KUWAIT

Governor (acting)	Hesham I. AL-WAQAYAN Deputy Director-General Operations and Disbursement Kuwait Fund for Arab Economic Development Kuwait City

LEBANON

Gouverneur (provisoire)	Fadi HAJJ ALI Premier Secrétaire Chargé d'affaires, a.i. Représentant permanent suppléant de la République libanaise auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Mireille HAKIM Assistante technique Ambassade de la République libanaise Rome

LESOTHO

Governor	Vova BULANE Minister for Agriculture, Cooperatives and Land Reclamation Maseru
Alternate Governor (acting)	Mamoruti MALIE Permanent Secretary Ministry of Agriculture, Cooperatives and Land Reclamation Maseru
Adviser	Rachel Refiloehape MATHABO NTSINSYI Ambassador of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome
Adviser	Mantho MOTSELEBANE Director Department of Planning and Policy Analysis Ministry of Agriculture, Cooperatives and Land Reclamation Maseru

LESOTHO (cont'd)

Adviser	Kabelo MAFURA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LIBERIA

Governor (acting)	Lily BEHNA Ambassador of the Republic of Liberia to Italy Rome

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Governor (acting)	Nuri Ibrahim HASAN Ambassador of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to IFAD Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur (provisoire)	Georges HEINEN Directeur Financement du développement multilatéral Ministère des finances Luxembourg-Ville
Gouverneur suppléant (provisoire)	Jean FALTZ Ambassadeur du Grand-Duché du Luxembourg auprès du FIDA Rome
Conseiller	Frank BIEVER Premier Secrétaire Représentant permanent adjoint du Grand-Duché de Luxembourg auprès du FIDA Rome

MADAGASCAR

Gouverneur	Yvan RANDRIASANDRATRINIONY Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Antananarivo
Gouverneur suppléant	Solofoniaina RAMIARAMANANA Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République de Madagascar Rome
Conseiller	Monsieur MONJA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès du FIDA Rome
Conseiller	Christian RAOLISOA Chef de protocole Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Antananarivo

MALAYSIA

Alternate Governor	Shamsudin BIN ABDULLAH Ambassador of Malaysia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Muhamad Nahar BIN JH. MOHD SIDEK Assistant Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Mohd Hadtamizi ABU BAKAR Third Secretary Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

MALDIVES

Governor	Abdul Rasheed HUSSAIN Minister for Fisheries, Agriculture and Marine Resources Malé
Adviser	Mohamed ZUHAIR Assistant Director-General Ministry of Fisheries, Agriculture and Marine Resources Malé

MALI

Gouverneur	Seydou TRAORÉ Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako
Gouverneur suppléant	Ibrahim Bocar DAGA Ambassadeur de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Matallah SABANE TRAORÉ Conseiller technique du Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako
Conseiller	Mamadou NADIO Coordinateur des projets FIDA au Mali Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako
Conseiller	Fatogoma DIARRA Coordinateur de l'Agence nationale de coordination et de gestion du Fonds de développement en zone sahélienne Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako

MALI (cont'd)

Conseiller	Zana COULIBALY Directeur du Projet de diversification des revenus en zone non cotonnière Mali-Sud Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako
Conseiller	Hamzata Moussa DIALLO Directeur du Projet de développement dans la zone lacustre Phase II Niafunké Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Bamako
Conseiller	Mamadou LAMINE TRAORÉ Chargé de projets Sous-direction des opérations Direction générale de la dette publique Ministère de l'économie et des finances Bamako
Conseiller	Founé SYLLA Premier Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	Modibo Mahamane TOURÉ Deuxième Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Mali auprès du FIDA Rome
Conseiller	El Hadji Sidi TRAORÉ Attaché (Affaires administratives) Représentant permanent suppléant de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALTA

Governor	Abraham BORG Ambassador of the Republic of Malta to IFAD Rome
Adviser	Mikela TABONE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Malta to IFAD Rome

MAURITANIA

Gouverneur (provisoire)	Marièm MINT MOHAMED AHMEDOU Premier Conseiller Représentant permanent suppléant de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome

MAURITIUS

Alternate Governor	Kan Oye FONG WENG-POORUN Permanent Assistant Secretary Ministry of Agriculture, Food Technology and Natural Resources Port Louis
Adviser	Denis CANGY Consul of the Republic of Mauritius Rome

MEXICO

Gobernador	Rafael TOVAR Y DE TERESA Embajador de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Víctor Hugo MORALES MELÉNDEZ Consejero Representante Permanente Adjunto de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

MEXICO (cont'd)

Asesor	Sergio SOTO PRANTE Coordinador General de Microrregiones Secretaría de Desarrollo Social México, D.F.

MOROCCO

Gouverneur	Hassan BENEBDERAZIK Secrétaire général Ministère de l'agriculture et du développement rural Rabat
Conseiller	Ahmed AFAILAL Chef de Division des activités opérationnelles Ministère des affaires étrangères et de la coopération Rabat
Conseiller	Ahmed FAOUZI Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint du Royaume du Maroc auprès du FIDA Rome

MOZAMBIQUE

Governor (acting)	Manuel CHANG Vice-Minister of Planning and Finance Maputo
Alternate Governor (acting)	Francisco Elias Paulo CIGARRO Ambassador of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Abel GONÇALVES LOPES Executive Director Institute for the Management of State Shares Maputo

MOZAMBIQUE (cont'd)

Adviser	António PINTO DE ABREU Executive Director Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Isabel Maria SUMAR Head of Loans Department Ministry of Planning and Finance Maputo
Adviser	Elsa CHAMBAL Desk Officer Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Carla Elisa MUCAVI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR

Governor (acting)	Khin MAUNG AYE Ambassador of the Union of Myanmar to IFAD Rome
Adviser	Aung MYINT Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Union of Myanmar to IFAD Rome

NAMIBIA

Governor	Paul SMIT Deputy Minister for Agriculture, Water and Rural Development Windhoek
Alternate Governor (acting)	Vicky NAUDILI Project Support Services Ministry of Agriculture, Water and Rural Development Windhoek

NETHERLANDS

Governor (acting)	Pieter VERBEEK Adviser to the Director-General for International Cooperation Ministry of Foreign Affairs The Hague
Alternate Governor	Ewald WERMUTH Ambassador of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Jeroen T.M.G. STEEGHS Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of The Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NEW ZEALAND

Alternate Governor	Godfrey R.B. PAYNE First Secretary Alternate Permanent Representative of New Zealand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

NICARAGUA

Gobernador	José CUADRA CHAMORRO Embajador de la República de Nicaragua ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Amelia Silvia CABRERA Ministra Consejera Representante Permanente Adjunta de la República de Nicaragua ante el FIDA Roma

NIGER

Gouverneur (provisoire)	Adam MAÏGA ZAKARIAOU Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Niger auprès du FIDA Rome
Conseiller	Abdoulmoumine HADJO YAYE Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Niger Rome

NIGERIA

Governor (acting)	Malam Adamu BELLO Federal Minister for Agriculture and Rural Development Abuja
Alternate Governor (acting)	Gabriel LOMBIN Minister Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Salisu INGAWA Director Project Co-ordinating Unit Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	Mallam BABA FADA Director of Agriculture Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja
Adviser	E. O. OKEKE Director Department of Rural Development Federal Ministry of Agriculture and Rural Development Abuja

NIGERIA (cont'd)

Adviser	Aliyu ISMAIL Special Assistant to the Minister for Agriculture and Rural Development Abuja

NORWAY

Governor (acting)	Ingrid GLAD Assistant Director-General Department of Multilateral Affairs Ministry of Foreign Affairs Oslo
Alternate Governor (acting)	Anne Kristin HERMANSEN Senior Adviser Multilateral Bank and Finance Section Department of Multilateral Affairs Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Margaret SLETTEVOLD Minister Counsellor Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome

OMAN

Governor	Khalfan Saleh Mohammed AL NA'ABI Under-Secretary Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Alternate Governor (acting)	Khalifa Salim Mohamed AL KIYUMI Director-General Agriculture and Fisheries Al Batena Region Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat
Adviser	Rasmi MAHMOUD Liaison Officer Embassy of the Sultanate of Oman Rome

OMAN (cont'd)

Adviser	Hafidh Hamal AL-RAWAHI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Sultanate of Oman to IFAD Rome

PAKISTAN

Governor (acting)	Sikandar Hayat KHAN BOSAN Minister of State for Food, Agriculture and Livestock Islamabad
Alternate Governor	Waqar Masood KHAN Secretary Economic Affairs Division Ministry of Finance and Economic Affairs Islamabad
Adviser	Adnan BASHIR KHAN Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to IFAD Rome

PANAMA

Gobernador (interino)	Rafael E. FLORES C. Viceministro de Desarrollo Agropecuario Panamá
Gobernador Suplente	Horacio J. MALTEZ Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Panamá ante el FIDA Roma

PARAGUAY

Gobernador Suplente (interino)	Ana María BAIARDI QUESNEL Consejera Representante Permanente Alterna de la República del Paraguay ante el FIDA Roma
Asesor	Carlos Ramón VERA AGUILERA Tercer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Gobernador	Roberto SEMINARIO Ministro Encargado de Negocios, a.i. Representante Permanente Adjunto de la República del Perú ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Oswaldo DEL ÁGUILA RAMÍREZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Perú ante el FIDA Roma

PHILIPPINES

Governor (acting)	Maria Luisa GAVINO Assistant Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of The Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Governor	Carlos Manuel Inácio FIGUEIREDO National Institute for Agricultural Support Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries Lisbon

PORTUGAL (cont'd)

Alternate Governor	Carlos Manuel DOS SANTOS FIGUEIREDO Head of Department Coordination of International Relations General Directorate for European and International Affairs Ministry of Finance Lisbon
Adviser	Nuno MOREIRA Head of Timor-Leste Agricultural Mission Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries Lisbon
Adviser	Arnaud DE LATOUR Representative Intercooperation and Development Lisbon
Adviser	João Miguel FREITAS Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Deputy Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

QATAR

Governor (acting)	Mohamed Bin Issa AL MUHANNADI Minister of State for the Affairs of the Ministers' Council Doha
Alternate Governor (acting)	Ali Fahad AL-HAJRI Ambassador of the State of Qatar to IFAD Rome
Adviser	Mohamed Bin Fahad AL-FIHANI Under-Secretary for Agricultural Affairs Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha

QATAR (cont'd)

Adviser	Ali Mohamed JABOR AL-KUBAISI Director Department for Agricultural Development Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Abdel Rahman Youssef AL-MAHMOUD Director Agricultural and Water Resources Management Ministry of Municipal Affairs and Agriculture Doha
Adviser	Ahmed Rashid AL BURSHID Public Relations Embassy of the State of Qatar Rome
Adviser	Akeel HATOOR Adviser Embassy of the State of Qatar Rome

REPUBLIC OF KOREA

Governor	Song YOUNG-OH Ambassador of the Republic of Korea to IFAD Rome
Alternate Governor	Kim KYEONG-KYU First Secretary Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	Kim EUNG-BON Deputy Director Multilateral Cooperation Division Ministry of Agriculture and Forestry Seoul

REPUBLIC OF KOREA (cont'd)

Adviser	Kwon YOUNG-A Assistant Director United Nations Division Ministry of Foreign Affairs and Trade Seoul
Adviser	Kyung-yul HAN Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Korea to IFAD Rome

REPUBLIC OF MOLDOVA

Alternate Governor	Viorel GUTU Head Investment Programmes and Technical Assistance Departement Ministry of Agriculture and Food Industry Kishinau
Adviser	Ala BELEAVSCHI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Moldova to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

ROMANIA

Gouverneur (provisoire)	Gabriela DUMITRIU Conseiller Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Ioan PAVEL Conseiller Direction pour les Nations Unies Ministère des affaires étrangères Bucarest

RWANDA

Governor	Ephraim KABAIJA Minister for Agriculture, Livestock and Forestry Kigali
Adviser	Alfred MUTEBWA Director of Planning and Agricultural Statistics Ministry of Agriculture, Livestock and Forestry Kigali

SAUDI ARABIA

Governor (acting)	Abdallah Bin Abdallah AL-OBEID Deputy Minister and Under Secretary for Research and Agricultural Development Ministry of Agriculture Riyadh
Alternate Governor (acting)	Ahmad Ben Souleiman AL-AQUIL Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO Rome
Adviser	Meshal Bin Abdallah AL QAHTANI Agricultural Engineer External Relations Ministry of Agriculture Riyadh

SENEGAL

Gouverneur	Habib SY Ministre de l'agriculture et de l'élevage Dakar
Gouverneur suppléant	Momar GUEYE Ambassadeur de la République du Sénégal auprès des Organisations des Nations Unies Rome

SENEGAL (cont'd)

Conseiller	Moussa Bocar LY Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Sénégal auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Conseiller	Alassane WELE Deuxième Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Sénégal auprès des Organisations des Nations Unies Rome

SIERRA LEONE

Alternate Governor	Umaru Bundu WURIE Ambassador of the Republic of Sierra Leone Bonn
Adviser	Alessandro ROSSO Consul of the Republic of Sierra Leone Milan
Adviser	Abdulai SHERIFF Assistant to the Consul Consulate of the Republic of Sierra Leone Rome

SOUTH AFRICA

Governor	Anthony LE CLERK KGWADU MONGALO Ambassador of the Republic of South Africa to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

SOUTH AFRICA (cont'd)

Adviser	Margaret MOHAPI First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of South Africa to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

SPAIN

Gobernador	Jorge DOMECQ Ministro Consejero Embajada de España Roma

SRI LANKA

Governor (acting)	M. SUMANADASA Minister Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

Governor	Magzoub ELKHALIFA AHMED Minister for Agriculture and Forestry Khartoum
Alternate Governor (acting)	Abda Yahia ABDELRAHMAN EL-HAMDI Minister of State for Finance and National Economy Khartoum
Adviser	Mohamed Hassan JUBARA MOHAMED Director-General Directorate of Investment and International Cooperation Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum
Adviser	Andrew MAKUR THOU Ambassador of the Republic of The Sudan to Italy Rome

SUDAN (cont'd)

Adviser	Mohamed Said MOHAMED ALI HARBI Counsellor Permanent Representative of the Republic of The Sudan to IFAD Rome
Adviser	Saif el Din YOUSIF Counsellor Embassy of the Republic of The Sudan Rome

SURINAME

Alternate Governor	Gerhard Otmar HIWAT Ambassador of the Republic of Suriname Brussels

SWAZILAND

Governor	Roy FANOURAKIS Minister for Agriculture and Co-operatives Mbabane
Alternate Governor (acting)	Erick J. VILAKAZI Acting Principal Secretary Ministry of Agriculture and Co-operatives Mbabane
Adviser	Khangezile DLAMINI Project Coordinator Ministry of Agriculture and Co-operatives Mbabane
Adviser	Doctor LUKHELE Chief Executive Officer Swaziland Komati Project Enterprise Mbabane

SWEDEN

Governor (acting)	Jan O. KARLSSON Minister for Development Cooperation, Migration and Asylum Policy Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Alternate Governor	Gunilla OLSSON Director Deputy Head Department for Global Development Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	BrittMarie HARTVIG Special Adviser Department for Global Development Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Anders SJÖBERG Deputy Director Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Mats ÅBERG Deputy Director Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Michael ODEVALL Minister Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Pernilla IVARSSON Agricultural Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD Rome
Adviser	Margaretha ARNESSON-CIOTTI Programme Officer Royal Swedish Embassy Rome
Adviser	Magnus LEIVIK Junior Officer Royal Swedish Embassy Rome

SWITZERLAND

Gouverneur	Serge CHAPPATTE Directeur général adjoint Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Lothar CAVIEZEL Conseiller scientifique principal Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Hubert POFFET Conseiller Représentant permanent de la Confédération suisse auprès des Organisations des Nations Unies Rome

SYRIA

Governor	Nour Eldin MOUNA Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Alternate Governor (acting)	Hassan IBRAHIM Vice-Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus
Adviser	Nabila CHAALAN Ambassador Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome
Adviser	Riad QASSEM Director of International Cooperation Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus

SYRIA (cont'd)

Adviser	Hamzeh DAWALIBI Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome
Adviser	Mazen ADI Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

TANZANIA, UNITED REPUBLIC OF

Governor	Charles N. KEENJA Minister for Agriculture and Food Security Dar-es-Salaam
Alternate Governor	Costa Ricky MAHALU Ambassador of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome
Adviser	Anthony DIALLO Deputy Minister for Water and Livestock Development Dar-es-Salaam
Adviser	Wilfred NGIRWA Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Dar-es-Salaam
Adviser	Peniel MWASHA Assistant Director Ministry of Water and Livestock Development Dar-es-Salaam
Adviser	Perpetua M.S. HINGI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome

THAILAND

Alternate Governor	Pote CHUMSRI Minister (Agricultural Affairs) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Korntip RATANAKOMUT Counsellor (Agricultural Affairs) Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Pornprom CHAIRIDCHAI First Secretary (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Governor (acting)	Slavko PETROV Minister for Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Alternate Governor (acting)	Ivan ANGELOV Ambassador and Head of Misssion of The Former Yugoslav Republic of Macedonia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Besir JASARI Deputy Minister for Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Adviser	Lidija CADIKOVSKA Project Coordinator Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA (cont'd)

Adviser	Irena BOGOEVSKA Chief of the Cabinet Ministry of Agriculture, Forestry and Water Economy Skopje
Adviser	Ljubica TRENCEVSKA Counsellor Alternate Permanent Representative of The Former Yugoslav Republic of Macedonia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Suzana STOIMCEVA Adviser Ministry of Finance Skopje
Adviser	Emil BUHOV Credit Adviser Ministry of Finance Skopje

TONGA

Governor	Fetu'utolu TUPOU High Commissioner for the Kingdom of Tonga London

TUNISIA

Gouverneur (provisoire)	Mohamed JEGHAM Ambassadeur de la République tunisienne auprès des Organisations des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant (provisoire)	Kamel BEN REJEB Directeur général de la coopération financière multilatérale Ministère du développement et de la coopération internationale Tunis

TUNISIA (cont'd)

Conseiller	Ahmad BOURIGA Directeur Ministère de l'agriculture, de l'environnement et des ressources hydrauliques Tunis
Conseiller	Naceur BEN FRIJA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République tunisienne auprès des Organisations des Nations Unies Rome

TURKEY

Governor	Necati UTKAN Ambassador of the Republic of Turkey to IFAD Rome
Adviser	Serap ÖZCOSKUN Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome
Adviser	Mehmet UYANIK Agricultural Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to IFAD Rome

UGANDA

Governor (acting)	Wilburforce KISAMBA-MUGERWA Minister for Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
Alternate Governor (acting)	Vincent KIRABOKYAMARIA Ambassador of the Republic of Uganda to IFAD Rome

UGANDA (cont'd)

Adviser	Simon AJIKU First Secretary (Political) Embassy of the Republic of Uganda Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Governor (acting)	Abdulla AL MAAINAH Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the United Arab Emirates to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mirghani Hassan OBEID Adviser Embassy of the United Arab Emirates Rome

UNITED KINGDOM

Governor (acting)	Peter REID First Secretary (Senior Rural Livelihoods Adviser) Permanent Representation of the United Kingdom to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED STATES

Governor (acting)	William E. SCHUERCH Deputy Assistant Secretary Multilateral Development Banks and Specialized Development Institutions Department of the Treasury Washington, D.C.
Alternate Governor (acting)	Carolee HEILEMAN Minister Counsellor Acting Permanent Representative of United States of America to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

UNITED STATES (cont'd)

Adviser	David WINKELMANN Special Assistant to the Deputy Administrator for International Cooperation and Development Foreign Agricultural Service Department of Agriculture Washington, D.C.
Adviser	Andrew RUDE Agricultural Economist Office of Specialized Development Institutions Department of the Treasury Washington, D.C.
Adviser	Lucy TAMLYN First Secretary Alternate Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Max FINBERG Attaché Special Assistant to the Ambassador United States Mission to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

URUGUAY

Gobernador	Carlos Alejandro BARROS OREIRO Embajador de la República Oriental del Uruguay ante el FIDA Roma

VENEZUELA

Gobernador (interino)	Douglas UNGREDDA Vice-Presidente Promoción y Desarrollo Banco de Desarrollo Económico y Social de Venezuela Caracas

VENEZUELA (cont'd)

Asesor	Carlos POZZO BRACHO Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

VIET NAM

Governor	Le Vinh THU Ambassador of the Socialist Republic of Viet Nam to Italy Rome
Alternate Governor (acting)	Nguyen Chi THANH Counsellor Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

YEMEN

Governor	Ahmed Salem AL-JABALI Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Abdulrahman Mohammed BAMATRAF Ambassador of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Mansour Abdullah ALAHGERY Director-General Office of the Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Adviser	Abdulmalik ALTHAWR General Manager of Planning Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

YEMEN (cont'd)

Adviser	Mutahar Zaid MUTAHAR Director-General for Irrigation Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

ZAMBIA

Governor (acting)	Webby D. KAMWENDO Deputy Minister for Agriculture and Cooperatives Ministry of Agriculture and Cooperatives Lusaka
Alternate Governor (acting)	Eliko KALABA Chief Planner Ministry of Agriculture and Cooperatives Lusaka

ZIMBABWE

Alternate Governor	Mary Margaret MUCHADA Ambassador of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome
Adviser	David MUFOTE Director of Economics Ministry of Lands, Agriculture and Rural Resettlement Harare
Adviser	Rudo Grace MANYARARA Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome

مراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATION UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

BELARUS

Aleksei SKRIPKO
Ambassador of the Republic
of Belarus to Italy
Rome

Vikenty DOMNICH
First Secretary
Embassy of the Republic
of Belarus
Rome

BULGARIA

Ilia KRASTELNIKOV
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République de Bulgarie
auprès des Organisations
des Nations Unies
Rome

CZECH REPUBLIC

Pavel SKODA
Counsellor
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

HUNGARY

Zsolt NÉMETH
Permanent Representative of the
Republic of Hungary to FAO
Rome

SAN MARINO

Daniela ROTONDARO
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of San Marino to FAO
Rome

SLOVAKIA

Milan PAKSI
Counsellor
Permanent Representative of
the Slovak Republic to FAO
Rome

TIMOR-LESTE

Estanislau DA SILVA
Minister for Agriculture, Forestry
and Fisheries
Dili

José Antonio AMORIM DIAS
Representative of the Democratic
Republic of Timor-Leste to the
European Community
Brussels

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Renato VOLANTE
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Vincenzo BUONOMO
Observateur permanent suppléant
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Lelio BERNARDI
Conseiller
Cité du Vatican

Giovanni TEDESCO
Conseiller
Cité du Vatican

السلطة الفلسطينية

THE PALESTINIAN AUTHORITY

L'AUTORITÉ PALESTINIENNE

LA AUTORIDAD PALESTINA

Rafik NATSHEH
Minister for Agriculture
Ramallah

Walid ABED RABBOH
Counsellor
Ministry of Agriculture
Ramallah

Hussein AL AFLAK
Counsellor
Delegation of
the Palestinian Authority
Rome

ممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations

Jacques DIOUF
Director-General
Rome

Aidan GULLIVER
Officer-in-Charge
IFAD/UNDP/UNCDF/WFP Cooperative Programme Service
Rome

Joint United Nations Programme on HIV/AIDS

Renu CHAHIL-GRAF
Chief
Governance
Donor and Relations
Geneva

United Nations Development Programme

Giuseppe DE VINCENTIS
Director
Programme Unit
Rome

Gianluca VIGNOLA
Deputy Director
Programme Unit
Rome

United Nations Development Programme (cont'd)

Evlogui BONEV
Senior Adviser
European Office
Geneva

United Nations Office for Project Services

Bisrat AKLILU
Deputy Executive Director
and Director of Operations
New York

Mohamed CHAALALA
Coordinator
Rome

Noemi NAZARIO
Manager
Loan Administration Unit
Rome

World Food Programme

James T. MORRIS
Executive Director
Rome

Michael CROSTHWAITE
Special Assistant to the
Executive Director
Rome

Francesco STRIPPOLI
Director
External Relations Division
Rome

Thomas YANGA
Secretary to the Executive Board
and Chief of Inter-Agency
Affairs Service
Rome

World Food Programme (cont'd)

Allan JURY
Chief
Food Security
Safety Nets and Relief Service
Rome

Haladou SALHA
Senior Adviser for Africa
Operations Department
Rome

Naoe YAKIYA
Inter-Agency Affairs Officer
Inter-Agency Affairs Service
Rome

Sitta KAI-KAI
Gender Adviser
Food Security
Safety Nets and Relief Service
Rome

مراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

African Development Bank

Elie DOTE
Manager
Department of Agriculture
and Rural Development
Central-West
Abidjan

Arab Authority for Agricultural Investment and Development

Mohamed Habib KAABACHI
Head of International
Cooperation Division
Khartoum

Al Arabi Moahamed HAMDI
Acting Director
Regional Office
Dubai

Arab Bank for Economic Development in Africa

Wahid HAJRI
Assistant Director-General
of Operations
Khartoum

Abdulmagid H. BURAWI
Project Officer
Operations Department
Khartoum

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands

Abdel SAFAR
Director-General
Damascus

Muhammad Fadel WARDEH
Coordinator
ACSAD/IFAD Programme
Damascus

Abdallah AL-DROUBI
Acting Director of Water Resources
Damascus

Arab Organization for Agricultural Development

Salem AL-LOZI
Director-General
Khartoum

Asian Development Bank

Joseph EICHENBERGER
Vice-President
Manila

European Community

Wilma DU MARTEAU
Ambassador
Permanent Representative of the Commission of the European Community to the United Nations Agencies
Rome

Frances-Anne HUNTER
Attachée
Alternate Permanent Representative of the Commission of the European Community to the United Nations Agencies
Rome

Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture

José María FRESNEDA
Coordinator
European Permanent Office
Madrid

International Center for Agricultural Research in the Dry Areas

Adel S. AL-BELTAGY
Director-General
Aleppo

International Grains Council

Germain DENIS
Executive Director
London

International Livestock Research Institute

Getachew ENGIDA
Director
Finance, Human Resources and Administration
Nairobi

Islamic Development Bank

Bashir Omar FADLALLAH
Adviser (Policy)
Jeddah

League of Arab States

Fathi ABU ABED
Counsellor
Rome

OPEC Fund for International Development

Yesufu Seyyid M. ABDULAI
Director-General
Vienna

Organisation for Economic Co-operation and Development

Jonathan BROOKS
Principal Administrator
Division for Non-Member Economies
Directorate for Food, Agriculture and Fisheries
Paris

Organization of the Islamic Conference

Thierno Nabika DIALLO
Assistant Secretary-General for Economic Affairs
Jeddah

Permanent Interstate Committee for Drought Control in the Sahel

Musa S. MBENGA
Executive Secretary
Ouagadougou

Yamar MBODJ
Adviser (Food Security)
Ouagadougou

West African Development Bank

Ganda Seyni HASSANE
Director
Rural Development and Infrastructures
Lomé

مراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Bread for the World

David BECKMAN
President
Washington, D.C.

Richard A. HOEHN
Director of Special Programmes
Washington, D.C.

Centre for Environment and Development for the Arab Region

Kamal A. SABET
Executive Director
Cairo

International Federation of Agricultural Producers

David KING
Secretary-General
Paris

Sekou Oumar TALL
President of the IFAP Permanent Committee for Developing Countries and of the Permanent Assembly of the Chambers of Agriculture of Mali
Bamako

International Federation of Business and Professional Women

Annarosa COLANGELO
Permanent Representative
to FAO and IFAD
Rome

International Juridical Organization for Environment and Development

Mary Ellen SIKABONYI
Executive Director
Rome

Movimondo

Giuseppe CRIPPA
President
Rome

Vincenzo PIRA
Officer-in-Charge
General Promotion
Rome

Society for International Development

Stefano PRATO
Managing Director
Rome

Andrew SOBEY
Director
Corporate Affairs
Rome

Arthur Muliro WAPAKALA
Director
Organizational Development
Rome

Wendy HARCOURT
Editor Development
Director of Programmes
Rome

Distribution:	Limited	GC 26/L.1/Rev.1	19 February 2003
Original:	English	البند 2 من جدول الأعمال	Arabic

الملحق الثاني

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – دورة الذكرى الخامسة والعشرين

روما، 19–20 فبراير/شباط 2003

جدول الأعمال وبرنامج الأنشطة

1 – سيشكل انعقاد دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين الانطلاقة الرسمية لفترة الذكرى التي تستغرق عاما واحدا. ويعتبر عام الذكرى هذا فرصة للتواصل، والتمعن في إنجازات الصندوق على مدى ربع القرن المنصرم، واستقطاب التأييد لمهمة الصندوق المتمثلة في "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر". كما أنه وقت مناسب لدراسة آفاق المستقبل والنظر في التحديات التي تطرحها الأهداف الإنمائية للألفية الساعية إلى "خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بحلول سنة 2015".

2 – وفي هذا الصدد فإن رئيس الصندوق يقترح "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر" كموضوع لمداولات الندوة التفاعلية التي ستعقد في إطار دورة مجلس المحافظين.

3 – وكما يتبين من برنامج الأنشطة فإن مداولات الندوة المذكورة، التي سيديرها خبراء رفيعو المستوى، ستجري في الجلسة العامة في اليوم الأول من الدورة. وسيشهد اليوم الثاني عقد أربع موائد مستديرة متزامنة لبحث موضوعات مخصوصة. والوفود الوطنية مدعوة إلى حضور مداولات الموائد المستديرة تبعا لاختيارها، بل ويمكن لها إن شاءت تكليف أعضاء مختلفين منها بحضور مجموعات المداولات المتنوعة وذلك تعميقا للتفاعل.

الملحق الثاني

برنامج العمل

الثلاثاء 1 – افتتاح الدورة

2 – اعتماد جدول الأعمال

3 – طلبات العضوية غير الأصلية

4 – بيان رئيس الصندوق

5 – البيانات العامة

6 – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق

7 – التجديد السادس لموارد الصندوق

8 – القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001

9 – الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2003

10 – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

11 – تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000 – 2002)

12 – تقرير مرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (برنامج التغيير الاستراتيجي)

13 – تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

14 – تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

15 – مسائل أخرى

إقرار نشر الوثائق

الملحق الثاني

برنامج الأنشطة

الأربعاء، 19 فبراير/شباط 2003

الاجتماع الصباحي	**الساعة 10.00 – 13.00**
الساعة 10.00 – 13.00	**الاحتفال الافتتاحي**

سيقوم سيادة الرئيس كارلو آزيليو شامبي رئيس جمهورية ايطاليا، والسيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بافتتاح الدورة بصورة مشتركة.

بدء بحث بنود جدول الأعمال على النحو الوارد في جدول الأعمال المؤقت

الاجتماع المسائي	**الساعة 14.30 – 18.30**
الساعة 14.30 – 17.00	**مداولات الندوة حول موضوع: *تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر تمكين الفقراء من التغلب على الفقر***

ستتيح مداولات الندوة التفاعلية فرصة للحوار حول الموضوع وتشتمل على فترة لطرح الأسئلة والإجابة عليها. وستضم الندوة في عضويتها وخبراء رفيعي المستوى إلى جانب رئيس الصندوق ورئيس مجلس المحافظين.

الساعة 17.00 – 18.30	**متابعة بحث بنود جدول الأعمال**

الخميس، 20 فبراير/شباط 2003

الاجتماع الصباحي	**الساعة 09.30–13.00**
الساعة 09.30–10.20	**متابعة بحث بنود جدول الأعمال**
الساعة 10.30–13.00	**مداولات الموائد المستديرة**

ستعقد أربع موائد مستديرة متزامنة حول الموضوعات التالية:

- السكان الأصليون والتنمية المستدامة
- الروابط السوقية لفقراء الريف
- تحويل المؤسسات الريفية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- النساء كعناصر للتغيير

الملحق الثاني

الاجتماع المسائي	**الساعة 15.00-18.00**
الساعة 15.00-18.00	**إنجاز بحث البنود المتبقية من جدول الأعمال، بما في ذلك البيانات العامة**
	اختتام الدورة

الملحق الثالث

قائمة بالوثائق التي عرضت على مجلس المحافظين
في دورة الذكرى الخامسة والعشرين

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 26/L.1/Rev.1	2	جدول الأعمال وبرنامج الأنشطة
GC 26/L.1/Add.1		برنامج عمل الدورة
GC 26/L.2	3	طلبات العضوية غير الأصلية
GC 26/L.3+Add.1	6	تقرير مرحلي عن التجديد الخامس لموارد الصندوق
GC 26/L.4+Add.1	7	تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004-2006)
GC 26/L.5	8	القوائم المالية المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2001
GC 26/L.6+Add.1	9	برنامج العمل والميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2003
GC 26/L.7	9	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
GC 26/L.8+Add.1+Add.2	10	انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين
GC 26/L.9/Rev.1	11	تقرير عن التجديد الخامس لموارد الصندوق: خطة العمل (2000 – 2002)
GC 26/L.10	12	تقرير مرحلي عن برنامج تطوير أسلوب العمل (برنامج التغيير الاستراتيجي)
GC 26/L.11	13	تقرير مرحلي عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر
GC 26/L.12	14	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا
GC 26/INF.1		ترتيبات دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين

الملحق الثالث

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 26/INF.2		البيانات العامة – معلومات للوفود المشاركة
GC 26/INF.3		مساهمة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: تقرير مرحلي لعام 2002
GC 26/INF.4		حوار تفاعلي حول موضوع: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر
GC 26/INF.5+Rev.1		مناقشات الموائد المستديرة
GC 26/INF.6		الذكرى الخامسة والعشرون لإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
GC 26/INF.7/ Rev.2		قائمة بالمشاركين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين
GC 26/INF.8		أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2002
GC 26/INF.9+Rev.1+Rev.2		ترتيب المتحدثين - البيانات التي قدمت خلال الاجتماعات العامة
GC 26/Resolutions/Rev.1		القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين
موجز مناقشات الموائد المستديرة		موجز مناقشات الموائد المستديرة الذي قدمه السيد كليمنس فان دي ساند مساعد رئيس الصندوق، دائرة إدارة البرامج
موجز جلسة المناقشات العامة		تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر
البيان الختامي		بيان معالي السيد بونغاران ساراغي رئيس مجلس المحافظين بمناسبة اختتام دورة الذكرى الخامسة والعشرين لمجلس محافظي

Distribution: Limited GC 26/Resolutions/Rev.1 5 May 2003
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – دورة الذكرى الخامسة والعشرين

روما، 19–20 فبراير/شباط 2002

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين
في دورته السادسة والعشرين

1 – اعـتمد مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته السادسة والعشرين القرارات 129/د–26 و130/د–26 و131/د–26 و132/د–26 في 19 فبراير/شباط 2003.

2 – وهذه القرارات مرسلة إلى جميع أعضاء الصندوق للإحاطة.

الملحق الرابع

الموافقة على عضوية غير أصلية في الصندوق

القرار 129/د-26

الموافقة على عضوية غير أصليه في الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يـــأخذ علمـــا بالمادتين 3-2 (ب) و13-1 (جـــ) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والقسم العاشر من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

وبعـــد أن ناقش طلب الحصول على العضوية غير الأصلية الذي تقدمت به حكومة جمهورية تيمور- ليشتي الديمقراطية، والمحول إلى المجلس بالوثيقة GC 26/L.2 مع توصية المجلس التنفيذي بشأنه؛

يوافق على عضوية جمهورية تيمور- ليشتي الديمقراطية.

الملحق الرابع

التجديد السادس لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

قرار 130/د-26

التجديد السادس لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يشير إلى البند 3 من المادة (4) من اتفاقية إنشاء الصندوق الذي ينص على أنه ضمانا لاستمرار عمليات الصندوق، يستعرض مجلس المحافظين بصفة دورية مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق، ويدعو الأعضاء، عند الضرورة، إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق؛

وإذ يشير أيضا إلى القرار 127/د-25 الذي اعتمده مجلس المحافظين في 20 فبراير/شباط 2002، وأنشأ بموجبه هيئة مشاورات خاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق؛

وإذ يحث الأعضاء الذين لم يؤدوا بعد القيمة الكاملة لمساهماتهم السابقة في موارد الصندوق والذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم في التجديد الخامس للموارد على اعتماد تدابير فعالة لاستكمال مثل هذه المدفوعات وإيداع وثائق المساهمات في أقرب وقت ممكن؛

وإذ يؤكد من جديد تأييده الإجماعي للصندوق والمهمة المنوطة به لمكافحة الفقر والجوع، ويلاحظ مع الارتياح الكبير النجاح المتواصل للصندوق في الاضطلاع الفعال بمهمته؛

وإذ يأخذ علما برغبة أعضائه في الإبقاء على مستوى كاف من التزامات القروض والمنح السنوية لتمكين الصندوق من الوفاء بمهمته؛

وإذ يشير كذلك إلى القرار 100/د-20 الذي اعتمده في 21 فبراير/شباط 1997 بشأن سلطة الالتزام بالموارد مقدما خلال فترة التجديد الرابع للموارد؛

وقد نظر في الوثيقة GC 26/L.4 المعنونة "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: تقرير هيئة المشاورات عن التجديد السادس لموارد الصندوق (2004-2006)" وفي مشروع القرار بشأن التجديد السادس لموارد الصندوق المرفق بها؛

وإذ يأخذ في اعتباره البيانات التي تم الإدلاء بها في المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق ومؤداها أن عددا من الأعضاء قد بين نيته على المساهمة في موارد الصندوق عن طريق التعهد بالمساهمة في التجديد السادس للموارد، وفقا للترتيبات المبينة في هذا القرار، علما بأنه لن ينشأ أي التزام على أي عضو في هذا الصدد إلى أن يودع العضو المعني وثيقة مساهمة وينفذ مفعول هذه الوثيقة وفقا لما تتضمنه من شروط وأوضاع تتسق وهذا القرار واتفاقية إنشاء الصندوق؛

الملحق الرابع

وإذ يأخذ في اعتباره أيضا البيانات التي أدلى بها عدد من الدول الأعضاء خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق ومفادها ضرورة استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بطريقة تتسم بالحصانة والاعتدال، وبالحاجة لتعبئة موارد خارجية لاستكمال تلك المتأتية من موارد الصندوق الخاصة وذلك لتمويل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

وعملا منه بالخلاصات التي انتهت إليها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق التي أوصت بأنه، بالنظر إلى احتياجات البلدان النامية الأعضاء في الصندوق فيما يخص مواصلة تنمية القطاعين الزراعي والريفي فيها، فهناك حاجة حيوية إلى تجديد مواد الصندوق لتمكينه من تنفيذ برنامج عمله لفترة تجديد الموارد، وينبغي دعوة الأعضاء إلى تقديم مساهمات إضافية في موارد الصندوق.

يقرر:

أولا: "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004-2006)"

1 - تعتمد، بموجب هذا القرار، الوثيقة GC 26/L.4 التي تتضمن "تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004-2006)" وتشكل أساس عمليات الصندوق. وبناء على ما تقدم، قرر مجلس المحافظين الترخيص بتجديد موارد الصندوق.

2 - **تعاريف**

يكون للألفاظ المستخدمة في هذا القرار المعاني المبينة فيما يلي:

(أ) "سلطة الالتزام بالموارد مقدما": تعني السلطة الممنوحة بموجب الفقرة ثالثا-17 من هذا القرار؛

(ب) "المساهمة الإضافية": تعني مساهمة العضو في التجديد السادس لموارد الصندوق على النحو المحدد في البند 3 من المادة (4) من الاتفاقية؛

(جـ) "الاتفاقية": تعني اتفاقية إنشاء الصندوق، بنصها المعدل في 20 فبراير/شباط 2003؛

(د) "المساهمة التكميلية": تعني المبلغ الذي يتيحه عضو للصندوق أثناء فترة تجديد الموارد على أساس طوعي والمشار إليه في الفقرة ثانيا-4(د) والفقرة ثانيا-5(ب) من هذا القرار؛

(هـ) "هيئة المشاورات": تعني اللجنة المشكلة، وفقا لقرار مجلس المحافظين 127/د-25، من ممثلين رفيعي المستوى للأعضاء من أجل استعراض مدة كفاية الموارد المتاحة للصندوق؛

الملحق الرابع

(و) "المساهمة": تعني المبلغ الذي يلتزم العضو قانونا بتأديته لموارد الصندوق بموجب وثيقة المساهمة الخاصة به؛

(ز) "أصوات المساهمة": تعني الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس والتجديد السادس للموارد المخصصة لكل عضو وفقا للبندين 3(أ)(i)(ب) و3(أ)(ii)(ب) من المادة 6 من الاتفاقية والفقرتين ثانيا-16(ب) وثانيا-17(ب) من قرار مجلس المحافظين 87/د-18 والفقرة رابعا-19(ب) من قرار مجلس المحافظين 119/د-24 والفقرة رابعا-19(ب) من هذا القرار، على التوالي، على أساس مساهمة كل عضو في موارد الصندوق؛

(ح) "الدولار": يعني دولار الولايات المتحدة؛

(ط) "أصوات التجديد الرابع للموارد": تعني الأصوات المعرفة، عموما، بأنها أصوات تجديد الموارد في البندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة 6 من الاتفاقية والموزعة بموجب التجديد الرابع لموارد الصندوق في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرتين ثانيا-17 وثانيا-18 من قرار مجلس المحافظين 87/د-18؛

(ي) "أصوات التجديد الخامس للموارد": تعني الأصوات المعرفة، عموما، بأنها أصوات تجديد الموارد في البندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة 6 من الاتفاقية والموزعة بموجب التجديد الخامس لموارد الصندوق في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرة رابعا-19 من قرار مجلس المحافظين 119/د-24؛

(ك) "أصوات التجديد السادس للموارد": تعني الأصوات المعرفة، عموما، بأنها أصوات تجديد الموارد في البندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة 6 من الاتفاقية والموزعة بموجب تجديد الموارد في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرة رابعا-19 من هذا القرار؛

(ل) "الصندوق": يعني الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

(م) "زيادة المساهمات": تعني زيادة أحد الأعضاء لمبلغ مساهمته الإضافية عملا بالبند 4 من المادة (4) من الاتفاقية؛

(ن) "القسط": يعني أحد الأقساط التي تؤدى بها المساهمة؛

(س) "وثيقة المساهمة": تعني التزاما كتابيا يؤكد العضو بموجبه نيته على تقديم مساهمة إضافية في موارد الصندوق في إطار تجديد الموارد؛

(ع) "العضو": يعني العضو في الصندوق؛

الملحق الرابع

(ف) "أصوات العضوية": تعني الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس والتجديد السادس للموارد المخصصة لكل عضو وفقا للبندين 3(أ)(i)(أ) و3(أ)(ii)(أ) من المادة 6 من الاتفاقية والفقرتين ثانيا-16(أ) وثانيا-17(أ) من قرار مجلس المحافظين 87/د-18 والفقـــرة رابعا-19(أ) من قرار مجلس المحافظين 119/د-24 والفقرة رابعا-19 (أ) من هذا القرار، على التوالي، على أساس عضوية الصندوق؛

(ص) "الأصوات الأصلية": تعني الأصوات المعرفة في البندين 3(أ)(i) و(iii) من المادة (6) من الاتفاقية والموزعة في صورة أصوات عضوية وأصوات مساهمة وفقا للفقرتين ثانيا-16 وثانيا-18 من قرار مجلس المحافظين 87/د-18؛

(ق) "دفع" أو "تأدية" المساهمة: يعني دفع قيمة المساهمة أو تأديتها نقدا أو بإيداع سندات إذنية أو ما يشابهها من الأوراق المالية الملزمة؛

(ر) "المساهمة المشروطة": تعني المساهمة التي تشملها وثيقة مساهمة مشروطة على النحو المحدد في الفقرة ثانيا-6(جـــ) من هذا القرار؛

(ش) "تجديد الموارد": يعني التجديد السادس لموارد الصندوق عن طريق تقديم المساهمات وفقا لهذا القرار؛

(ت) "فترة تجديد الموارد": تعني فترة السنوات الثلاث التي تبدأ من 1 يناير/كانون الثاني 2004 وتنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006؛

(ث) "المساهمة الخاصة": تعني المساهمة في موارد الصندوق من دولة غير عضو فيه أو أي مصدر آخر على النحو الوارد تعريفه في البند 6 من المادة (4) من الاتفاقية؛

(خ) "وحدة الالتزام": تعني العملة القابلة للتحويل الحر أو وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، حسب اختيار كل عضو، التي تعين بها مساهمته وفقا لتعهده على النحو المحدد في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار؛

(ذ) "المساهمة غير المشروطة": تعني المساهمة التي تشملها وثيقة مساهمة غير مشروطة على النحو الوارد تعريفه في الفقرة ثانيا-6(ب) من هذا القرار.

الملحق الرابع

ثانيا – المساهمات

3 – فقرة عامة

(أ) يقبل مجلس المحافظين تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة GC 26/L.4) ويدعو الأعضاء إلى تقديم مساهمات إضافية في موارد الصندوق في إطار تجديد الموارد.

(ب) يبلغ المستوى المستهدف لتجديد الموارد خمسمائة وستين (000 000 560) مليون دولار أمريكي من المساهمات التي تقدم بالعملات القابلة للتحويل الحر. وسعيا إلى بلوغ هذا الهدف تم تجديد الموارد بفضل النوايا الطيبة لجميع الأعضاء، الذين بذلوا الجهود لضمان توافر الموارد بالقدر الكافي للصندوق. وفي هذا الصدد، فإن البلدان الأعضاء ستسعى إلى كفالة بلوغ المستوى المستهدف لتجديد الموارد وذلك بزيادة مساهماتها الإضافية عند الاقتضاء.

4 – المساهمات الإضافية وزيادة المساهمات والمساهمات التكميلية

إن الصندوق مفوض، بموجب الاتفاقية وأحكام هذا القرار، في أن يقبل من الأعضاء ما يلي من أجل موارده:

(أ) مساهمات إضافية بالعملات القابلة للتحويل الحر من جميع الأعضاء تصل قيمتها الكلية إلى أربعمائة وستين مليونا وثمانمائة وسبعة وخمسين ألف وثلاثمائة وثمانية عشرة (460 857 318) دولار أمريكي بالمبالغ المبينة لكل عضو من الأعضاء، بوحدة الالتزام ذات الصلة، على النحو الموضح في العمودين باء–1 وباء–2 من المرفق ألف بهذا القرار؛

(ب) مساهمات إضافية بالعملات القابلة للتحويل الحر من جميع الأعضاء بمبالغ تزيد المساهمات الإضافية للأعضاء، المبينة في العمودين باء–1 وباء–2 من المرفق ألف بهذا القرار والمتعهد بها وفقا للفقرة ثانيا–3(ب) أعلاه، وذلك بقصد بلوغ وتنمية المستوى المستهدف لتجديد الموارد المشار إليه في الفقرة ثانيا–4(أ) من هذا القرار، إذا تلقى الصندوق إشعارا كتابيا بالزيادة المذكورة في المساهمة الإضافية في موعد أقصاه ستة أشهر بعد تاريخ اعتماد مجلس المحافظين هذا القرار. ولدى تسلم تعهدات رسمية بالمزيد من المساهمات الإضافية، يعدل رئيس الصندوق المرفق ألف ويبلغه لجميع أعضاء الصندوق في موعد أقصاه خمسة عشر يوما بعد التاريخ سالف الذكر. وبغية المساعدة في هذه العملية، يرجى من رئيس الصندوق اتخاذ التدابير اللازمة لضمان بلوغ المستوى المحدد لتجديد الموارد في الفقرة ثانيا–3(ب) من هذا القرار؛

الملحق الرابع

(جـــ) زيادة المساهمات في موارد الصندوق من أجل تجديد الموارد؛

(د) مساهمات تكميلية لا تشكل جزءا من المساهمات المتعهد بها والواردة في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار.

5 - **المساهمات الخاصة والمساهمات التكميلية**

(أ) **المساهمات الخاصة:** يجوز للصندوق أن يقبل، خلال فترة تجديد الموارد، مساهمات خاصة من دول غير أعضاء فيه أو أية مصادر أخرى. ويشعر رئيس الصندوق المجلس التنفيذي بجميع هذه المساهمات بصورة دورية.

(ب) **المساهمات التكميلية:** يجوز للصندوق أن يقبل، خلال فترة تجديد الموارد، مساهمات تكميلية من الدول الأعضاء. ولا تشكل المساهمات التكميلية جزءا من المساهمات المتعهد بها الواردة في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار، ومن ثم فإنها لا تعطي للدولة العضو المساهمة المذكورة الحق في الحصول على أصوات مساهمة بموجب الفقرة رابعا-19(ب) من هذا القرار. وبعد اعتماد هذا القرار، يجوز للمجلس التنفيذي، بين حين وآخر، أن يقرر كيفية استخدام المساهمات التكميلية المستلمة بهذه الطريقة.

6 - **وثيقة المساهمة**

(أ) **بند عام**

(i) يقوم العضو الذي يقدم مساهمة بموجب هذا القرار بإيداع وثيقة مساهمة[1] لدى الصندوق، في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار، محددا فيها قيمة مساهمته بوحدة الالتزام ذات الصلة على النحو المبين في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار.

(ii) يجوز لأي عضو لم يتمكن من التعهد بمساهمته بموجب هذا القرار أن يودع وثيقة المساهمة الخاصة به وفقا لمقتضيات الحكم (i) من هذه الفقرة. ويتخذ رئيس الصندوق التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الحكم ويحيط المجلس التنفيذي علما بها أولا بأول، وفقا للفقرة ثانيا-16 من هذا القرار.

(ب) **المساهمة غير المشروطة:** تشكل وثيقة المساهمة التزاما غير مشروط على العضو بأن يؤدي المساهمة بالطريقة والشروط التي ينص عليها، أو يقصد إليها، هذا القرار، وذلك فيما عدا ما تنص عليه الفقرة ثانيا-6(جـــ) أدناه.

[1] يتضمن المرفق دال بهذا القرار نموذجا لوثيقة المساهمة، يمكن للعضو الاهتداء به في إعداد وثيقة المساهمة الخاصة به.

الملحق الرابع

(جـــ) **المساهمة المشروطة:** يجوز للصندوق، على سبيل الاستثناء، وفي حالة عدم تمكن عضو ما من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة نظرا للإجراءات التشريعية المتبعة لديه، أن يقبل من هذا العضو وثيقة مساهمة تحتوي على إشعار رسمي منه بأنه سيؤدي القسط الأول من مساهمته دون شروط، على أن يرتهن دفع بقية الأقساط بسن التشريع اللازم لفتح الاعتمادات والمقتضيات التشريعية الأخرى. بيد أنه يتعين أن تتضمن وثيقة المساهمة المشروطة هذه، تعهدا صريحا من جانب العضو بالتماس الاعتمادات اللازمة بالمعدل الذي يسمح بإكمال تأدية القيمة الكلية لمساهمته في موعد أقصاه تاريخ يلي اعتماد هذا القرار بثلاث سنوات، ما لم يقرر رئيس الصندوق غير ذلك. ويتم إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على هذا الاعتماد والوفاء بالمقتضيات التشريعية الأخرى. ولأغراض هذا القرار، تعتبر المساهمة المشروطة مساهمة غير مشروطة إلى المدى الذي يتم فيه الحصول على هذه الاعتمادات والوفاء بالمقتضيات التشريعية الأخرى وإشعار الصندوق بذلك.

7 - نفاذ المفعول

(أ) **نفاذ مفعول تجديد الموارد:** ينفذ مفعول تجديد الموارد اعتبارا من التاريخ الذي تودع فيه لدى الصندوق وثائق مساهمة تتصل بمساهمات جميع الأعضاء بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن خمسين في المائة (50٪) من المجموع الكلي لمساهمات جميع هؤلاء الأعضاء في تجديد الموارد على النحو المبين في العمود باء-3 من المرفق ألف بهذا القرار.

(ب) **نفاذ مفعول كل وثيقة من وثائق المساهمة:** تصبح وثائق المساهمة المودعة في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد أو قبله، نافذة المفعول في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، وتصبح وثائق المساهمة التي تودع بعد ذلك التاريخ نافذة المفعول في تاريخ إيداع كل منها.

8 - السلف على ذمة المساهمات

بصرف النظر عن أحكام الفقرة ثانيا-7(أ) أعلاه، يجوز لأي عضو، أن يشعر الصندوق بأن جزءا محددا من مساهمته سيعامل على أنه سلفة على ذمة المساهمات في موارد الصندوق إلى أن يصبح تجديد الموارد نافذ المفعول. ويجوز للصندوق استخدام مثل هذه السلف على ذمة المساهمات في عملياته، إذا استدعى الأمر ذلك، وفقا لمقتضيات الاتفاقية وغير ذلك من سياسات الصندوق ذات الصلة ما لم تطلب الدولة العضو غير ذلك كتابيا. وأي التزام بقرض أو منحة يعقده الصندوق مقابل هذه السلف على ذمة المساهمات يعامل، لجميع الأغراض، كجزء من برنامج عمليات الصندوق.

الملحق الرابع

9 - **تأدية الأقساط**[2]

(أ) تأدية المساهمات غير المشروطة

(i) يقوم كل عضو مقدم للمساهمة بتأدية مساهمته غير المشروطة بدفعة واحدة أو على قسطين أو ثلاثة أقساط على الأكثر، حسب اختياره، وعلى النحو المحدد في وثيقة المساهمة. وتستحق تأدية الدفعة الواحدة أو القسط الأول في اليوم الثلاثين من نفاذ مفعول وثيقة المساهمة الخاصة بالعضو، كما تستحق تأدية أي قسط آخر يوم انقضاء العام الأول من تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، على أن يؤدى رصيد المدفوعات، إن وجد، في موعد أقصاه تاريخ يلي اعتماد هذا القرار بثلاث سنوات ما لم يقرر رئيس الصندوق غير ذلك.

(ii) تؤدى الأقساط المتعلقة بكل مساهمة غير مشروطة، حسب اختيار العضو المعني، إما (ألف) بمبالغ متساوية أو (باء) بمبالغ متزايدة تدريجيا بحيث لا تقل قيمة القسط الأول عن ثلاثين في المائة (30٪) من المساهمة، ولا تقل قيمة القسط الثاني عن خمسة وثلاثين في المائة (35٪) منها، ويغطي القسط الثالث، إن وجد، المبلغ المتبقي. ويجوز لرئيس الصندوق، في ظل ظروف خاصة، وبناء على طلب عضو من الأعضاء، أن يغير النسب المئوية أو عدد الأقساط المحددة للعضو، على ألا يضر هذا التغيير باحتياجات الصندوق في مجال العمليات.

(ب) **تأدية المساهمات المشروطة**: تؤدى المدفوعات المتعلقة بالمساهمات المشروطة في غضون تسعين (90) يوما من زوال الشروط عن كل قسط وفي حدود ما تزول عنه الشروط ويصبح مستحق الدفع وفقا للأحكام الواردة في البند (أ)(i) من هذه الفقرة.

(جـ) **تقديم سلف على ذمة المساهمات وقيمة الأقساط**: يجوز للعضو الذي يقدم سلفة على ذمة المساهمة لا تقل نسبتها عن أربعين في المائة (40%) من القيمة الكلية لمساهمته أن يغير، بالتشاور مع رئيس الصندوق، قيمة القسطين الثاني والثالث دون التقيد بالحجم المحدد لهذه الأقساط في أحكام البند (أ)(ii) أعلاه، وذلك مع مراعاة القيمة الكاملة لمساهمته.

(د) **جدول خاص للمدفوعات**: طالما أن أساس تأدية المدفوعات هو مقتضيات البند (أ)(i) والنسب المئوية للأقساط المحددة في البند (أ)(ii) من هذه الفقرة، يتوجب على كل عضو، عند إيداع وثيقة المساهمة، أن يبين للصندوق الجدول الزمني الذي يقترحه لتأدية الأقساط.

[2] تؤدي مدفوعات جميع الأعضاء بما يتفق وأحكام البند 5(جـ) من المادة (4) من الاتفاقية.

الملحق الرابع

(هـ) **الترتيبات الاختيارية:** يجوز للعضو أن يختار تأدية مساهمته بعدد أقل من الأقساط أو بنسب مئوية أكبر أو في مواعيد سابقة على ما تنص عليه هذه الفقرة، شريطة ألا تكون ترتيبات الدفع هذه أقل مواتاة للصندوق.

10 - **طريقة الدفع**

(أ) **شكل الدفع:** تؤدى جميع المدفوعات المتعلقة بكل مساهمة إما نقدا، أو حسب اختيار العضو المعني، بإيداع سندات إذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة التي يصدرها العضو وتكون غير قابلة للتداول ولا للإبطال ولا تدر فائدة للعضو ويمكن للصندوق أن يحصل قيمتها الاسمية عند الطلب وفقا للفقرة 11 من هذا القرار ووفقا لجدول زمني يتم الاتفاق عليه مع الصندوق.

(ب) **عدم تقييد استخدام المساهمات:** وفقا لمقتضيات البند 5(أ) من المادة (4) من الاتفاقية تكون جميع المساهمات المقدمة بعملات قابلة للتحويل الحر خالية من أي قيد على استخدامها من جانب الصندوق.

(جـ) **زيادة المدفوعات النقدية:** يجوز للأعضاء، قدر المستطاع، أن ينظروا إيجابيا في زيادة الأجزاء التي يؤدونها نقدا من مساهماتهم.

11 - **تحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية الملزمة المشابهة**

يقوم الصندوق بتحصيل السندات الإذنية أو غيرها من الأوراق المالية الملزمة المشابهة المقدمة تأدية للمساهمات بموجب هذا القرار ضمن فترة التجديد، أو كما يتم الاتفاق عليه بين رئيس الصندوق والدولة العضو التي تقدم مثل هذه المساهمة.

12 - **عملة الدفع**

تؤدى جميع المساهمات المشار إليها في العمودين باء-1 وباء-2 من المرفق ألف بهذا القرار بالعملات القابلة للتحويل الحر أو بوحدات حقوق السحب الخاصة على النحو المحدد في وثيقة المساهمة الخاصة بكل منها.

13 - **التأخر في إيداع وثيقة المساهمة و/أو تخفيض المدفوعات**

(أ) **خيار إجراء التعديلات التناسبية:** في حالة تأخر عضو بدون موجب في إيداع وثيقة المساهمة أو في تأدية المدفوعات أو لجوئه إلى إجراء تخفيض كبير في مساهمته، يجوز لأي عضو آخر أن يختار، بعد التشاور مع المجلس التنفيذي، أن يجري، *بصورة مؤقتة*، تعديلات تناسبية في جدول مدفوعاته أو في قيمة مساهمته، بغض النظر عن أي حكم يرد في هذا القرار مناقضا لذلك. وعلى العضو، عند لجوئه إلى هذا الخيار أن يكون رائده

الوحيد، فيما يتخذه من إجراءات، صون أهداف تجديد الموارد وتجنب أي تفاوت كبير بين التوافق النسبي لمجموع مساهمات الأعضاء حتى يحين الوقت الذي يقوم فيه العضو الذي كان تأخره في إيداع وثيقة المساهمة و/أو تأدية مدفوعاته أو تخفيضه لحصته سببا في اتخاذ عضو آخر لهذه الخطوة، باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الموقف من جانبه، أو إلى حين قيام العضو الذي لجأ إلى هذا الخيار بالرجوع عن القرار الذي اتخذه بموجب هذا البند.

(ب) **الأعضاء الذين لا يعدلون التزاماتهم:** يجوز للأعضاء الذين لا يرغبون في اللجوء إلى الخيار المشار إليه في البند (أ) من الفقرة ثانيا-13 أعلاه أن يبينوا ذلك في وثائق مساهماتهم.

14 - **عقد هيئة المشاورات**

إذا حدث، أثناء الفترة المشمولة بتجديد الموارد، تأخر في تأدية أي مساهمات وتسبب ذلك، أو أنذر بالتسبب، في توقف عمليات الصندوق الاقراضية أو الحيلولة بصورة أخرى عن بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، فإنه يجوز للصندوق أن يدعو إلى عقد دورة لهيئة المشاورات لدراسة الحالة والنظر في سبل تحقيق الأوضاع اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الاقراضية أو تحقيق تلك الأهداف بصورة جوهرية.

15 - **أسعار الصرف الإشارية المثبتة**

لأغراض المساهمات والتعهدات المقدمة بالعملات القابلة للتحويل الحر بموجب هذا القرار، يكون سعر الصرف الذي يستخدم لتحويل وحدة الالتزام إلى الدولار هو متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي، خلال فترة الأشهر الستة السابقة مباشرة على اعتماد هذا القرار، بين العملتين اللازم تحويلهما (1 أبريل/نيسان 2002 – 30 سبتمبر/أيلول 2002)، مع التقريب إلى الكسر العشري الرابع. ويعرض الذيل هاء من هذا القرار أسعار الصرف لهذه الفترة.

16 - **استعراض المجلس التنفيذي لوضع المساهمات**

يستعرض المجلس التنفيذي، بصورة دورية، وضع المساهمات في إطار تجديد الموارد ويتخذ الإجراءات، التي قد يقتضي الأمر اتخاذها، لتنفيذ أحكام هذا القرار.

ثالثا - سلطة الالتزام بالموارد مقدما

17 - يجوز للمجلس التنفيذي، من وقت لآخر ومع مراعاة الموارد المتاحة للصندوق لعقد الالتزامات للقروض والمنح، بما في ذلك العائد من الاستثمارات بعد خصم التكاليف الإدارية، أن يستخدم سلطة الالتزام بالموارد مقدما بأسلوب حريص وحذر. ويبين المرفق باء بهذا القرار إجراءات استخدام

الملحق الرابع

سلطة الالتزام بالموارد مقدما خلال الفترة المشمولة بتجديد الموارد، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ من القرار. وينفذ مفعول سلطة الالتزام بالموارد مقدما لدى اعتماد القرار وينتهي العمل بها في تاريخ يلي نهاية فترة تجديد الموارد بسنة واحدة.

رابعا – حقوق التصويت

18 – **توزيع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد**

(أ) **الأصوات الأصلية:** سيستمر توزيع الأصوات الأصلية الألف والثمانمائة (800 1) وفقا للبندين 3(أ)(i) و(iii) من المادة (6) من الاتفاقية والفقرتين ثانيا–16 وثانيا–18 من قرار مجلس المحافظين 87/د–18 بشأن التجديد الرابع لموارد الصندوق. ويبين العمود ألف–1 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي لأصوات العضوية الأصلية السبعمائة والتسعين (790). في حين يبين العمود ألف–2 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي للأصوات الألف والعشرة (010 1) للمساهمات الأصلية.

(ب) **أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد:** سيستمر توزيع أصوات التجديد الرابع للموارد المائتين والخمس والستين صوتا وخمس وخمسين من المائة من الصوت (265.55) وأصوات التجديد الخامس للموارد المائتين والثلاث والسبعين صوتا وتسعمائة وخمس وخمسين من الألف من الصوت (273.955) وفقا للبندين 3(أ)(ii) و(iii) من المادة (6) من الاتفاقية والفقرة ثانيا–17 وثانيا–18 من قرار مجلس المحافظين 87/د–18 بشأن التجديد الرابع لموارد الصندوق والفقرة رابعا–19 من قرار مجلس المحافظين 119/د–24 عن التجديد الخامس لموارد الصندوق على التوالي. ويبين العمود باء–1 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي لأصوات عضوية التجديد الرابع للموارد وأصوات عضوية التجديد الخامس للموارد. ويبين العمود باء–2، من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الحالي لأصوات مساهمات التجديد الرابع للموارد وأصوات مساهمات التجديد الخامس للموارد.

(جـ) **نفاذ المفعول:** يستمر توزيع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد على النحو المشار إليه في الحكمين (أ) و(ب) أعلاه، بغض النظر عن نفاذ مفعول هذا القرار.

الملحق الرابع

19 - **توزيع الأصوات الجديدة لتجديد الموارد**

وفقا للبند 3(أ)(ii) من المادة (6) من الاتفاقية ينشأ بموجب هذا القرار ـــــــــــــــــــــــــــ[أ] (ـــــــ[أ]) صوت جديد لتجديد الموارد ("أصوات التجديد السادس للموارد"). وتوزع هذه الأصوات على النحو التالي:

(أ) **أصوات العضوية:** يوزع ـــــــــــــــــــــــــــ[أ] (ـــــــ[أ]) صوت كأصوات عضوية، مع حصول كل عضو من الأعضاء على عدد متساو من الأصوات المذكورة. ولدى حدوث أي تغير في عدد أعضاء الصندوق، يعاد توزيع الأصوات ـــــــــــــــــــــــــــ[أ] (ـــــــ[أ]) على نفس الأساس. ويحدد العمود دال-1 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، التوزيع الجاري لأصوات العضوية في إطار التجديد السادس للموارد.

(ب) **أصوات المساهمة:** توزع الأصوات ـــــــــــــــــــــــــــ[أ] (ـــــــ[أ]) الباقية، كأصوات مساهمة على الأعضاء بنسبة ما تمثله المساهمة المدفوعة من كل عضو، مقومة بالدولار بسعر الصرف الخاص بتجديد الموارد، للمساهمات الإضافية المقدمة في إطار تجديد الموارد، على النحو المحدد في الفقرة ثانيا-4(أ) من هذا القرار وعلى النحو الذي عدلت به في الفقرة ثانيا-4(ب) من هذا القرار، كحصة في القيمة الكلية لمجموع المساهمات المقدمة من جميع الأعضاء لتجديد الموارد. ولهذا الغرض، يقتصر معنى المساهمة المدفوعة على ذلك الجزء المدفوع فعلا للصندوق من مساهمة أحد الأعضاء، وفقا للفقرة رابعا-20 من هذا القرار. ويحدد العمود دال-2 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، النصيب المحتمل لكل عضو من أصوات المساهمة التي تنشأ في إطار التجديد السادس للموارد إذا دفع جميع الأعضاء قيمة التعهدات المحددة في العمود باء-2 من المرفق ألف بهذا القرار. ويحدد العمود دال-3 من المرفق جيم بهذا القرار، على النحو الذي يجوز أن يعدل به بين حين وحين، النصيب الفعلي لكل عضو من أصوات المساهمة التي تنشأ في إطار التجديد الخامس للموارد.

(جـ) **نفاذ المفعول:** ينفذ مفعول توزيع الأصوات ـــــــــــــــــــــــــــ[أ] (ـــــــ[أ]) صوت، على النحو المحدد في الحكمين (أ) و(ب) أعلاه، في نهاية الفترة المحددة في الفقرة ثانيا-4 (ب) من هذا القرار.

20 - تعني المساهمة المدفوعة، لأغراض توزيع أصوات المساهمات المنصوص عليه في الفقرتين 18(ب) و19(ب) من هذا القرار، المساهمة المدفوعة، بعملة قابلة للتحويل الحر، نقدا أو بإيداع سند إذني أو ما شابه من الأوراق المالية الملزمة، باستثناء السندات الإذنية وغيرها من الأوراق المالية الملزمة التي اتخذت مقابلها إجراءات محاسبية.

(أ) يتم إدراجها من قبل أمانة الصندوق في غضون ستة أشهر بعد تبني هذا القرار (أنظر الفقرة ثانيا-4(ب) أعلاه).

الملحق الرابع

خامسا – رفع التقارير إلى مجلس المحافظين

21 – يرجى من رئيس الصندوق أن يعرض على مجلس المحافظين في دورته السابعة والعشرين والدورات التالية تقارير عن وضع الالتزامات، والمدفوعات وغيرها من الأمور ذات الصلة بتجديد الموارد. وتعرض التقارير على مجلس المحافظين مشفوعة بتعليقات المجلس التنفيذي عليها، إن وجدت، وبتوصياته بشأنها.

22 – يرجى من رئيس الصندوق أن يوفر لمجلس المحافظين، في كل دورة من دوراته السنوية، صورة معدلة ومستوفاة من المرفقين ألف وجيم بهذا القرار.

المرفق ألف

التجديد السادس للموارد

مساهمات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				*باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد*			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية إلى التجديد الرابع)		التجديد الخامس[2]					
الدولة	التعهدات ألف-1	المدفوعات[1] ألف-2	التعهدات ألف-3	المدفوعات[1] ألف-4	*وحدة الالتزام باء-1*	*المساهمة بوحدة الالتزام باء-2*	*المبلغ بالدولار الأمريكي[3] باء-3*	*المعادل بحقوق السحب الخاصة[4] باء-4*
أفغانستان					دولار أمريكي			
ألبانيا	10 000	10 000	10 000	10 000	دولار أمريكي			
الجزائر	49 830 000	49 830 000	500 000	500 000	دولار أمريكي	1 000 000	1 000 000	763 500
أنغولا	60 000	60 000	100 000	100 000	دولار أمريكي	100 000	100 000	76 350
أنتيغوا وباربودا	7 000				دولار أمريكي			
الأرجنتين	6 350 000	6 889 780	1 500 000		دولار أمريكي			
أرمينيا					دولار أمريكي			
أستراليا	39 290 030	39 289 880	5 080 000	5 080 000	دولار أسترالي			
النمسا	27 236 732	27 236 593	5 900 000	5 900 000	يورو	7 831 044	7 540 000	5 756 790
أذربيجان	5 000				دولار أمريكي			
بنغلاديش	1 850 000	1 850 000	600 000	600 000	دولار أمريكي	600 000	600 000	458 100
باربادوس	8 000	10 000			دولار أمريكي			
بلجيكا	54 556 476	54 556 476	9 293 883	6 196 336	يورو	9 810 000	9 445 407	7 211 568
بليز	105 000	105 000	100 000	100 000	دولار أمريكي			
بنين	75 000	75 000	25 000	25 000	دولار أمريكي	100 000	100 000	76 350
بهوتان	51 000	51 000	27 000	27 000	دولار أمريكي			
بوليفيا	650 000	600 000	300 000	50 000	دولار أمريكي			
البوسنة والهرسك					دولار أمريكي			
بوتسوانا	150 000	160 000	75 000	75 000	دولار أمريكي	100 000	100 000	76 350
البرازيل	26 916 263	26 916 263	7 916 263	7 916 263	دولار أمريكي	7 916 263	7 916 263	6 044 067
بوركينا فاسو	60 000	60 000	40 000	46 043	دولار أمريكي	60 000	60 000	45 810
بوروندي	69 861	69 861			دولار أمريكي			
كمبوديا			210 000	69 985	دولار أمريكي			
الكاميرون	468 756	439 397			دولار أمريكي	300 000	300 000	229 050
كندا	126 936 602	126 936 302	21 000 000	21 000 000	دولار كندي	43 601 600	28 000 000	21 378 000

المرفق ألف

التجديد السادس للموارد
مساهمات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	*ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)*				*باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد*			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية إلى التجديد الرابع)		التجديد الخامس[2]		*وحدة الالتزام*	*المساهمة بوحدة الالتزام*	*المبلغ بالدولار الأمريكي*[3]	*المعادل بحقوق السحب الخاصة*[4]
	التعهدات ألف-1	المدفوعات[1] ألف-2	التعهدات ألف-3	المدفوعات[1] ألف-4	*باء-1*	*باء-2*	*باء-3*	*باء-4*
كاب فيردى	26 000	26 000	20 000		دولار أمريكي			
جمهورية أفريقيا الوسطى	75 642	19 930			دولار أمريكي			
تشاد	30 000				دولار أمريكي			
شيلي	555 000	185 000			دولار أمريكي			
الصين	20 200 000	20 200 000	10 000 000		دولار أمريكي	10 500 000	10 500 000	8 016 750
كولومبيا	30 000	270 000	100 000	100 000	دولار أمريكي			
جزر القمر	59 130	20 582			دولار أمريكي			
الكونغو	103 000	235 549			دولار أمريكي			
جزر الكوك	5 000	5 000			دولار أمريكي			
كوستاريكا	90 000				دولار أمريكي			
كوت ديفوار	1 503 707	1 503 707	1 500 000	55 115	دولار أمريكي			
كرواتيا					دولار أمريكي			
كوبا	500 000				دولار أمريكي			
قبرص	112 000	112 000	25 000	25 000	دولار أمريكي			
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	700 000	100 000	100 000		دولار أمريكي	30 000	28 885	22 054
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1 030 000	30 000			دولار أمريكي			
الدانمارك	60 213 024	60 209 775	27 084 209	18 032 787	كرون دنمركي	170 000 000	22 031 855	16 821 322
جيبوتي	31 000	6 000			دولار أمريكي			
دومينيكا	54 987	54 987			دولار أمريكي			
الجمهورية الدومينيكية	145 000	25 000	125 000		دولار أمريكي			
إكوادور	690 993	640 993	100 000		دولار أمريكي			
مصر	10 000 000	8 000 000	3 000 000	3 000 000	دولار أمريكي	3 000 000	3 000 000	2 290 500
السلفادور	100 000	100 000			دولار أمريكي			
غينيا الاستوائية	10 000				دولار أمريكي			
إريتريا	5 000	5 000	5 000	5 000	دولار أمريكي			

المرفق ألف

التجديد السادس للموارد
مساهمات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	*ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)*				*باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد*			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية إلى التجديد الرابع)		التجديد الخامس[2]		*وحدة الالتزام*	*المساهمة بوحدة الالتزام*	*المبلغ بالدولار الأمريكي*[3]	*المعادل بحقوق السحب الخاصة*[4]
	التعهدات ألف-1	المدفوعات[1] ألف-2	التعهدات ألف-3	المدفوعات[1] ألف-4	*باء-1*	*باء-2*	*باء-3*	*باء-4*
أثيوبيا	130 869	130 869	30 000	30 000	دولار أمريكي			
فيجي	230 000	194 229			دولار أمريكي			
فنلندا	25 446 794	25 446 434	3 600 000	1 751 593	يورو	4 600 000	4 429 039	3 381 571
فرنسا	155 419 404	155 419 404	25 000 000	16 250 000	يورو	24 000 000	23 108 030	17 642 981
غابون	5 301 000	2 169 200			دولار أمريكي			
غامبيا	30 086	30 086			دولار أمريكي			
جورجيا	10 000				دولار أمريكي			
ألمانيا	212 463 310	212 463 310	30 000 000	19 500 000	يورو	41 544 000[6]	40 000 000	30 540 000
غانا	650 000	666 487	300 000		دولار أمريكي			
اليونان	1 820 000	1 750 000	600 000		دولار أمريكي	623 160	600 000	458 100
غرينادا	25 000	25 000	25 000	25 000	دولار أمريكي			
غواتيمالا	250 000	443 022	250 000	250 000	دولار أمريكي	64 592[7]	64 592	49 316
غينيا	135 000	135 000	35 000	35 000	دولار أمريكي	70 000	70 000	53 445
غينيا بيساو	55 000	30 000			دولار أمريكي			
غيانا	479 921	479 921			دولار أمريكي			
هايتي	130 000	107 118			دولار أمريكي			
هندوراس	470 938	554 246	195 714	195 714	دولار أمريكي			
أيسلندا			5 000	5 000	دولار أمريكي			
الهند	26 000 000	28 300 000	12 000 000	8 000 000	دولار أمريكي	15 000 000	15 000 000	11 452 500
إندونيسيا	26 959 000	26 959 000	10 000 000	7 000 000	دولار أمريكي	5 000 000	5 000 000	3 817 500
إيران	147 995 000	13 825 500	20 000 000		دولار أمريكي			
العراق	53 099 000	6 283 200			دولار أمريكي			
إيرلندا	4 320 944	4 321 074	1 026 869	1 026 869	يورو	1 173 618	1 130 000	862 755
إسرائيل	150 000	150 000			دولار أمريكي			
إيطاليا	135 865 917	135 866 500	30 000 000		يورو	41 544 000	40 000 000	30 540 000

المرفق ألف

التجديد السادس للموارد
مساهمات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				*باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد*			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية إلى التجديد الرابع)		التجديد الخامس[2]					
الدولة	التعهدات ألف-1	المدفوعات[1] ألف-2	التعهدات ألف-3	المدفوعات[1] ألف-4	*وحدة الالتزام باء-1*	*المساهمة بوحدة الالتزام باء-2*	*المبلغ بالدولار الأمريكي[3] باء-3*	*المعادل بحقوق السحب الخاصة[4] باء-4*
جامايكا	325 263	325 901			دولار أمريكي			
اليابان	219 746 629	219 746 539	30 000 000	15 000 000	ين ياباني	3 656 010 000	30 000 000	22 905 000
الأردن	580 000	580 000	75 000		دولار أمريكي			
كازاخستان					دولار أمريكي			
كينيا	3 000 000	2 974 988	50 000		دولار أمريكي	60 000	60 000	45 810
الكويت	146 041 000	146 041 000	2 000 000	2 000 000	دولار أمريكي			
قيرغيزستان					دولار أمريكي			
لاوس	102 000	52 000	51 000	51 000	دولار أمريكي			
لبنان	115 000	115 000			دولار أمريكي			
ليسوتو	183 000	182 908	50 000	50 000	دولار أمريكي			
ليبيريا	80 000	39 000			دولار أمريكي			
الجماهيرية العربية الليبية	83 099 000	44 143 006	5 000 000		دولار أمريكي			
لوكسمبورغ	1 592 875	1 592 563	400 000	400 000	يورو	510 000	491 046	374 913
مدغشقر	100 000	108 357	83 433	83 433	دولار أمريكي			
ملاوي	92 000	73 345			دولار أمريكي			
ماليزيا	500 000	500 000	250 000	250 000	دولار أمريكي			
مالديف	51 000	51 000			دولار أمريكي			
مالي	41 000	39 253	10 000		دولار أمريكي			
مالطة	34 985	34 985	20 000	20 000	دولار أمريكي			
موريتانيا	75 000	3 280	30 000		دولار أمريكي	30 000	30 000	22 905
موريشيوس	115 000	165 000	85 000	85 000	دولار أمريكي			
المكسيك	23 753 165	23 753 166	3 000 000	1 500 000	دولار أمريكي			
منغوليا	2 000				دولار أمريكي			
المغرب	5 000 000	4 299 643	500 000		دولار أمريكي			
موزامبيق	160 000	160 000	80 000	24 000	دولار أمريكي			

المرفق ألف

التجديد السادس للموارد
مساهمات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				*باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد*			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية إلى التجديد الرابع)		التجديد الخامس[2]					
الدولة	التعهدات ألف-1	المدفوعات[1] ألف-2	التعهدات ألف-3	المدفوعات[1] ألف-4	*وحدة الالتزام باء-1*	*المساهمة بوحدة الالتزام باء-2*	*المبلغ بالدولار الأمريكي[3] باء-3*	*المعادل بحقوق السحب الخاصة[4] باء-4*
ميانمار	250 000	250 000			دولار أمريكي			
ناميبيا	320 000	320 000			دولار أمريكي			
نيبال	110 000	110 000			دولار أمريكي			
هولندا	126 215 443	131 203 960	28 000 000	28 000 000	يورو	39 944 556	38 460 000	29 364 210
نيوزيلندا	7 655 757	8 457 463	1 118 997	1 118 997	دولار نيوزيلندا			
نيكاراغوا	88 571	71 571			دولار أمريكي			
النيجر	183 134	182 974			دولار أمريكي			
نيجيريا	91 459 000	87 959 000	5 000 000		دولار أمريكي			
النرويج	94 497 918	104 580 316	18 350 000	18 350 000	كرون نرويجي	194 691 467	25 208 000	19 246 308
عمان	150 000	150 000			دولار أمريكي			
باكستان	5 600 000	5 600 000	2 000 000	2 000 000	دولار أمريكي	2 000 000	2 000 000	1 527 000
بنما	99 965	99 965	33 200	33 200	دولار أمريكي	33 200	33 200	25 348
بابوا غينيا الجديدة	170 000	170 000			دولار أمريكي			
باراغواي	604 842	604 842	100 000		دولار أمريكي			
بيرو	360 000	360 000	200 000	200 000	دولار أمريكي			
الفيليبين	1 300 000	1 300 000	300 000	199 999	دولار أمريكي			
البرتغال	1 750 000	1 750 000	750 000	750 000	يورو	778 950	750 000	572 625
قطر	28 980 000	19 217 467			دولار أمريكي	1 000 000	1 000 000	763 500
جمهورية كوريا	5 090 000	5 090 000	2 500 000	1 625 000	دولار أمريكي	2 500 000	2 500 000	1 908 750
جمهورية مولدوفا					دولار أمريكي			
رومانيا	50 000	25 000			دولار أمريكي	100 000	100 000	76 350
رواندا	159 499	159 499			دولار أمريكي			
سانت كريستوفر ونيفيس	20 000	20 000			دولار أمريكي			
سانتا لوتشيا	22 000	22 000			دولار أمريكي			
سانت فنسنت وغرينادين					دولار أمريكي			

المرفق ألف

التجديد السادس للموارد
مساهمات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية إلى التجديد الرابع)		التجديد الخامس[2]		وحدة الالتزام باء-1	المساهمة بوحدة الالتزام باء-2	المبلغ بالدولار الأمريكي[3] باء-3	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4] باء-4
	التعهدات ألف-1	المدفوعات[1] ألف-2	التعهدات ألف-3	المدفوعات[1] ألف-4				
ساموا	50 000	50 000			دولار أمريكي			
ساو تومي وبرنيشيبي	10 000				دولار أمريكي			
المملكة العربية السعودية	366 718 000	366 778 000	3 000 000	1 500 000	دولار أمريكي	10 000 000	10 000 000	7 635 000
السنغال	138 594	151 356	64 105	64 105	دولار أمريكي			
سيشيل	19 667	19 667			دولار أمريكي			
سيراليون	18 296	36 726			دولار أمريكي			
جزر سليمان	35 000	10 000			دولار أمريكي			
الصومال	20 000	10 000			دولار أمريكي			
أفريقيا الجنوبية	500 000	500 000			دولار أمريكي			
اسبانيا	7 861 105	7 861 159	1 980 000	1 980 000	يورو	2 407 086	2 500 000	1 908 750
سري لانكا	4 601 001	4 600 001	1 000 000	1 000 000	دولار أمريكي	1 001 000	1 001 000	764 264
السودان	420 000	418 650	200 000		دولار أمريكي			
سورينام	150 000				دولار أمريكي			
سوازيلاند	101 434	112 329	66 000	30 000	دولار أمريكي			
السويد	120 144 560	120 144 820	24 360 000	15 834 000	كرون سويدي	296 706 440	31 100 000	23 744 850
سويسرا	54 544 557	54 544 538	11 510 000	11 510 000	فرنك سويسري	21 323 400	14 000 000	10 689 000
سورية	150 000	150 000	250 000	250 000	دولار أمريكي			
طاجيكستان			200	200	دولار أمريكي			
جمهورية تنزانيا المتحدة	153 882	113 941	300 000	74 641	دولار أمريكي			
تايلاند	450 000	450 000	150 000	150 000	دولار أمريكي			
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة					دولار أمريكي			
تيمور ليشتي[8]					دولار أمريكي			
توغو	82 659	31 169			دولار أمريكي			
تونغا	56 000	55 000			دولار أمريكي			
ترينيداد وتوباغو	100 000				دولار أمريكي			

التجديد السادس للموارد
مساهمات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)				باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد			
	المساهمات التراكمية بالعملات القابلة للتحويل في تجديد موارد الصندوق (الموارد الأولية إلى التجديد الرابع)		التجديد الخامس[2]		وحدة الالتزام باء-1	المساهمة بوحدة الالتزام باء-2	المبلغ بالدولار الأمريكي[3] باء-3	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4] باء-4
	التعهدات ألف-1	المدفوعات[1] ألف-2	التعهدات ألف-3	المدفوعات[1] ألف-4				
تونس	1 363 000	1 300 000	600 000	618 395	دولار أمريكي	600 000	600 000	458 100
تركيا	10 005 109	10 010 434	5 000 000	1 639 272	دولار أمريكي			
أوغندا	255 000	355 000	45 000	45 000	دولار أمريكي			
الإمارات العربية المتحدة	49 180 000	49 180 000	1 000 000	1 000 000	دولار أمريكي			
المملكة المتحدة	117 471 185	117 471 230	30 000 000		جنيه استرليني	19 707 000	30 000 000	22 905 000
الولايات المتحدة	572 673 925	572 663 400	30 000 000	15 000 000	دولار أمريكي	45 000 000	45 000 000	34 357 500
أوروغواي	225 000	225 000	100 000		دولار أمريكي			
فينيزويلا	164 489 000	164 489 000	4 600 000	4 600 000	دولار أمريكي	5 600 000	5 600 000	4 275 600
فييتنام	103 000	103 000	500 000	300 000	دولار أمريكي			
اليمن	900 000	788 914	500 000	498 191	دولار أمريكي			
يوغسلافيا	120 000	100 000			دولار أمريكي			
زامبيا	231 163	207 262	100 000	100 000	دولار أمريكي			
زمبابوى	4 100 000	2 103 074			دولار أمريكي			
المجموع*	**3 555 758 569**	**3 330 363 335**	**443 165 873**	**251 517 138**	———	———	**460 857 318***	**351 864 562***

المساهمات التكميلية لتجديد الموارد

الدولة	ألف – المساهمات السابقة (بالدولار الأمريكي)**				باء – المساهمات المتعهد بها للتجديد السادس للموارد			
	التجديد الرابع		التجديد الخامس[2]		وحدة الالتزام	المساهمة بوحدة الالتزام	المبلغ بالدولار الأمريكي[3]	المعادل بحقوق السحب الخاصة[4]
	التعهدات	المدفوعات[1]	التعهدات	المدفوعات[1]				
بلجيكا	25 205 404	25 205 404	15 490 587	15 490 587	يورو	16 400 000[9]	15 790 487	12 056 037
الهند					دولار أمريكي	1 000 000[10]	1 000 000	763 500
إيطاليا			3 874 193		يورو			
هولندا	15 400 000	11 568 715			يورو			
المملكة المتحدة					جنيه إسترليني	6 569 000[11]	10 000 000	7 635 000
المجموع*	**40 605 404**	**36 774 119**	**19 364 780**	**15 490 587**	———	———	**26 790 487***	**20 454 537***
مجموع التجديد*	**3 596 363 973**	**3 367 137 454**	**462 530 653**	**267 007 725**	———	———	**487 647 805***	**372 319 099***

/1 مبالغ مسددة نقدا أو بسندات إذنية، بخلاف المبالغ المتخذ مقابلها إجراءات محاسبية وقت السحب.

/2 وفقا للقرار 119/د-24 عن التجديد الخامس لموارد الصندوق.

/3 بعد تحويل المبلغ إلى قيمته بالدولار باستخدام متوسط سعر الصرف على النحو المبين في الفقرة ثانيا-15 من هذا القرار.

/4 بعد التحويل من القيمة الدولارية باستخدام سعر صرف الدولار/حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي خلال الفترة من 1 أبريل/نيسان 2002 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2002.

/5 سدد هذا المبلغ كسلفة مساهمة، غير أنه لم يرد بعد أي تعهد بهذا الشأن.

/6 لم تقرر هذه الدولة بعد وحدة الالتزام التي ستسهم بها.

/7 تقدمت هذه الدولة بطلب للانضمام إلى عضوية الصندوق. وسيتخذ مجلس المحافظين قراره بشأن هذا الطلب في دورته السادسة والعشرين.

/8 وافق مجلس المحافظين على طلب انضمام هذه الدولة بالقرار رقم 129/د-26.

/9 تعهدت بلجيكا بهذا المبلغ كمساهمة تكميلية وفقا للفقرة ثانيا-4(د) والفقرة ثانيا-5(ب) من هذا القرار. وقرر مجلس المحافظين أن تستخدم هذه المساهمة التكميلية من أجل الأهداف المحددة في الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة ووفقا لإجراءاته.

/10 تعهدت الهند بهذا المبلغ كمساهمة تكميلية وفقا للفقرة ثانيا-4(د) والفقرة ثانيا-5(ب) من هذا القرار. وقرر مجلس المحافظين أن تستخدم هذه المساهمة لمساندة مبادرات الابتكار.

/11 تعهدت المملكة المتحدة بهذا المبلغ كمساهمة تكميلية وفقا للفقرة ثانيا-4(د) والفقرة ثانيا-5(ب) من هذا القرار. وقرر مجلس المحافظين أن تستخدم هذه المساهمة لمساندة مبادرات الابتكار

* تعكس مجاميع التجديد السادس التعهدات المقدمة حتى تاريخه. غير أن عددا من البلدان لم يعلن بعد عن تعهداته وسيجري تحديث هذا الجدول دوريا لمراعاة التعهدات الإضافية.

** لم تكن هناك مساهمات تكميلية قبل التجديد الرابع.

الملحق الرابع

المرفق باء

إجراءات استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما

1 – الغـرض الرئيسـي مـن سـلطة الالتزام بالموارد مقدما هو سد النقص في الموارد المتاحة لعقد الالتزامات للقروض والمنح، والذي قد ينشأ في سنة معينة.

2 – يكفـل المجلـس التنفيذي أن تكون المبالغ المتاحة لعقد الالتزامات في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما وما يتصـل بذلـك من احتياجات الصرف في حدود التدابير المالية الحكيمة بناء على افتراضات متحفظة ومتضمنة هامشا للتأخر المتوقع في سداد القروض. ويحصل المجلس التنفيذي على توقعات بشأن الالتزامات التي ستعقد في إطار سلطة الالـتزام بـالموارد مقدما (التدفقات المتوقعة من القروض وصرف مبالغها) متضمنة هوامش أمان لضمان كفاية النقدية المتاحة في أية لحظة لتغطية احتياجات عمليات الصرف من الصندوق.

3 – لا تسـتخدم سـلطة الالتزام بالموارد مقدما إلا إذا كانت الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (بعد خصم الموارد الإضـافية المتحصلة أو المتسلمة في العام السابق بالإضافة إلى الموارد غير المستخدمة المرحلة) غير كافية لاستكمال برنامج الأقراص المعتمد لأي سنة معينة.

4 – لا يجوز استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما إلا لعقد الالتزامات من أجل القروض والمنح.

5 – يكفـل رئـيس الصندوق وضع آليات محاسبية تبين في كل حالة مستوى الموارد المستخدمة في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما وأن التدفقات العائدة من القروض قد خصصت للمصروفات الناشئة عن عقد هذه الالتزامات.

6 – يكفـل رئـيس الصندوق وضع إجراءات محاسبية حتى يمكن، بمجرد عقد الالتزام من أجل قرض في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما، استبعاد المبالغ المصروفة ذات الصلة بهذا الالتزام من التدفقات العائدة من القروض التي يتم تحصيلها بعد ذلك تجنبا لازدواج العمليات المحاسبية.

7 – إن المجلس التنفيذي سوف: (i) يقرر المبلغ الأقصى الذي يجوز إتاحته في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما خـلال فترة التجديد؛ (ii) يقر مجموع الموارد التي يلتزم بها في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما وذلك في كل دورة مـن دورات المجلـس التنفيذي. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الأقصى الذي يجوز إتاحته في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما خلال فترة التجديد ثلاثة أضعاف التدفقات السنوية العائدة للقروض المتوقعة لفترة التجديد هذه.

8 – يقـدم رئيس الصندوق تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي عن وضع الموارد المتاحة لعقد الالتزامات بما في ذلك إدارة سلطة الالتزام بالموارد مقدما. وتتضمن هذه التقارير تفاصيل عن الموارد المتاحة لعقد التزامات القروض من الأصـول المتاحة بالعملات القابلة للتحويل (مساهمات الأعضاء وحيازات الصندوق الاستثمارية، الخ) ناقصة الخصوم والالـتزامات المعقـودة والمبالغ المستبعدة من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات نتيجة للمخصصات المحاسبية، والمبالغ

الجاريـــة والمـــتراكمة الملتزم بها في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما، والمبلغ المحول من سلطة الالتزام بالموارد مقدمـــا إلـــى المـــوارد العاديـــة، والمبلغ الذي قد يتاح في إطار سلطة الالتزام بالموارد مقدما لاستخدامه في المستقبل، بالإضافة إلى الافتراضات والتقديرات الحسابية التفصيلية.

9 - يتولى مراجع الحسابات الخارجي استعراض استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما، وتشكل النتائج التي يتوصل إليها جزءا من عملية المراجعة العادية للقوائم المالية للصندوق. ويناقش تقرير المراجع الخارجي مع لجنة مراجعة الحسابات المنبثقة عن المجلس التنفيذي بنفس الأسلوب المتبع في بحث التقرير الخاص بالقوائم المالية للصندوق.

التجديد السادس للموارد

أصوات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – الأصوات الأصلية			باء – أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد			جيم	دال – أصوات التجديد السادس للموارد				هاء – مجموع الأصوات	
	ألف-1 أصوات العضوية	ألف-2 أصوات المساهمة[1]	ألف-3 مجموع الأصوات	باء-1 أصوات العضوية	باء-2 أصوات المساهمة[1]	باء-3 مجموع الأصوات	مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديدين الرابع والخامس للموارد	دال-1 أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1] دال-2 المحتملة[2]	أصوات المساهمة[1] دال-3 الفعلية	دال-4 مجموع الأصوات الفعلية	هاء-1 مجموع الأصوات المحتملة[2]	هاء-2 مجموع الأصوات الفعلية
أفغانستان	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
ألبانيا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.010	1.426	6.303						
الجزائر	4.877	17.159	22.036	1.416	0.407	1.823	23.859						
أنغولا	4.877	0.007	4.883	1.416	0.078	1.494	6.377						
أنتيغوا وباربودا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
الأرجنتين	4.877	1.865	6.742	1.416	0.561	1.977	8.719						
أرمينيا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
أستراليا	4.877	11.840	16.716	1.416	5.089	6.506	23.222						
النمسا	4.877	7.042	11.918	1.416	6.281	7.697	19.616						
أذربيجان	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
بنغلاديش	4.877	0.433	5.309	1.416	0.601	2.017	7.326						
باربادوس	4.877	0.001	4.878	1.416	0.003	1.419	6.296						
بلجيكا	4.877	15.708	20.585	1.416	7.320	8.736	29.321						
بليز	4.877	0.036	4.913	1.416	0.063	1.479	6.392						
بنين	4.877	0.017	4.894	1.416	0.025	1.441	6.335						
بهوتان	4.877	0.009	4.886	1.416	0.026	1.442	6.328						
بوليفيا	4.877	0.104	4.980	1.416	0.144	1.560	6.540						
البوسنة والهرسك	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
بوتسوانا	4.877	0.029	4.906	1.416	0.075	1.491	6.397						
البرازيل	4.877	6.576	11.452	1.416	7.931	9.347	20.799						
بوركينا فاسو	4.877	0.010	4.887	1.416	0.040	1.456	6.343						
بوروندي	4.877	0.024	4.901	1.416	0.000	1.416	6.317						
كمبوديا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.044	1.460	6.337						
الكاميرون	4.877	0.117	4.994	1.416	0.037	1.453	6.447						
كندا	4.877	36.968	41.845	1.416	20.710	22.126	63.971						

التجديد السادس للموارد

أصوات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – الأصوات الأصلية			باء – أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد			جيم	دال – أصوات التجديد السادس للموارد				هاء – مجموع الأصوات	
	ألف-1	ألف-2	ألف-3	باء-1	باء-2	باء-3		دال-1	أصوات المساهمة[1]		دال-4	هاء-1	هاء-2
	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1]	مجموع الأصوات	مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديدين الرابع والخامس للموارد	أصوات العضوية	دال-2 المحتملة[2]	دال-3 الفعلية	مجموع الأصوات الفعلية	مجموع الأصوات المحتملة[2]	مجموع الأصوات الفعلية
كاب فيردى	4.877	0.004	4.880	1.416	0.006	1.422	6.302						
جمهورية أفريقيا الوسطى	4.877	0.007	4.883	1.416	0.000	1.416	6.299						
تشاد	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
شيلي	4.877	0.036	4.913	1.416	0.030	1.446	6.359						
الصين	4.877	4.049	8.926	1.416	3.179	4.595	13.521						
كولومبيا	4.877	0.024	4.901	1.416	0.138	1.554	6.454						
جزر القمر	4.877	0.007	4.884	1.416	0.000	1.416	6.300						
الكونغو	4.877	0.080	4.957	1.416	0.001	1.417	6.374						
جزر الكوك	4.877	0.000	4.877	1.416	0.002	1.418	6.294						
كوستاريكا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
كوت ديفوار	4.877	0.173	5.050	1.416	0.410	1.826	6.876						
كرواتيا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
كوبا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
قبرص	4.877	0.030	4.907	1.416	0.025	1.441	6.348						
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	4.877	0.000	4.877	1.416	0.037	1.453	6.330						
جمهورية الكونغو الديمقراطية	4.877	0.010	4.887	1.416	0.000	1.416	6.303						
الدانمارك	4.877	11.467	16.344	1.416	21.449	22.865	39.209						
جيبوتي	4.877	0.002	4.879	1.416	0.000	1.416	6.295						
دومينيكا	4.877	0.016	4.892	1.416	0.004	1.420	6.312						
الجمهورية الدومينيكية	4.877	0.009	4.885	1.416	0.000	1.416	6.301						
إكوادور	4.877	0.135	5.012	1.416	0.094	1.510	6.521						
مصر	4.877	1.730	6.607	1.416	3.006	4.422	11.029						
السلفادور	4.877	0.035	4.911	1.416	0.000	1.416	6.327						
غينيا الاستوائية	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
إريتريا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.005	1.421	6.298						

التجديد السادس للموارد

أصوات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – الأصوات الأصلية			باء – أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد			جيم	دال – أصوات التجديد السادس للموارد				هاء – مجموع الأصوات	
	ألف-1 أصوات العضوية	ألف-2 أصوات المساهمة[1]	ألف-3 مجموع الأصوات	باء-1 أصوات العضوية	باء-2 أصوات المساهمة[1]	باء-3 مجموع الأصوات	مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديدين الرابع والخامس للموارد	دال-1 أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1] دال-2 المحتملة[2]	أصوات المساهمة[1] دال-3 الفعلية	دال-4 مجموع الأصوات الفعلية	هاء-1 مجموع الأصوات المحتملة[2]	هاء-2 مجموع الأصوات الفعلية
أثيوبيا	4.877	0.035	4.911	1.416	0.030	1.446	6.358						
فيجي	4.877	0.045	4.922	1.416	0.024	1.440	6.362						
فنلندا	4.877	7.561	12.437	1.416	2.446	3.862	16.300						
فرنسا	4.877	45.137	50.014	1.416	19.553	20.969	70.983						
غابون	4.877	0.751	5.627	1.416	0.000	1.416	7.043						
غامبيا	4.877	0.007	4.883	1.416	0.004	1.420	6.303						
جورجيا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416	6.293						
ألمانيا	4.877	61.073	65.949	1.416	25.708	27.124	93.073						
غانا	4.877	0.127	5.003	1.416	0.112	1.528	6.532						
اليونان	4.877	0.398	5.275	1.416	0.224	1.640	6.915						
غرينادا	4.877	0.009	4.885	1.416	0.016	1.432	6.317						
غواتيمالا	4.877	0.087	4.963	1.416	0.229	1.645	6.608						
غينيا	4.877	0.042	4.918	1.416	0.028	1.444	6.362						
غينيا بيساو	4.877	0.010	4.887	1.416	0.000	1.416	6.303						
غيانا	4.877	0.073	4.949	1.416	0.101	1.517	6.466						
هايتي	4.877	0.037	4.914	1.416	0.000	1.416	6.330						
هندوراس	4.877	0.118	4.995	1.416	0.202	1.618	6.613						
أيسلندا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.003	1.419	6.296						
الهند	4.877	6.680	11.556	1.416	8.389	9.805	21.361						
إندونيسيا	4.877	5.869	10.746	1.416	8.135	9.551	20.297						
إيران	4.877	4.785	9.661	1.416	0.000	1.416	11.077						
العراق	4.877	2.175	7.051	1.416	0.000	1.416	8.467						
إيرلندا	4.877	1.205	6.081	1.416	0.959	2.375	8.456						
إسرائيل	4.877	0.000	4.877	1.416	0.056	1.472	6.349						
إيطاليا	4.877	36.847	41.724	1.416	10.996	12.412	54.136						

التجديد السادس للموارد

أصوات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – الأصوات الأصلية			باء – أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد			دال – أصوات التجديد السادس للموارد				هاء – مجموع الأصوات	
	ألف-1 أصوات العضوية	ألف-2 أصوات المساهمة[1]	ألف-3 مجموع الأصوات	باء-1 أصوات العضوية	باء-2 أصوات المساهمة[1]	باء-3 مجموع الأصوات	دال-1 أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1] دال-2 المحتملة[2]	أصوات المساهمة[1] دال-3 الفعلية	دال-4 مجموع الأصوات الفعلية	هاء-1 مجموع الأصوات المحتملة[2]	هاء-2 مجموع الأصوات الفعلية
جامايكا	4.877	0.061	4.937	1.416	0.056	1.472						
اليابان	4.877	62.905	67.781	1.416	23.626	25.042						
الأردن	4.877	0.088	4.965	1.416	0.122	1.538						
كازاخستان	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
كينيا	4.877	1.004	5.881	1.416	0.027	1.443						
الكويت	4.877	45.352	50.229	1.416	6.866	8.282						
قيرغيزستان	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
لاوس	4.877	0.001	4.877	1.416	0.051	1.467						
لبنان	4.877	0.009	4.885	1.416	0.034	1.450						
ليسوتو	4.877	0.046	4.923	1.416	0.050	1.466						
ليبيريا	4.877	0.013	4.890	1.416	0.000	1.416						
الجماهيرية العربية الليبية	4.877	15.278	20.154	1.416	0.000	1.416						
لوكسمبورغ	4.877	0.413	5.289	1.416	0.401	1.817						
مدغشقر	4.877	0.035	4.911	1.416	0.056	1.472						
ملاوي	4.877	0.025	4.902	1.416	0.000	1.416						
ماليزيا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.344	1.760						
مالديف	4.877	0.009	4.886	1.416	0.009	1.425						
مالي	4.877	0.010	4.886	1.416	0.004	1.420						
مالطة	4.877	0.005	4.882	1.416	0.020	1.436						
موريتانيا	4.877	0.001	4.878	1.416	0.000	1.416						
موريشيوس	4.877	0.029	4.906	1.416	0.083	1.499						
المكسيك	4.877	7.183	12.059	1.416	2.064	3.480						
منغوليا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
المغرب	4.877	1.038	5.915	1.416	0.224	1.640						
موزامبيق	4.877	0.028	4.904	1.416	0.045	1.461						

جيم مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديدين الرابع والخامس للموارد
6.410
92.824
6.502
6.293
7.324
58.511
6.293
6.344
6.335
6.389
6.306
21.570
7.106
6.383
6.318
6.637
6.311
6.306
6.318
6.294
6.405
15.539
6.293
7.555
6.365

التجديد السادس للموارد

أصوات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – الأصوات الأصلية			باء – أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد			دال – أصوات التجديد السادس للموارد				هاء – مجموع الأصوات	
	ألف-1 أصوات العضوية	ألف-2 أصوات المساهمة[1]	ألف-3 مجموع الأصوات	باء-1 أصوات العضوية	باء-2 أصوات المساهمة[1]	باء-3 مجموع الأصوات	دال-1 أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1] دال-2 المحتملة[2]	أصوات المساهمة[1] دال-3 الفعلية	دال-4 مجموع الأصوات الفعلية	هاء-1 مجموع الأصوات المحتملة[2]	هاء-2 مجموع الأصوات الفعلية
ميانمار	4.877	0.087	4.963	1.416	0.000	1.416						
ناميبيا	4.877	0.007	4.883	1.416	0.112	1.528						
نيبال	4.877	0.021	4.897	1.416	0.019	1.435						
هولندا	4.877	42.789	47.665	1.416	20.411	21.827						
نيوزيلندا	4.877	2.418	7.295	1.416	1.252	2.668						
نيكاراغوا	4.877	0.013	4.890	1.416	0.012	1.428						
النيجر	4.877	0.063	4.940	1.416	0.000	1.416						
نيجيريا	4.877	29.923	34.799	1.416	0.561	1.977						
النرويج	4.877	29.844	34.720	1.416	18.384	19.800						
عمان	4.877	0.052	4.928	1.416	0.000	1.416						
باكستان	4.877	1.246	6.122	1.416	2.004	3.420						
بنما	4.877	0.023	4.900	1.416	0.033	1.449						
بابوا غينيا الجديدة	4.877	0.059	4.935	1.416	0.000	1.416						
باراغواي	4.877	0.069	4.946	1.416	0.151	1.567						
بيرو	4.877	0.055	4.932	1.416	0.200	1.616						
الفيليبين	4.877	0.277	5.153	1.416	0.242	1.658						
البرتغال	4.877	0.346	5.223	1.416	0.751	2.167						
قطر	4.877	5.525	10.401	1.416	0.000	1.416						
جمهورية كوريا	4.877	0.896	5.773	1.416	1.955	3.371						
جمهورية مولدوفا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
رومانيا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.009	1.425						
رواندا	4.877	0.043	4.920	1.416	0.013	1.429						
سانت كريستوفر ونيفيس	4.877	0.003	4.880	1.416	0.004	1.420						
سانتا لوتشيا	4.877	0.004	4.881	1.416	0.004	1.420						
سانت فنسنت وغرينادين	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						

الدولة	جيم مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديدين الرابع والخامس للموارد
ميانمار	6.379
ناميبيا	6.412
نيبال	6.332
هولندا	69.493
نيوزيلندا	9.963
نيكاراغوا	6.318
النيجر	6.356
نيجيريا	36.776
النرويج	54.521
عمان	6.344
باكستان	9.542
بنما	6.349
بابوا غينيا الجديدة	6.351
باراغواي	6.513
بيرو	6.548
الفيليبين	6.811
البرتغال	7.390
قطر	11.817
جمهورية كوريا	9.144
جمهورية مولدوفا	6.293
رومانيا	6.302
رواندا	6.349
سانت كريستوفر ونيفيس	6.300
سانتا لوتشيا	6.300
سانت فنسنت وغرينادين	6.293

التجديد السادس للموارد

أصوات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – الأصوات الأصلية			باء – أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد			دال – أصوات التجديد السادس للموارد				هاء – مجموع الأصوات	
	ألف-1 أصوات العضوية	ألف-2 أصوات المساهمة[1]	ألف-3 مجموع الأصوات	باء-1 أصوات العضوية	باء-2 أصوات المساهمة[1]	باء-3 مجموع الأصوات	دال-1 أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1] دال-2 المحتملة[2]	أصوات المساهمة[1] دال-3 الفعلية	دال-4 مجموع الأصوات الفعلية	هاء-1 مجموع الأصوات المحتملة[2]	هاء-2 مجموع الأصوات الفعلية
ساموا	4.877	0.012	4.889	1.416	0.006	1.422						
ساو تومي وبرنيشيبي	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
المملكة العربية السعودية	4.877	125.901	130.778	1.416	2.064	3.480						
السنغال	4.877	0.032	4.908	1.416	0.063	1.479						
سيشيل	4.877	0.005	4.882	1.416	0.002	1.418						
سيراليون	4.877	0.013	4.889	1.416	0.000	1.416						
جزر سليمان	4.877	0.003	4.880	1.416	0.000	1.416						
الصومال	4.877	0.003	4.880	1.416	0.000	1.416						
جنوب أفريقيا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.187	1.603						
اسبانيا	4.877	2.215	7.092	1.416	1.789	3.205						
سري لانكا	4.877	1.211	6.088	1.416	1.039	2.455						
السودان	4.877	0.076	4.953	1.416	0.074	1.490						
سورينام	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
سوازيلاند	4.877	0.018	4.895	1.416	0.041	1.457						
السويد	4.877	33.150	38.027	1.416	19.052	20.468						
سويسرا	4.877	14.894	19.771	1.416	11.532	12.948						
سورية	4.877	0.000	4.877	1.416	0.213	1.629						
طاجيكستان	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
جمهورية تنزانيا المتحدة	4.877	0.031	4.907	1.416	0.056	1.472						
تايلاند	4.877	0.156	5.032	1.416	0.094	1.510						
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
تيمور ليشتي	4.877	0.011	4.887	1.416	0.000	1.416						
توغو	4.877	0.009	4.885	1.416	0.011	1.427						
تونغا	4.877	0.000	4.877	1.416	0.000	1.416						
ترينيداد وتوباغو												

الدولة	جيم مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديدين الرابع والخامس للموارد
ساموا	6.310
ساو تومي وبرنيشيبي	6.293
المملكة العربية السعودية	134.257
السنغال	6.387
سيشيل	6.300
سيراليون	6.305
جزر سليمان	6.296
الصومال	6.296
جنوب أفريقيا	6.480
اسبانيا	10.297
سري لانكا	8.543
السودان	6.443
سورينام	6.293
سوازيلاند	6.352
السويد	58.495
سويسرا	32.718
سورية	6.506
طاجيكستان	6.293
جمهورية تنزانيا المتحدة	6.380
تايلاند	6.542
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	6.293
تيمور ليشتي	6.303
توغو	6.312
تونغا	6.293
ترينيداد وتوباغو	

المرفق جيم

التجديد السادس للموارد

أصوات البلدان الأعضاء في 20 فبراير/شباط 2003

الدولة	ألف – الأصوات الأصلية			باء – أصوات التجديد الرابع والتجديد الخامس للموارد			دال – أصوات التجديد السادس للموارد				هاء – مجموع الأصوات	
	ألف-1 أصوات العضوية	ألف-2 أصوات المساهمة[1]	ألف-3 مجموع الأصوات	باء-1 أصوات العضوية	باء-2 أصوات المساهمة[1]	باء-3 مجموع الأصوات	دال-1 أصوات العضوية	أصوات المساهمة[1] دال-2 المحتملة[2]	دال-3 الفعلية	دال-4 مجموع الأصوات الفعلية	هاء-1 مجموع الأصوات المحتملة[2]	هاء-2 مجموع الأصوات الفعلية
تونس	4.877	0.277	5.153	1.416	0.575	1.991						
تركيا	4.877	1.734	6.611	1.416	2.899	4.315						
أوغندا	4.877	0.107	4.984	1.416	0.045	1.461						
الإمارات العربية المتحدة	4.877	16.675	21.551	1.416	1.002	2.418						
المملكة المتحدة	4.877	33.038	37.915	1.416	8.232	9.648						
الولايات المتحدة	4.877	187.816	192.692	1.416	20.634	22.050						
أوروغواي	4.877	0.069	4.946	1.416	0.009	1.425						
فينيزويلا	4.877	55.544	60.421	1.416	4.384	5.800						
فييتنام	4.877	0.001	4.878	1.416	0.226	1.642						
اليمن	4.877	0.208	5.084	1.416	0.383	1.799						
يوغسلافيا	4.877	0.035	4.911	1.416	0.000	1.416						
زامبيا	4.877	0.072	4.948	1.416	0.063	1.479						
زمبابوى	4.877	0.555	5.431	1.416	0.187	1.603						
المجموع	**790.000**	**1010.000**	**1800.000**	**229.396**	**310.110**	**539.506**						

جيم مجموع الأصوات الأصلية وأصوات التجديدين الرابع والخامس للموارد
7.145
10.926
6.445
23.969
47.563
214.742
6.371
66.221
6.519
6.884
6.327
6.427
7.034
2339.506

1/ لن تؤخذ في الحسبان سوى المساهمات المقدمة بالعملات القابلة للتحويل الحر وفقا للفقرة رابعا–20 من هذا القرار.

2/ يبين هذا العمود العدد المحتمل لأصوات المساهمة التي سيحصل عليها كل عضو بعد أن يدفع جميع الأعضاء المساهمات التي تعهدوا بها بالمبالغ المبينة في العمود باء–2 من المرفق ألف من هذا القرار.

3/ تقدمت هذه الدولة بطلب الانضمام إلى عضوية الصندوق. ويستخذ مجلس المحافظين قراره بشأن هذا الطلب في دورته السادسة والعشرين. وإذا ما نجحت في الانضمام للصندوق وعند إيداع وثيقة الانضمام

سيتم إعادة تقسيم أصوات الأعضاء الواردة في العمودين ألف–1 وب–1 ود–1 بصورة متساوية بين جميع الدول الأعضاء بما في ذلك تيمور ليشتي.

المرفق دال

وثيقة مساهمة في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد رئيس الصندوق،
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
107 فيا ديل سيرافيكو
00142 روما – إيطاليا

1 – يشرفني أن أبلغكم أن (اسم البلد المقدم للمساهمة) سوف يساهم (تساهم) بمبلغ إضافي تعادل قيمته (المبلغ بالحروف)* (وحدة الإلتزام ذات الصلة) (المبلغ بالأرقام بوحدة الإلتزام ذات الصلة)* باعتباره مساهمة إضافية في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستقدم هذه المساهمة وفقا للشروط والأوضاع المحددة في قرار مجلس المحافظين 130/د – 26.

2 – وسيدفع مبلغ المساهمة بـ (وحدة الالتزام)* /(بدفعة واحدة/على قسطين/على ثلاثة أقساط) ويؤدى (نقدا) (جزء منه نقدا وجزء بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) (بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة). وسيدفع مبلغ (المبلغ بالأرقام بوحدة الالتزام ذات الصلة)* ، وهو مبلغ يمثل (كل مساهمة) (القسط الأول من مساهمة) (اسم البلد) (نقدا) (بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) (نقدا بما يعادل ..... وحدة من حقوق السحب الخاصة والباقي بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) وذلك بحلول ـــــــــــ20.

3 – وسيدفع باقي المساهمة على (قسط آخر) (قسطين آخرين) (نقدا) (نقدا أو بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) (بسندات اذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة) بحلول ـــــــــــ20.[1]

---

* إذا كانت عملة الدفع تختلف عن وحدة الالتزام، فالمرجو أن تحدد هنا عملة الدفع.

[1] لا تستخدم هذه الفقرة إلا فيما يتصل بالفقرة ثانيا–9(د) من القرار وينبغي حينذاك بيان مواعيد دفع الأقساط. وتحذف الفقرة إذا كانت لا تنطبق.

4 – وســيكون باقــي المساهمة واجب الدفع بعد سن التشريع اللازم لفتح الاعتماد، وسنلتمس الاعتمادات اللازمة لاستكمال مدفوعاتنا في غضون الفترة المشمولة بتجديد الموارد.[2]

5 – ولــن يلجــأ (تلجأ) (اسم البلد) إلى الخيار الوارد في الفقرة 12 من القرار الذي يجيز له (لها) تعديل التزاماته (التزاماتها) الواردة في هذه الوثيقة.[3]

6 – وإني أؤكد أن سائر المقتضيات اللازمة لإيداع وثيقة المساهمة هذه لدى الصندوق قد استوفيت حسب الأصول.

(اسم البلد المانح)

(توقيع الممثل المفوض)
(اللقب الوظيفي لصاحب التوقيع)

[2] تحذف هذه الفقرة إذا كانت لا تنطبق.

[3] تحذف هذه الفقرة إذا كانت لا تنطبق.

المرفق هاء

أسعار الصرف الإشارية المثبتة (الفقرة ثانيا-15)

1 أبريل/نيسان 2002 – 30 سبتمبر/آذار 2002

العملة	أبريل/نيسان 2002	مايو/أيار 2002	يونيو/حزيران 2002	يوليو/تموز 2002	أغسطس/آب 2002	سبتمبر/أيلول 2002	متوسط الأشهر الستة
دولار أسترالي	1.8529	1.7624	1.7705	1.8255	1.8077	1.8399	1.8098
دولار كندي	1.5678	1.5275	1.5187	1.5843	1.5589	1.5858	1.5572
فرنك سويسري	1.6220	1.5601	1.4957	1.4870	1.4907	1.4832	1.5231
كرون دنمركي	8.2527	7.9177	7.4478	7.5939	7.5513	7.5329	7.7161
يورو	1.1101	1.0653	1.0025	1.0222	1.0170	1.0142	1.0386
جنيه إسترليني	0.6864	0.6818	0.6506	0.6388	0.6440	0.6395	0.6569
ين ياباني	128.0001	124.3999	119.4504	119.8506	117.9501	121.5508	121.8670
كرون نرويجي	8.3807	7.9663	7.4492	7.5917	7.5069	7.4457	7.7234
دولار نيوزلندي	2.2331	2.0886	2.0450	2.1299	2.1268	2.1295	2.1255
وحدة حقوق سحب خاصة	0.7888	0.7748	0.7516	0.7562	0.7533	0.7560	0.7635
كرون سويدي	10.2200	9.8525	9.1625	9.4275	9.2976	9.2825	9.5404

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2003

القرار 131/د – 26

الميزانية الإدارية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام 2003

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة (6) من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد درس، في دورته السابعة والسبعين، برنامج عمل الصندوق لعام 2003 ووافق على هذا البرنامج بقيمة 342.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وعلى مجموع اعتماد تمويل تجهيز البرامج البالغ 27.6 مليون دولار أمريكي؛

وقد نظر في الدراسة التي أجراها المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين بشأن الميزانية الإدارية المقترحة للصندوق لعام 2003؛

يقر الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2003، كما وردت في الوثيقتين GC 26/L.6 و GC 26/L.6/Add.1، بمبلغ 45.2 مليون دولار أمريكي محتسبة على أساس سعر للصرف يبلغ 1.072 يورو/1.00 دولار أمريكي، كما ويفوض المجلس التنفيذي بالموافقة على أي تمويل تظل الحاجة تدعو إليه بعد تلقي المساهمات الطوعية المتعلقة بالاستعراض المستقل الخارجي للصندوق، والذي سيدون كنفقات غير متكررة بعد بند التكاليف في الميزانية الإدارية المقترحة لعام 2003؛

يقرر أنه في حال تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في عام 2003 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإن مجموع المعادل بالدولار الأمريكي للنفقات باليورو سيعدل بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2003 وسعر الصرف المستخدم في احتساب الميزانية.

إنشاء حساب أمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

القرار 132/د-26

إنشاء حساب أمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يلاحظ ما جاء في القاعدة المحاسبية الدولية رقم 19 من الاعتراف الكامل بالتزامات مجلس المحافظين تجاه الموظفين الحاليين والسابقين في القوائم المالية ومسؤوليته عن تحويل أموال كافية إلى كيان قانوني منفصل لتغطية هذه الالتزامات.

وبعد أن ناقش الوثيقة GC 26/L.7 عن الخدمات الصحية بعد انتهاء الخدمة،

يقرر:

1 - من أجل تغطية التزامات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تجاه موظفيه الحاليين والسابقين بالنسبة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وتوفير أموال كافية لتغطية مثل هذه الالتزامات، سينشأ حساب أمانة من أجل خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (حساب أمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

2 - يتم بمقتضى ذلك تعيين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإدارة حساب الأمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

3 - يرخص لصندوق حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أن يتلقى الموارد التالية ويحتفظ بها:

(أ) الأموال التي يحدد المجلس التنفيذي قيمتها، والتي يقرر من حين إلى آخر تحويلها من موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بما في ذلك ما يؤخذ من الاحتياطي العام للصندوق؛

(ب) الإيرادات التي تأتي من استثمارات موارد حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة نفسه؛

(جـ) الأموال من مصادر أخرى، بشرط موافقة المجلس التنفيذي.

4 - يقوم المجلس التنفيذي بصفة دورية باستعراض مدى كفاية موارد حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مع مراعاة شروط القواعد المحاسبية الدولية. وفي هذا الصدد، يجوز للمجلس أن يقرر من حين إلى آخر، الحد الأقصى من قيمة الموارد التي يحتفظ بها في حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

5 - يتولى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية استثمار الموارد الموجودة في حساب الأمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بصورة حكيمة ودون مضاربات وطبقا لنفس القواعد والمبادئ التوجيهية ومعايير الاستثمار التي يطبقها الصندوق على موارده العادية، ومع كل ذلك، فلن يستثمر الصندوق موارد حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأسهم أو الصكوك المماثلة.

6 - سيستخدم حساب الأمانة لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لتسديد التزامات الصندوق تجاه موظفيه السابقين وأفراد أسرهم المستحقين للتغطية الصحية بعد انتهاء الخدمة. وإذا رؤى أن مستوى موارد حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أعلى بكثير من المستوى المطلوب، يجوز للمجلس التنفيذي – بعد إجراء تقدير اكتواري خارجي مستقل – أن يحول جزءا من الموارد الزائدة، سواء إلى موارده مباشرة، أو إلى مصادر أخرى، إذا كان بعض هذه الأموال قد جاء من هذه المصادر.

7 - يتم السحب من حساب الأمانة لخطة التأمين الصحي بعد إنهاء الخدمة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأغراض المذكورة في الفقرة 6 أعلاه بمعرفة رئيس الصندوق بالطريقة التالية:

(أ) يدفع حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أو يكرر الدفع نيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مبالغ شهرية إلى أن يتم الوفاء بجميع التزامات خطة التأمين الصحي بعد إنهاء الخدمة تجاه الموظفين السابقين وأفراد أسرهم المستحقين؛

(ب) إذا رأى المجلس التنفيذي أن مستوى الموارد أعلى بكثير من المستوى المطلوب، فعلى حساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أن يدفع مثل هذه الأموال كما يقرر المجلس التنفيذي.

8 - المصروفات الإدارية الإضافية التي ينفقها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إدارته لحساب أمانة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ستسدد له من موارد حساب الأمانة.

9 - يقوم المجلس التنفيذي بإغلاق حساب الأمانة لخطة التأمين الصحي بناء على اقتراح من رئيس الصندوق في الوقت المناسب. وسوف يقرر المجلس التنفيذي حينئذ ترتيبات إغلاق حساب الأمانة وكيفية التصرف في موارده.

10 - يتولى رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية رفع تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي عن عمليات حساب الأمانة والموارد الموجودة لديه.